مجلة العلوم الاجتماعية

مقابلة

المعارضة ومستقبل العراق

ليث كبه

أبحاث

اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي

عبدالخالق عبدالله

العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات

أحمد عبدالرحمن أحمد

التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعدي الشخصية

حسن عبداللطيف/ لولوة حماده

الخطوبة والتفاعل الزواجي والطلاق في المجتمع الكويتي

فهد الثاقب

تحليل هيكلي وتنبؤ لحجم الطلب للمنتجات البتروكيماوية الكويتية

مهدي السلمان

مناقشات

العنصرية واللاسامية في عينات من الوعي في المشرق العربي

حازم صاغية



تصدر عن مجلس النشر العلمي ــ جامعة الكويت

المجلد 26 العدد 1 ربيع 1998

الاشتراكات

الكويت والدول العربية

أفراد: 3 دنانير بالسنة في الكويت، ويضاف عليها دينار للدول العربية.

6 دنانير لسنتين، 8 دنانير لثلاث سنوات في الكويت، ويضاف عليها دينار عن كل سنة أجور بريد للدول العربية.

مؤسسات: في الكويت والدول العربية 15 دينارا بالسنة، 25 دينارا لسنتين.

40 دينارا لثلاث سنوات.

الدول الاجنبية

افراد: 15 دولارا.

مؤسسات 60 دولارا بالسنة، 110 دولارات لسنتين، 150 دولارا لثلاث سنوات.

وتدفع الاشتراكات مقدما، إما بشيك بإسم المجلة مسحوبا على احد المصارف الكويتية، او بتحويل مصرفي لحساب مجلة العلوم الاجتماعية رقم 07101685 لدى بنك الخليج في الكويت (فرع العديلية).

ثمن النسخة في الكويت: 750 فلسا.



عنوان المجلة:

مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.

ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).

بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..

فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

مجلة العلوم الاجتماعية

فصلية محكمة تعنى في حقول:

الاقتصاد، السياسة، الاجتماع، علم النفس، الأنثروبولوجيا الاجتماعية، الجغرافيا البشرية والسياسية

تفهرس ملخصات المجلة في:

Historical Abstracts and America: History and Life;
International Political Science Abstracts;
Periodica Islamica; Psychological Abstracts ;
Sociological Abstracts.

جامعة الكويت مجلس النشر العلمي 1998

ISSN - 0253 - 1097



توجيه جميع المراسلات الى:
مجلة العلوم الاجتماعية، جامعة الكويت.
ص.ب/ 27780 الصفاة 13055 الكويت، هاتف 4810436 (00965).
بدالة 4846843 (00965) داخلي 4477، 4347، 4296، 8112..
فاكس وهاتف: 4836026 (00965).

مجلة العلوم الاجتماعية

سياسة النشر

مجلة دورية فصلية محكمة تأسست عام 1973، تصدر عن مجلس النشر العلمي في جامعة الكويت. والمجلة منبر مفتوح لكل الباحثين العرب في تخصصات السياسة، الاقتصاد، الاجتماع، علم النفس، الانثروبولوجيا الاجتماعية، والجغرافية البشرية والسياسية. وتستقبل المجلة الدراسات التي تعالج قضايا حيوية مهمة للمجتمع العلمي فضلا عن المجتمع المثقف، والتي يمكن تعميم فائدتها الفكرية والنظرية فيما يتجاوز دراسة الحالة او العينة الضيقة. لذا ترحب المجلة بالدراسات التي تتفادى التخصصية الضيقة، والرقمية المبالغ فيها والجداول الكثيرة. وتفتح المجلة بابها للدراسات النوعية بأنواعها من دون ان تستثني الدراسات الكمية ذات القيمة والفائدة، وتشجع الدراسات التي تقارن بين اقتصاديات مختلفة او انظمة وسياسات وحقب متفاوتة، وتشجع على التكامل بين مختلف تخصصات العلوم الاجتماعية التي تختص بها المجلة، كالربط بين الاقتصاد وعلم النفس، او بين السياسة والاجتماع... وهكذا. وبرغم تركيز المجلة على شؤون البلاد العربية والاسلامية، إلا انها تستقبل الدراسات الرصينة عن مجتمعات العالم كافة. ومن الضروري ان تكون الدراسات المنشورة مقنعة في قيمتها العلمية جديدة في موضوعاتها، وذات فائدة للمجتمع الأوسع، كما وتقدم في اطار موضوعي خال من التحيز.

شروط النشر العامة:

تشترط المجلة أن يكون البحث مباشرا وأن يتضمن ما هو مفيد لفكرته وأن لا يزيد البحث مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين كما تشترط ألا يبدأ البحث وعلى الاخص الابحاث التحليلية والنظرية والنوعية Qualitative بصورة تقليدية وفق نمط: مقدمة، فرضيات، اهمية البحث، منهجية البحث، الدراسات السابقة... الخ.

ونشترط ان يقوم الباحث بكتابة «مقدمة واضحة» تعرف ببحثه، وطبيعة الموضوع والاسئلة او الفروض التي يتعامل معها، وتتضمن المقدمة المختصرة منهجية البحث. اما بالنسبة للأدبيات السابقة فلا بد من جعلها مفتاحا مختصرا ضمن المقدمة ويوضح ان كان الباحث يعتمد على هذه النظرية او تلك، هذا الاتجاه او ذاك. وبإمكان الباحث ان يشير الى بعض الدراسات المهمة ضمن سياق النص وفي الهوامش عند الضرورة أما بالنسبة للجداول فيجب ألا تزيد عن ثلاثة جداول للبحث الواحد، ونشجع الباحثين على تضمين ما تعرضه جداولهم من خلال النص عبر الشرح والتعليق والتحليل والمقارنة.

وترحب المجلة بالدراسات النظرية ذات الطابع الشمولي، إن هذه الدراسات يجب ان تغطي بتعمق احد حقول المعرفة من نمط مراجعة للدراسات الصادرة في اللغة الانكليزية او اية لغة اخرى اضافة للعربية عن النزاعات او الاجتماع السياسي او نظرية الخصخصة وممارستها او حالة حقل العلوم السياسية او الاقتصاد او الانثروبولوجيا او الجغرافيا السياسية في البلاد العربية... وهكذا. فهذه دراسات قيمتها في مقدرتها على مراجعة حقل شامل وتوضيحها لنواقص واتجاهات البحث في هذا الحقل وآفاق تطوره في المرحلة القادمة.

اما بالنسبة للأبحاث ذات الطابع العلمي (الامبيريقي) والتي تعبر عن بعض تخصصات العلوم الاجتماعية ومنها علم النفس، فإننا سوف نلتزم بالتقليد المتعارف عليه من حيث: وجود مقدمة مختصرة تحتوي على عرض مشكلة البحث وفروضه واهدافه والدراسات السابقة. ويليها قسم عن المنهج (الطريقة)، والتي يجب ان تحتوي على العينة، ادوات الدراسة، اجراءات البحث. ثم يستكمل البحث باتجاه النتائج، والمناقشة. ندعوكم في هذه الحال لاختصار الجداول، ووضع الجداول الضرورية فقط، وان لا تزيد عن متوسط خمسة ويجب طباعة كل جدول على صفحة مستقلة ووضعه في آخر البحث وتوضيح موقعه في المتن.

إننا بالمحصلة نتطلع لأبحاث تخلو من التكرار الممل والاطناب، ونتطلع لأبحاث تتمتع بلغة مناسبة وبتداخل بين الافكار والفقرات والموضوعات. ونبحث عن ابحاث تقرأ من قبل الاساتذة، فضلا عن الطلبة والمثقفين، وجميع المهتمين بالشأن العام، وهذا يجعلنا في سياستنا الجديدة ننحاز للأبحاث التي تتمتع بقيمة عامة، بالاضافة الى قيمتها العلمية. وتحتفظ المجلة لنفسها بإضفاء نسبة من التحرير على الصيغة النهائية للبحث لتسهيل قراءته، ولكن دون المساس بفكر الباحث وجوهر اسلوبه. (انظر قواعد النشر آخر العدد).

وترحب المجلة بالتعقيب على الابحاث، والتعليق على الدراسات المنشورة فيها. كما تستقبل المجلة تقارير عن المؤتمرات والنشاطات العلمية في مجالات العلوم الاجتماعية. وتستقبل المجلة ايضا مراجعات الكتب الحديثة الخاصة بحقول المجلة الستة. كذلك ترحب بمراجعات كتب لها طابع شمولي، كأن تتم مراجعة لأربعة او خمسة كتب حديثة تعالج نفس الموضوع من جوانب مختلفة. هذا النمط من المراجعة يكتب على شكل مقال فيه تقييم متداخل للكتب موضحا نقاط قوتها، ونقاط ضعفها (انظر قواعد النشر آخر العدد). وعلى المؤلفين والناشرين الذين يسعون لمراجعة كتبهم ارسال نسخة من الكتاب الى المسؤول عن مراجعات الكتب على عنوان المجلة.

المحتويات

مجلة العلوم الاجتماعية
ربيع 98 ـ مجلد 26 ـ عدد 1

افتتاحية العدد

أبحاث العدد: عرض وربط

بقلم: شفيق ناظم الغبرا*

في العدد الماضي توجهنا للباحثين بهدف مساعدتنا في التعامل مع عالم الضرورات والحساسيات، ومع القضايا الملتهبة والهامة التي يجب أن تكون مدار بحثنا ودراستنا. ففي عالمنا العربي نجد أنفسنا ندور في حلقة مفرغة، في مجالات بحثية عدة، منها الدقيق ومنها الكلي. فعلى الصعيد الدقيق، قلما ندرس التفاصيل الحساسة والضرورية التي تتحكم بحياتنا الاجتماعية، أو بواقعنا الاقتصادي، أو بسلوكياتنا السياسية، أو بتفاصيل الجغرافيا في بلادنا وعلاقاتها باختلافاتنا وباللغة نفسها، قلما ندرس الأمور الصعبة والأسئلة الحساسة ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والانثروبولوجي والجغرافي، على مستوى بلد عربي محدد أو اقليم عربي واسع. وعندما دعونا الباحثين للتحدث والكتابة في عالم الحساسيات، كنا نعرف اننا سندخل منطقة صعبة نسبياً، واننا سنضطر للتفاعل بانفتاح ذهني مع ما يرسل الينا طالما تحلى بالأساس العلمي الموضوعي، والجهد البحثي الذي يعكس مستوى المجلة والتزامها بآراء محكميها.

لهذا يتميز هذا العدد بتلاقي وتداخل موضوعات عدة، هامة وحساسة وجديدة، تتعامل مع أسئلة جمة، هي أسئلة القراء والباحثين. وفي هذا العدد بدأنا تجربة جديدة مع باب المقابلات. فهذه أول مرة تنشر المجلة مقابله مع شخصية عامة. في هذا العدد نضع بين أيدي القارئ مقابله، على درجة عاليه من الأهميه، مع المعارض العراقي ليث كبه. في مقابلة السيد كبه هناك الكثير عن العراق، عن حاضره وعن مستقبله وعن دور المعارضة وقضاياها وأزمتها، وعن علاقة العراق بالكويت ورأي المعارضة بهذه العلاقة وبالمسألة الحدودية وآفاقها المستقبلية، بما فيها آفاق العلاقة، أو المواجهة الأميركية – العراقية، وتنصح المجلة كل المهتمين بقراءة هذه المقابلة الهامة والصريحة، بامعان وبتدقيق.

من جهة أخرى، في هذا العدد لبى حازم صاغيه دعوتنا للتعامل مع عالم

* رئيس التحرير وأستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت.

الحساسيات، فأمطرنا بمناقشة حساسة حول موضوع لم يسبق أن نوقش أو درس.. ان عنوان مناقشة المفكر حازم صاغيه: «العنصرية واللاسامية في عينات من الوعي في المشرق العربي» يعكس مضمونها. فالمناقشة تسعى لمعرفة الأساس الموضوعي الذي يجعل الفكر القومي منغلقاً على نفسه وغير قادر على مواكبة التغيرات التي تعصف بنا، داخلياً وخارجياً، وقد يختلف الكثيرون مع حازم صاغيه على مضمون هذه المناقشة، ولكننا رأينا ضرورة نشرها، لانها تحتمل الصواب كما تحتمل الخطأ، ولأنها جريئة ولانها تتساءل عن مسلمات جرى تداولها على صعيد واسع. في مناقشة صاغية اجتهاد ورؤية تعبر عن منهج تميز به، ونشجع من جانبنا الباحثين الذين يحملون رأياً مخالفاً الرد، ان أرادوا، وسنكون سعداء بنشر ردودهم وآرائهم.

أما عن أبحاث العدد، فجاء بحث عبدالخالق عبدالله، من قسم العلوم السياسية في جامعة الامارات العربية المتحدة، ليعكس توجهنا لمناقشة القضايا الهامة والضرورية: البحث بعنوان «اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي»، وفيه ينطلق عبدالله من ان دول الجوار، وبحكم القرب الجغرافي، ترتبط في ما بينها بروابط تاريخية وسكانية وانسانية، وبالتالي، فللجوار أحكامه: ففي أقصى حالات التعاون هناك امكانية للتوتر، وفي أعلى درجات الاختلاف والأزمة هناك امكانية للتنسيق وربما الاندماج. ويجد الباحث في اليمن أكثر دول الجوار قرباً إلى دول مجلس التعاون الخليجي، ومن خلال ذلك يطرح كيفية التعامل مع اليمن الذي يعاني من تحديات اجتماعية وسياسية.

أما البحث الثاني، فهو الآخر على درجة عالية من الأهمية والحساسية وعنوانه: «العولمة: المفهوم، المظاهر والمسببات»، ان قيمة هذه الدراسة التي أنجزها أحمد عبدالرحمن أحمد من قسم ادارة الأعمال في جامعة الملك سعود، هي في طرحها لمسألة العولمة في وقت يختلف المفكرون العرب في مضمونها وطريقة التعامل معها. نعم، هناك انشقاق فكري عربي حول الأمر وهو انشقاق يتطلب منا أن نعي أبعاده ومعانيه، ان الباحث يجيب عن الكثير من الأسئلة التي تتعامل مع معنى ومظاهر وأسباب العولمة، والتي تتعامل، أيضاً، مع آفاقها المستقبلية ومدلولاتها في عالمنا العربي.

ويدخل بحثنا الثالث في مجال علم النفس، وهو بحث قيم بعنوان «التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعدي الشخصية: الانبساط والعصابية»، وقد كتبه حسن عبداللطيف من جامعة الكويت ولولوة حمادة من الهيئة العامة للتعليم التطبيقي في الكويت.. قيمة هذه الدراسة انها تعالج مجالاً شبه معدوم في الدراسات العربية، فالباحثان يتساءلان ما اذا كانت هناك فروق جوهرية بين الذكور والاناث في مسألة التفاؤل والتشاؤم؟ وما اذا كان هناك ارتباط بين كل من التفاؤل والتشاؤم، وكل من الانبساط والعصابية، وكذلك ما اذا كان هناك ارتباط بين التفاؤل والتشاؤم وبين بعضهما. ولهذه الأسئلة أهمية كبرى في سير البحث والأجوبة التي توصل اليها.

ويقدم لنا فهد الثاقب أستاذ علم الاجتماع، من جامعة الكويت، دراسة قيمة عنوانها «الخطوبة والتفاعل الزواجي والطلاق في المجتمع الكويتي». فهذا موضوع هام وحساس

نظراً لندرة دراسته ونظراً لغياب الرغبة الاجتماعية في التحدث عنه، بالرغم من ارتفاع نسب الطلاق في الكويت. وتهدف الدراسة إلى معرفة علاقة الطلاق بعدد من العوامل، منها: العمر، المذهب، الدخل، التعليم، العمل، طبيعة التفاعل بين الزوجين، التعارف قبل الزواج ومدته ومدى جديته.. وهكذا.

ونختتم العدد بدراسة قيمة لمهدي حمزه السلمان، وهو من قسم الطرق الكمية في جامعة الكويت، وعنوانها: «تحليل هيكلي وتنبؤ لحجم الطلب على المنتجات البتروكيماوية الكويتية». في هذه الدراسة تعامل علمي مع الدور الذي تلعبه صناعة البتروكيماويات في الاقتصاد الكويتي. فهذه الصناعة تتميز بكثافة رأسمالها وطبيعة عمالتها الفنية. وتدخل هذه الصناعة أساساً في الاستراتيجية الكويتية لتنويع مصادر الدخل. ان هذه الدراسة تسلط الضوء على مزايا وخصائص هذه الصناعة وتقدم تحليلاً لأهم مكوناتها، بما فيها التركيز على طبيعة الطلب على منتجاتها لغاية 2005.

نأمل أن يكون هذا العدد عند حسن ظن القارئ والباحث، ونأمل أن تعتني المجلة بالأبحاث القيمة التي يقدمها لنا الباحثون المتخصصون في فروع العلوم الاجتماعية المختلفة، ولا ننسى التنويه بالعديد من مراجعات الكتب، التي نحرص على إبقائها ضمن أبواب المجلة الثابتة.



المعارضة ومستقبل العراق
مقابلة مع ليث كبة *

حاوره: عبدالله عثمان**

■ نبدأ معك بالسؤال عن ليث كبه.. من يكون؟

ولدت ونشأت ودرست في بغداد، من أسرة مثقفة، والدي يحمل شهادة دراسات عليا، حصل عليها من لندن، والدتي أيضًا كان لديها تعليم عالي، ومن الجيل الأول من المتعلمات في العراق. نحن أسرة منفتحة، كان والدي من أسرة شيعية في بغداد، ووالدتي من أسرة سنية في الموصل.. وبشكل عام نشأت في جو من الانفتاح الفكري، كما ان المدرسة التي تعلمت فيها هي الأخرى منفتحة أيضًا (مدرسة الاباء اليسوعيين) وعلى هذا الأساس أعتقد أنني وعلى المستوى العقلي، والتأهيل العلمي، أحمل ذهنًا منفتحًا، وقد التزمت إسلاميًا في سن مبكرة، ولحد الآن مازلت أؤمن بالمشروع الإسلامي.

وفي خصوص العراق، فمنذ سنوات أدركت خطورة صدام حسين تحديدًا على العراق، منذ توليه السلطة عام 1979. حينما كنت أنجز شهادة الدكتوراة في بريطانيا، وقد عملت لسنوات من أجل تعرية هذا النظام. وبعد غزو الكويت، أصبحت صورتي كمعارض عراقي، أكثر حضورًا، وصوتي صار مسموعًا، ولكن شيئًا جوهريًا لم يتغير في تلخيصي للوضع العراقي وعملي من أجله، وأطمح وآمل في السنوات المقبلة أن تسنح لي الفرصة في إعادة بناء ما هدم في العراق، والمساهمة في هذا الجهد.

■ كيف انتهى بك الأمر معارضًا للنظام العراقي؟

بدأت معارضتي لنظام حزب البعث في العراق، عندما كنت في الداخل، ولسببين. الأول: إيماني بالمشروع الاسلامي في شكل عام، ووجدت ان مشروع حزب البعث كان في صدام مع المشروع الإسلامي. لكن الأمر الأوضح والأعمق، هو الجانب اللاإنساني البشع

* معارض عراقي مستشار بمؤسسة الامام الخوئي الخيرية، لندن.

** باحث وصحافي من الكويت.

في ممارسات حزب البعث، وهو ما عمق من معارضتي للنظام، وجعله التزامًا شخصيًا. وخلال سنوات، عاصرت وشاهدت عمليات القتل والتعذيب والابادة، لنخبة من الطبيين من أبناء العراق، وكثير منهم أصدقائي، من أساتذة وزملاء لي في الجامعة.

■ كيف تقيم تجربتك مع المعارضة العراقية؟

للانصاف أقول، ان صدام حسين نجح في مسألتين في موضوع المعارضة العراقية، أولاً: استطاع انهاء وجودها المنظم في الداخل، بمعنى أن الشعب العراقي الرافض لصدام أصبح عاجزًا عن افراز عمل منظم ضد هذا النظام. ثانيًا: ان الذين أصروا على العمل المعارض، إنتهى بهم الأمر خارج العراق.. وفي المحصلة، استمرت المعارضة ـ مع الأسف ـ بعيدة عن الجمهور، وبالتالي تكونت بناها التحتية واطروحاتها وصياغاتها بعيدة عن الشعب العراقي.

بعد غزو الكويت انفتح الاعلام العالمي، والدولي على المعارضة العراقية وبالتالي، استدرجت المعارضة إلى عمل اعلامي وسياسي، قبل أن تمد من روابطها مع الجمهور العراقي فظلت معزولة عنه لسنوات، هذا الاختلال عانينا منه كثيرًا، وأدى إلى ظهور حركات سياسية سطحية، ليس لها أي عمق، كما ظهرت انتهازية سياسية عند المعارضة العراقية أضرت بالعمل، ولكن يبقى جوهر العمل العراقي المعارض سليمًا في رفضه لنظام صدام حسين والاصرار على العمل.

■ تعاني قوى المعارضة العراقية من أزمة، فهناك خوف عراقي شعبي من أن تكون المعارضة مرتهنة لأطراف خارجية، كيف يمكن تصحيح هذا الأمر؟

هذا الارتهان الخارجي موجود، وهو مضر على المدى القصير. ومتى ما سنحت الفرصة للتنظيمات العراقية لأن تعود مرة أخرى إلى العمل بين الجمهور العراقي، فان مثل هذا العمل سيفرض عليها تنقية أجوائها، ومثال على ذلك، السيد محمد باقر الحكيم (المجلس الأعلى للثورة الإسلامية في العراق)، أو حزب الدعوة اللذان اضطرا، ولكي يعملا، لأن يكون لهما وجود مهم وضخم في ايران. فحزب الدعوة، مثلاً، وبحكم اعتماده على ايران، ووجوده بين جمهور عراقي في ايران، يراعي الجو الايراني بشكل كبير، ولكن متى ما سنحت له الفرصة للرجوع إلى العراق، سيواجه كمًا هائلاً من الجمهور العراقي الذي يعيش همومًا مختلفة تمامًا، وهناك يصبح أمام خيارين. إما أنه يختار اتخاذ موقفه حسبما تقتضيه الصلة بايران، ويصبح مهمشًا، أو يختار التيار العام للعراق، وبالتالي يقطع كل صلات حملها معه من ايران، ويبدل من مواقفه. ان الأوضاع الاستثنائية التي مرت بها المعارضة العراقية، حملتها بعض الشوائب التي ستزول، عندما تنفتح المعارضة على جمهورها في العراق، لأن الجمهور سيفرض عليها أجواء جديدة، وقيادات جديدة، وخطاب وأطروحات جديدة.

واقع المعارضة اليوم

■ هل كان على المعارضة أن تتبنى أسلوبًا أو سياسة مختلفة في الفترة، السابقة؟ وما تقييمك لوضعها الراهن؟

أهم تجربة أفرزتها المعارضة العراقية، بعد انتهاء الحرب العراقية ـ الايرانية. تتلخص في ثلاثة محاور، محور اسلامي ومركزه ايران، ومحور قومي يساري مركزه دمشق، إضافة إلى محور ليبرالي مركزه لندن. وتحت هذه الحركات، شخصيات وتنظيمات.. وقد أدركت هذه المحاور الثلاثة ان عليها أن تلتقي حتى تحسن من وضعها، وأول لقاء تم كان عبر وثيقة صدرت في شباط (فبراير) 1990. قبل غزو الكويت، حملت تواقيع 28 شخصية عراقية، مثلت هذه المحاور. بعد غزو الكويت طورت هذه المبادرة بتشكيل «لجنة العمل المشترك» التي جمعت هذه التيارات، وكنت شخصيًا مشاركًا في جميع هذه المبادرات، وأدركنا أثناء عملنا – خصوصًا بعد تحرير الكويت – ضرورة انشاء مؤسسة وطنية سياسية عراقية، تكون أكبر من مجرد منسق ما بين أحزاب وتنظيمات، وكانت فكرة مشروع «المؤتمر الوطني العراقي الموحد». كان طموحنا أن يتحول المؤتمر إلى مجلس حقيقي يضم قرابة ألف عراقي، من شخصيات وكفاءات، بحيث يمكن للعراقيين أن يتطلعوا إليه كمجلس وطني، يمكن أن تنبثق عنه كوادر لحكومة أو هيئة ضغط كبيرة، بمعنى أن يصبح محطة يتطلع اليها العراقيون لعراق المستقبل. وقد بدأنا باجتماع ضم 200 شخص، كان من المفروض أن تنبثق عنه هيئات تمد جذورها في الداخل والخارج، لكن ما حصل أن أشخاصًا مهمين في المؤتمر، راهنوا على أن الولايات المتحدة الأميركية ستغير الأوضاع في العراق في غضون أشهر، وبالتالي فإن مشروع المؤتمر بدل أن ينشغل في مد جذوره في أوساط العراقيين، وجد ان عليه أن يستعد ليكون جزءاً من عملية الانقلاب واسقاط النظام، وجزءاً من الحكومة البديلة التي لم تتحقق.

كان رهان الانقلاب حقيقياً وكنت شخصياً معه، ولكن بعد أن أدركت وجود خلاف كبير في الرأي، فضلت أن أتنحى جانبًا، لعدم قناعتي بامكانية نجاح الانقلاب، وكنت أتمنى أن ينجح. كنت أريد ان يكون المؤتمر الوطني مجلساً وطنياً شعبياً، ينمو مع الزمن، وليس مشروع أداة يدخل في معادلة انقلاب فقط.

■ لكن معظم العراقيين كانوا ولا يزالون، يرون ان التغيير يسبق أي تفكير أو حل آخر، وان كل الخطوات الأخرى مؤجلة لما بعد تغيير النظام........

ولهذا لم أعارض الرأي الآخر، وكنت أتمنى أن ينجح الانقلاب، لكنني شخصيًا، كنت أعتقد، وبمعزل عن نجاح أو فشل الرأي الآخر، اننا في حاجة إلى مجلس وطني يضم ألف عراقي جذورهم ممتدة في الجاليات، لأن هذا الأمر حاجة قائمة بذاتها.

يمكن القول ان المعارضة العراقية وقعت في خطأ استراتيجي، إذ حصل خلط بين الاستعجال على السلطة من دون التفكير بالفراغ السياسي الذي سينشأ لو وقع انقلاب. بل غرق المؤتمر الوطني في الصراع الكردي، والصراع على السلطة في مناطق الحكم

الذاتي. ودخل في موضوع جمع المعلومات للادارة الأميركية... الخ، وتفتت المؤتمر، وبقي الفراغ قائمًا. ولكن الحاجة مازالت ماسة لملء هذا الفراغ وازالة صدام.

المشروع الوطني

■ على الرغم من أنك لست عضواً في المؤتمر الوطني كونك لا تمثل حزباً، إلا أنك تمثل مشروع حزب في النهاية في تبنيك للمشروع الإسلامي،.......

أنا أؤمن بالمشروع الإسلامي لأهميته، ولأنني نشأت على الفكر الإسلامي، ولكن كما ذكرت، أن المشروع الإسلامي لن يكون بديلاً عن المشروع الوطني، ولا تعويضـا عنه، وفي قناعتي ان المشروع الاسلامي يتم ضمن المشروع الوطني، بعبارة أوضح، أزمة العراق الحالية ليست في نوع المشروع المأمول، الأزمة الحالية سياسية ووطنية، وبالتالي الجواب لهذه الأزمة هو بتقديم مشروع سياسي ووطني يقود العراق نحو الاستقرار وهذه هي المهمة الأولى التي تواجهنا، أما بعد ذلك فالأخذ بالمشروع الاسلامي أو بغيره متروك لهم. وأعتقد ان ما أعبر عنه من رأي في قضية المشروع السياسي الوطني، يتفق معي فيه المسيحيون والشيوعيون وغيرهم، بغض النظر عن المشروع الإسلامي، لأننا الآن نعاني كعراقيين، ومهمتنا المباشرة، انقاذ العراق من هذه الأزمة، وهناك فعلاً نوع من المغالطة في القول ان تطبيق المشروع الإسلامي سينهي الأزمة، هذا شعار فقط، وليس له معنى عميق أو صدقية.

■ لكن الملاحظ الآن ان المعارضة، وفي هذه الفترة بالذات، وبعد التجريب والمحاولات، والانتكاسات التي تعرضت لها، ليست عاجزة عن تقديم مشاريع فقط، بل عاجزة حتى عن تقديم نفسها، وفقدت المبادرة، ولا تملك حتى رد فعل تجاه ما يحدث، ماذا يحصل الآن؟ هل أحبطت تمامًا؟ كيف ترى الصورة من جانبك؟

ملاحظتك في مكانها، لكنها تدعوني إلى التفاؤل، أكثر مما تدعوني للتشاؤم، أعتقد ان ما نشهده هو نهاية مرحلة مرت على كل ظاهرة المعارضة، وكما دفع غزو الكويت المعارضة العراقية وجعلها في مرحلة جديدة، ستشهد الساحة العراقية في الفترة المقبلة مرحلة تجديد، وإعادة طرح للمشروع العراقي المعارض، ولهذا لست متشائمًا، لأن ما نشهده هو تلاشي مرحلة، وليس تلاشي المعارضة، وستكون بداية لمرحلة جديدة.

■ ما تأثير الحركة الكردية على الحركة الوطنية والقضية العراقية؟

أصعب رقم في الحركة الكردية ليس ما يطفو على السطح: .. أي خلاف طالباني وبارزاني ودور الجيش العراقي في الشمال، الموضوع الأهم أن الأكراد في العراق انقطعوا عن الحياة في العراق خلال السنوات السبع الأخيرة، وهي فترة طويلة نسبيًا، وهذا معناه، حتى لو تغير الحكم في بغداد سنواجه، تقريبًا، شعباً آخر، وبالتالي حتى إذا أراد قادة الحركة الكردية عقد صفقة مع بغداد للعودة، سيكون هناك جيل آخر من الأكراد اعتاد على الحياة بعيداً عن الحكومة المركزية، أي اننا سنواجه واقعًا بشريًا آخر. ولو كان الوضع مستقرًا في بقية أنحاء العراق لقلنا أنه يمكن معالجة هذه الأزمة عن طريق استثمارات

ضخمة في شمال العراق، لكي يشهد المواطن الكردي فوائد ملموسة لوجوده في العراق. ولكن الضعف الذي أصاب العراق بشكل عام، خصوصًا الاقتصاد العراقي والبنى التحتية والتأزم الطائفي سيزيد من أزمة العراق. وتخوفي هو من زيادة تعقيد هذه الأزمة، وبالتالي تصبح الأزمة أصعب، خصوصًا ان ذلك لا يتعلق بالعراق وحسب، فهذه المسألة تخص ايران وتركيا أيضًا.

■ في الاجتماع التأسيسي للمؤتمر الوطني العراقي الموحد جاء ضمن التوصيات حق الأكراد في تقرير المصير، بعد فترة، وفي البرلمان الكردي طالب الأكراد بالفيدرالية، وخرجت أصوات عراقية عربية رفضت صيغة الفيدرالية على أساس ان الشعب العراقي بعد سقوط النظام الحالي سيحدد طريقة الحل، مع التمسك بالحكم الذاتي للأكراد، وظهرت اعتراضات واحتجاجات، وردود فعل لا تزال مستمرة، ما رأيك؟

بصدد هذه القضية لدي رأي واضح، محدد، ومعلن: أنا أؤمن بالوطن العراقي الواحد، وبسبب التعددية الموجودة في العراق، يجب أن يتمتع الحكم بدرجة من المرونة واللامركزية، ولكنني ضد أن تكون هناك مناطق ادارية مقسمة على أساس عرقي أو طائفي.. وبعبارة أخرى. ثلاث محافظات في كردستان يمكن أن تكون لها إدارة محلية، ولكنني كعراقي لو اخترت أن أعيش في كردستان، أريد أن أكون متساويًا وبالكامل في الحقوق والواجبات مع أي مواطن آخر في تلك المنطقة، فإذا قيل لي ان التعليم سيكون باللغة الكردية، وأنا أريد لأولادي أن يتعلموا الكردية فهذا من حقي، ولكن لا أريد أن يقال لي انني لست كرديًا، وبالتالي ليس من حقك أن تسكن في هذه المنطقة، والشيء نفسه يقال عن جنوب العراق، فإذا اختار الجنوب العراقي أن تكون في فترة شهر محرم مراسم عزاء في تلك المنطقة، وأنا مسلم سني، فلا أريد من أحد أن يمنعني من الاقامة في هذه المنطقة. العراق يجب أن يكون مفتوحًا لكل المواطنين واذا كانت هناك خصوصيات جغرافية لكل منطقة فذلك طبيعي، ولهذا كان رأيي مع الأكراد، انه اذا كان المشروع يحمل درجة عالية من اللامركزية أو الفيدرالية الادارية، فأنا معه، أما إذا كانت الفيدرالية قومية، فأنا خلاف ذلك. بل أفضل أن يستقل الأكراد عن العراق بدل أن تكون هناك محافظة كردية، ومحافظة سنية، وأخرى شيعية، ورابعة مسيحية.. إلخ. وبالتالي فكرة المواطنة عندي واضحة، ذلك مبدأ عصري، فالشعوب والدول، الآن، كلها قائمة على فكرة المواطنة، وهي العلاقة القائمة على عقد بين المواطن والدولة، أما الهوية الثقافية والدينية لفرد ما أو منطقة ما فيمكن المحافظة عليها بشكل مستقل عن الهوية السياسية للبلد. ولهذا ذكرت في مؤتمر فيينا، إذا أراد الأكراد مشروع اتحاد فيدرالي بين العرب والأكراد، فأنا أخالف ذلك، فإذا فتحنا هذا الباب، سنفتحه لبقية الطوائف في العراق ولن ننتهي عند حد، أما اذا كانت الفيدرالية على مستوى إدارة محلية، فأنا مع هذه الصيغة، وهي مجربة في الولايات المتحدة الأميركية وفي غيرها.

■ كيف ترى امكانات التغيير في العراق؟

أرى ان التغيير في العراق بات حتميًا، لكن السؤال المهم هو، بأي ثمن ومتى كانت مهمتنا كمعارضة عراقية أن يحصل التغيير بوقت أقصر وبدمار أقل؟ فشلنا.. مر علينا زمن والتدمير يتزايد في العراق، وما نخشاه أن التغيير سيقع ولن يكون في مقدور أحد منعه، ولكن حينما سيقع، وبسبب الفراغ والعجز الذي ظهر عندنا، سيحل بالعراق دمار أكثر، أقول هذا ليس راغبًا فيه ولكن مدركًا لوقوعه، رغم جهودنا لمنع حصوله.

أما حتمية التغيير في العراق فمرتبطة بحقيقة ان صدام حسين يحمل بذور التدمير ولا يحمل بذور البناء، فقد تسلم السلطة عام 1979، وميزانية العراق فيها فائض يزيد على 40 بليون دولار، وفيها كفاءات ومؤسسات وأجهزة عراقية لبلد نام، لكن صدام خاض الحرب الأولى ضد ايران والثانية ضد الكويت والعالم، وأوصل العراق إلى ما هو عليه، ولم يغير شيئًا من طباعه سوى قدرته فقط على امساك السلطة في الداخل. انه عاجز عن البناء وقيادة البلاد، نحو الاستقرار، وبدون التغيير الدمار سيقع مع الأسف.

■ .. وكيف يمكن تأمين انتقال هادئ للسلطة، أو لنقل حسب تفسيرك أقل تدميرًا؟

كنا نتمنى أن يحصل التغيير بأقل دمار ممكن، وصدام حسين عرف هذا بعد تحرير الكويت، لهذا عمل على أن لا يكون ذلك خيارًا أمام العراقيين، فعمد إلى إعادة تركيب البلاد بطريقة، بحيث إذا ذهب من السلطة، ستكون هناك حروب داخلية ومشاكل. ومثال ذلك، في الأزمة الأخيرة في يناير/ فبراير 1998، فبينما تحشد الولايات المتحدة قواتها العسكرية على العراق يدعو صدام إلى التطوع، وتشاهد طلاباً صغار السن يسلمون أسلحة خفيفة، لكن لماذا يقوم بذلك؟ هو يقدم رسالة إلى من يهمه الأمر، فالكل يعرف ان هؤلاء المتطوعين عاجزون عن صد أي قوة عسكرية، لكنه يريد القول انه اذا رحل عن السلطة فهناك مليون شخص يحملون السلاح سيقتل بعضهم بعضًا، وستعم البلاد الفوضى. الرسالة تقول: اذا كان هدفكم من الضربة العسكرية هو التهيئة لانقلاب عسكري، فاسمع أيها الضابط الذي تريد أن تتسلم السلطة في البلاد، ستجد بلدًا فيها مليون سلاح، مع مليون شخص جائع، وشعب تملأه الثارات.. ثم تستطيع أن تقود البلاد كما تشاء، لقد حول العراق إلى برميل بارود، فإذا ذهب، يشتعل العراق. لقد أعاد صدام تركيب المعادلة في البلاد بحيث جعل من الثارات والتسلح قنبلة موقوتة. ولهذا رغم مرارتنا من النظام، نفضل أن يكون التغيير من داخل النظام، لسببين: أولاً، لأننا نريد أن يكون التغيير بأقل دمار ممكن، وثانيًا، لأننا على قناعة أن الذي يبدأ التغيير بغض النظر عن من يستلم السلطة، حتى لو كان شقيق صدام حسين، سيعجز عن امساك البلاد، وسيضطر إلى الحوار المباشر وطلب المساعدة المباشرة مع كل من له تأثير في العراق، كي يمنع العراق من السقوط في الهاوية. نحن مصممون على أن لا يخيفنا ذلك، ونطالب بذهابه من السلطة لعلنا نستطيع انقاذ ما يمكن انقاذه من العراق.

توازن رعب

■ هل الوضع الداخلي في العراق قادر على فرز حركة تغيير داخلية، وما شروط ذلك؟ أم ان التغيير تحكمه كذلك نضوج شروط خارجية؟

الوضع داخل العراق محكوم بتوازن رعب، ما بين جمهور جائع وأخيرًا أصبح مسلحًا، وبين أجهزة، مثل ميليشيات حزب البعث، أجهزة أمنية، حرس جمهوري، وحدات «فدائيو صدام»، وكلها مدججة بأسلحة ثقيلة وحتى أسلحة دمار شامل وأمام هذا التوازن لا توجد معادلة في التغيير؛ اذا حصل التغيير سواء بواسطة ثورة أو اضطراب جماهيري، ستكون هناك إراقة دماء على نطاق واسع. ونأمل أن يقوم أحد من الذين هم في السلطة بعملية التغيير، ونتوقع أن تتحقق هذه الفرصة اذا شهد العراق نوعًا من الاضطراب.

هناك سيناريو للأزمة الأخيرة لوحت به مادلين أولبرايت، وزيرة الخارجية الأميركية، إلى جانب بريطانيا، على أساس ان أي عمل عسكري ضد العراق، سوف يستمر لأيام عدة وبشكل مكثف، والمغزى من هذه الرسالة ليس تدمير المنشآت التحتية في العراق وإنما إعطاء الفرصة إلى من يهمه الأمر في داخل المؤسسات للانتفاضة مرة ثانية على النظام، وأعتقد انها الورقة الأخيرة التي تراها الولايات المتحدة لامكانية حصول تغيير في العراق. واللعب على هذه الورقة والتلويح بها هدفه أخافة صدام وتراجعه وذلك لانهم يراهنون على رغبته بالبقاء في السلطة مهما كانت النتائج على العراق.

والحال، انهم لا يريدون إزالة صدام فعلاً من السلطة وترك فراغ في العراق، لكنهم يفضلون أن يستجيب صدام لفرق التفتيش. وكلاهما يلوح بالورقة الأخيرة التي يحملها لفك هذا التوازن ودفع البلاد إلى مرحلة جديدة، وأعتقد ان هذا ما سيحصل، ليس خلال أيام ولكن خلال الأسابيع المقبلة.

صراع السلطة أولاً

■ يبدو ان مشروع العراق الديموقراطي المنشغل بالتنمية غائب، مع غياب دور فاعل للمعارضة. كيف يمكن إرساء قواعد هذا المشروع، ما البدايات والآليات المطلوبة؟

ينبغي التمييز بين مشروعين: مشروع السلطة، ومشروع إعادة بناء المؤسسات السياسية. الأول سيحدد: ميزان القوى، من يحمل أي سلاح، وفي أي ظرف، ومن سيقفز إلى السلطة، وكم ستكون عدة كل مجموعة. هذا هو الصراع المباشر على السلطة، وأعتقد أنه سيحسم من قبل الأطراف التي تملك السلاح الثقيل داخل البلاد، وهي ضمن مؤسسات الجيش. لكن حسم صراع السلطة بازاحة صدام حسين وأسرته، لن يعني استقرار العراق وإنما سيكون الخطوة الأولى في إعادة بناء العراق.

■ الا تعتقد انه لا بد من فترة انتقالية لتثبيت الأوضاع؟

أعتقد ان هذه الفترة الانتقالية ستكون لسنوات وليست لأشهر.

■ إذن، أتعتقد ان المخاض سيكون طويلاً؟

بالتأكيد، سيكون مخاضًا طويلاً. لا أحد يوهم نفسه بأن الرغبات تعوض عن الحقائق في الأرض. رغبتنا شيء، والحقائق على الأرض شيء آخر. والحقائق تقول انه لو كانت هناك نية طيبة من رجال السلطة، ونية طيبة من جيران العراق، من ايران وتركيا وسوريا، والسعودية والكويت؛ فسنحتاج لسنوات، أما لو افترضنا وجود نية سيئة، فستطول العملية أكثر من ذلك. هذا هو المسار الأول. وهناك مسار ثان هام: الجاليات العراقية المنتشرة في الخارج، لن ترجع مباشرة إلى العراق، ونعرف ذلكً جيدًا، خصوصًا المثقفون وأبناء الطبقة الوسطى، وكثير منهم أصدقائي، ومنهم من انتقل إلى كندا، نيوزلندا، استراليا.. إلخ. وكنت أسألهم: لو تغير النظام هل ستعودون إلى العراق؟ فيجيبون بالنفي. فكيف بمن أسس حياة جديدة، ونشأ أولاده في الخارج؟ هناك واقع ان شريحة أو قسم كبير من العراقيين سيستمر وجودهم في الخارج من دون أن تنقطع علاقتهم بالعراق، وهنا. أعتقد أنه يجب أن يتم عمل ما، والآن خصوصًا مادمنا نستطيع الاتصال بهم، ولا ينبغي أن نتردد إطلاقًا في أن نشرك هذه الجاليات في بناء مؤسسات مدنية وأهلية، ومنها منظمات سياسية تصب في النهاية في إعادة بناء العراق السياسي.

دور الموازن بين ايران والخليج

■ كيف يمكن تطويع التنوع العرقي والمذهبي الموجود في العراق المعاصر، كي يتحول إلى طاقة دافعة لبناء عراق سلمي ومزدهر؟

التنوع العرقي والمذهبي في العراق، أمر طبيعي، وقد يكون سبب خراب، أو يتحول إلى طاقة للبناء. ونقطة البداية التي سنتعامل معها - إذا سنحت لنا الفرصة - هي الشك، والكراهية. فالكردي بات في أدبياته مؤخراً يتحدث عن مشكلته مع صدام حسين وعرب العراق، والشيعي في العراق صار يرى لأول مرة أن مشكلته هي مع المسلمين السنة في العراق، وهذا الأمر لم يكن موجودًا في السابق.

في السابق كانت مشكلة الجميع مع رأس السلطة، أما الآن فانتقلت المشكلة وتجذرت لتتحول إلى حالة شك وانعدام ثقة بين العراقيين أنفسهم، فهذا تخوف حقيقي. وفي كل جالية عراقية يوجد عقلاء وطيبون، يجب الاعتماد عليهم ليكونوا الجسور الأولى لإعادة الثقة، وفتح القنوات السلمية، بين الشرائح المختلفة عند العراقيين. وهذه المسألة قد تحتاج إلى وقت، ويجب أن تتم أولاً.

المسألة الثانية الهامة هي، الدولة. إذ يجب أن تتعامل الدولة مع هذه المشكلة فوق السطح، وليس بشكل سري، أي أن تكون نقطة البدء هي اقرار الجميع بوجود أزمة ثقة، ووجود تفاوت في المعاناة والاضطهاد، إلى تفاوت في المواقع بين مختلف شرائح العراقيين. واقرارنا بهذه المشاكل ليس لتكريسها، وانما لغرض مواجهتها. وايجاد علاج لها لكونها مشكلة جدية واهمالها يفجر العراق. بل أجد ان على الدولة ان تعتني بالمناطق التي تشعر بالتحيز كخطوة أساسية لرفع درجة الثقة. واذا تمكنا من ذلك، سيجدد العراق قوته

من خلال تعدديته. ومثال على ذلك: الأكراد حاليًا يمثلون أزمة كبيرة في مستقبل العراق، لو تمكنا من علاج موضوع الأكراد بشكل سليم، ستكون ورقة الأكراد في العراق، ورقة ضمان أمام تركيا وايران، أكراد تركيا، مشكلة كبيرة لتركيا، وسيكون لأكراد العراق ورقة نفوذ مهمة على أكراد تركيا، وفي امكان العراق أن يستخدم هذا النفوذ السياسي في علاقته مع تركيا. وسيكون بمقدور العراق، بما للشيعة من مركز ديني مهم في النجف والأماكن الدينية المقدسة - اذا أحسنّا التعامل مع الشيعة في العراق - سيكون ذلك ورقة موازنة مهمة في تعاملنا مع ايران، فلن نتمكن من مواجهة ايران، عسكريًا، ولا بشريًا، لأنهم يشكلون نحو ثلاثة أضعاف العراق، ووضعهم أقوى من وضع العراق بكثير، ولكن حسن إدارتنا لهذه الأمور السياسية والمعنوية، سيعطينا أدوات اضافية في التوازن مع هذه الدول، وبالتالي يمكن تحويل هذه الاشكاليات - اذا وجد عقل راشد وسليم في السلطة - أداة لتقوية العراق. فالتوازن بين الشيعة والسنة، قد يكون مفتاحًا للتوازن بين ايران والخليج العربي، فالأخير كله سنة، والأول الأكثرية فيها من الشيعة، والعراق بهذا التوازن، يستطيع أن يلعب الدورين: مع ايران بالتعاطف معها عبر تعاطفه مع الشيعة، ومع الخليج بالتعاطف معه من خلال هويته العربية ومن خلال السنة. والحال ان العراق يستطيع أن يجدد دوره بالاعتماد على تعدديته، وليس بالاعتماد على أسلحته الفتاكة.

مصالح الناس هي المنطلق

■ لو أخذنا السؤال نفسه من جهة أخرى، فما هو الحكم، المناسب، أو نوع النظام المتوقع لحكم الواحد: ليبرالي، قومي، اسلامي.. إلخ. كيف ستكون صورة العراق في المستقبل؟

على مستوى الهوية سيكون التركيز أكثر على الهوية الوطنية للعراق، وهذه قد لا تلائم مزاجي كاسلامي، لانني أؤمن بالوطن الإسلامي الواحد، ولكن يوجد فارق بين ما نرغبه، وبين ما تكّون وتأسس. هذه الهويات الوطنية المحلية تكونت عبر عقود من الزمن، وأنا لا أرى تناقضًا بين أن أحتفظ بهويتي الوطنية العراقية، وأن يكون لي توجه عربي، أو اسلامي، أو اقليمي. ولكن ما يهمنا كعراقيين هو التركيز على الهوية العراقية، وبسبب تعدديتنا، ليس لدينا خيار آخر، وليس بالضرورة أن يكون المشروع العراقي الوطني متنافيًا مع المشروع الاسلامي. أو الفكر القومي العربي. أما المزايدات السياسية، والشعاراتية فأعتقد ان الناس تضررت منها بما فيه الكفاية، بحيث باتت تميز بين الشعار والمصلحة، على سبيل المثال، لو خاطبت العراقي الآن في موضوع تحرير فلسطين فسيقول لك، عن ماذا تتحدث؟ أنا احتاج كل قطرة وكل فلس لأحرر نفسي، وأنت تتحدث عن موضوع آخر!.. هذا لا يعني التقليل من بقية الأمور، لكن نقطة البدء هي المصالح، والناس تنطلق من مصالحها.

■ هناك خوف عربي بصفة عامة، وخليجي بصفة خاصة من الكتلة السكانية في جنوب العراق، وطبيعة علاقتها بايران، ما هو تقييمك لهذا الأمر؟

من الطبيعي أن يتخوف أو يتصور البعض مخاوف. والسؤال هو: هل هذه المخاوف واقعية أو غير واقعية؟ لا يوجد شيء على الأرض يدعم هذه المخاوف على الاطلاق. سأعود

لبعض الأمثلة؛ هذه الكتلة البشرية الموجودة في العراق على مر التاريخ، مرجعيتها الدينية في النجف، مع ان الشيعة يؤكدون على الأعلمية الدينية، ولكن بشكل عام، الشيعة في العراق، وإنما حتى الشيعة في الخليج، مرجعيتهم الدينية في النجف.

وثانيًا، الاشتراك المذهبي بين الشيعة في ايران والشيعة العرب في العراق، لا يعني ان هناك اشتراكًا حضاريًا وثقافيًا بينهم.. هناك تمايز واختلاف حضاري بينهم. كما هو التمايز أو الاختلاف الحضاري بين عرب الخليج وايران. الفرنسي والايطالي ليسا متشابهين، برغم اشتراكهما في المذهب الكاثوليكي. فالاشتراك المذهبي، لا يعني وجود توافق وانسجام ثقافي أو حضاري. ما أريد قوله ان القيادة الدينية، بقيت وعلى مر التاريخ في العراق، ولم تنتقل إلى ايران، وأعتقد ان القيادة في ايران حاليًا، وحتى في زمن الشاه، كانت دائمًا تتخوف من بقاء القيادة الدينية في العراق، وتأثيرها على شيعة ايران لأن العراق فيه مراقد ستة من أئمة الشيعة المقدسين، فضلاً عن مكانة النجف بعراقتها التي يفضل أغلب الشيعة الدراسة فيها. لكل هذه الأسباب، ستبقى المرجعية الدينية الشيعية في العراق. أما على المستوى السياسي، فشيعة العراق لم يتأثروا بأي من الحركات السياسية، بما فيها الحركات الدينية التي ظهرت في ايران. الخميني الذي عاش أكثر من عشر سنوات، وقاد الثورة الايرانية وهو في العراق، لم يكن له أي تأثير في النجف، فضلاً عن أن يكون له تأثير على شيعة العراق. وإذا تابعنا الشواهد السياسية والدينية والثقافية، فكلها تطمئن بعدم وجود هذا النفوذ أو ذاك التأثير من ايران على شيعة العراق.

وهناك عامل آخر مهم، فالشيعة في العراق كتلة سكانية كبيرة، وليست أقلية صغيرة. بعبارة أخرى: الكتلة السكانية الكبيرة ترى ان مصلحة الوطن من مصلحتها، وشيعة العراق يرون ان مصلحة العراق هي وفي الأساس مصلحتهم. وبالتالي، فأي مشاكل بين العراق وايران، يريد شيعة العراق أن تحل لصالح العراق، لانها مصالحهم. مثلاً، ايران تطالب العراق بتعويضات تصل إلى ثمانمئة بليون دولار للحرب العراقية ـ الايرانية، ومعنى هذا انها تطالب شيعة العراق بهذا الثمن الباهظ ليدفعوه لايران، ومن الطبيعي أن يرفضوا ذلك، وسوف يحاسبون على كل فلس،.. ما أعني أنه يوجد اختلاف، فضلاً عن اختلاف الثقافة، هناك اختلاف حقيقي بالمصالح بين دولتين، والشيعة بسبب كثرتهم العددية، أصبحوا يمثلون مصالح العراق، ولا يمكن أن يساوموا عليها، لانها مصالحهم الخاصة. إذن، فكل سياق المنطق السياسي والثقافي يدل على ان هذه المخاوف ليس لها أساس. وقد يحلو للبعض أن يركز على عامل واحد فقط، أن هؤلاء شيعة، فهذا معناه ان البعض لديه مشكلة مع الشيعة. ومع كل ما هو شيعي، اما النظر بشكل موضوعي؛ هل ان لشيعة ايران تأثير على شيعة العراق، بحيث يمكن أن تؤثر على سياسة العراق وعلى سياسة المنطقة؟ الجواب: لا. ولا توجد أي شواهد تؤيد هذه المخاوف.

■ كيف يمكن تبديد هذه المخاوف؟

تبديد هذه المخاوف ممكن أن يتم بالتوعية، ولكن يمكن أن يكون السؤال، كيف يمكن تجنب زيادة هذه المخاوف، هناك مسائل، مثل، أنه من غير المنطقي، حتى يثبت شيعة العراق

استقلاليتهم عن ايران، أو حتى يطمئنوا الآخرين، أن يقوموا بمعاداة ايران، بعبارة أخرى، ليس من مصلحة شيعة العراق أن يعادوا ايران حتى يثبتوا للآخرين استقلاليتهم عنها. هذا كلام غير منطقي، أنا أقنعك ان مصالحي مستقلة عن ايران، ولكن لا أقنعك ان معاداة ايران ستثبت استقلالية هذه المصالح، ويمكن أن تكون علاقة ود مدروسة ومحسوبة أحقق فيها مصالحي بشكل أكثر. المسألة الثانية: أعتقد اننا، نحن أبناء منطقة الخليج، وبسبب الاهتمام العالمي المتزايد بمنطقتنا، وبعد حربين مدمرتين في المنطقة، أصبحنا ندرك اننا في نهاية الأمر، تعلمنا الدرس الصعب، وهو ان مصالحنا، لن يكون ثمة أحد أشد حرصًا عليها من أبناء المنطقة، وبالتالي لا يمكن أن تكون الولايات المتحدة أكثر حرصًا على منطقة الخليج من أبناء الخليج أنفسهم، واذا لم نستطع، ايجاد المشترك الأعظم بيننا فلن نجد ما نشترك به مع الآخرين. ويجب ايضاً ان نتفحص هذه المخاوف لكي لا نجعلها مبررًا لاسرائيل والولايات المتحدة أو لأي طرف آخر كي يروج لمخططاته في المنطقة، لأنه، أولاً وأخيرًا، يبقى هذا العربي، المسلم، العراقي، الشيعي، أحرص من الآخر على مصالح المنطقة.

العراقيون وحسابات صدام

■ هل لك أن تحدثنا عن حقيقة الوضع في العراق في ظل العقوبات.. فمن المعروف ان الرئيس العراقي يضخم أثر العقوبات على المواطنين ويستخدم الأموال الناتجة عن اتفاق النفط مقابل الغذاء في شراء مستلزمات الدولة، بينما يحرم الشعب العراقي من فوائد هذه العملية الانسانية؟

صدام حسين لا يبالي مقدار ذرة بمعاناة العراقيين، اطلاقًا. ويتعامل معهم كالأنعام، هذه أرض فيها نخيل، وماشية، وفيها بشر، وكلهم سواء، يعتبرهم جزء من المقدرات التي يتلاعب بها، فهو لا يبالي إطلاقًا إذا ما مات من هؤلاء الناس نصف مليون أو مليون. كما لا يبالي لو قطعت مئة شجرة أو ألف نخلة في العراق. الموضوع عنده يتم وفق مسألة حسابية بسيطة: كم قيمة هذا النخيل، وكم قيمة هؤلاء البشر؟ وما يريده صدام حاليًا، بعد أن أمن بقاءه في السلطة، هو الأموال وبالعملة الصعبة (الدولار) ليعيد بناء مؤسساته، لأنه محروم منها بسبب الحصار. وحينما بدأت بريطانيا بتحديد فكرة مشروع «النفط مقابل الغذاء والدواء» عام 1991 في القرارين 706 و712، رفضه العراق بداية، واستمر رافضًا لهذا القرار خمس سنوات، وعانى العراقيون الكثير بسبب هذا الرفض، واضطر صدام أخيرًا للقبول به لأسباب سياسية، لا أريد الخوض فيها الآن، كان لها علاقة بالضغط السياسي الموجود آنذاك، ونصيحة من نصحه في أن المخرج من الأزمة يكون بالقبول بهذا القرار. لقد قبل صدام بالقرار على مضض وهو يجني فائدة محدودة منه لأن أغلبه يذهب فعلاً إلى الشعب العراقي. وبالتالي، أنا مع الرأي القائل بمحاولة فرض هذا القرار على صدام، وسررت كثيرًا لقبول العراق به، وأنا مع توسيع هذا القرار، كما سمعت أخيرًا ان الأمم المتحدة تعمل على ذلك، ورأيي أن لا يكتفوا فقط بمقولة «النفط مقابل الغذاء والدواء» وإنما «النفط مقابل التنمية» أيضًا. وبالامكان أن يصرف جزء من المبالغ على انشاء المدارس والمستشفيات والطرق، وعلى كل شيء، باستثناء التمويل العسكري، المهم عدم اعطاء صدام

المال ليعيد بناء مؤسساته الأمنية والارهابية. أما ان يسمح للعراق ببناء نفسه، فهذا أمر ضروري، حتى لو استفاد صدام ثانويًا من هذا الأمر، الأهم ان يتجدد للعراق شيء من حيويته. وفي اطروحتي السياسية في موضوع الضغط على صدام أميز جوهريًا بين صدام والعراق: العراق كبلد وشعب، وصدام كمؤسسة أمنية تحكم البلاد، وأقول دائماً انه يجب على هذه الدول، بما فيها الكويت والدول الأخرى، أن تؤيد ما فيه إعادة انعاش العراق، وأن تضغط على صدام ومؤسساته الأمنية. اذا كان هناك تداخل ولو بسيط، فهذا ثمن بسيط يدفع من أجل تحقيق هدف أكبر. أما اذا بقي العراق ضعيفًا ورهينة لصدام حسين، فلن يسقط صدام بل سيسقط العراق. وبالتالي، فاطروحتي تؤكد على الفصل بينهما في العلة وفي العلاج، بعبارة أخرى، عندما تريد أن تقوم باجراءات ضد صدام حسين، اجعلها موجهة دائمًا إليه، وليس إلى العراق ككل. هذا التمييز مهم، ولهذا ففي موضوع الحصار، و«النفط مقابل الغذاء»، يجب أن تتركز الاجراءات على إعادة بناء العراق، مع بذل كل الجهود لتقليل استفادة صدام منها.

بين العراق والكويت

■ ما حقيقة النظرة العراقية تجاه الكويت؟

لقد شاركت من قبل في بحث هذا الموضوع مع أحد الكويتيين، وقدمت ورقة في هذا الأمر وسألخص بعض هذه الرؤى في المسألة. بغض النظر عما يظنه الكويتيون وعما هو موجود داخل العراق، فإن غالبية العراقيين لا يحملون هذه، الرؤية المحددة التي تقول ان الكويت جزء من العراق، على الاطلاق. قد تكون هذه النزعة ظهرت عندما تلاعب بها صدام، إلاّ أنها تبقى نزعة سطحية، وليست مسألة متجذرة ومتعمقة في الوعي العراقي، هي مسألة أثارها صدام كما يثير مئات من المسائل الاعلامية، ويمكن أن تكون وجدت لها صدى قويًا في الكويت، وتخوف منها الكويتيون، لكن في الواقع ليس لها جذور. وكما في الأجواء الحالية فلو ظهر صدام وقال انه سيحرق اسرائيل، وظهر مليون عراقي في بغداد ورفعوا هذا الشعار، هل يصدق أحد أن الشعب العراقي يعتقد فعلاً بالحرب مع اسرائيل؟ الجواب، لا. هذه مسائل سطحية ليس فيها عمق. هذا على المستوى العام.

أما على مستوى النخب السياسية، فهذه الأخيرة تدرك. انه في الماضي، وعند نشأة المنطقة ككل. وتكوين العراق الحديث عام 1920، وجدت خصوصية في العلاقة بين الكويت والعراق، وحسمت منذ فترة طويلة وانتهت، وهذه المسألة تاريخية، سواء اتفقنا أو اختلفنا بشأنها، لا يعني ان المعتقدون بها، سيرتبون عليها اليوم موقفًا سياسيًا.. وبالتالي لا أرى مسألة حقيقية في ما يتعلق بحق أو حقوق تاريخية سياسية من العراق على الكويت أو العكس. ليس لهذا الأمر وجود. نعم، هناك مرارة اليوم عند العراقيين، من حيث انهم عانوا بسبب غزو الكويت، وفي هذه المسألة جزء يتحمله صدام وجزء منه، كما يقول البعض، لأن الكويتيين استنفروا الولايات المتحدة الأميركية وجاؤوا بها إلى المنطقة. هناك اذن خليط من المشاعر، ولكن لا بد من القول ان تجربة غزو الكويت وضرب العراق، كانت تجربة مُرة. هناك مرارة موجودة، ولكن لا يمكن تحميل الكويت وحدها مسؤولية هذه المرارة.

■ ولكن هل هناك مخاوف من أن تتحول المسألة إلى قضية في المستقبل؟

نعم، أمام هذه الأجواء من المرارة، وأمام الاختناق السياسي والاقتصادي الذي يمر فيه العراق، قد تظهر جماعة تحاول أن تشد الأنظار من المشاكل الحقيقية داخل العراق، وتجعل من مسألة الكويت مسألة وطنية تتجه اليها الأنظار. هذا ممكن أن يحصل، وهو أمر قد يحصل في أي بلد آخر، أو عند مجموعة تريد أن تصدر مشاكلها الداخلية إلى الخارج.

■ هل هناك مؤشرات أو من يروج لهذه الأفكار؟

أنا لم أر شواهد، ولكن هل هناك احتمالات أن تحصل؟ نعم. أنا لا أدري، هناك العشرات من الحركات السياسية قد تولد غدًا وقد تتبنى هذه القضية، سواء كانت مدفوعة أو غير مدفوعة، محرضة أو غير محرضة، بوعي أو من دون وعي. قد تحاول أن تجعل من هذا الموضوع قضية. هل يستجيب لها الشارع أو لا يستجيب؟ لا أدري.

■ هناك من يحتج على ترسيم الحدود بين البلدين، ما رأيك؟

ترسيم الحدود له بُعدان، هناك بُعد رمزي معنوي، وآخر مصلحي، ويجب أن يعالج الأمرين بحكمة، البعد المعنوي وكما ذكرت في جوابي على السؤال السابق، إذا أرادت احدى الأطراف السياسية أن تجعل من هذا الأمر المعنوي مسألة وطنية، كرامة.. إلخ. وأن تجعل منه قضية، فموضوع ترسيم الحدود يمكن أن يكون كذلك، وممكن أن تلتف حولها الحركات التي تفتش عن دور تتميز فيه، ولانها لا تستطيع أن تتميز في برامجها عن الاصلاح أو في شخصياتها، وترغب أن تتميز في هذه المسألة، وقد تجد لها جمهورًا يشهد لها. فهذا الموضوع ينبغي معالجته بدقة، وهذه المسألة كما هي مهمة للكويتيين، كموضوع لرص موقف وطني وشد الأنظار، هي أيضًا مهمة في داخل العراق. هذا الموضوع يتطلب حكمة سياسية، وهناك من يتصيد في الماء العكر وقد يجعل منها قضية، لكن الموضوع الأهم في نظري، هو، المصالح التي تضررت بسبب ترسيم الحدود، هذا موضوع ينبغي معالجته، هناك أمران: الأول هو أن العراق يعاني من ضيق المخرج إلى مياه الخليج، وترسيم الحدود، اضاف على ضيق المخرج. هذه مسألة كان يراد لها حل منذ زمن وهي بحاجة إلى تفاهم ايجابي مع الكويت في المستقبل.

الأمر الثاني، أو المسألة الثانية، هي مسألة النفط، لوجود بئر من النفط عبر هذه الحدود، وكيفية اقتسامها (حقل الرميلة) وهذا من الأمور التي يراد «إعادة» النظر فيها.. وأعتقد أنه وفي أجواء طبيعية.. يمكن أن تلتقي لجان فنية معينة تراعى فيها مصالح البلدين، ويكون هناك نوع من المساومة على مصلحة أكبر. فالكويت لا تعاني من مشكلة في وصولها إلى مياه الخليج، وكلها ميناء مفتوح على الخليج، لكن الكويت تعاني من انها مهددة من العراق وايران. وفي المقابل، العراق لا يعاني من هذا التهديد بفضل حجمه، لكن يريد أن يكون له - وممكن أن تكون هناك - آفاق للتعاون في ما أسميه مصالح مشتركة فعلية. والشيء نفسه ينطبق على موضوع النفط. *

* لم يكن هناك بالسابق أية مشكلة حول حقل الرميلة، والمشكلة التي تفجرت عام 1990 لم تكن بسبب الحقل، بل هناك تفاهم قديم بين ايران والعراق وبين الكويت والعراق مأخوذ من القانون الدولي، يوضح طريقة التعامل مع الحقول المشتركة التي تسري بين حدود بلدين. وفي عام 1990 فجّر النظام العراقي أزمة حول الرميلة دون أن يكون هناك أي مبرر لذلك سوى استخدامه كذريعة لهدف أكبر (المحرر).

■ إذن، تعتقد ان هذا الموضوع لم يغلق.

أنا لا أعتقد، ولا أظن أنه أُغلق، ولكن لا أعتقد أنه مشكلة في الوقت نفسه. هذا الموضوع يجب أن نقسمه ضمن سياق جملة مواضيع سياسية في العراق، منها، مثلاً، العقود التي وقعها صدام مع روسيا وفرنسا، ومنها التعويضات ومطالبة الدول الأخرى، وقرارات عدة.. كلها سيعاد النظر فيها، ليس بمعنى تأزيم الوضع، وليس من أجل فتحها. وإنما من أجل إغلاقها وحلها بروح ايجابية.

مسائل بحاجة لإعادة نظر

■ استطرادًا للسؤال السابق، فإن الولايات المتحدة، أعلنت أكثر من مرة، ان القرارات الدولية بما فيها العقوبات، باقية، حتى لو تغير نظام صدام حسين. في حين يقول العراقيون ان هذه العقوبات والقرارات، وفي حال رحيل صدام يجب أن تنتهي، أو يعاد النظر فيها. كيف تقرأ هذه الاشكالية؟

أنا أخبرك، أنه في اجتماعات رسمية خاصة، وحينما التقى مسؤولين اميركيين - عندما كنت في لجنة المؤتمر الوطني التنفيذية - لم أتردد في القول اننا في عراق المستقبل، لو كنا في السلطة وكان لنا رأي، فاننا سوف نلتزم بالقوانين الدولية بشكل كامل، ولكن ضمن هذه القوانين، سنعيد النظر، ونتحدى الكثير مما نراه اجحافًا بحق العراق والعراقيين، لكننا لن نعتمد القوة وسيلة للحل.

بعبارة أخرى: إذا رأينا ان الولايات المتحدة بقصفها للعراق قد أضرت بالعراق واستعملت القوة أكثر من اللازم، فسنطالبها بتعويضات. على سبيل المثال: ترسيم الحدود بين العراق والكويت، كان مسألة غير قانونية ويمكن إعادة النظر فيها، وقد ذكرت خصوصيتها. والأمثال تضرب ولا تقاس.. فكل شيء يمكن أن يتم ضمن القوانين الدولية، وأعتقد اننا كعراقيين، من الطبيعي أن نقوم به، وليس أن نغلق الملف دونه.. وأتذكر رد أحد المسؤولين الأميركيين، الذي نظر إليّ مبتسمًا وقال: «انتم العراقيون دائمًا مشاكسون ومتعبون»، قلت له: «لا، هناك فارق، ومن حق كل انسان أن يطالب بحقه، لكن طالما نلتزم بقوانين ومحاكم، حتى لو حكمت لغير صالحنا، فسوف نقبل بذلك». فضمن هذا السياق أعتقد ان صدام أفسد الكثير من مصالح العراق، وكأنها ملك شخصي له. ولا أقول ان قراراته من حيث قبوله بالعديد من القرارات الدولية غير شرعية، لأن مشكلة القانون الدولي انه لا يميز بين الحكومة والدولة. وبالتالي، نحن أمام عقبات واذا كان هناك منفذ قانوني يعيد لنا بعض هذه الاعتبارات، فلن نتردد في الولوج فيها.

■ كيف يمكن برأيكم الخروج من حالة الشك والكراهية التي زرعها صدام حسين بين الشعبين العراقي والكويتي؟

هذه مشكلة حقيقية، وأعتقد أنها موجودة في الكويت بنسبة عشرة أضعاف إن لم يكن أكثر، عما هي موجودة في العراق. العراقيون لا يكرهون الكويتيين، ولا يحملونهم مسؤولية مشاكل العراق ولا يشعرون بعقدة من الكويتيين، لكن الكويتيين، وبسبب التاريخ

(عودة إلى زمن عبدالكريم قاسم) وبسبب غزو الكويت وما شاهدوه وعانوه، أصبح الذعر ليس مفترضًا، وإنما هو حقيقة عاشها كل انسان، ولديه قصة ليقولها. وهذا نحن نفهمه وندركه جيدًا، ربما الشعب العراقي لم يدرك ذلك بعد، ولهذا لم نستعجل ولا نتوقع أن يقبل أو يصدق الكويتيون بسرعة ما سنقوله، وسنفعله نحن. نعلم ان المسألة تحتاج إلى زمن لإعادة الثقة، وسنعمل في هذا الاتجاه، ولا توجد عجلة من جانبنا. ولكن ومن دون شك، لا نقلل من خطورة وأهمية هذه العقدة التي زرعها صدام.

■ ماذا تقترحون من خطوات، للخروج من هذه الحالة؟

كثيرة. أولاً: على النخب والمؤسسات أن تستمر في فتح القنوات، والانفتاح بين الشعبين. فهناك، مثلاً، شخصيات كويتية. تميز بوضوح بين صدام والعراق، وهي تدرك ان العراقيين عانوا قبل أن يعاني الكويتيون من صدام حسين، ولهم علاقات وصلات، سواء كمثقفين أو شخصيات عامة. فأنا أعتقد ان النخب والمؤسسات في امكانها أن تتبادل الكثير من الصلات. وهناك العديد من المنظمات المهنية والاجتماعية العراقية، على سبيل المثال هنا في لندن، وبالامكان تنظيم نشاطات مشتركة بين هذه النخب، ودعوة مثقفيها، وفي الكويت بما ان الوضع مستقر، بامكانهم دعوة العديد من الشخصيات العراقية المعتدلة والمتنورة، لحوار ونقاشات. هكذا تبدأ هذه الأمور تتكون من جديد، ويميز الناس بين ما حصل وبين ما يجب أن يكون في المستقبل، ويتعمق تمييزهم بين صدام والشعب.. إلخ. وأعتقد أنه من الضروري أن يدرك الكويتيون، أن الجغرافيا لا يمكن تعديلها.. وسيبقى العراق مجاورًا للكويت، وحتى لو بنيت جدارًا فلن يتغير شيء!

خطر التقسيم واسقاط النظام

■ لمناسبة الحديث عن الجغرافيا، يتحدث البعض عن مشاريع ومزاعم بامكانية تقسيم العراق بعد تغيير النظام الحالي، هل تعتقد ان هذا الأمر قائم؟

على الأقل، لحد الآن لا يوجد خطر من هذا النوع، هناك خطر من إراقة الدماء في العراق، واذا استمرت هذه الأخيرة، وسعت الدول المجاورة إلى تقسيم العراق، سيصبح خطر التقسيم واردًا؛ وإلى هذه اللحظة، لا توجد مؤشرات على ان التقسيم صار هدفاً لتركيا أو ايران أو سوريا أو السعودية، أو أي بلد آخر، لأن الكل يتضرر من التقسيم، واذا تحركت ماكينة التقسيم، ستجرى تغييرات عدة في المنطقة، لذلك لا أرى مصلحة للدول في تقسيم العراق، والعراقيون أنفسهم لا أحد منهم يدفع باتجاه التقسيم، لكن إراقة الدماء ستكون أمراً مخيفاً.

■ هل تؤيدون حلاً دولياً لاسقاط نظام الرئيس صدام حسين؟

... لو كان هناك في الأفق امكانية لهذا المشروع لأيدته، وما أراه اليوم تجزئة أكثر في الموقف الدولي، روسيا وفرنسا تريدان بقاء نظام صدام، وهما دولتان مهمتان، ايران وسوريا تتخوفان من تغيير النظام، والولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، تريدان احتواء النظام، لذلك لا أرى مؤشرات في إتجاه اسقاط النظام، سواء على الصعيد الاقليمي أو الدولي.

العراق والأمم المتحدة

■ كيف ترى، وتقييم الوضع بعد ابرام الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة، وعلى ضوء ذلك، كيف سيكون شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، وما مستقبل الرئيس صدام حسين، ومستقبل العقوبات أيضاً؟

الأمر المهم الذي أفرزته الأزمة الأخيرة، والاتفاق الأخير، هو ان كل الأطراف المعنية أجبرت على مواجهة حقيقية، أو حقائق تعمدت تجاهلها طيلة الفترة الماضية، الحقيقة الأولى، ان نظرية، أو فرضية... أو الرغبة التي كانت موجودة عند البعض بامكانية احتواء صدام وتحجيم خطره، والكشف عن الأسلحة التي يملكها انتهت إلى طريق مسدود، إذ لا يوجد نقص في اجراءات لجنة التفتيش عن الأسلحة (أونسكوم)، وأعتقد أنه حتى لو خلا العراق من الأسلحة، فهذا لا يعني أنه لا يمكن إعادة انتاج الأسلحة، بعبارة أخرى، ما تجنبت الولايات المتحدة والأطراف المعنية مواجهته هو أن الخطر الحقيقي يكمن في قيادة النظام، في شخص صدام حسين وتوجهاته، ولا يكمن في وجود عراق قوي، يحمل أو لا يحمل السلاح.

الحقيقة الثانية، والتي حصل خلط فيها، وطغت على السطح، انه لا يمكن مساواة العراق بشخص صدام حسين، واختزال موضوع العراق برمته، معاناته، واحتياجاته، بموضوع صدام والسيطرة عليه.

الحقيقة الثالثة، والتي نالت تعاطف الشارعين العربي والإسلامي، وحتى تعاطف كوفي عنان الأمين العام للأمم المتحدة، ان العراق، كبلد، لا يمكن أن يحارب ويعاقب، ويطوق بهذه الطريقة. شيء غير معقول.. اصرار الولايات المتحدة على ان الطريق السهل لاحتواء صدام من خلال تكبيل العراق، وهذا أيضاً وصل إلى طريق مسدود، وهناك رأي عام بات يرفض هذا الأمر. أعتقد علينا نحن كعراقيين، وأنتم ككويتيين، ادراك هذه الحقيقة، حتى نستطيع أن نخلق واقع أفضل في البلدين، لأن الوهم الذي قد يصيب البعض، بأنه مادام العراق يعاني، إذن: لنطلق يد صدام حسين، بما ان صدام حسين خطر، إذن: لنكبل العراق.. كل العراق. في المسألتين توجد ضبابية، ولا يوجد فرز واضح، ويجب أن يكون هنالك وضوح حتى نستطيع معالجة القضية..

العراق والولايات المتحدة

■ كيف سيكون شكل العلاقة بين الولايات المتحدة والعراق، وهل تعتقد ان الاتفاق قد يفضي إلى حوار بين الطرفين؟

شكل العلاقة بين العراق والولايات المتحدة، يعتمد على إرادتين فقط، إرادة العراق، وإرادة الولايات المتحدة، علينا أن نفحصهما ونفحص المنطق الذي يحكمهما. المنطق الذي يحكم الإرادة العراقية، واضح ومتجانس ولم يتغير منذ الثمانينات وحتى الآن، على اعتبار ان الولايات المتحدة هي المفتاح في المنطقة، والعراق (وأقصد النظام الحاكم في العراق) مستعد لأن يكون شريكاً للولايات المتحدة في ادارة وضع الخليج.. وكان مستعداً لهذه المهمة من قبل غزو الكويت ولايزال، وإلى هذه اللحظة لم يفسد العراق علاقته مع الولايات المتحدة... ولم يطلق أسلحته الفتاكة ضد الجيش الأميركي، وما قتل من الأميركان قُتل بنيران صديقه وليس بالأسلحة العراقية. والعراق

حينما يرسل موفديه إلى الولايات المتحدة يقول لهم «لن أخالف أو أتجاوز أياً من الخطوط الحمر التي رسمتموها لي... وما أريده أن يكون لي دور واضح، أما اصراركم على تبديل قيادة صدام حسين، فهذا لن أقبل به، أنا مستعد لكل شيء دون ذلك، أساوم، أحارب لكم ايران، أقود لكم المصالحة مع اسرائيل، مقابل ذلك أريد أن يكون لي وزني في المنطقة».

هذا هو منطق العراق، واضح ومتجانس، أكده طارق عزيز نائب رئيس مجلس الوزراء، وكل المسؤولين العراقيين، انهم يريدون حواراً مباشراً وفعالاً مع الولايات المتحدة، وما يزيد من سخرية الموقف انهم حينما يسمعون رداً من أميركا في الحديث عن حقوق الانسان أو غيره، يرد العراقيون بصراحة «لا تخادعونا، لاننا عملنا سوية في الثمانينات، وانتم تعلمون جيداً وجود هذه الأسلحة لدينا، وتعلمون باستخدامنا لها، وقبلتم بالمنطق الذي تصرفنا بموجبه».

ما أريد قوله: ان النظام في العراق ليس لديه تناقض في تعامله مع الولايات المتحدة، لكن ما يجري من الولايات المتحدة حالياً، ومنذ تسلم الديمقراطيون الحكم، لحد الآن، هو ظهور البيت الأبيض ضعيفاً في ادارته للسياسة الخارجية، بخلاف الادارة الجمهورية السابقة في عهد الرئيس الأميركي جورج بوش. ولهذا، حينما لا يوجد صانع قرار ذو رؤية وتوجه واضحين في موضوع السياسة الخارجية ليملأ هذا الفراغ عبر المؤسسات الرئيسية المهمة التي تؤثر على صناعة القرار، وهي وزارات الخارجية والدفاع والكونغرس، اضافة إلى المجلس القومي، وهو تابع للبيت الأبيض، يقع تخبط. وما يحصل حالياً ان هذه الأجهزة تتصارع، لكن السياسة ترسم بتوازن الصراع بين هذه الأجهزة.. بعبارة أخرى ان العلاقة مع العراق، اما أن تتجه نحو مواجهة عسكرية، أو نحو مصالحة وتطبيع. ويعتمد الأمر على كيفية توازن هذه الأجهزة سالفة الذكر، إذ لا يوجد هناك طرف يقود العملية السياسية يمكن تحديده وقراءته بوضوح الآن.

البيت الأبيض يريد أن يبقى العراق بعيداً عن الأنظار والأضواء الاعلامية، ويريد أن يبقي العراق في حالة احتواء، لهذا فضلوا إعطاءهم مزيداً من الطعام، حتى تنتهي المشكلة، ولا يريدون أن يسمعوا أخباراً مزعجة من العراق، إن وزارة الدفاع الأميركية تفضل ضرب منشآت عسكرية في العراق، لكنها لا تريد فراغاً سياسياً في العراق حتى لا تتورط القوات الأميركية مباشرة بارسال قوات عسكرية إلى المنطقة. وزارة الخارجية، وتحت تأثير كبير من (جماعات الضغط) اللوبي الاسرائيلي، تنظر إلى الملف العراقي من خلال مجمل سير عملية السلام، أحياناً تعوض عن فشلها بتسليط الأنظار على العراق، وأحياناً تركز على عملية السلام، وتؤجل أي تغيير مرتقب في موضوع العراق. أما الكونغرس فهو الطرف الوحيد الذي يدفع بشدة نحو اجراء تغيير في العراق، ويحرج الادارة والبيت الأبيض بذلك، لكنه لا يملك سلطة تنفيذية. أمام هذا التوازن يمكن القول ان الحالة الراهنة قابلة للاستمرار في العراق، سنة أخرى ربما، واستمرار فرق التفتيش في عملها بعد زيادة حجم مبيعات النفط للغذاء، وستخف الأزمة الانسانية في العراق، وسيبقى صدام مصدر إزعاج وخطر على المنطقة، كيف سيستقر الموقف مجدداً، هذا ما سيحدد مما سيحدث.

■ هل العراق مؤجل لدى الادارة الأميركية أو لغياب مشروع بشأنه؟

لو التزم صدام بعدم استفزاز الولايات المتحدة خلال الستة أشهر المقبلة أو لسنتين، فلن تفعل شيئاً إزاء العراق. لو استفزها خلال وجود القوات الأميركية. فسيتحرك هذا المارد الأميركي بغض النظر عن التبعات السياسية، التي سيعالجها فيما بعد.

الآن صدام حسين شخصياً يدير ملف العلاقة مع الأمم المتحدة والحصار، وهذا يحصل لأول مرة، وبالتالي صدام هو من يتخذ القرارات فيها. والقرارات الثلاثة التي اتخذها في السنة ونصف السنة الماضية كلها أسفرت عن نجاحات من وجهة نظره، وقد يكون متشجع للقيام بمغامرة أخرى، قد تكون نهايته فيها، أو قد يلتزم بالحكمة ويتجنب استفزاز أميركا طالما ان قواتها موجودة في المنطقة. وأعتقد ان هذا ما سيفعله، أما اذا سحبت أميركا قواتها، فصدام سيقوم مرة أخرى بتذكير العالم، وأميركا، بأنه موجود، ويريد اطلاق يديه للحصول على أموال العراق.

■ من جانب آخر، ما هو مستقبل صدام، هل تعتقد ان التعايش معه أو تدجينه سيحل بديلاً عن سياسة الاحتواء الحالية؟

لا أعتقد، شخصية صدام لا يمكن هضمها أميركياً وأوروبياً، اطلاقاً، وهي نقطة الخلاف بين العراق والولايات المتحدة حالياً. أميركا تريد أن تقول له استقيل، لا حاجة لقتلك، اترك شقيقك أو ابنك يأخذ الحكم، لكنك شخصياً (صدام) لا يمكن هضمك، لكن صداماً يصر بالاجابة بالقول: «هذه مشكلتكم أنتم والرأي العام الأميركي، حلوها بطريقتكم، لأنني لن أترك السلطة، اذا تركتها ستنهار كل المنظومة القائمة في العراق».

العقوبات ومستقبلها

■ ما هو مستقبل العقوبات، هل تعتقد انها قد ترفع قريباً، ويقال ان صدام حسين تلقى وعوداً من الأمين العام للأمم المتحدة كوفي عنان؟

نعم، هناك مؤشرات، وقناعتي الشخصية ان العراق سيخلي ما في ترسانته من أسلحة استراتيجية، أعتقد ان هذا القرار قد أتخذ، والعراق إذا حصل على شهادة تجريده من الأسلحة - فحسب الفقرة 22 من القرار 687 - رفع الحظر عن بيع النفط، وهذا الذي سيتم وليس الحصار، والفارق بينهما، ان الحكومة العراقية هي التي ستدير أموال النفط، ولا تحتاج إلى صيغة النفط مقابل الغذاء، بعبارة أخرى، الدولارات ستذهب إلى يد صدام حسين مباشرة، ولكن كل قطعة يستوردها العراق، بما فيها المدنية أو الصناعية، يجب أن تخضع لموافقة اللجنة المعنية بالحظر على العراق، وهذا يعني انه بحصول صدام على الدولارات، تُبعث الحياة كاملة في كل أجهزته، وفي كل علاقاته الاقليمية والدولية، ويعني أيضاً بعث الحياة في مشاريعه التسليحية، أعتقد ان العراق في مقدوره الاعتماد على التهريب، ولن تقف أي عقبة أمام بناء ترسانته العسكرية وهذا أمر لا يجب أن يفهم منه عدم رفع الحصار، لكنها حقيقة أراها ستحصل. طبعاً الولايات المتحدة لا تريد ذلك، ويمكنها أن تتعايش مع صدام على الدولار، فهي تعرف جيداً أنه ستكون هنالك مشاكل مسبقة. فأميركا ستعرقل رفع الحظر عن بيع النفط العراقي لأطول فترة ممكنة، وهذا ما يفسر السبب لماذا وافقت أميركا الآن على زيادة قيمة أموال النفط مقابل الغذاء، إلى نحو 5 بلايين دولار كل ستة أشهر، التي هي الآن تتجاوز طاقة العراق الانتاجية للنفط، ويمكن أن تزيدها، المهم لديها أن يكون انفاق هذه الأموال تحت اشراف الأمم المتحدة، وليس تحت اشراف صدام حسين.

اذا حاولت الولايات المتحدة منع رفع العقوبات عن العراق باستخدام حق النقض (الفيتو)، ستواجه عزلة وضغط شديدين جداً، والحظر من الناحية العملية سينهار، وقد أصبحنا أمام حتمية انهيار حظر بيع النفط العراقي، وهنا أتساءل هل يعني هذا ان أميركا ستتسابق مع الزمن من أجل ازالة صدام حتى لا يتحقق هذا الأمر؟ من خلال قراءتي لوضع الادارة الأميركية الحالية، أشك في ذلك فهي، تحسن الكلام، ولا تحسن العمل. تجيد ترديد الشعارات، ولكنها غير قادرة على تحقيق الأهداف، وبالتالي أرى ان على هذه الادارة أن تفعل شيئاً. هناك رأي سياسي أيضاً، مفيد ذكره، ان المؤسسة السياسية في بريطانيا، ولي قراءة لها، خلال التسع سنوات الماضية، هي أكثر تشخيصاً لدقائق الأمور والمفاصل الحساسة، وأكثر توجهاً للعمل على اسقاط صدام، فلا توجد قيود على بريطانيا تمنعها من اغتيال رئيس دولة.. ما تحتاجه بريطانيا هو غطاء عسكري وسياسي، وأعتقد انها مستفيدة من أميركا التي توفر هذه التغطية، لكن هذا لا يعني ان بريطانيا قادرة على التأثير في السياسة الأميركية، إطلاقاً، هي أيضاً طرف، كما ان اللوبي الصهيوني طرف يؤثر على السياسة الأميركية. وطالما بقي الرئيس الأميركي بيل كلينتون في الحكم، ستظل سياسته تجنب المشاكل والحروب ما أمكن، واستخدام الجيوش وسيلة ردع، ومحاولة احتواء الأزمة وتأخيرها وتأجيلها لأطول فترة ممكنة، ولكن كل هذا لا يعني مواجهة الواقع، كما هو عليه، ومحاولة حل اشكالاته.

■ من المنتصر في هذا الاتفاق بين العراق والأمم المتحدة، وما حسابات الربح والخسارة لكل الأطراف المرتبطة بالوضع العراقي؟

بدون شك، عدا رأي المغفلين، المنتصر الوحيد كان صدام حسين. لأنه أعطى للأمم المتحدة ما لها في أول الأمر، وكل الذي عمله أنه افتعل أزمة عنوانها القصور، التي لا قيمة حقيقية لها في موضوع التفتيش، وجعلها ورقة مساومة، وقايض فيها، وقبض منها ما يلي:

الموقف الروسي معلن وصريح بأنه ضد أميركا، في الأمم المتحدة لأول مرة يحصل انشقاق بين الأمين العام ولجان التفتيش، وبين الأمم المتحدة وأميركا انشقاق آخر، والعراق جدد وجوده في الساحة العربية، والتعاطف واضح، وكل الحكومات العربية لا يمكنها أن تتجاهل التعاطف الموجود للعراق في الشارع العربي، وبالتالي، كما قلت، قدم صدام ورقة لا قيمة لها، وحصل بالمقابل على ثمن حقيقي، رفع قيمة صادرات النفط مقابل الغذاء إلى 15 مليون دولار، وحصل على Good Well نية طيبة من الأمين العام للاسراع في انهاء أعمال لجنة التفتيش، ومنح العراق شهادة خلو من الأسلحة، وأعتقد ان كل المؤشرات تدل ان صدام حسين جاد في تعاونه مع لجان التفتيش، لتجريد العراق من الأسلحة، خلافاً لما يردده الكثيرون من انه يمتلك هذه الأسلحة الفتاكة، ولن يتخلى عنها، لسبب بسيط أنه قادر على إعادة تصنيعها، المهم بالنسبة له الآن هو الحصول على الدولار، وسيكون الأمر سهلاً بالنسبة له.

■ هل تعتقد بوجود «ملاحق» للاتفاق أو صفقة ما وراء الاتفاق؟

لا، أعتقد ان الأمر الوحيد الذي حصل عليه هو التأييد العلني من روسيا، فهل يعني ذلك وجود اتفاق سري للتعاون العسكري بين العراق وروسيا من أجل حماية العراق في حال تعرضه لهجوم، أشك في ذلك، لكنني أعتقد ان الروس أكدوا حسن نيتهم إزاء بقاء النظام أمام

ارادة أميركا. أكدوا ذلك بالتصريحات العلنية التي أطلقوها، كما أشك بوجود اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق، لكن الأرجح أن كوفي عنان أكد، وسيترجم ذلك، حسن نيته شخصياً، وكمؤسسة الأمم المتحدة في أن نرى رفعاً للحظر عن العراق.

■ تقول انك تشك بوجود اتفاق بين الأمم المتحدة والعراق، لكن هل يستطيع كوفي عنان بمفرده أن يعطي تأكيدات برفع الحظر؟

معرفتي بعمل الأمم المتحدة وبدبلوماسية كوفي عنان، تقودنا إلى القول ان كوفي عنان يعلم جيداً أنه لا يمكن أن يعطي أي تعهد دون أن يفي به، وما يمكن أن يفي به هو الضغط على لجان التفتيش، وقد أضاف لها دبلوماسيين للاشراف عليها.

■ كيف استطاع كوفي عنان أن ينجح في مهمته؟

نجاح كوفي عنان في مهمته كان مسلماً به قبل أن يذهب إلى العراق، الأزمة الأخيرة مفتعلة، العراق إفتعلها مسبقاً، وهو لا يريد مواجهة عسكرية، صعّد بأوراقه، وعرف كيف يبيعها بالثمن الذي يريد، لهذا هو أصلاً قررّ سلفاً الموافقة الكاملة على ما تريده الأمم المتحدة. ولو كان هناك تشدد أكثر من جانب كوفي عنان لكان العراق وافق على ما هو أكثر. فالنجاح كان مكتوب مسبقاً لكوفي عنان. والادارة الأميركية، وأصوات مهمة من داخلها، كانت ترى ان الردع يفي بالغرض، على أن تعود فرق التفتيش إلى عملها كما كانت. ولهذا، فكل الأطراف كانت مهيأة لترى هذه النتيجة، مع ان الولايات المتحدة الآن، ظهرت ضعيفة، ولأول مرة تقول أولبرايت «يجب أن لا ينتهي بنا الحال إلى توجيه نقمتنا على الأمم المتحدة». وهذا دليل على أنه لأول مرة يحصل انشقاق بين أميركا والأمم المتحدة، وصار من الصعب على الولايات المتحدة أن تقول، انها تعمل على تطبيق الارادة الدولية والشرعية، لانها تتحدث عن شيء والأمم المتحدة تتحدث عن شيء آخر. ضعف الادارة الأميركية في هذا الموضوع واضح، ويجب أن تقّيم أميركا ليس بتصريحاتها وشعاراتها، بل بانجازاتها وأعمالها، وانجازات هذه الادارة في موضوع العراق سيئة.

بين المصالحة وحكومة المنفى

■ عاد الحديث من جديد عن المصالحة، لغرض تطبيع العلاقة مع نظام الرئيس صدام حسين، وفك العزلة عنه، هل تعتقد اننا سنشاهده قريباً في احدى العواصم العربية؟

لا أعتقد ان صدام سيذهب إلى احدى العواصم العربية، ولن يترك بغداد لأسباب كثيرة، لكن موفديه وصلوا إلى عواصم عربية، ويمكن أن يصلوا لعواصم خليجية، وهذا غير مستبعد.

■ بعض العواصم الخليجية هي التي ذهبت اليه....

قد يكون هناك تطور مهم حتى في موقف السعودية، لا أستبعد ذلك، لكنني أعتقد ان النقطة الأساسية بخصوص العراق، سواء كانوا عراقيين أو غير عراقيين، كويتيين أو آخرين، أؤكد، وهذا مهم أن يصل لأمر المعنيين بالعراق، عليهم أن يدركوا ان قوة العواطف إزاء شخصية صدام حسين يجب أن لا تقودنا إلى عدم معرفة طريقنا في التعامل معه، ربما يسقط صدام حسين

نتيجة استقرار الأوضاع بدل من توترها، وربما يسقط إذا استطاع الشعب العراقي أن يتنفس أكثر، وليس إذا تم التضييق عليه، وربما يسقط إذا سحبنا منه ورقة المزايدة على العراق، بدلاً من تركه هو يتحدث باسم العراق والعراقيين والجياع منهم. أعتقد انه يجب أن لا يغيب عن بالنا اطلاقاً، ان مستقبل المنطقة وأمنها مرهون بزوال صدام حسين، وزواله لا يعني معاداته إعلامياً وبشكل أعمى، بل العمل الهادئ المحسوب، من أجل نزع المقومات التي يمتلكها، فقرة، فقرة، وهذا ممكن أن يحدث. ولهذا من الخطأ والمؤسف، أن نرى الدول العربية أو الخليجية، اما تارة تقف ضد صدام حسين، ثم عندما ترى صعوبة في إزالته، تقف معه بحجة انها مع العراق، هذه الضبابية والتردد ستزيد من مشاكلنا في المنطقة.

■ راجت أخبار عن تشكيل حكومة عراقية مؤقتة عشية الاتفاق. وتزامن ذلك مع تصريحات لمسؤولين أميركيين عن «انقسام» و«فشل» المعارضة العراقية، واستبعادها من الصورة، كيف أثرت الأحداث الأخيرة على عمل المعارضة العراقية؟

بالنسبة لخبر حكومة المنفى، والتصريحات الأخرى التي صدرت من الادارة الأميركية، وتصريحات الكونغرس بشأن الدعوة إلى دعم حكومة منفى عراقية. كلها صرعات إعلامية.. ومشكلة العمل العراقي المعارض إنه أبتلي كما ابتلي العراق الآن، وتكرست فيه حالة النظام الحالي، والشعب لن يستطيع قلب المعادلات لصالحه.

العمل العراقي المعارض، تكرست فيه مجموعة ظواهر سيئة، لحد الآن، الجاليات العراقية في الخارج لم تستطع أن تقلب المعادلة فيه لصالحها، لهذا لا أتأمل كثيراً من البُنى والشخصيات الحالية المتصدية للعمل العراقي المعارض. ليّ أمل أكبر وأكثر بالهيئات والمنظمات العراقية في المهجر، التي تقوم بخدمات كثيرة للجالية وللعراق، ودعم بعضها البعض، وهي بهذا المعنى، تربة أكثر صلاحية على فرز هيكلية سياسية بديلة، وأنا من المساهمين مع آخرين، ونعمل في هذا الاتجاه.

الأطراف التي قامت في عشر سنوات، أمام دعم دولي واعلامي وأتيحت لها فرصة كبيرة، وعجزت عن تحقيق، ليس القدر الأدنى من الانجازات وحسب، وإنما أي قدر ثابت من الانجازات لا يمكن التعويل عليها مرة ثانية، حصل تراجع في وضع المعارضة العراقية عام 91 - 92. وبعد الانتفاضة، التقت كل الأطراف والهيئات العراقية، واليوم نرى ان ما قتلوا من الأكراد، بيد الأكراد، يعادل ما قتلوا بيد صدام، لذلك فالانقسامات الموجودة مخيفة فعلاً، وهذه المشكلة يجب أن يتصدى لحلها العراقيون، طالما نظروا هنا وهناك، تارة إلى أميركا وتارة إلى طرف آخر، وقد تطلعوا إلى حل. لكنهم وجدوا مشاكل متزايدة.

■ سيد كبه، كيف ترى المستقبل؟ هل أنت متفائل أم متشائم؟

كنت أدعو الله، وأتمنى أن تكون إزالة صدام من السلطة قبل هذاا لوقت، لكي نتجنب إراقة دماء الناس، حينما تعرض أمامي مشاهد التلفزيون، وأرى هؤلاء المراهقين صغار السن، وأنظر في عيونهم وهم يحملون هذه الأسلحة، فان قلبي يتمزق، لانهم أبرياء، وضعوا في موضع ستكون فيه اراقة دماء.

ان هناك أملاً لا يزال. وأنا معتد به، امل يدعوني ـ لو سنحت الفرصة ـ أن أجازف ولو بحياتي من أجل أن أراه يتحقق. لا يزال هناك أمل، كاف، يدعوني ويدعو الآخرين للعمل الجاد من أجل اعادة بناء العراق. وأرى التغيير حتميًا، ولا بد أن ندفع ثمنًا لهذا التغيير، كنا نتمنى أن يكون أقل، وأن يدفع من قبل، ولكن قد يكون أكبر، ويدفع مؤجلاً، سيكون أكبر كلفة وأراهن أنه سيكون في المستقبل القريب، وأملي أن تشرق الشمس بعد هذه الليلة الظلماء.



اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي

عبدالخالق عبدالله*

تتأرجح علاقات دول العالم بين التجاذب والتعاون تارة، والتنافر والتوتر تارة أخرى. فالتوتر والتعاون هما من بديهيات العلاقات الدولية المعاصرة بعامة. وهما سمتان مميزتان للعلاقات بين الدول المتقاربة بخاصة. فالدول المتقاربة والمتجاورة جغرافياً، هي من أكثر الدول ميلاً للتعاون والتوتر في ما بينها. القرب الجغرافي يولد دائماً مجموعة من عوامل التجاذب والتقارب، من ناحية، ومجموعة أخرى من عوامل التنافر والتصارع، من ناحية أخرى. إن أكثر التوترات والصراعات عنفاً وحدة، كما أن أكثر محاولات التعاون والإندماج الاقليمي نجاحاً في العالم، هي تلك التي تتم بين الدول المتجاورة وليس بين الدول المتباعدة. فالدول المتجاورة هي، وفي وقت واحد، إما أصدقاء أو أعداء طبيعيون لبعضهما. وأكثر الدول صداقة أو عداوة هي الدول المتجاورة، التي تنتمي لنظام اقليمي واحد. كذلك فان دول الجوار هي من أكثر الدول تأثراً وتأثيراً في بعضها. كل دولة من دول العالم تسعى للهيمنة والسيطرة والتأثير على الدول الأخرى، بيد أن دول الجوار هي المجال الأقرب لسعي الدول الطبيعي لممارسة النفوذ أو صدها والتقليل منها (مقلد 1985، 669).

فضلاً عن ذلك، فان دول الجوار، وبحكم القرب الجغرافي، ترتبط ما بينها بروابط تاريخية وسكانية وانسانية واسعة ومتميزة. كما توجد بينها شبكة معقدة من التفاعلات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الدائمة والمستمرة، تتجاوز الحجم المألوف من العلاقات والارتباطات بين الدول غير المتجاورة (سعيد 1987). لذلك، فان للجوار أحكامه القاطعة وثوابته الملزمة واعتباراته الخاصة ومترتباته السلبية والايجابية، المتداخلة أشد التداخل. ففي أقصى حالات التعاون والوفاق والانسجام هناك امكانية للتوتر والصراع، والخطر الذي يكون مصدره الأساسي دول الجوار. كما أنه في أعلى درجات الاختلاف والتأزم، هناك امكانية للتنسيق والتحالف وربما الاندماج والتواجد الاقتصادي والسياسي بين الدول التي تنتمي إلى منطقة جغرافية واحدة.

* أستاذ مساعد (Associate prof.) بقسم العلوم السياسية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة الامارات العربية المتحدة.

علاقات دول مجلس التعاون الخليجي مع دول الجوار (اليمن، العراق وايران) لا تخرج عن هذا السياق العام للتوتر والتعاون السائدين في النظام السياسي العالمي. فالتوتر أو الصراع قائم ودائم ومستمر بين دول المجلس ودول الجوار. بل ان حالة الصراع ازدادت عنفاً ودموية، وهي السمة الأكثر وضوحاً للعلاقات في الآونة الأخيرة. هذه الدول هي الأكثر تهديداً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون، وتسعى علناً لبسط الهيمنة والسيطرة السياسية والتأثير المباشر وغير المباشر على سياساتها الداخلية والخارجية. كل دولة من دول الجوار، الصغيرة منها والكبيرة، تشكل عبئاً استراتيجياً وقلقاً أمنياً وهاجساً وجودياً متواصلاً لا يمكن إلغاؤه، ويؤثر كل التأثر على الأولويات الانفاقية والمشاريع الاستثمارية والجهود التنموية في دول المجلس.

لكن، وبالرغم مما تشكله هذه الدول الثلاث من تهديد ملموس، فانها أيضاً قريبة كل القرب من دول مجلس التعاون على الصعيد الانساني والاجتماعي والحضاري (عبدالله 1993). بين دول مجلس التعاون ودول الجوار تاريخ لا ينتهي من الروابط المشتركة الواضحة كل الوضوح والتي خلقت مساحة كبرى للإلتقاء، ويمكنها أن تؤسس لتفاعلات تنسيقية وتعاونية في المواقف والسياسات وحتى الطموحات. دول الجوار، مجتمعة وربما كل منها على حدة، تشكل إضافة بشرية واستراتيجية وحياتية مهمة لدول مجلس التعاون. وبالإمكان توظيف هذا الرصيد البشري والاستراتيجي الكامن توظيفاً إيجابياً من أجل تحقيق التعايش السلمي والاستقرار السياسي والتكامل الاقتصادي بين دول وشعوب منطقة الخليج والجزيرة العربية، عموماً، وبين اليمن ودول مجلس التعاون بشكل خاص.

تحاول هذه الدراسة التركيز على اليمن الذي هو، بكل وضوح، أكثر دول الجوار قرباً على الصعيد النفسي والاجتماعي والتاريخي والجغرافي إلى دول مجلس التعاون الخليجي التي تستمد هويتها وعروبتها من أرض اليمن. ان لليمن خصوصيته التاريخية والحضارية العميقة التي تمتد فجر التاريخ. وتسعى هذه الدراسة لابراز هذه الخصوصية. كما انها تسعى للتأكيد على أن اليمن هو أيضاً أقل دول الجوار تهديداً على الصعيد الأمني والسياسي والأيديولوجي لدول مجلس التعاون. وأكثر ما يميز اليمن عن بقية دول الجوار هو تواضع موارده وفقره وضعفه النسبي وعدم استقراره السياسي المزمن، الأمر الذي سمح للقوى الخارجية، بما فيها عدد من دول مجلس التعاون وبخاصة دوله الكبيرة، بالتغلغل في الشأن اليمني والتأثير على سياساته وقراراته والحاقه بنفوذها الاقليمي. لكن ومع كل الروابط التاريخية والقرب الاجتماعي والمنافع الاقتصادية والتنموية الكامنة، فان جميع المعطيات السياسية والاستراتيجية الراهنة تشير إلى أن إنضمام اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي غير وارد حالياً، وربما خلال كل المستقبل المنظور. بل ستحاول هذه الدراسة توضيح أن علاقة اليمن بدول مجلس التعاون، في المرحلة التاريخية الراهنة، وعلى الرغم من تحسنها التدريجي خلال السنوات الأخيرة، ليست علاقة ودية وإنما يكتنفها الشك وعدم الثقة والهواجس المتبادلة، وتعاني من التصدع الذي نجم عن الموقف السياسي لليمن خلال أزمة الخليج الثانية، والموقف السياسي لدول مجلس التعاون خلال الحرب

الأهلية الأخيرة في اليمن. لم يتم بعد تجاوز تداعيات هذه المواقف الخلافية تجاوزاً نهائياً، ولا يتوقع أن تعود العلاقات الرسمية إلى مستوى العلاقات الودية والمتينة والاستثنائية التي كانت سائدة بين اليمن ودول مجلس التعاون قبل أغسطس عام 1990.

ان الهدف الرئيسي هو رصد المرحلة الراهنة من علاقة اليمن بدول مجلس التعاون، وابراز تعقيداتها ومقارنتها بطبيعة العلاقات في مرحلة ما قبل أزمة الخليج الثانية. لذلك فهي تسعى إلى الاجابة عن تساؤلات عدة حول كيف تدار العلاقات مع اليمن، وكيف كانت عليه العلاقات وكيف أصبحت، وإلى أين تتجه؟ ما هي عوامل التجاذب والتقارب وما هي عوامل التنافر والتباعد في العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون؟ وكيف ينبغي عموماً التعامل مع اليمن كدولة مجاورة ذات الخصوصية التاريخية والمعاصرة؟ كيف ينبغي التعامل مع اليمن الموحد والديموقراطي، الذي يبدو وكأنه الآن قيد التشكل بعد نجاح الانتخابات التشريعية الأخيرة في اليمن؟ وكيف ينبغي التعامل مع اليمن الذي يعاني من الضعف وعدم الاستقرار والتفكك السياسي والاجتماعي؟ هل ينبغي على دول مجلس التعاون اتباع سياسة التعايش السلمي والاعتماد المتبادل والسعي الصادق نحو ضم اليمن لمجلس التعاون ودمجه في النظام الاقليمي الخليجي، أم انه ينبغي اتباع سياسية الحذر وتطبيق مبدأ الهيمنة والالحاق والعزل الاقليمي؟

النمـوذج اليمني

اليمن، ومن بين كل دول الجوار الأخرى، هو الأقرب إلى دول مجلس التعاون على الاطلاق. وقرب اليمن ليس قرباً جغرافياً فقط، أي مجرد انتماء لمنطقة جغرافية واحدة بدون عوازل طبيعية. بل ان قرب اليمن هو قرب تاريخي وحضاري وأسري. اليمن هو الوحيد من بين دول الجوار الذي يدخل في النسيج الاجتماعي والثقافي وفي الموروث التاريخي لدول مجلس التعاون، التي تستمد هويتها الحضارية من الموجات البشرية التي تدفقت من اليمن، والتي انتشرت في كل أرجاء الجزيرة العربية، شمالاً وشرقاً وغرباً. كما أن عروبة دول مجلس التعاون متجذرة في أرض اليمن أكثر من تجذرها في أي مكان آخر. لذلك، فالعلاقة مع اليمن تتخطى علاقات الجوار التقليدية والشكلية لترتبط بأبعاد انسانية وثقافية، وبتقاليد وعادات اجتماعية مشتركة. لقد تطورت هذه العلاقات عبر الفترات الزمنية المختلفة وأصبحت الآن جزءاً من الذاكرة الجماعية لسكان الجزيرة العربية. كما أن اليمن هو جزء من التاريخ العام لدول مجلس التعاون الخليجي منذ فترة ما قبل الاسلام، أي منذ الحضارة العربية الصاعدة في جنوب الجزيرة العربية، التي تعتبر من أقدم الحضارات والتي بلغت أوجها في عهد الملكة بلقيس في بداية الألفية الأولى للتاريخ. بين اليمن ودول مجلس التعاون ثوابت الجوار والتاريخ والدم والدين والوجود المشترك والتراث الواحد. لذلك فان لهذه العلاقات التاريخية الوثيقة بين اليمن ودول مجلس التعاون انعكاساتها على عواطف ومشاعر وأحاسيس الأفراد، تتجاوز الاعتبارات السياسية الآنية والفروقات الحياتية والمعيشية المعاصرة (مرهون 1996، 144).

لليمن خصوصية تاريخية وإجتماعية كما أن له خصوصية أمنية وسياسية تميزه عن بقية دول الجوار. فهو، ونتيجة لتناقضاته الداخلية الحادة واضطراباته السياسية والاجتماعية المستمرة، أقل دول الجوار تهديداً لأمن واستقرار دول مجلس التعاون. اليمن هو الدولة الأكثر ضعفاً اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً من بين كل دول الجوار. لا يشكل اليمن بقدراته الراهنة وامكاناته وموارده المتواضعة كل التواضع أي مصدر قلق واقعي مقارنة بالتحديات والمخاطر الأمنية والسياسية لدول الجوار الأخرى ذات الحضور السكاني الكثيف، والطموح السياسي المعلن، والبناء العسكري الكمي والنوعي الذي لا يمكن لدول مجلس التعاون مجاراته. فمن حيث القدرات والامكانات الفعلية، يبدو اليمن كدولة عادية وهامشية ولا يتمتع بأي قيمة استراتيجية. الأهمية الاستراتيجية الوحيدة لليمن هي إطلالته على مضيق باب المندب المهم، بيد ان أهمية هذا المضيق آخذة في التراجع. لم يكن اليمن، وبخلاف بقية دول الجوار، في أي وقت من الأوقات، إلا في ما ندر، في وضع يؤثر فيه على سياسات ومواقف دول مجلس التعاون. ان تأثير اليمن السياسي ليس ضعيفاً فحسب بل هو منعدم. فكفة ميزان التأثير تميل بشكل واضح لصالح دول مجلس التعاون. اليمن هو، وباستمرار، في حالة تأثر بمبادرات الدول المحيطة به والتي تبدو حالياً قادرة على اختراقه والحاقه والتأثير على أولوياته. التأثير في اليمن ممكن بحكم التفكك اليمني الداخلي وضعف السلطة المركزية، الأمر الذي سمح للدول الخارجية التأثير في سياسته وقراراته. لقد وقع اليمن، نتيجة حاجته الماسة للمعونات الخارجية، تحت التأثير والنفوذ السياسي لدول مجلس التعاون، وبخاصة منها المملكة العربية السعودية التي لها حضور وتأثير واسع على الشأن السياسي والاجتماعي اليمني. الوضع اليمني سمح بهذا التغلغل الذي تجاوز الأطر الرسمية للدولة ليصل إلى الأفراد والجماعات والمؤسسات، كالقبائل والجيش، من أجل التأثير على خيارات وسياسات اليمن. بل ان هذا التأثير بلغ قلب صنع القرار السياسي في اليمن، ليخلق بذلك ما أخذ يعرف بـ «عقدة السعودية» لدى اليمنيين، إذ أصبح في تصورهم ان كل ما يجري في اليمن من أزمات سياسية متكررة ومشكلات حياتية معلقة، هي من صنع المملكة العربية السعودية (جويس 1993).

الوضع اليمني غير المستقر هو الذي يسمح لأصحاب النفوذ بالتغلغل في عملية صنع القرار السياسي. فاليمن، وخلافاً لبقية دول الجوار، هو أساساً دولة فقيرة وضعيفة ويعاني من عدم استقرار سياسي واجتماعي مزمن. اليمن يعيش وسط محيط من الأغنياء ويجاور أكثر دول العالم الغنية بالنفط، تمتلك سيولة مالية تزيد عن قدرتها الاستيعابية. معدل دخل الفرد في اليمن والذي لا يزيد على 300 دولار هو بين أدنى معدلات دخل الفرد في الوطن العربي والعالم بأسره. أما معدل دخل الفرد في دول مجلس التعاون والذي يبلغ في الامارات، على سبيل المثال، حوالي 20 ألف دولار، فهو من أعلى المعدلات في العالم ويبلغ قرابة 70 ضعف نظيره اليمني. هذا الفارق في معدل دخل الفرد يخفي فوارق حياتية ومعيشية واجتماعية وتنموية بين كل من اليمن ودول مجلس التعاون التي تمكنت من توظيف جزء من العائدات النفطية، لتطوير البنية التحتية والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدلات التنمية البشرية وتحقيق الرفاهية الاجتماعية. كل ذلك كان يتم

في الوقت الذي كان اليمن يزداد فقراً وتخلفاً، وتتراجع معدلات نموه الاقتصادي الذي سجل معدلات سالبة خلال الخمس سنوات الأخيرة. لقد باعد النفط، وربما أكثر من أي عامل آخر، بين اليمن ودول مجلس التعاون (عبدالله 1994). ومع تراكم الثروة النفطية خلال العقدين الماضيين، ازدادت الفجوة الاقتصادية والاجتماعية بينهما. لقد أدت هذه الفجوة الملموسة إلى بروز حساسيات لا مجال لإنكارها بين دول مجلس التعاون التي تعيش في غنى لا مثيل له، واليمن الذي أخذ يئن تحت وطأة الحاجة والفقر وعدم الاستقرار الذي لا يزال يميز التاريخ المعاصر لليمن.

ان ما يميز اليمن عن بقية دول الجوار ليس فقره الاقتصادي وتواضع موارده، فحسب، وإنما التفكك الداخلي وعدم الاستقرار السياسي. اليمن دولة مضطربة أشد الاضطراب وتفتقد الاندماج السياسي والاجتماعي، وحروبها الداخلية متكررة وقد ازدادت عنفاً ودموية مؤخراً. لقد عايش اليمن خمس حروب رئيسية فضلاً عن حربين خاطفتين خلال الـ 30 سنة الأخيرة، أي بمعدل حرب واحدة كل أربع سنوات. والتاريخ المعاصر لليمن هو أساساً تاريخ متواصل من الحروب والصراعات الأهلية الدامية بين اليمنين (الشمال والجنوب سابقاً) وبين اليمنيين في اليمن الواحد. العنف والحرب هما، على ما يبدو، الأسلوب اليمني المفضل لحل الخلافات والمشكلات اليمنية الآتية والبنيوية. كل الخلافات اليمنية تتحول إلى أزمات مستعصية سرعان ما تتحول بدورها إلى حروب دامية ومكلفة. الحرب الأهلية الأولى (1962 ـ 1968) بين الملكيين والجمهوريين دامت لأكثر من 7 سنوات متتالية. بعد انتهاء هذه الحرب الأهلية اندلع أول نزاع مسلح بين الشمال والجنوب عام 1972 حول قضية الوحدة. أما النزاع المسلح الثاني بين الشمال والجنوب، فقد امتد من عام 1978 إلى عام 1979. تلا ذلك اندلاع الحرب الأهلية بين الفصائل اليمنية الحاكمة في الجنوب في عام 1986. وأخيراً شهد اليمن عام 1994 حرب الوحدة بين الشمال والجنوب، التي كانت من أعنف الحروب اليمنية. لقد نشبت هذه الحرب بين الشمال والجنوب في 19 أغسطس 1993 واستمرت نحو شهرين وبلغت خسائرها المالية أكثر من 11 مليار دولار وأكثر من 70 ألف بين قتيل وجريح فضلاً عن دمار عمراني وتنموي ونفسي لم يتم بعد تقديره تقديراً كاملاً. لقد انتهت حرب الوحدة بيد ان تداعياتها الاجتماعية والسياسية والاقتصادية مازالت حية وفاعلة في المجتمع اليمني وفي علاقات اليمن بدول مجلس التعاون الخليجي (السويدي 1996). فالوحدة يمكن لها أن تتحول إلى ضعف. كما ان الحلم الوحدوي تحول إلى مجرد مشروع هيمنة الشمال الذي يتعامل مع الجنوب بعقلية وثقافة الغنيمة. والشمال يواجه الآن تحدي معالجة المشاكل في الجنوب فضلاً عن مشكلاته الاقتصادية والمالية والحياتية المتراكمة والتي ازدادت سوءاً. أما الجنوب المستسلم فهو في مزاج انتقامي وينتظر بفارغ الصبر يوم الانتقام من الشمال.

والسؤال الذي مازال يبحث عن اجابة مقنعة في اليمن وخارجه، هو: هل ستكون الحرب الأخيرة هي آخر الحروب اليمنية؟ لا شك أن كل الاحتمالات واردة، بما في ذلك فرصة حصول اليمن على فترة من الاستقرار السياسي والتلاحم الداخلي والازدهار الديموقراطي، خصوصاً بعد نجاح الانتخابات التشريعية الأخيرة التي سجلت معدلات

عالية من المشاركة الشعبية. ربما كان اليمن فعلاً في طريقه نحو بناء المجتمع المدني التعددي القادر على احتواء النزاعات والتناقضات في قالب ليبرالي يجنبه المزيد من الحروب. ان اليمن الموحد والديموقراطي ممكن الآن أكثر من أي وقت آخر. وما لا شك فيه أن هذا اليمن الموحد والديموقراطي سيعزز الأمن والاستقرار في منطقة الجزيرة العربية والخليج العربي ككل. كما ان هذا اليمن الجديد، الذي ربما كان في طور التكوين والذي لم يتبلور على أرض الواقع بعد، سيساهم مساهمة ايجابية في دفع مجالات التنمية في اليمن وفي دول مجلس التعاون معاً، وسيشكل اضافة مهمة للتوجه العربي نحو بناء المجتمع المدني كمطلب أساسي من مطالب تحقيق الديموقراطية في الوطن العربي. لكن هذا ليس إلا السيناريو الأكثر تفاؤلاً بالنسبة لليمن (الشريف 1995، 127 ـ 171). فالوضع اليمني يبقى مليئاً بمؤشرات عدم الاستقرار التي تجسدت مؤخراً في شكل عمليات اختطاف السواح الأجانب لأسباب قبلية، وإندلاع موجة الانفجارات في مقاطعات الجنوب والتي نسبت رسمياً إلى الحزب الاشتراكي (طاهر، جريدة البيان 3/11/1997) والاحتلال المسلح لآبار النفط كرد على قرار الحكومة برفع أسعار الديزل. هذه التطورات تشير إلى أن الوضع اليمني مازال مليئاً بالتناقضات العميقة ولا يمكن استبعاد عنف سياسي، بل انه لا يمكن استبعاد حرب أهلية جديدة في المستقبل. فالأسباب القبلية والمذهبية والاقليمية والسياسية الداخلية والخارجية التي ولدت الحرب الأخيرة وكل الحروب اليمنية السابقة، مازالت فاعلة وحية في المجتمع اليمني ويمكن لها أن تتسبب في اندلاع حروب مستقبلية جديدة. وهي حتماً من الفاعلية بحيث تجعل اليمن، كما كانت على مدى الـ 30 سنة الماضية، في حالة دائمة من عدم الاستقرار والتفكك السياسي والاجتماعي. وتأتي في مقدمة هذه الأسباب التناقضات القبلية في اليمن.

اليمن هو القبائل والقبائل هي اليمن (الظاهري 1996). هذا الوصف الذي يبدو مخلاً في بساطته يحمل الكثير من الحقيقة عن الدولة والمجتمع في اليمن. فالقبيلة هي المؤسسة الأكثر وضوحاً، كما ان شخصياتها وقوانينها وأعرافها تبدو أكثر أهمية وأوسع نفوذاً من مؤسسات وشخصيات وقوانين الدولة نفسها. لقد عجز اليمن عن التخلص من القبيلة كمؤسسة منافسة ومؤثرة كل التأثير في الدولة. كما عجز عن تقليص القبلية والعقلية القبلية التي تعوق الاندماج السياسي والتحديث الاجتماعي. للحياة القبلية ديمومتها وارتباط الانسان اليمني بالقبيلة مستمر، على الرغم من كل محاولات التحديث ورغم سعي الدولة الحثيث لبسط سيطرتها على كافة المناطق اليمنية. ان القبلية ظاهرة ملازمة للشمال والجنوب معاً بيد ان القبلية متجذرة بشكل خاص في الشطر الشمالي من اليمن حيث توجد قرابة خمسة آلاف وحدة قبلية تنتمي في أصولها إلى ثلاثة تجمعات قبلية كبرى هي حاشد وبكيل ومذحج. وتعتبر قبيلة مذحج أكبر القبائل اليمنية ويتفرع عنها عدد كبير من القبائل الرعوية والزراعية الصغيرة والتي تنتشر في كل أنحاء اليمن وخاصة المناطق الوسطى. وتأتي بعد ذلك قبيلة بكيل كثاني أكبر القبائل اليمنية حجماً. وتنتشر قبيلة بكيل بفروعها القبلية المختلفة في جميع أرجاء اليمن وخاصة في المناطق الجنوبية. أما قبيلة حاشد فتعتبر أصغر القبائل اليمنية عدداً لكنها الأكثر تماسكاً والأوسع نفوذاً في مؤسسات الدولة والاقتصاد اليمني.

لذلك وبالرغم من وجود ثلاثة تجمعات قبلية كبرى ومتنافسة، تبقى المقولة السائدة في اليمن: «ليس هناك الا حاشد» وذلك تأكيداً لحقيقة نفوذ هذه القبيلة في الدولة والجيش والمجتمع ككل. بل ان شيخ حاشد يعد الآن شيخ مشايخ اليمن. لقد تمكنت حاشد من تهميش الدور السياسي للقبائل اليمنية الأخرى، وذلك من خلال وجود رجالها في قمة السلطتين التنفيذية والتشريعية في اليمن، وحصولهم على الامتيازات المالية وكسبهم ولاء شيوخ القبائل اليمنية الأخرى. لكن هيمنة حاشد الواضحة ليست هيمنة مطلقة، فهي تثير الاستياء والرفض من قبيلة بكيل التي تشكل المنافس القبلي التقليدي لحاشد. والصراع بين بكيل وحاشد هو صراع تاريخي اشتد بشكل خاص خلال الحرب الأهلية الأولى في الستينات، التي دارت بين حاشد التي حاربت إلى جانب الجمهوريين في هذه الحرب وبكيل التي ساندت الملكيين. وتحاول بكيل حالياً استعادة دورها السياسي المفقود من خلال تشكيل جبهة ضد تسلط حاشد، وتناهض فساد الدولة وتدعو للحفاظ على المال العام ومنع التصرف به لشراء الذمم والولاءات الحزبية. لقد دعت بكيل إلى مؤتمر بكيل الموحد الذي عقد عام 1994 تأكيداً لدورها السياسي ورغبتها في مواجهة النفوذ السياسي المتعاظم لحاشد. كذلك بادر شيخ مشايخ قبائل مذحج لعقد مؤتمرهم القبلي الخاص والتوسط في النزاعات القبلية المتعارضة، والدعوة لتضامن القبائل اليمنية المختلفة، والتأكيد على أن تقسيم المجتمع اليمني إلى قبائل هو قدر اليمن وليس من صنع الانسان كالأحزاب.

وتستعد القبائل اليمنية الكبرى في الشمال حالياً للقيام بأدوار سياسية جديدة، مستغلة الواقع التعددي والديموقراطي. بيد ان هذه القبائل هي أيضاً على أتم الاستعداد لخوض حروب مسلحة مع بعضها اذا تطلب الأمر ذلك، وبخاصة ان هذه القبائل لديها المال والرجال والسلاح والعصبية القبلية. فلدى كل قبيلة من هذه القبائل مليشياتها العسكرية الخاصة بها والمسلحة بكميات من الأسلحة التي يعتقد أنها أكبر مما لدى الجيش النظامي نفسه. بل يتردد ان لدى هذه القبائل أكثر من 100 ألف مقاتل مسلحين بحوالي 11 مليون قطعة سلاح، تتراوح بين الأسلحة الخفيفة كالكلاشنكوف والأسلحة الثقيلة كراجمات الصواريخ. وفضلاً عن ذلك فإن معظم أفراد القوات المسلحة اليمنية يرتبطون بالولاء للقبائل أكثر من ارتباطهم بالولاء للدولة (القاسمي 1985، 139 ـ 140). والتناقضات القبلية في الشمال واضحة كل الوضوح وحادة كل الحدة. بيد ان القبلية ليست مقتصرة على الشمال فقط، فالشطر الجنوبي يعاني أيضاً من التراتب القبلي. لقد ظلت القبلية في الجنوب محتفظة بكل الحيوية على الرغم من كل الجهود الرسمية التي بذلت لتجاوزها خلال الحكم الاشتراكي الذي امتد لحوالي 20 عاماً والذي حاول احداث تحولات جوهرية في المؤسسات الاجتماعية (الكسادي 1997). والجنوب يضم 90 قبيلة انتعشت مؤخراً. وتنتمي هذه القبائل إلى تجمعات قبلية متفرقة ومختلفة كل الاختلاف عن التقسيمات القبلية في الشمال. ففي كل امارة من امارات الجنوب الـ 24 هناك قبائل قديمة وجديدة، بدوية وحضرية، متنقلة وأخرى مستقرة، وربما كانت قبائل حضرموت هي القبائل الأكثر وضوحاً، ومن أبرزها الحموم والشنافرة وقبيلة يافع التي تمتد من منطقة شبوة إلى الحدود العُمانية في أقصى الشرق (القاسمي 1985، 139 ـ 140).

لاتزال التناقضات القبلية هي التناقضات الأكثر حدة في اليمن. لكن القبائل لم تعد هي المحرك الوحيد في الحياة السياسية اليمنية المعاصرة. بل ان قدرة هذه القبائل على لعب دور حاسم في السياسة الوطنية آخذة في التراجع، في الوقت الذي أخذ يتنامى النفوذ العام للأحزاب السياسية اليمنية في ظل الانفتاح الديموقراطي والتعددي الصاعد. فالانتماءات الحزبية أخذت تحل تدريجياً محل الولاءات القبلية والبرامج الحزبية تلقى التجاوب على حساب المطالب القبلية. كل ذلك يشير إلى دخول اليمن في مرحلة من التناقضات الحزبية الجديدة التي أخذت تحل محل التناقضات القبلية التقليدية. لقد أخذ الحزب يلبس القبيلة والقبيلة تلبس الحزب من دون أن يعترف أحدهما بالآخر ومن دون أن يكون التعايش ممكناً بينهما. لذلك اندلعت خلال الانتخابات التشريعية الأخيرة المعارك الحزبية بين أنصار كل من المؤتمر الشعبي العام والتجمع اليمني للاصلاح (الحزبان الشريكان في الحكم) والحزب الاشتراكي اليمني. وأكدت هذه المعارك السلمية والعنيفة ان الصراعات الحزبية، وليست الصراعات القبلية التي كانت في معظمها دموية، هي التي ترسم حالياً المستقبل السياسي في اليمن (ناشر، جريدة الخليج 18/9/1996). وللأحزاب اليمنية الثلاثة الكبرى حالياً، كما كان للقبائل اليَمنية الثلاث الكبرى سابقاً، حساباتها ومصالحها واعتباراتها الخاصة. كما ان لها تحالفاتها الحزبية التي هي عموماً تحالفات سياسية آنية وغير ثابتة، وتتبدل بتبدل الاعتبارات الذاتية والمصالح الشخصية.

فالعلاقة بين الحزبين الحاكمين، المؤتمر والاصلاح، بلغت حد الأزمة والصراع المعلن الذي يعيد إلى الأذهان الأزمة التي نشبت عام 1993 بين المؤتمر والاشتراكي. لقد تبادل الحزبان الشريكان، خلال فترة الانتخابات التشريعية الأخيرة، الاتهامات بإرتكاب مخالفات قانونية وتجاوزات عند فرز الأصوات، خصوصاً في ما يتعلق بالدوائر الانتخابية المغلقة. وتعدت الاتهامات طور المجالس الخاصة لتنتقل إلى وسائل الاعلام والمؤسسات الاجتماعية العامة، وبلغت مرحلة الصراع المكشوف والمعلن بعد أن اتخذ الاصلاح قراره الحزبي الجماعي بالدخول في مواجهة حاسمة مع المؤتمر الشعبي. ودشن الاصلاح معركته السياسية بالحوار المفاجئ مع الحزب الاشتراكي وهو العدو الرئيسي للاصلاح. ثم تتابعت المفاجآت بعقد الاصلاح حواراً سياسياً شاملاً مع أحزاب المعارضة كافة، التي كانت وإلى وقت قريب موضع ازدراء حزب الاصلاح. وأعلن الاصلاح تبنيه لوثيقة سياسية تؤكد على خطر الانهيار الذي يتهدد الدولة والانتهاكات الخطيرة لحقوق الانسان، وتجاوز الدولة للممارسات الديموقراطية وتنامي الفساد المالي والاداري وتصدع الوحدة الوطنية. في المقابل، أخذ المؤتمر الشعبي يشن حملة اعلامية مركزة ومخططة تستهدف الاصلاح وقياداته وشخصياته، على كل المحاور، مستخدماً نفوذه الاعلامي والسياسي والعسكري، وربما بنية إخراج الاصلاح من الحكم نهائياً والحصول على أغلبية مريحة في الانتخابات تسمح له بالحكم بمفرده في اليمن، الأمر الذي تم بالفعل. لقد خاض الحزبان صراعاً انتخابياً مريراً أبعد ما يكون عن الصراع الانتخابي السلمي والاعتيادي، وتحولت العلاقات الاستراتيجية بينهما إلى علاقات تكتيكية قائمة على أساس من المساومات والمقايضات لتقسيم الدوائر الانتخابية. وتحول المؤتمر في نظر الاصلاح إلى حزب الفساد

والافساد، وتحول حزب الاصلاح في نظر المؤتمر إلى حزب الارهاب والتطرف. وتصاعدت الاتهامات إلى اشتباكات وإعتداءات مسلحة بين الطرفين في مناطق عدة من اليمن، راح ضحيتها حوالي 20 من القتلى خلال فترة الانتخابات.

ربما كانت هذه الصراعات الحزبية مجرد تسخين انتخابي غير إعتيادي ومؤقت، خصوصاً انها إنتهت، على ما يبدو، مع انتهاء الانتخابات التشريعية التي فاز بها حزب المؤتمر فوزاً ساحقاً. بيد ان حدة هذه الصراعات هي أيضاً مؤشر لا يمكن تجاهله على أن الصراعات السياسية والحزبية الجديدة ربما كانت تكراراً للصراعات القبلية القديمة، وتأكيداً على أن هناك أسلوباً يمنياً مميزاً في التعامل مع الأزمات والخلافات. الأسلوب اليمني لا يخلو من العنف، وهو المسؤول عن عدم الاستقرار في اليمن، والذي ـ بدوره ـ سيؤثر سلباً على علاقاته بدول الجوار وعلى جهود التنمية في المنطقة ككل. ان عدم الاستقرار السياسي في اليمن سيستمر باستمرار التناقضات القبلية والحزبية والمذهبية والاقليمية العدة، والتي لم تحسم الحسم النهائي بعد حتى بعد قيام دولة الوحدة. فاليمن يتقدم خطوة ليتراجع خطوتين. واليمن يتوحد لينقسم. واليمن يستقر ليعود مجدداً للاقتتال والانفجار العسكري المتكرر. هذا هو المبدأ السياسي الحاكم في اليمن. لقد كان اليمن، وباستمرار، منقسماً إلى وحدات قبلية ومذهبية واقليمية مستقلة ومتصارعة، الأمر الذي أدى ويؤدي إلى تفككه من الداخل وانكشافه على الخارج. اليمن هو اليوم في وضع يسهل اختراقه والتأثير في سياساته وتوجيهاته. والتأثير في اليمن ممكن. وبعض من الدول كدول مجلس التعاون وبخاصة دوله الكبرى، مارست وتمارس هذا التأثير بأشكال مختلفة، تتراوح بين الأسلوب التدخلي السلبي والأسلوب البنائي والتكاملي الايجابي.

التعامل مع اليمن

إن علاقة دول مجلس التعاون مع اليمن تحددها أساساً خصوصية اليمن ومعطياته الداخلية. فمن ناحية، هناك خصوصية اليمن التاريخية والحضارية والاجتماعية التي تحتم التعامل معه كعمق حضاري وبشري، وكرصيد استراتيجي وتنموي، خصوصاً ان اليمن، بقدراته وامكاناته الراهنة، لا يشكل أي تهديد واقعي أو عبء أمني لا يمكن التعامل معه. بل انه وانطلاقاً من هذه الخصوصية لا توجد بين دول مجلس التعاون واليمن تناقضات رئيسية واضحة. كل التناقضات القائمة بين اليمن ودول مجلس التعاون تبقى تناقضات ثانوية وآنية، بما في ذلك المشكلات الحدودية العالقة والتي يمكن حلها حلاً ودياً. لذلك يقدم اليمن فرصة نادرة لتحقيق التكامل الاقتصادي والتعايش السلمي والاعتماد المتبادل. ان السياسة التي انتهجتها دول مجلس التعاون عموماً تجاه اليمن كانت سياسة تغليب الوفاق على الصراع، وبناء الثقة المتبادلة، وتدعيم مجالات التعاون وتقديم المعونات المالية والاستثمارية التفضيلية من أجل خلق الانتعاش الاقتصادي وتخفيف حدة المعاناة الاجتماعية وحل معضلة اليمن المعيشية واحتواء اضطراباته وعدم استقراره السياسي، ومن ثم ضمه تدريجيًا إلى منظومة مجلس التعاون الخليجي. كان التعامل مع اليمن في مجمله تعاملاً ودياً وانسجامياً ويهدف للتأثير في الشأن اليمني تأثيراً ايجابياً، بغض النظر عن طبيعة النظام السياسي والأيديولوجي السائد.

من ناحية أخرى، فان معطيات اليمن السياسية، وبخاصة عدم استقراره وتفككه السياسي المزمن، جعلت منه دولة مغرية للتدخل في شؤونه وممارسة النفوذ من قبل الدول القريبة والبعيدة. فعدم استقرار اليمن السياسي يشكل في حد ذاته تهديداً لأمن واستقرار الدول من حوله، ومنطقة الخليج العربي عموماً. كما ان كثافة اليمن السكانية وتحوله إلى بلد مسلح شعبياً، وشعوره الدائم بالغبن تجاه الدول النفطية عموماً، وتنامي الاحساس اليمني الوطني والقومي ونظامه الجمهوري وطبيعة قيادته السياسية وتحوله إلى مقر محتمل لتجمع قوى المعارضة، خصوصاً المعارضة الاسلامية، فضلاً عن المشكلات الحدودية والخلافات الأيديولوجية والتحالفات الاقليمية التي استهدفت، على ما يبدو، الضغط على دول مجلس التعاون، كلها من الأمور الحيوية التي تستدعي الحذر من اليمن. بل ان هذه الحيثيات تتطلب، كلما أمكن، اتباع سياسة إتخاذ المبادرة والتأثير السياسي والدبلوماسي من أجل منع تحول اليمن إلى ساحة لنفوذ القوى الاقليمية الكبرى في المنطقة، التي تسعى وباستمرار إلى الإلتفاف على دول مجلس التعاون من خلال توسيع نفوذها في اليمن. لذلك كان التعامل مع اليمن يتم أحياناً من منطلق واقعي وآني ويحرص على استغلال تفككه، بل وربما العمل من أجل عزله عن محيطه الاقليمي وضمان عدم بروزه كقوة اقليمية جديدة مهددة للأمن والاستقرار الاقليمي، الأمر الذي يتعارض مع المصالح الأمنية لدول مجلس التعاون.

لقد اتبعت دول مجلس التعاون الأسلوبين، التعاوني والإلحاقي، معاً في التعامل مع اليمن خلال الـ 25 سنة الماضية وبخاصة منذ قيام المجلس. لقد قررت بعض من دول مجلس التعاون اتباع سياسة الهيمنة المباشرة وغير المباشرة والتدخل الواضح والمستتر في الشأن اليمني (سلامة 1980). انطلقت هذه السياسة من خوف تقليدي، وربما غير مبرر من اليمن دون غيره من دول الجوار. وتوهمت هذه الدول بأن أي شر يلحق بها يكون مصدره اليمن وليس أي مكان آخر. وإمتزج هذا الاعتقاد بمجموعة من الهواجس الواقعية والواهمة، كإحياء اليمن للمطالب بالأراضي الواقعة على الحدود المشتركة، وبروز دولة الوحدة القوية سياسياً وعسكرياً، وانتهاج اليمن لخط سياسي مغاير لسياسات هذه الدول، وتبنيه للحركات المناهضة للنظم الحاكمة. هذه الهواجس هي التي دفعت إلى اتباع سياسة تدخلية تجاه اليمن تقوم على أساس الترغيب والترهيب (الخترش 118,1983). كان المحور الارتكازي لهذه السياسة هو منع قيام دولة الوحدة وابقاء اليمن على ضعفه النسبي.

ضعف اليمن كان هو الهدف الاستراتيجي لهذه السياسة. ذلك أنه كلما ازدادت قوة اليمن ازدادت قدراتها التهديدية لدول مجلس التعاون. هذه القناعات دفعت إلى اتباع سياسة تدخلية نشطة هدفها اختراق اليمن والتأثير في سياساته والوصول إلى بنيته السياسية والاجتماعية، واعتباره، عموماً، الساحة الخلفية والامتداد الطبيعي لمجال النفوذ السياسي والديبلوماسي الخليجي. ولم تتردد بعض من دول المجلس في توظيف امكانياتها المالية الضخمة لشراء ولاء رؤوساء القبائل اليمنية والقيادات العسكرية والسياسية في الشطر الشمالي من اليمن. لقد حققت هذه السياسة نجاحات مهمة في اليمن الشمالي من حيث الابقاء على الاتفاقات الحدودية، كإتفاقية الطائف وتجديدها تجديداً دورياً وبما

يتوافق مع مصالح دول المجلس، والالتفاف على الحكومة المركزية اليمنية. بيد ان هذه السياسة فشلت كل الفشل في إعادة الملكية لليمن، وفشلت في منع اليمن من الالتحاق بركب مجلس التعاون العربي، وفشلت في منعه من الانحياز إلى العراق خلال أزمة الخليج الثانية، وفشلت أخيراً في منع قيام الوحدة في جنوب الجزيرة العربية. كما انها كانت أقل نجاحاً في سعيها للتأثير على اليمن الجنوبي وحثه على إنهاء علاقاته بالاتحاد السوفياتي واسقاط نظام الحكم الاشتراكي. وظل تأثير هذه الدول، ومع كل الوعود بتقديم مساعدات مالية ضخمة، ضعيفاً ومحدوداً في اليمن الجنوبي (جويس 1993، 118).

لقد أصبح من الواضح الآن أن علاقة اليمن بمعظم دول مجلس التعاون، على ما تشهده حالياً من تطورات ايجابية وزيارات رسمية متبادلة وإحياء لعمل اللجان العليا المشتركة، ستظل دائماً تتراوح بين المد والجزر. فهي في ظاهرها ود وصداقة وفي باطنها توترات حقيقية. العلاقات الودية مجرد علاقات ظاهرية تخفي شكوكاً وريبة ومخاوف عميقة ومتبادلة. فلدى كل طرف الكثير ضد الطرف الآخر، والقلوب معبأة ضد بعضها، على الصعيدين الرسمي والشعبي. فاليمن لا يمكنه سوى أن يسيء الظن بنوايا ومواقف وسياسات بعض من دول المجلس والتي تأكدت بشكل قاطع أثناء الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة، حين حرصت هذه الدول كل الحرص على الوقوف إلى جانب اليمن الجنوبي عند إعلانه الانفصال عن دولة الوحدة. لا يمكن لليمن تجاوز هذا الموقف الخليجي مهما تحسنت العلاقات بينهما. أما دول المجلس فإنها لا تشعر بالاطمئنان إلى اليمن عموماً، كمصدر لزعزعة الأمن والتهديد العسكري المحتمل. كما لا يمكنها أن تشعر بالاطمئنان إلى النظام السياسي الراهن، الذي ازداد قوة بعد الانتخابات التشريعية الأخيرة والذي أبدى درجات عالية من العداء أثناء أزمة الخليج الثانية وعدم تفهمه لدوافع دعوة القوات الأميركية للدفاع عن المملكة العربية السعودية وتحرير الكويت. لقد أكد هذا النظام أسوأ المخاوف عند تحالفه مع العراق في لحظات الخطر الحقيقية والمصيرية.

معظم دول مجلس التعاون الصغيرة ربما تشارك دول المجلس الكبيرة الشعور بعدم الثقة في سلوك ومواقف ونوايا النظام السياسي الراهن في اليمن. بيد انها لا تشاطرها خوفها المفرط وغير الواقعي من اليمن. لذلك، فانه وفي الوقت الذي اتبعت الدول الكبيرة سياسة التأثير والعزل، كانت بقية دول مجلس التعاون تنتهج سياسة مغايرة ومختلفة كل الاختلاف. كانت دول مجلس التعاون الصغيرة تتجاوز الرؤية السياسية الآنية وتتعامل مع اليمن كرصيد استراتيجي وعمق سكاني وبشري لا غنى عنه. كانت هذه الدول هي التي تسعى لضم اليمن إلى مجلس التعاون الخليجي، للاعتبارات التاريخية والاجتماعية الواضحة، من ناحية، ولاعتبارات سياسية تتعلق باستخدام اليمن كورقة ضغط لتحقيق التوازن السياسي، المفقود حالياً، داخل المجلس، من ناحية أخرى. لقد اتبعت هذه الدول، وبخاصة الكويت والامارات العربية المتحدة وقطر، سياسة الترغيب الاقتصادي وقدمت معونات مالية، معلنة وغير معلنة، سخية كل السخاء خلال الـ 25 سنة الماضية. كانت المساعدات الرسمية وغير الرسمية تتدفق إلى اليمن الذي كان يعامل معاملة تفضيلية دون بقية الدول العربية، خصوصاً على صعيد التسهيلات التي قدمت للمهاجرين وللرعايا

اليمنيين من أجل العمل والاستقرار في دول مجلس التعاون، وإرسال تحويلاتهم المالية التي ساعدت بدورها الاقتصاد اليمني بقدر المساعدات المالية المباشرة التي بلغت أكثر من خمسة مليارات دولار على مدى الـ 20 سنة الأخيرة.

لقد حرصت كل من الكويت، سابقاً، وعُمان وقطر، حالياً، والامارات العربية المتحدة، دائماً، على إقامة علاقات ودية وتعاونية وخالية من التوترات مع اليمن. فاليمن لا يشكل أي تهديد سياسي أو عسكري أو أيديولوجي لهذه الدول، التي لا توجد أطماع سياسية أو قضايا حدودية معلقة بينها واليمن. بل ان التكامل بين هذه الدول واليمن يصب مباشرة في سياق تعزيز الأمن الاقليمي والانتعاش الاقتصادي والتنموي المشترك. لذلك كانت دولة الامارات، وخلال الفترة الممتدة منذ حصولها على الاستقلال، حتى اليوم، تقيم علاقات ودية ومخلصة تتجاوز الاعتبارات السياسية وتترفع عن الوقائع اليومية. أما قطر، فانها حالياً أكثر تودداً لليمن من بقية دول مجلس التعاون وتقيم علاقات قائمة أساساً على المصالح المشتركة. لقد اتخذت قطر، دون بقية دول المجلس، موقفاً مسانداً لليمن الشمالي في الحرب الأهلية الأخيرة، وهو الموقف الذي قارب كثيراً بين الدولتين على الصعيد السياسي مؤخراً. كما قامت قطر، ومن منطلق الاعتقاد بتحقيق التوازن السياسي، بالايعاز إلى اليمن تقديم طلب رسمي للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون، وتعهدت بإدراج الطلب رسمياً وللمرة الأولى في جدول أعمال لقاء القمة في الدوحة. بيد ان هذا الطلب اليمني الذي فاجأ بجرأته كل دول المجلس ما عدا قطر، رفض رفضاً ديبلوماسياً من قبل عدد من دول المجلس ورفض رفضاً مبدئياً وقاطعاً من دول أخرى كالكويت.

فعلاقة الكويت باليمن، وعلى المستوى الرسمي، تتسم حالياً بأنها غير ودية على العكس تماماً مما كانت عليه العلاقات بينهما في مرحلة ما قبل أزمة الخليج الثانية. كانت الكويت الدولة الخليجية الوحيدة التي ترتبط بعلاقات طيبة ومتينة مع شطري اليمن. لقد قدمت الكويت وعلى مدى نصف قرن من الزمان دعماً مالياً وسياسياً وثقافياً سخياً، وساهمت بكل صدق في بناء اليمن الحديث والموحد ومده بكل ما يحتاجه من مساعدات مالية، للارتقاء بالمرافق العامة وبخاصة المرافق التعليمية. كما كانت الكويت من أكثر دول مجلس التعاون سعياً لحل الخلافات بين الشمال والجنوب وتقريب وجهتي نظريهما بشأن الوحدة اليمنية. بل كانت الكويت تتبنى وباستمرار، مواقف متعاطفة مع اليمن في خلافاتها مع عدد من دول مجلس التعاون التي لم تكن راضية عن تقديم الكويت المساعدات المالية لليمن شمالاً وجنوباً (الأسيري 1993، 112). لذلك جاء موقف اليمن المساند للعراق خلال أزمة الخليج الثانية طعنة موجعة من الخلف. كانت الصدمة غير عادية وغير متوقعة، ولم تتمكن الكويت حتى الآن من تجاوزها بالرغم من مرور أكثر من سبع سنوات على احتلال العراق للكويت. مازالت الكويت تصنف اليمن، على الصعيد الرسمي، ضمن قائمة خاصة تعرف بقائمة «دول الضد» التي تجد الكويت صعوبة سياسية ونفسية بالغة في إعادة العلاقات الديبلوماسية معها. وبالرغم من كل ما بذل حتى من محاولات لتجاوز هذه الحالة، خصوصاً على المستوى الشعبي من خلال الزيارة التي قام بها وفد كويتي إلى اليمن يضم

عدداً من الشخصيات الأكاديمية والفكرية، فان الكويت تعيش هاجس الغزو ومترتباته، بما في ذلك الرغبة في معاقبة «دول الضد» كاليمن. هذا الهاجس هو الذي أدى بالكويت إلى تأييد اليمن الجنوبي خلال الحرب الأهلية اليمنية الأخيرة، ومده بكل المساعدات الممكنة من أجل تحقيق هدف انفصاله عن دولة الوحدة. في مقابل ذلك، يصر اليمن على عدم الاعتذار للكويت وعدم الاعتراف بالخطأ في الموقف من الاحتلال العراقي للكويت. بل انه ـ وعلى العكس من ذلك ـ بادرت القيادة السياسية في اليمن بالهجوم على الكويت واتهامها بالتدخل في الشؤون الداخلية لليمن وطالبها بالتصالح مع العراق كما فعلت كل من قطر وعمان.

أما علاقة عمان باليمن فهي اليوم أكثر العلاقات نضوجاً واستقراراً، وتبدو كأنها علاقات نموذجية يمكن الاحتذاء بها في بناء علاقات مماثلة مع بقية دول الجوار. لقد قدمت عمان واليمن درساً مهماً في كيفية تحويل العلاقات الصراعية والمتوترة إلى علاقات ودية وتعاونية تتجاوز المشكلات والتراكمات السلبية، وتستثمر المكتسبات والعناصر الايجابية. لقد أخذت هذه العلاقات تتطور ايجابياً في السنوات الأخيرة، وأصبحت الآن خالية تماماً من التوترات، وبلغت درجات عالية من التنسيق والاحترام المتبادل والحرص على حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. هذه العلاقات الأخوية والودية بين عمان واليمن هي على العكس تماماً مما كانت عليه خلال عقد السبعينات، حين كانت تتسم بعدم الاستقرار نتيجة للخلافات الايديولوجية وبسبب دعم اليمن الجنوبي لثوار ظفار. لكن وساطة دول مجلس التعاون، والتي قامت بها أساساً كل من الكويت والامارات العربية المتحدة، تكللت بالنجاح وتم التوصل إلى اتفاقية قلصت كافة الخلافات، بما فيها الخلافات الحدودية بين اليمن وعمان. ولا تزال هذه الاتفاقية التي وقعت في الكويت عام 1982، حجر الأساس في تقارب وجهات النظر وحصول تفاهم كامل حول العديد من القضايا الاقليمية والتطورات الدولية. لقد دخلت العلاقات بين اليمن وعمان أهم مراحلها عندما تسلم اليمن خلال شهر أغسطس عام 1996 آخر المواقع الحدودية التي نصت عليها اتفاقية الحدود الموقعة بين البلدين في مطلع اكتوبر عام 1992. جاء تسليم مدينة شحن ومرتفعات صرفيت لليمن كآخر مرحلة من مراحل تنفيذ اتفاقية الحدود، بعد أن تم من قبل استلام منطقة جبروت ومركز غانات وبعض الوديان الرئيسية ليصل بذلك اجمالي الأراضي التي استعادها اليمن إلى حوالي خمسة آلاف كيلو متر مربع (الجبلي، جريدة الاتحاد 2/8/1996). كل ذلك يعبر عن المستوى المتطور الذي بلغته العلاقات بين اليمن وعمان ورغبتهما في تعزيز التعاون المشترك، بما في ذلك تحول عمان إلى بوابة اليمن على الخليج وتفهمها لطلب اليمن للانضمام إلى مجلس التعاون الخليجي.

اليمن ومجلس التعاون

جاء طلب اليمن الرسمي للانضمام إلى عضوية مجلس التعاون في الوقت غير

المناسب. فعلاقة اليمن بعدد من دول المجلس لاتزال متوترة. كما ان عدداً آخر من هذه الدول لم تتجاوز بعد التصدعات السياسية والنفسية لأزمة الخليج وموقف اليمن الرسمي المعارض بشدة لدعوة القوات الأميركية للمشاركة في الدفاع عن السعودية وتحرير الكويت. لذلك كان الطلب اليمني الأخير محكوماً عليه بالرفض السياسي مسبقاً وواجه الرفض الديبلوماسي الرسمي بعد مناقشته في قمة الدوحة. لقد كان طلب الانضمام إلى مجلس التعاون مجرد مناورة سياسية جاءت بإلحاح من قطر وتفهم من عمان وايعاز من عدد من الدول الغربية التي تعتقد انها معنية بقضايا الأمن في الخليج، لكن هذا الطلب يعكس أيضاً التطورات الايجابية الأخيرة في العلاقات بين اليمن ودول المجلس، كما أنه يعكس رغبة يمنية كانت قائمة باستمرار منذ قيام مجلس التعاون قبل 16 سنة. فاليمن كان ومازال يؤكد، وفي كل مناسبة من المناسبات، على أحقية وجوده ضمن المجلس من منطلق أنه يحتل موقعاً أساسياً وهاماً في منطقة الخليج وشبه الجزيرة العربية ويمثل بحكم هذا الموقع وبحكم الارتباطات التاريخية والثقافية والاجتماعية، جزءاً مهماً وعمقاً استراتيجياً لا يمكن تجاهله أو عزله. لذلك فإن المكان الطبيعي لليمن هو أن يكون ضمن المنظومة الاقليمية والسياسية لمجلس التعاون الخليجي.

لكن وبالرغم من هذه الرغبة اليمنية المعلنة، بل وبالرغم من مشروعية دوافعها، إلاّ أن انضمام اليمن لمجلس التعاون غير وارد حالياً وغير متوقع في المستقبل المنظور. ويعلم اليمن علم اليقين ان فرص انضمامه للمجلس ضئيلة ومنعدمة. كل الروابط التاريخية والتداخلات الانسانية والأهمية السياسية والقرب الجغرافي والعمق الاستراتيجي والمنافع الاقتصادية الواضحة كل الوضوح، كل ذلك غير كاف لتحقيق رغبة اليمن في الانضمام لعضوية المجلس. فالمجلس هو، في أوله وآخره، مجلس حكومات ملكية ولا يمكن لليمن برئيسه وبنظامه الجمهوري دخول عضوية المجلس إلاّ إذا قرر إعادة الملكية، أو ربما تنصيب رئيسه ملكاً لليمن. عند ذلك فقط تكون فرصة انضمامه أكثر واقعية من الآن. ثم إن دول مجلس التعاون هي دول ذات سمات سياسية واقتصادية وديموغرافية متشابهة، وتواجه مجموعة من التحديات الأمنية والتنموية المشتركة. كما انها قطعت شوطاً مهماً على صعيد الاندماج الاقتصادي وعلى صعيد تنسيق تشريعاتها ونظمها وسياساتها الداخلية والخارجية. هذه الدول هي دول ذات صفات خاصة، واليمن ليس بدولة خليجية أو ملكية أو نفطية، ولا تنطبق عليه أي صفة من الصفات الخاصة التي تنطبق على دول مجلس التعاون. بل ان هذه الصفات لا تنطبق على أي دولة عربية أو خليجية أخرى، الأمر الذي يعني ان المجلس «فصل تفصيلاً» على مقاس دول دون غيرها، وستظل كذلك لسنوات طويلة مقبلة. لقد كان الأمر واضحاً لليمن منذ البداية في عدم أهليته للدخول في المجلس، ولم يطرأ أي طارئ يستدعي إعادة النظر في هذا الموقف المبدئي والذي لا يقبل النقاش.

لا شك ان قيام مجلس التعاون عام 1981 استفز اليمن وشكل له قلقاً سياسياً وتحدياً ديبلوماسياً. فاليمن وجد نفسه معزولاً اقليمياً بسبب قيام المجلس. كما وجد نفسه وحيداً في مواجهة كتلة ديبلوماسية وسياسية تزداد أهمية على الصعيدين العربي والعالمي. لقد أصبح اليمن فجأة وحيداً من غير حليف اقليمي يمكن الاعتماد عليه. فدول مجلس التعاون جميعها، بما فيها الدول الصديقة، قررت ادارة وجهها شمالاً وترك اليمن

وراءها. هذا التجاهل الديبلوماسي غير المتعمد لا شك أنه أغضب اليمن الذي كان رد فعله الطبيعي على قيام المجلس سلبياً. أصبح اليمن من أكبر المعارضين للمجلس ومن أبرز المشككين في أهدافه ونواياه، التي لم تكن واضحة كل الوضوح لليمن ولبقية دول الجوار. فمن ناحية أولى، برز المجلس وكأنه حلف أمني وعسكري موجه ضد دول الجوار، بما فيها اليمن. ومن ناحية ثانية برز المجلس كمنظمة اقليمية سياسية تحاول ممارسة النفوذ والتأثير على الدول القريبة والبعيدة. وأخيراً، برز المجلس وكأنه مشروع مستقبلي للاندماج السياسي والاقتصادي بمعزل عن بقية دول الجوار. كان رد فعل اليمن هو التنديد العلني بهذه الأهداف والمبادرة بشن حملة اعلامية لم تدم طويلاً.

لم يكن أمام دول مجلس التعاون سوى تفهم الموقف اليمني الغاضب. لذلك كانت أول مهمة خارجية للأمين العام الجديد زيارة اليمن من أجل توضيح أهداف المجلس الحقيقية. وتمكنت دول المجلس سريعاً من احتواء غضب اليمن وعملت على التخفيف من حدة معارضته وتهدئة ردود أفعاله السلبية من خلال إتباع سياسة الترغيب الاقتصادي. لقد نجحت ديبلوماسية الريال والدولار سريعاً في تحييد اليمن الذي قرر القبول بالأمر الواقع والاكتفاء بما قدم له من مغريات مالية ومعونات اقتصادية. وتطورت مجالات التعاون بينه وبين دول مجلس التعاون وتشكلت لجان عليا للنظر في احتياجات اليمن المالية والفنية والتنموية. لذلك، وبدلاً من أن يصبح قيام مجلس التعاون قضية خلافية شائكة تحول إلى رصيد اقتصادي لليمن خلال كل الفترة منذ قيام المجلس وحتى أغسطس 1990. لقد كانت العلاقات خلال كل هذه الفترة ودية وشهدت كماً من التفاعلات الايجابية على كافة المستويات، بما في ذلك حل الخلافات العمانية اليمنية المستعصية وحدوث تقارب على الصعيد الشخصي بين الرئيس علي عبدالله صالح وزعماء دول مجلس التعاون، وهو التقارب الذي كان سيمهد لإنضمام اليمن كعضو مشارك أو مراقب في مجلس التعاون.

لكن اليمن فاجأ دول مجلس التعاون بإنضمامه لمجلس التعاون العربي الذي تأسس عام 1989، وضم إلى جانب اليمن كلاً من العراق والأردن ومصر. لقد أكد اليمن من خلال انضمامه لمجلس التعاون العربي أنه كان ينتظر أول فرصة مناسبة للخروج من عزلته الاقليمية والديبلوماسية، والالتفاف حول نفوذ مجلس التعاون الخليجي. بيد ان المفاجأة الكبرى حدثت في أغسطس عام 1990، عندما قرر اليمن الثورة ضد الثروة وضد نفوذ الدول النفطية، وضد العبء السياسي والديبلوماسي الذي يمثله مجلس التعاون. وقد قام بذلك بطريقته الخاصة. لقد كشفت أزمة الخليج الثانية عمق التناقضات السياسية والأيديولوجية بين اليمن ودول مجلس التعاون، التي اعتقد انه تم تجاوزها وتحييدها من خلال ديبلوماسية الريال والدولار. لقد اتضح ان الخلل في العلاقات أعمق من قدرة المعونات المالية على تجاوزها وإزالتها. كما اتضح ان اليمن كان ينتظر أول فرصة لاظهار استيائه العميق تجاه المجلس والذي لم يكن معلناً وصريحاً أو مدركاً في السابق. واستغل اليمن غزو العراق للكويت وتداعياته ليعلن عن رفضه الشديد لدول مجلس التعاون وتحكمها في سياساته وتدخلها في أولوياته. في المقابل لم تتوقع دول مجلس التعاون هذا التمرد اليمني ولم تسع لتفهمه.

لقد اكتشفت دول المجلس عمق رفض اليمن لها وأصيبت بالذهول إزاء عدم تعاطفه مع محنتها، برغم وضوح حجم العدوان ضدها وعدالة قضيتها (عبدالله 1996). كانت جبهة الأعداء واضحة ومعسكر الأصدقاء واضحاً كل الوضوح خلال أزمة الخليج الثانية. لم يكن هناك أي مجال للحياد أو للمواقف الملتبسة. واليمن اختار بإرادته الحرة ومع سبق الاصرار الاصطفاف مع الأعداء. وكان على دول المجلس خوض حرب مع العراق ومع كل الدول العربية المساندة له كاليمن. كانت مساندة اليمن للعراق بمثابة اعلان حرب ضد دول المجلس، التي اعتبرت نفسها ومنذ اللحظة الأولى في حالة صراع عسكري وسياسي واعلامي، ليس مع العراق فحسب بل مع دول عربية عدة وقسم مهم من الشعب العربي، الذي لا يرى في الخليج سوى النفط والثروة والبذخ والتبعية للغرب. لم يكن أمام دول المجلس سوى اتخاذ سلسلة من الاجراءات الوقائية والانتقامية والعقابية ضد تلك الدول، وضد اليمن، على موقفها غير المتعاطف. جاء العقاب أولاً في شكل وقف سريع وفوري لكافة المساعدات الاقتصادية والمالية والفنية لليمن. كما قررت بعض من دول مجلس التعاون في لحظة الانفعال طرد أكثر من مليوني يمني وإعادتهم إلى اليمن من دون حصولهم على كامل استحقاقاتهم. ومثلت هذه العودة الجماعية ضربة موجعة للاقتصاد اليمني الذي لم يتمكن من تجاوزها حتى الآن. بيد ان هذه الخطوة أدت أيضاً إلى احتقان القلوب وتأجيج العواطف الشعبية ضد دول مجلس التعاون، وبالتالي التعاطف مع العراق وعدم التنديد باحتلاله للكويت (المتوكل 1991).

باعدت أزمة الخليج الثانية بين اليمن ودول مجلس التعاون الخليجي وألغت كل ما قبلها من تقارب وانسجام وتحسن على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وشهدت العلاقات خلال الفترة من 1990 إلى 1994 لحظات من التأزم والتوتر، تراجعت إلى مستويات غير معهودة من التنافر والعداوة والعنف. فاليمن عاود المطالبة مجدداً بمناطق حدودية خلافية كعسير وجيزان ونجران. وهي المطالب التي كانت معلقة منذ سنوات عدة. وأثار اليمن قضية الابعاد الجماعي لليمنيين وحقوقهم ومستحقاتهم المالية فضلاً عن مطالبته بوقف المعاملة السيئة التي يتعرض لها الرعايا اليمنيون في العديد من دول مجلس التعاون. وبلغ التأزم في العلاقات اليمنية السعودية أعلى درجاته حينما وقعت اشتباكات حول بلدة البوقة الحدودية، وهي الاشتباكات التي أكدت ان بامكان النزاعات أن تصل إلى حدود العنف. كما قامت السعودية بحشد قواتها المسلحة قبالة محافظتي صعدة والمهرة اللتين تقعان إلى شمال غرب اليمن. ان الاستثناء الوحيد بعيداً عن التدهور هو العلاقات بين اليمن وعمان التي شهدت، خلال هذه المرحلة بالذات، لحظات من الانفراج والوفاق والتعامل العقلاني مع الأزمات الطارئة.

بدأت علاقات اليمن بدول مجلس التعاون تشهد تحسناً تدريجياً منذ عام 1994. لقد دخلت هذه العلاقة حالياً مرحلة مهمة من التقارب على الأصعدة والمستويات كافة. ويبدو ان هناك محاولات حثيثة تجري حالياً من قبل دول المجلس، بما فيها الكويت مؤخراً، لتجاوز تصدعات أزمة الخليج الثانية. ويأتي في مقدمة هذه المحاولات التحسن المطرد في

العلاقات بين اليمن والمملكة العربية السعودية التي شهدت نقلة نوعية من توقيع مذكرة التفاهم بين البلدين وقيام الرئيس علي عبدالله صالح بزيارتين حتى الآن للمملكة العربية السعودية، كما قام كل من الأمير سلطان بن عبدالعزيز والأمير نواف بن عبدالعزيز بزيارات رسمية عدة لليمن خلال السنوات الأخيرة. وكذلك تم احياء عمل اللجنة السعودية اليمنية العليا المشتركة، وبالتالي فتح صفحة جديدة في العلاقات بين البلدين. لكن، ومع كل المحاولات الحثيثة لتجاوز التصدعات، بل وعلى الرغم من جميع مظاهر الاقتراب والتحسن الملحوظ، فإن الخلافات والحساسيات تبقى عميقة. فالعلاقات الرسمية الراهنة وعلى الرغم من تحسنها الظاهري تخفي الكثير من التوترات وعدم الثقة والهواجس المتبادلة، ولا ترتقي بأي شكل من الأشكال إلى قوة ومتانة العلاقات في الفترة ما قبل أغسطس عام 1990.

لن تعود العلاقات بين اليمن ودول مجلس التعاون إلى ما كانت عليه في الفترة ما قبل أزمة الخليج الثانية. فلتلك الفترة خصوصيتها وللمرحلة الآتية متطلباتها الخاصة. من ناحية أخرى، فإن العلاقات الوثيقة في تلك الفترة لم تكن وثيقة في جوهرها وانما كانت تخفي تناقضات حقيقية وخلافات عميقة وشكوكاً متبادلة. والمطلوب الآن العمل من أجل علاقات واقعية وقادرة على تجاوز الأزمات الطارئة، بأقل قدر من التصدعات. فعلى دول المجلس أولاً عدم النظر إلى اليمن نظرة دونية واستخفافية، وهي النظرة السائدة الآن. كما ان على هذه الدول الكف عن التدخل في الشؤون اليمنية الداخلية، كما كانت ولاتزال تفعل دول في مجلس التعاون. ولا بد لدول المجلس من الكف عن استخدام الورقة اليمنية في الخلافات بين دول المجلس، وهو الاستخدام الذي تقوم به بعض من الدول الصغيرة في مجلس التعاون. ان المطلوب من دول مجلس التعاون مساعدة اليمن على حل عدم استقراره الداخلي المزمن. لكن المرحلة المقبلة تتطلب من دول المجلس تجاوز أسلوب المساعدات والمعونات والهبات التقليدية واستبداله بمشروع استثماري خليجي مخطط ومنظم، وذلك على نسق «مشروع مارشال» لمساعدة اليمن اقتصادياً وتنموياً وتمويله على مدى العشر سنوات المقبلة. والهدف من هذا المشروع هو اخراج اليمن من مأزقه الاقتصادي الراهن والاسراع بمعدلات النمو الاقتصادي ورفع معدل دخل الفرد اليمني، وتحسين كفاءاته الادارية والتنظيمية والاقتصادية، واخراجه من تعثراته التنموية الراهنة. لا بد لدول مجلس التعاون ـ وعلى المدى البعيد ـ من اخراج اليمن من عزلته الاقليمية الراهنة وربطه ربطاً سياسياً وتنموياً، كعضو منتسب أو مشارك، بمنظومة مجلس التعاون الخليجي. أما اليمن، فان المطلوب منه أساساً هو فهم مسؤولياته الاقليمية وتجاوز «عقدة» السعودية، من خلال تعزيز مؤسسات دولة الوحدة وتعميق التوجه الراهن لخلق المجتمع الليبرالي التعددي، والعمل من أجل تحقيق الاستقرار السياسي والاجتماعي الذي طال انتظاره. فمن دون الاستقرار في اليمن لا يمكن للمنطقة ككل أن تشعر بالاستقرار. كما انه ومن دون هذا الاستقرار لا يمكن الاستفادة من القدرات البشرية لليمن أو الاستفادة من الموارد المالية والاستثمارية لدول المجلس. وبالتالي، لا يمكن تحقيق التنمية الاقليمية والمستديمة في اليمن أو في دول مجلس التعاون.

المصـــــادر

الأسيري، عبدالرضا

1993 الكويت في السياسة الدولية المعاصرة، الكويت: مطابع القبس.

جويس، غريغري

1993 العلاقات اليمنية السعودية، القاهرة: مكتبة مدبولي.

الخترش، فتوح عبدالمحسن

1983 تاريخ العلاقات اليمنية السعودية، الكويت: ذات السلاسل.

سعيد، عبدالمنعم

1987 العرب ودول الجوار، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

سلامة، غسان

1980 السياسة الخارجية السعودية، الكويت: ذات السلاسل.

السويدي، جمال سند

1996 حرب اليمن: الأسباب والنتائج، أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

الشريف، عبده حموده

1995 التحولات السياسية في اليمن، صنعاء: المعهد الأميركي للدراسات اليمنية.

الظاهري، محمد حسن

1996 الدور السياسي للقبيلة في اليمن، القاهرة: مكتبة مدبولي.

عبدالله، عبدالخالق

1993 «النظام الاقليمي الخليجي» مجلة السياسة الدولية العدد (114): 26–50.

1994 «النفط والنظام الاقليمي الخليجي» مجلة المستقبل العربي العدد (181): 4–38.

1996 «العلاقات العربية الخليجية» مجلة المستقبل العربي العدد (205): 4–24.

القاسمي، خالد محمد

1985 الوحدة اليمنية حاضرا ومستقبلا، الكويت: منشورات مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية.

الكسادي، عادل

1997 «مظاهر تغير الأسرة الحضرية في مدينة المكلا»، مجلة شؤون اجتماعية، العدد (53): 47–82.

المتوكل، محمد عبدالملك

1991 «موقف اليمن الشعبي والنخبوي من أزمة الخليج»، ص ص 130-140، في كتاب أزمة الخليج وتداعياتها على الوطن العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

مرهون، عبدالجليل

1996 «الخليج واليمن والمسألة الجزيرية» مجلة المستقبل العربي العدد (211): 124-148.

مقلد، اسماعيل صبري

1985 العلاقات السياسية الدولية، الكويت: ذات السلاسل.





مجلة دراسات الخليج والجزيرة العربية

تصدر عن جامعة الكويت ـ مجلس النشر العلمي

رئيس التحرير :
أ.د. أمل يوسف العذبي الصباح

مجلة علمية فصلية محكمة تصدر أربعة أعداد في السنة ، بالإضافة إلى اصدارات خاصة في المناسبات .

- صدر العدد الأول منها في يناير ١٩٧٥ .
- تعنى المجلة بنشر :

ـ البحوث والدراسات المتعلقة بشئون منطقة الخليج والجزيرة العربية السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية .... الخ .

- مراجعات الكتب العربية والأجنبية المهتمة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .

ـ تقارير عن أهم الندوات التي تعقد في داخل الكويت وخارجها بالإضافة إلى البيبلوجرافيا بالعربية والانجليزية .

- صدر عن المجلة :

أ ـ مجموعة من المنشورات المتخصصة .
ب ـ مجموعة من الاصدارات الخاصة المتعلقة بمنطقة الخليج والجزيرة العربية .
ج ـ سلسلة كتب وثائق الخليج والجزيرة العربية من ١٩٧٥ ـ ١٩٨٢ .
د ـ عقد الندوات التي تهم المنطقة أو المساهمة فيها واصدارها في كتب .

المقـــر :
جامعة الكويت ـ الشويخ
مبنى مجلس النشر العلمي
هـاتف : ٤٨٣٣٧٠٥
٤٨٣٣٢١٥
بـدالـة : ٤٨٤٦٨٤٣/ ٤٠٦٦
٤٨٤١٥٣٨/ ٤٠٦٧
فاكس : ٤٨٤٥٣٧٢

الاشتراك السنوي :

أ ـ داخل الكويت : ٣ د.ك للأفراد ـ ١٥ د.ك . للمؤسسات .
ب ـ الدول العربية : ٤ د.ك . للأفراد ـ ١٥ د.ك . للمؤسسات .
ج ـ الدول الأجنبية : ١٥ دولار للأفراد ـ ٦٠ دولار للمؤسسات .

جميع المراسلات توجه باسم رئيس التحرير على العنوان الآتي :
ص.ب. : ١٣٠٧٣ ـ الخالدية ـ الكويت ـ الرمز البريدي ٧٢٤٥١

العولمة:
المفهوم، المظاهر والمسببات

أحمد عبدالرحمن أحمد*

«العولمة» مصطلح ازداد استعماله شيوعاً في السنوات الأخيرة لكن مفهومها مازال يكتنفه الغموض في ذهن البعض بينما ينظر إليه آخرون بريبة على أنه مجرد واجهة أخرى «للهيمنة الأميركية». غير أن «العولمة» ستظل تطفو أكثر وأكثر في نقاش المسائل العامة وتتسلل أكثر إلى الدراسات الأكاديمية ما يستدعي الاهتمام أكثر بالموضوع، مع ان العولمة ليست بالشيء الذي نحتاج إلى من يلفت نظرنا إلى وجوده. انها «شيء» أصبحنا نعيشه في حياتنا اليومية في العقود الثلاثة الأخيرة، إذ بدا وكأنما العالم هجم علينا بأخباره منذ أن صرنا نتابع، من خلال وسائل الاعلام المتطورة باستمرار، والفضائيات والانترنت اليوم، الأحداث لحظة وقوعها، مهما بعُد مكان حصولها، وأصبح تداول البضائع على اختلافها مشتركاً في كل أنحاء العالم الذي كاد يصبح «قرية كونية»، كما صنف بذلك ماكلوهان (Mclu-han 1968) قبل ثلاثة عقود.

والأمر يستدعي النظر فيه ومحاولة التعرف على ما حدث، وكيف تم. نحتاج أن نفهم هذه العولمة وماذا تعني، كما نحتاج إلى أن نحدد حجم ونوع التغيير في العلاقات الاقتصادية والسياسية بين الدول، وما القوى الدافعة وراء ذلك وكيف تعمل... لنفهم معنى كل ذلك في منطقتنا العربية.

هذه الدراسة تهدف ـ على وجه التحديد ـ للاجابة عن الأسئلة التالية: (1) ماذا يعني مفهوم «العولمة» من حيث هو؟ (2) ما مظاهر «العولمة» الأساسية؟ (3) ما الأسباب وراء هذه «العولمة»؟ (4) ما آفاق المستقبل وهل ستشتد «العولمة» أم تضعف؟ (5) ما مدلولات «العولمة» في عالمنا العربي؟

دراستنا هذه دراسة تعريفية مكتبية استعراضية تسعى إلى توضيح أهمية الموضوع عموماً ولبلادنا بخاصة ولإثارة الاهتمام به وسط الأكاديميين وصنّاع القرار وإلى تنوير

* أستاذ مشارك (Associate prof.) بقسم ادارة الأعمال، كلية العلوم الإدارية، جامعة الملك سعود، السعودية.

المهتمين به وإثراء النقاش حوله. ونضيف أن أهتمامنا الأساسي هو الاقتصاد والادارة وإن كنا نشير إلى الجانب السياسي والاجتماعي بدون تعمق فيهما.

«العولمة» مشتقة من «عالم» التي يعرفها «مختار الصحاح» «بالخلق» وتجمع عوالم «والعالمون» أصناف الخلق، و«العالمين» تشمل الكون أي «عالمنا» والعوالم الأخرى. ومصطلح «العولمة» العربي هو ترجمة لكلمة globalization الإنجليزية المشتقة من كلمة globe التي يُعرّفها قاموس المورد (انجليزي عربي 1995) على أنها كرة أو «الكرة الأرضية».

في علم السياسة يرى (McGrew 1992) أن العالم مازال منظماً في دول ذات سيادة وان الدولة ـ أو الدولة القومية (nation-state) مازالت تمثل الوحدة السياسية والإدارة الجغرافية في أي مجتمع ومع ذلك يرى، أيضاً، أن هناك تمدداً وتعميقاً وتوسعاً في العملية السياسية يعطي للقرارات المتخذة في منطقة ما أثره في مناطق أخرى. على ذلك يرى الكاتب أن «العولمة» تصف عملية يصبح بموجبها للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد ومجتمعات في أمكنة أخرى بعيدة. يرى الكاتب أن هناك منظومة سياسية عالمية وعملية سياسية تختص بشبكة من التفاعلات والعلاقات المتداخلة، لا بين الدول فحسب بل مع ممثلين آخرين. ويأخذ الكاتب (في المقال نفسه) بالتصنيف الذي يضع ثلاثة مستويات لهذه التفاعلات والعلاقات: محلية وقطرية وعالمية. وعلى المستوى الأخير، هنالك شكلان لهذه التفاعلات والعلاقات: ما بين الدول (العلاقات الدولية) وعبر الدول. والنوع الأول معروف حيث يمكن لأفعال دولة أن تؤثر على مصالح دولة أخرى. أما العلاقات عبر الوطنية فتصف تلك الشبكات والمنظمات التي تتخطى المجتمعات القطرية وتخلق صلات بين الأفراد، والجماعات، المنظمات و/أو المجتمعات داخل الأقطار المختلفة. والظاهرة التي تميز العلاقات عبر الوطنية هي تخطيها للحكومات القطرية في عملها. فهي خارج تحكم الدول ويمكن لها أن تؤثر في سياسات دول معينة، مثل: حركة «الخضر»، الشركات العالمية، الاتحادات البرلمانية الدولية، الاتحادات المهنية الرياضية، الصليب الأحمر... إلخ.

«العولمة»، إذن، أكثر من مجرد علاقة بين دولة وأخريات، وهي أكثر من مجرد «دولية» كما أشرنا أعلاه، فضلاً عن كونها خارج تحكم الدول. كذلك «العولمة» ليست حالة ثابتة وانما هي «عملية» تحول. والكاتب يرى (McGrew 1992) أن هنالك أكثر من عملية عولمة بل عمليات عدة: واحدة تختص بتنافس الدول الكبرى وثانية تختص بالإبداع والانتشار التقني، مع آثاره وجوانبه العسكرية والمدنية، وثالثة تختص بالإنتاج والتجارة ورابعة تتعلق بالتحديث والمجتمعات.

تختص العولمة في مجال التحديث بالثقافة. وهي تهم علماء الإجتماع إذ يتحدثون عن «الثقافة العالمية» (global culture) ومفهومها، وفي ذلك يقول فيذرستون (Featherstone 1990): إنه من الصعب الحديث عن ثقافة عالمية، لكنه يشير إلى أن هنالك «عمليات» تحوّل نحو التكامل والتشابه، من جهة، ونحو التشرذم والتفكك الثقافي، من جهة أخرى. من جانب آخر، يقول أبادوري (Appaduri 1990): إن أصحاب نظرية تشابه الثقافات يتحدثون عن «الأمركة» و«السلعنة» (أي سيطرة الحياة الاستهلاكية)، لكن المشكلة الأساسية في التفاعل بين الثقافات

عند الكثيرين هي الشد والجذب بين عمليتي «التجانس» الثقافي و«التنازع» الثقافي. فالعديد من هؤلاء لا يخافون من «الأمركة» فهي بعيدة عنهم، بل يخافون من توغل وسيطرة ثقافات أقرب، كخوف السريلانكيين من «الهوندة» وخوف الكوريين من أثر الثقافة اليابانية.

غير أن السياسة والاجتماع ليسا مجال اهتمامنا في هذه الدراسة بل الاقتصاد والادارة. هنا يرى تومبسون (Thompson 1992) أن العلاقات الاقتصادية مرت بثلاث مراحل: (1) اقتصادات دولية (international)، وفيها تبادل تجاري قليل وثنائي في معظمه، بينما ظل التوجه داخلياً. (2) اقتصاد حول العالم (world-wide)، وفيه توجه نحو التعددية في التجارة والاستثمار اللذين يصبحان ثابتين. ونجد هنا عمليات خارجية لكنها ذات قاعدة محلية في وطن أم. (3) اقتصادات عالمية فيها توسع أكبر في التعددية التجارية والاستثمارية، لكن تقل فيها أهمية الاقتصاد الوطني والقاعدة الوطنية. وهذه المراحل ليست متعارضة ولا تخلو من تداخل في نظره.

يقسم ديكن (Dicken 1992) أيضاً العالم إلى فترات مماثلة: (1) ما قبل 1450 حين كان حجم التجارة بين الدول صغيراً والمسافات التي تغطيها التجارة قصيرة والسلع المتبادلة سلعاً كمالية أو نادرة، (2) 1450–1600، وفيها توسعت التجارة بدرجة كبيرة مع توسع الدول البحرية الأوروبية، (3) 1600 إلى 1945، وفيها زاد التصنيع وظهرت بريطانيا كقوة تجارية وكذلك الشركات التجارية الكبرى، (4) 1945 وما بعد، وفيها أخذ النظام الاقتصادي الجديد والمؤسسات الدولية، كما أخذت التجارة تنمو بسرعة أكبر من نمو الإنتاج.

يقول ديكن (Dicken 1992) إن النشاط الاقتصادي «يتعولم» وبذلك يعني أنه «يتكامل وظيفياً عبر الحدود الوطنية، بطرق غيرت حظوظ الدول والمناطق الاقتصادية». يرى ديكن أيضاً أن التغيير ليس دولياً فقط، لأن «الدولي يعني مجرد انتشار جغرافي متزايد، بينما «العولمة» معقدة أكثر، وتعني تكاملاً وظيفياً بين نشاطات منتشرة جغرافياً. يركز ديكن على العولمة «كعملية» لا كحالة ثابتة. كما يعترف بأنها لم تمس كل الدول أو المناطق بالقوة نفسها، وأن وقعها غير متساو بين المناطق، إنما تبقى هنالك مناطق قليلة في العالم لم تتأثر بها. ويرى ديكن أنه وفضلاً عن الدول وتغيرات البيئة، للشركات عبر الوطنية دور محوري في عملية العولمة هذه. وبينما كان الانتاج والصناعة والشركات أموراً قطرية في السابق، أصبحت اليوم ذات توجهات عالمية. اليوم ينظم الانتاج حول الدول لا داخل دولة. فهناك تقسيم جديد للتخصص الدولي لم تعد معه لعبارة «صنع في..» معنى. كذلك يرى أن زمن المركز والأطراف قد انتهى. فاليوم تقطّع العمليات الحدود وحتى طرق الانتاج تغيرت.

وعلى ذكر الشركات عبر الوطنية، دعنا نتعرف على النظرة إلى «العولمة» في مجال الأعمال. قبل أكثر من ربع قرن كتب بيرلميوتر (Perlmutter 1969) مقالته الشهيرة التي قسم فيها فلسفة الشركات في إدارة عملياتها الانتاجية والتسويقية في الخارج إلى أربع، من المحلية «العرقية» إلى متعددة الجنسية والأخيرة يفترض أنها تمثل مرحلة متقدمة تشعر فيها الشركة أن لها جنسيات متعددة بدلاً من جنسية واحدة. بعد حوالي عقد ونصف عقد من ذلك الوقت، كتب ليفيت (Levitt 1983) مقالة شهيرة تحدث فيها عن الشركات العالمية (global) على أنها

الوحيدة التي ستسود في المستقبل. وبينما تظل الشركات متعددة الجنسية تركز على الفوارق بين المستهلكين، من بلد لآخر، تنظر الشركات العالمية إلى العالم بأكمله وكأنه وحدة واحدة وتنتج وتبيع السلعة ذاتها في كل مكان. لم يلق ذلك الرأي استحساناً لدى العديد من الذين رأوا فيه غلواً. وأحسن من مثّل ذلك الموقف هما دوغلاس ووند (Douglas and Wind 1987) اللذان رأيا في العولمة خرافة خصوصاً بالطريقة التي دعا اليها ليفيت (Levitt).

لكن فكرة الشركة العالمية لم تختف. وحديثاً نجد بارتلت (Bartlett 1991) وآخرين يتحدثون عما يسمونه الشركة العالمية وكيف أن الأحداث تخطت مرحلة الشركة متعددة الجنسية، التي يوجد فيها مدير في «المركز» ينسق نشاط عدد من الشركات المستقلة عن بعضها والموجودة في «الأطراف»، بينما الشركة العالمية تنظر إلى نشاطاتها كمجموعة من المراكز المتداخلة والمنتشرة جغرافياً والتي تربطها استراتيجيات ومقاييس ومعلومات مشتركة يقول نيلسون (Nelson 1994) ان للعالمية (globalism) معاني عدة فالبعض يعدها مساراً والبعض الآخر يراها حركة أو توجهاً، بينما يؤكد آخرون على النظرة العالمية إلى الأسواق بدلاً من النظرة القطرية والمحلية. وأخيراً، هنالك من يرون العالمية أساساً في التنميط والتشابه في أساليب الانتاج وفي السلع والخدمات. أما تعريف نيلسون (Nelson 1994) للشركة العالمية فهي التي لها وجهة نظر دولية (international)، موظفوها من كل الجنسيات والأعراق والأديان، وهي تنتج وتسوق في أي مكان تقتضيه الحاسة التجارية. والعولمة في نظره هي دفع أو توجه لا حجم معين من الأعمال في الخارج. أما كاتب «عالم بلا حدود» أومي (Ohmae 1990) فيرى ان الشركة الدولية هي التي يسعى مديروها إلى النظر والتفكير من خلال مسافة متساوية من كل سوق من أسواقهم، وأن التركيز على تلك النظرة هو ثمن دخول اقتصاد اليوم عديم الحدود. وحتى الكاتبة دوغلاس (Douglas and Craig 1995)، التي تصدت في السابق مع وند (Douglas and Wind 1987) لدعوة تعميم العولمة كأسلوب للإنتاج، عادت واحتضنت العولمة أسلوباً للتسويق، لكنها لم تعرفها (Douglas and Craig 1995).

العولمة في مجال ادارة الأعمال هي، إذن، توجه ورؤيا يفترض أن تنعكسا في الممارسة. وهي أيضاً «عملية»، فيها تبدأ الشركة في التحلل، أكثر وأكثر، من الارتباط بقطر أو أقطار معينة، لها بها صلة تاريخية أو «موطنية»، وتبدأ بتقييم أي بلد كموقع إنتاج أو تجميع ومصدر (sourcing) محتمل أو سوق مرشح للاستغلال، تحكمها في ذلك الاعتبارات الربحية والاستراتيجية. هذا لا يعني أن الشركات لا تعطي وزناً للمعطيات السياسية والاجتماعية في البلاد التي تعمل فيها، لكنها تعاملها كذلك: معطيات يتهيأ لها أو يلتف حولها.

مظاهر العولمة

تتعدد مظاهر العولمة ويمكن أن تشمل عدد المنظمات الدولية المتزايد إلى عدد من يسافرون جواً، أو عدد الكتب المترجمة. لكن أهمها هو النشاط الاقتصادي الذي يعتمد عليه الناس في حياتهم. وهنا نجد التجارة والاستثمار أهم مظاهر العولمة.

التجارة الخارجية:

في حساب غرينوي (Greenway 1991)، التجارة العالمية بعد الحرب العالمية الثانية ازدادت أربعين ضعفاً ما بين عامي 1950 و1987، ونمو التجارة فاق نمو الناتج المحلي الإجمالي العالمي. كذلك وجد ديكن (Dicken 1992) أن التجارة كانت تنمو بمعدلات متزايدة بعد الحرب العالمية وحتى نهاية الستينات، وانها كانت تنمو بمعدل أسرع من نمو الناتج المحلي، ويقدم ذلك دليلاً واضحاً على تدويل التجارة المتزايد والاعتماد المتداخل. يلاحظ ديكن بطء نمو التجارة في أوائل السبعينات، لكنه لا يعزوه إلى الصدمة البترولية، كما يفعل غيره بل يرى أنها كانت «القشة التي قصمت ظهر البعير»، وأن هناك تغيرات هيكلية أخرى كانت السبب الرئيسي في ذلك، مثل ارتفاع تكلفة العمالة واهتزاز وتصدع النظام النقدي العالمي. لكن التجارة عادت إلى الارتفاع مرة أخرى في الثمانينات.

وقد حاولنا أن نتتبع تطور التجارة حتى التسعينات برصد صادرات وواردات العالم السلعية حتى أقرب سنة متاحة، وكذلك تطور الناتج المحلي الاجمالي العالمي، وذلك ما نجده في الجدول (1). يوضح الجدول بجلاء الارتفاع الهائل في حجم التجارة الدولية التي تضاعفت 11,5 مرة خلال ربع القرن الأخير وهو معدل زيادة عال، على أقل تقدير. يلاحظ

جدول رقم (1)
إجمالي تجارة العالم مقارناً
بالناتج المحلي العالمي الاجمالي (بلايين الدولارات الأميركية)

	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات العالم (سلع)	313,9	1997,8	1935,2	3437,4	3632,1
واردات العالم (سلع)	332,1	2054,9	1929,4	3566,7	3716,7
إجمالي تجارة العالم (سلع)	646,0	4052,7	3864,6	7004,1	734,8
الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بالأسعار الجارية)	2808,0	10,830,2	12334,6	21020,5	23578,0
إجمالي التجارة كنسبة من إجمالي الناتج العالمي	%23	%37,4	%31,3	%33,3	%31,1
إجمالي صادرات العالم (خدمات)	112,7	458,6	4012,4	818,4	959,9

* المصـــادر:
(1) الصادرات والواردات السلعية من: The United Nations: The Statistical Year Book New York, 1986 issue for 1970-1980 and the 1995 issue for1985-1993.
(2) الناتج المحلي الإجمالي مأخوذ من: The World Bank. World tables. 1995, Washington D.C ما عدا عام 1970 فرقمه مأخوذ من The World Bank. World Development Report, 1994
(3) صادرات الخدمات مأخوذة من: The IMF. Balance of Payments Statistics Year Book. Vol 2., Various annual issues علماً بأننا هنا أخذنا أرقام السنوات 1971، 1991 بدلاً من 1970، 1990. وحسبت النسب المئوية بواسطة الكاتب.

أنه كان هنالك انخفاض في عام 1985 مقارنة بعام 1980، وهو انخفاض مفهوم حينما نتذكر الكساد الذي عم العالم في بداية الثمانينات. بيد أن التجارة عادت إلى الارتفاع بعد ذلك. أما بطء معدل الزيادة النسبي في أوائل التسعينات فمرجعه إلى الكساد في الاقتصادات المتقدمة، وبخاصة اقتصادات دول أوروبا واليابان.

أما إذا أخذنا نسبة التجارة إلى الإنتاج، أو «درجة الانفتاح الاقتصادي» التي يستخدمها صندوق النقد الدولي (1992) والتي تحسب بأخذ الصادرات والواردات كنسبة من الناتج المحلي الاجمالي، كما فعلنا في الجدول (1)، فإننا نجد أن تلك النسبة ارتفعت من فوق الخمس بقليل إلى حوالي الثلث في أوائل التسعينات، أي أن ثلث الانتاج العالمي يتم تداوله بين الدول اليوم، وذلك مؤشر آخر على حركة العولمة، مع العلم أن الناتج المحلي الاجمالي كان محسوباً بالأسعار الجارية. أما إذا حسبناه بالأسعار الثابتة (18,5 تريليون دولار في عام 1993) فسنجد أن نسبة التجارة من الإنتاج العالمي تصل 40%. عموماً، نلاحظ أنه وفي الفترة تحت الدراسة تضاعفت التجارة 11,5 مرة بينما تضاعف الإنتاج العالمي (الدخل) 8,4 مرات ما يعني أن نسبة متزايدة من إنتاج العالم يتم تداوله بين الدول.

تلك كانت تجارة السلع المنظورة ولم تشمل تجارة الخدمات التي ارتفع حجمها أضعافاً عدة، كما في الجدول (1). وقد نمت الخدمات بمعدل يقل عن معدل نمو تجارة السلع المنظورة، لكنه يفوق معدل نمو الناتج المحلي بقليل.

تمثل تجارة الخدمات حوالي خمس التجارة الكلية. وعند حساب التجارة الكلية (بما فيها تجارة الخدمات) كنسبة من الانتاج المحلي الاجمالي العالمي، سنجد أن حصة التجارة في الناتج الاجمالي العالمي ارتفعت من الربع إلى 40% تقريباً في أقل من ربع قرن، وتوضح تلك المعدلات بجلاء كيف ان الانتاج العالمي يتعولم بدرجة محسوسة.

انتقال رأس المال

الاستثمارات المباشرة: هي مؤشر لعمليات انتاجية تقوم بها شركات خارج بلادها ونقول انها مجرد مؤشر لأنها أولاً، ومع كونها رأسمالاً، فهي ليست كل رأس المال المستثمر في العمليات الانتاجية التي تنشأ عن تلك الاستثمارات، لأنها قد تكون شراكة مع منتج محلي أو مدعومة بقروض محلية، لكنها غالباً ما تكون بمبادرة وادارة أجنبية. ثانياً، ومع أن حجم الاستثمار المباشر يقل كثيراً عن التجارة الخارجية، لكن علينا أن نتذكر أن القيمة المضافة، أو النشاط الاقتصادي المباشر الذي يتسبب فيه الاستثمار، أكبر بكثير من قيمة الاستثمار الأصلية، مثلما نجد رأس مال الشركة عادة يمثل نسبة قليلة من مبيعاتها.

جـدول رقـم (2)
تدفق الاستثمارات الأجنبية المباشرة
داخل الدول (بلايين الدولارات الأميركية)

	1971	1980	1985	1990	1993
إجمالي العالم	10,6	32,3	47,8	206,3	173,3
نصيب الدول الصناعية	6,1	25,3	35,1	174,6	103,2
نسبة الدول الصناعية من إجمالي العالم	%57,5	%78,3	%73,4	84,6	%59,9
حصة الدول النامية	2,6	غ.م	12,7	31,7	70,1
نسبة حصة الدول النامية	%24,5	--	%26,6	%15,3	%40,4
حصة دول آسيا	ع.م	2,5	4,8	18,4	44,9
		%7,7	%10,0	%8,9	%25,9
حصة الشرق الأوسط	غ.م	0,1	1,2	3,0	1,0
		%0,3	%2,5	%1,5	%0,5

* المصـــدر:
IMF: The Balance of Payments Statistics Yearbook, Various annual issues of Volume 2. Washington, D.C.
حُسبت النسب بواسطة الكاتب

عند النظر إلى حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة (أنظر جدول «2») نجد أنه قفز بمعدلات فلكية، مما يفوق العشرة بلايين دولار بقليل في عام 1971 إلى 173,3 بليون دولار عام 1993، أي أنه تضاعف أكثر من 16 مرة خلال أقل من ربع قرن، وهذا مؤشر قوي على حركة العولمة الحادثة.

يقودنا هذا إلى تذكر ما قاله أحد أكبر خبراء القرن في مجال الإدارة والاقتصاد (Drucker 1986) من أن ثالث أهم تغيير في الاقتصاد الدولي المتغير هو بروز حركة رأس المال بين الدول كالعجلة المحركة للاقتصاد الدولي في مكان التجارة الخارجية. وهو محق إلى حد ما. ذلك إن نسبة الاستثمار المباشر إلى الصادرات مثلا ارتفعت من 1,6٪ عام 1980 إلى 4,8٪ عام 1993. وكما أسلفنا يجب أن ينظر إلى نسبة الاستثمار إلى الصادرات كما ننظر إلى رأس المال مقارناً بالمبيعات، حيث حجم المبيعات يكون عادة أكثر من عشرة أضعاف رأس المال المستثمر الذي نتجت عنه تلك المبيعات.

كذلك يتضمن الاستثمار المباشر من الشركة المستثمرة التزاماً أعمق من الذي تتطلبه التجارة وحدها، إذ أن الاستثمار لا يؤتي أكله إلاّ بعد سنوات، ويتطلب عادة قيام منشآت ومبان ونقل موارد بشرية وغير بشرية وفيه نقل للتقنية والإدارة مما يعمق من حركة «العولمة».

الإستثمارات غير المباشرة: ما كان يعنيه دراكر (Drucker 1986) وهو يتحدث عن بروز التدفقات الرأسمالية، كالقوة المحركة للإقتصاد الدولي، هو الاستثمارات غير المباشرة والمعاملات المالية عموماً. وقد قدر في مقالته تلك أن حجم سوق الدولار الأوروبي في لندن وصل إلى 300 بليون دولار في اليوم أو 75 ترليون دولار في السنة، ما يجعله يساوي حجم التجارة العالمية 25 مرة، في تقديره. كذلك قدر دراكر سوق العملات في أسواق المال الرئيسية حينها بـ 150 بليون دولار في اليوم أي 35 ترليون دولار في السنة. ويعادل ذلك حجم التجارة العالمية 12 مرة. تلك كانت تقديرات منتصف الثمانينات. أما اذا اقتربنا أكثر من الحاضر، فسنجد أرقاماً فلكية. فطبقاً لمجلة يوروموني كان حجم التداول اليومي في أسواق الصرف الرئيسية (ثماني أسواق) يعادل 618 بليون دولار في المتوسط عام 1989 ارتفع إلى 893 بليون دولار في اليوم عام 1992 (Euromoney 1993). ويقدر حجم التداول الكلي - بإضافة الأسواق الأخرى - بما يصل إلى ترليون دولار يومياً في منتصف عام 1992، وصلت إلى 1,3 ترليون دولار يومياً عام Euromoney 1995) (1996. الجزء الأكبر من هذه العمليات هو عمليات وخيارات شراء مستقبلية، بها تتحوط الشركات والمستثمرين ضد تقلبات العملات. حجم هذه العمليات، إذن، تضاعف أكثر من مرة في أقل من عقد واحد.

سوق المال العالمي ليس سوق عملات فحسب. فهناك أسواق السندات والقروض وأسواق الأسهم التي تزداد انفتاحاً على بعضها. إصدارات السندات الأوروبية (يوروبوندز) مثلاً كانت 1294 اصداراً عام 1987 ارتفعت إلى 1405 اصدارات عام 1991، وذلك بالعملات الرئيسية طبقاً لـ (Euromoney 1992)، بينما كان حجم القروض 450 بليون دولار في عام 1991 في أسواق العالم. وفي مجال السندات المصدرة عالمياً، ارتفعت قيمة إصدارات سندات الدول النامية في السوق العالمي من 3,5 بلايين دولار عام 1989 إلى 50 بليوناً عام 1994 (14,3 مرة)، بينما ارتفع تدفق الاستثمارات المباشرة إلى الدول النامية من 3,5 بلايين دولار إلى 39,5 بليون دولار في الفترة نفسها (The World Bank 1994).

الجانب المالي في حقيقة الأمر، شهد وشارك في حركة العولمة بدرجة تفوق بكثير جانب الاقتصاد الحقيقي وبخاصة في العقود الأخيرة. والجانب المالي هو، فعلاً، القوة المحركة كما وصفه دراكر (Drucker 1986).

الدول النامية وعولمة الانتاج والاستثمار

حافظت الدول النامية عموماً على حصتها من التجارة الخارجية والاستثمارات المباشرة، بل زادت من حصتها كما نرى من جدول (2) وجدول (3). الدول الصناعية عموماً حافظت على حصتها في التجارة بعد أن انخفضت في النصف الأول من الثمانينات بسبب الكساد حينها. لكنها عادت لتصبح تمثل 70% في التسعينات، كما كانت في السبعينات. معنى ذلك أن زيادة حصة الدول النامية تعكس زيادة فعلية في حصة المجموعة الأساسية. غير أن جزءاً من تلك الزيادة يمثل إعادة تصنيف عدد من دول التخطيط المركزي (الإشتراكية سابقاً) وادخالها في قائمة الدول النامية.

جــدول رقــم (3)
توزيع صادرات العالم السلعية بين مناطق العالم المختلفة
(بلايين الدولارات الأميركية)

	1970	1980	1985	1990	1993
صادرات العالم السلعية	313,9	1997,8	1935,2	3437,2	3632,3
صادرات الدول الصناعية	224,8	1282,3	1285,6	2467,9	2538,8
نسبة صادرات الدول الصناعية من صادرات العالم	%71,6	%63,2	%66,4	%71,8	%70,0
صادرات الدول النامية	55,4	558,6	482,0	797,1	998,2
نسبة صادرات الدول النامية	%18	%28	%25	%23	%27
صادرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا	غ.م	153,8	63,6	94,5	غ.م
نسبة صادرات الشرق الأوسط وشمال أفريقيا		%7,7	%3,3	%2,7	

* المصــــدر:
The United Nations: Statistical Yearbook. New York. The 1986 issue for 1970-80 and the 1995 issue for the Year 1985-1993.
أما صـادرات الشـرق الأوسط فـمأخـوذة من: The World Bank.: The World Tables. 1995 Washington, D.C.
والنسب حسبت بواسطة الكاتب.

في مـجال الاسـتثمـارات المباشـرة الداخلة، حـصة الـدول الصـناعية هي الأكبر لكنـها كانت تتأرجح ما بين 60% و85% من الاستثمارات الكلية. غير أن حصة الدول النامية في ازدياد، حتى أصبـحت تمثل 40% من الإجمالي. هنا أيضاً يمكننا القول أن هذه الزيادة تمثل جزئياً زيادة في حصـة الدول النامية الأساسية، بينما جزء منها يمثل زيادة في حصة دول التخطيط المركزي سابقاً.

الزيادة في حصة الدول النامية لم تتوزع بالتساوي على تلك الدول. في التجارة كان مـصدر معظم الزيـادة ـ بخاصة في السلـع الصناعية ـ هـو الدول حديثة التـصنيع والدول الآسـيوية خـصوصـاً جنوب وشـرق آسيا. كذلك يمكن قول الشـيء نفسـه عن الاسـتثمار الذي اتجه جزء كبير منه إلى دول آسـيا في السنوات الأخـيرة (The World Bank 1994) وكذلك إلى دول أوروبا الوسـطى وآسيا. أما حصـة الشـرق الأوسط ودول الأوبك في التـجارة الخارجـية والاستـثمارات الداخلـة، فكانت متناقصـة.. وسنتـعرض لهذا الأمر لاحقاً.

الدوافع والمسببات

أشرنا في ما سبق إلى أن العولمة عملية متفاعلة، كما هي رؤيا ونظرة تنعكسان على قرارات تؤثر في حياة وحظوظ دول وأفراد وجماعات من وجهة النظر الاقتصادية. ومن الصعب تحديد مظهر معين للعولمة، فهي تتخذ مظاهر عدة. كذلك من الصعب ارجاعها إلى عامل واحد أو اثنين، فهناك غير عامل له دور فيها. ليس ذلك فحسب، بل أن الأسباب والنتائج تختلط، بمعنى أن النتيجة تصير سبباً لمزيد من العولمة والسبب يصير مظهراً آخر من مظاهر العولمة. وخلاصة الأمر أن الأسباب ليست عديدة فحسب بل متداخلة تقوي من أثر بعضها. ونحن نعيش في عصر يشهد تحولات لم يسبق لها مثيل في مجال الاقتصاد والتقنية والبيئة. ومع ذلك سنحاول هنا أن نرصد أهم العوامل في العقود الأخيرة وكيف قادت إلى هذه العولمة، وهي عوامل - كما قلنا - متفاعلة مع بعضها إلى درجة تجعل من الصعب تحديد الأهمية النسبية لها وعزل المنفصل منها، ولكننا سنجملها في عوامل عدة، ونرتبها كالآتي:

(1) تحرير التجارة. (2) حركة التكامل الاقتصادي بين الدول. (3) الشركات عبر الوطنية. (4) تحرير الاقتصادات. (5) التطورات التقنوية. (6) التخصيص. (7) التحولات الإيديولوجية.

يعكس هذا الترتيب التسلسل الزمني والأهمية النسبية للعوامل إلى حد ما، مع صعوبة ذلك. وهي عوامل متداخلة لا يقف الواحد منها بمعزل عن الأخريات. وسنتعرض إلى ذلك التداخل بعد أن نستعرض هذه الأسباب والعوامل. كذلك يلاحظ أن هذه الدوافع والأسباب تعكس تحولات سياسية واقتصادية واجتماعية، كما تتسبب في المزيد منها. وبدلاً من التحدث عن تحولات عامة رأينا أن نحدد أسباباً بعينها.

1 - تحرير التجارة الخارجية بين الدول: أحد الدروس التي استفادها العالم من الحرب العالمية الأخيرة هو أن الحرب الاقتصادية وسياسات «إفقار الجار» (Beggar thy neigh-bour) بقفل الأسواق أمام الدول الأخرى، تؤدي إلى إفقار الجميع في النهاية. وتلك السياسات من مسببات الحرب العالمية نفسها. لذا كان من أهم الواجبات أمام الحلفاء بعد الحرب إعادة بناء النظام التجاري والنقدي العالمي. أنشأ الحلفاء الغربيون البنك الدولي لإعادة تعمير ما خربته الحرب وصندوق النقد الدولي لإستقرار النظام النقدي العالمي وتمويل عجز التجارة بين الدول. أنهم فشلوا في خلق منظمة للتجارة الدولية لكنهم أنشأوا جهازاً لتحرير التجارة. ومن سخرية الأقدار أن العالم تمكن بعد خمسين سنة من خلق منظمة للتجارة الدولية في حين أن المنظمات التي لم يعترض أحد على إنشائها في السابق كصندوق النقد الدولي، نجد من يتساءل اليوم عن جدوى استمرارها. قامت عام 1947 اتفاقية الجات (General Agreement for Tarrifs and Trade)، أي الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة، بهدف تحرير التجارة بين الدول، ووقعتها في البداية اثنتان وعشرون دولة التزمت بمبادئ رئيسية هي: مبدأ الدولة الأكثر تفضيلاً والمعاملة الوطنية وتعني الفقرة الأولى أن تمنح الدولة المتاجرة للدول الأخرى المتعاقدة أي ميزة تفضيلية في التجارة

تمنحها لأي دولة مشاركة في الاتفاقية وبذا إذا فتحت الدولة أسواقها لسلعة أو سلع معينة من بلد متعاقد تصبح وكأنما فتحتها لجميع الدول المتعاقدة في الجات. المعاملة الوطنية تعني أن تعامل السلع المستوردة من الدول المتعاقدة مثلما تعامل السلع المصنعة محلياً. تضع الاتفاقية استثناءات من هذه الالتزامات في حالة المعاملة بين الدول المشتركة في نظام تكامل اقتصادي مستقل وكذلك هنالك استثناءات في صالح الدول النامية.

اتفاقية الجات لم تكن الوسيلة الوحيدة لتحرير التجارة بين الدول. فهناك الاتفاقيات الثنائية بين الدول أو حتى الاتفاقيات متعددة الأطراف خارج إطار الجات والمنظمة. ويمكننا هنا أن نذكر على سبيل المثال المفاوضات الثنائية لفتح الأسواق بين اليابان والولايات المتحدة في مجال التأمين والخدمات المالية للنفاذ إلى أسواق اليابان أو الاتصالات السنوية بين الولايات المتحدة والصين لتجديد منح الصين وضع الدولة الأكثر رعاية حيث إن الصين خارج الجات. كذلك هنالك المفاوضات بين السوق الأوروبية واليابان أو بين السوق الأوروبية ومجموعة لومي من الدول النامية. كل هذه الاتفاقيات لتحرير التجارة، بما فيها الجات، لا بد أن لها دوراً أساسياً في ازدياد ونمو التجارة العالمية بين الدول، لتصل إلى ما وصلت إليه حالياً. بل أنها أساسية في عولمة العالم.

هذا لا يعني أن كل الاتفاقيات كانت لتشجيع التجارة، بل إن بعضاً منها كان لتقييد التجارة، مثل اتفاقية الملبوسات والمنسوجات التي تحدد حصة الدول النامية في أسواق الدول المتقدمة، أو القيود «الطوعية» التي فرضتها الشركات اليابانية على نفسها في صادراتها من السيارات إلى السوق الأميركي. وفوق ذلك، هنالك الاجراءات الحمائية الصريحة في الدول النامية التي لم تنته. لكن ومن ناحية عامة كان ما تحقق في مجال تحرير التجارة بلا شك انجازاً كبيراً. وحتى في الدول النامية يرى بعض الكتاب أن هنالك تحريراً في التجارة أكثر مما لوحظ ويؤكد ذلك بدراسة حالات عديدة (Whalley 1991) فضلاً عن الجات والاتفاقيات خارج الجات، هنالك حركة ذات أهداف متشابهة، لكن مجالها أصغر، ساهمت في عولمة العالم. تلك هي حركة التكامل الاقتصادي بين الدول والتي نلتفت إليها الآن.

2 ـ **حركة التكامل الاقتصادي:** التكامل الاقتصادي كحركة يقل عن تحرير التجارة في الجات، لأنه يقتصر على دول معينة، في حين أن الجات شملت أغلب دول العالم، على الأقل في النهاية. لكنه، من الجانب الآخر، يهدف إلى ما هو أكثر من تحرير التجارة أو تسهيل حركة السلع بين الدول، إذ أنه يعمل لتسهيل تنقل عناصر الإنتاج عموماً، بل كذلك يهدف إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية والمالية بين الدول المشاركة. ويلاحظ أن قوانين الجات تسمح بالاتفاقيات التكاملية بين الدول. وبعض من الاقتصاديين يرون أن مصطلح «التكامل الاقتصادي الدولي» جديد نسبياً لأنهم لم يجدوا إشارة إليه قبل 1942 (El-Agraa 1982). لكن ومنذ تلك الفترة ـ أو في الخمسينات على الأصح ـ اتخذ التكامل قوة دفع كبيرة عندما تبنته بعض من الدول الأوروبية وأنشأت المجموعة الأوروبية عام 1958، التي بدأت بست دول وبسلعتين (الفحم والحديد) وتطورت إلى أن وصلت إلى سوق واحد عام 1992

يضم خمس عشرة دولة وله مؤسسات مشتركة، بما فيها برلمان ومحكمة عدل أوروبية ورئاسة وسكرتارية. وقد نجحت حركة التكامل الأوروبية نجاحاً باهراً إذ يُقدر أن التجارة بين دول المجموعة بلغت ضعف ما كانت ستكون عليه بدون التكامل. ليس ذلك فحسب، بل ان انشاء المجموعة الأوروبية زاد من تجارة السلع الصناعية بين دول المجموعة والدول الأخرى غير الأعضاء، لنمو وزيادة الطلب على الواردات في دول المجموعة. كذلك قدر الاقتصاديون زيادة في دخل دول المجموعة بسبب التكامل تصل إلى 5% من الدخل القومي عام 1992 (Salvatore 1993).

شجع نجاح التكامل في أوروبا دولاً في مناطق أخرى من العالم على أن تبدأ برامجها للتكامل. ففي عام 1967 تكونت مجموعة دول شرق أفريقيا (ثلاث دول) وحاولت مجموعة غرب أفريقيا التكامل عام 1959 لأول مرة ثم عام 1966 ثم 1973، وتوسعت الآن لتضم ست عشرة دولة، من بينها نيجيريا وغانا. وهناك أيضاً مجموعة الكاريبي التي تأسست عام 1973 وتضم اثنتي عشرة دولة ومجموعة أميركا اللاتينية للتجارة الحرة التي وصلت عضويتها إلى إحدى عشر دولة في عام 1960. أغلب هذه المجموعات لم يكتب لها النجاح وتعثرت أمام المشاكل والخلافات، لكنها ومع كل تعثر تعود لتتجمع من جديد وتغير وتراجع ويسقط عدد من الأعضاء لينضم آخرون وبعض من هذه التجمعات اختفى كلية، مثل منطقة أميركا اللاتينية للتجارة الحرة أو مجموعة شرق أفريقيا لتظهر مكانها أخريات. حالياً، هنالك مجلس التعاون لدول الخليج الذي قام على 1981 وقد أنجز خطوات مهمة على طريق التكامل ومازال أمامه الكثير، غير أنه مازال حياً وفاعلاً، خلافاً لمحاولات عربية أخرى كالسوق العربية المشتركة واتحاد دول التعاون العربي. هنالك أيضاً اتحاد دول أفريقيا الوسطى الذي قام عام 1983 ويضم أحد عشر قطراً. وكذلك خطت دول شبه القارة الهندية خطوة نحو التكامل عام 1984، كما أخذت دول الاسيان (جنوب شرق آسيا) التي بدأت كتنظيم سياسي خلال حرب فيتنام (1966)، تتحول إلى تنظيم اقتصادي يسعى نحو التكامل ويضم (اندونيسيا، ماليزيا، الفلبين، تايلاند، سنغافورة فيتنام، لاوس، بروناي، كمبوديا، بورما).

لم تقف حركة التكامل الاقتصادي. وحديثاً قامت منطقة أميركا الشمالية للتجارة الحرة (نافتا) التي تضم الولايات المتحدة وكندا والمكسيك، ويقدر أن حجم التجارة بين هذه الدول زاد بنسبة كبيرة منذ عام 1992 الذي فيه أنشئت. ففي عام 1996 قدرت زيادة صادرات الولايات المتحدة إلى المكسيك بنسبة 20% وبنسبة 7,5% إلى كندا، بينما زادت صادرات تلك الدول إلى الولايات المتحدة بنسب أكبر (Business Week 1/9/96). وأخيراً، هناك منتدى التعاون لدول أميركا والمحيط الهادي الذي قام عام 1994 ويضم ثماني عشرة دولة، من بينها الولايات المتحدة وكندا والمكسيك واليابان والصين ودولاً آسيوية وأخرى من أميركا الوسطى والجنوبية. كذلك هناك منطقة التجارة الحرة بين البرازيل والأرجنتين والباراغواي الحديثة العهد (ميركسوري).

لم تكن قصص التكامل الاقتصادي كلها نجاحاً في ازدياد المعاملات التجارية بين الدول وتكثيف العولمة . فحتى الاتحاد الأوروبي (المجموعة الأوروبية سابقاً) تسبب في تحويل التجارة بدلاً من خلقها في مجال الزراعة، إذ وضع عوائق أمام استيراد السلع الزراعية داخل المجموعة لحماية الجماعات الزراعية فيها. كذلك فشلت مجموعات عدة في الدول النامية في خلق درجة محسوسة من التكامل بينها. وحتى نافتا لم تخل من نقادها في أميركا إلى اليوم.

لكن مجمل القول إن حركة التكامل الاقتصادي نجحت في الاقتصادات الضخمة وبين الدول التجارية الرئيسية وبذلك ازداد التبادل التجاري العالمي. ومع أن الدول النامية لم تشهد نجاحاً مماثلاً في ما بينها، إلا انها، ولا شك، استفادت من قيام السوق الأوروبية وزادت تجارتها معها، كما رأينا في مجموعة لومي التي ضمت 46 دولة من أفريقيا والبحر الكاريبي والباسفيكي عام 1975 ارتفعت إلى 61 دولة الآن، وتجدد اتفاقياتها كل خمس سنين، وفيها خفضت الحواجز على الواردات من هذه الدول إلى داخل السوق الأوروبية.

3 ـ **الشركات عبر الوطنية:** وضع تومبسون (Thompson 1992) الشركات عبر الوطنية في قلب العولمة الاقتصادية ووصفها بأنها المثال الحي لرأس المال العالمي. كذلك يرى نلسون (Nelson 1994) أن نجاح الشركات العالمية كان محورياً، إن لم يكن المحرك الأساسي لعملية تكامل الاقتصاد العالمي التاريخية. أما ديكن (Dicken 1992) فيرى أن نسق وعملية العولمة أتيا من التفاعل بين الشركات عبر الوطنية والدولة القومية، في سياق بيئة تقنوية متغيرة. بل يضيف ديكن أن الشركات عبر الوطنية هي أكثر أهم قوة منفردة وراء التحولات في النشاط الاقتصادي العالمي. ويرجع ذلك إلى: (1) تحكمها في نشاط إقتصادي في أكثر من قطر، (2) قدرتها على استغلال الفوارق بين الدول في هبات الموارد، (3) مرونتها الجغرافية. ويقول الكاتب ان هناك شبكات معقدة من العلاقات داخل كل شركة وبينها وشركات ومؤسسات أخرى على المستوى المحلي والقطري والعالمي، تنقل وتتبادل السلع والخدمات والاستثمارات من خلال تلك الشبكات، داخل وخارج الشركات وبين الدول، وان هذه الشبكات والعلاقات هي الخيوط التي عبرها تتصل وترتبط أجزاء الاقتصاد العالمي ومن خلالها يتم التخصص الدولي بين البلدان. الشركة عبر الوطنية هي أهم قوة منفردة في هذه الشبكات، لأنها تحكم وتنسق بطريقة مباشرة شبكاتها الداخلية على مستوى العالم، كما تتحكم بطريقة غير مباشرة في الشبكات الخارجية التي تتوسلها.

تتمثل ضخامة دور هذه الشركات وشبكاتها في كون 50% من تجارة كل من الولايات المتحدة واليابان و80% من تجارة المملكة المتحدة هي معاملات بين شركات وفروع للشركات نفسها في بلدان أخرى، طبقاً لديكن (Dicken 1992). وفي الحقيقة أننا إذا أخذنا نسبة قيمة مبيعات الشركات العالمية الكبرى مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي العالمي، لوجدناها تشير بجلاء إلى دور هذه الشركات الكبير والمتعاظم في الإنتاج العالمي. كانت مبيعات الألف شركة العالمية الأولى 7704,8 بلايين دولار في عام 1991 (Business Week 13/7/92)ويمثل ذلك 35% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي الذي كان 21850 بليوناً في

عام 1991 بالأسعار الجارية (The World Bank 1996) وارتفعت تلك المبيعات إلى 8,522,3 بليوناً عام 1993 وبذا ارتفعت النسبة شيئاً ما إلى 36% عام 1993 طبقاً للمصادر نفسها. وفي عام 1995 كانت مبيعات الألف شركة العملاقة دولياً 9492,8 بليون دولار. وحتى مع الأخذ في الاعتبار كون مبيعات هذه الشركات تشمل مبيعات داخل أوطانها الأم، وان الناتج المحلي يمثل قيمة مضافة بينما مبيعات الشركات ليست بالضرورة كلها قيمة مضافة، مع كل ذلك نجد أن دور هذه الشركات العملاقة في العولمة كبير وأساسي. كذلك لنتذكر أن الشركات التي لها عمليات خارجية أكثر عدداً من ألف وانها ليست دائماً ضخمة. وهنالك شركات ضخمة أخرى لم تدخل في القائمة، لأن القائمة مقتصرة على الشركات التي تتداول أسهمها عالمياً.

في السابق لم يهتم الاقتصاديون بتفسير ظاهرة الشركات عبر الوطنية، وذلك طبيعي لصغر حجمها ودورها في ذلك الوقت، واكتفوا بتفسير الاستثمار الأجنبي كجزء من حركة رأس المال وهو يبحث عن العائد العالي. أما الفكر الماركسي فاكتفى بوصف عمليات الشركات الأجنبية كمرحلة في التطور الرأسمالي في استغلال الأسواق والشعوب بأنها مرحلة «الاستعمار الحديث». غير أن الشركات عبر الوطنية اليوم ليست بالضرورة سليلة الشركات الاستعمارية السابقة إنما هي سلالة جديدة. وقد بدأ الاقتصاديون في الستينات يفسرون هذه الظاهرة. بيد أنه ليست هنالك نظرية شاملة وكافية بعد. هنالك أولاً نظرية دورة حياة السلعة في التجارة والاستثمار (Vernon 1966) التي تفسر التجارة الخارجية والاستثمار في الخارج بوصفهما مرحلة في حياة السلع منذ ظهورها إلى اندثارها. غير أن هذه النظرية لا تفسر حالة الخدمات أو كل السلع. كما أن دورة حياة عدد من السلع اليوم أقصر من أن تمر بكل هذه المراحل، هناك أيضاً النظريات التي تفسر قيام الشركات الأجنبية بالاستثمار في الخارج، من خلال نظرية التنظيم الاقتصادي واحتكار القلة، على أساس أن الاستثمار الأجنبي هو رد فعل الشركة المحتكرة لغزو أسواقها من الخارج بواسطة شركات احتكارية أخرى (Caves 1971)، أو أن احتكار الشركة لسلعة أو أسلوب إنتاج أو إدارة يمنحها ريعاً اقتصادياً يمكنها من تحمل التكلفة الاضافية للاستثمار في الخارج (Hymer 1970)، غير أن الدراسات التطبيقية لم تؤيد ذلك. أخيراً، هناك نظرية دننغ (Dunning 1988) «التوليفية» التي ترى أن الشركات تفكر في القيام بالإنتاج في الخارج في واحدة من ثلاث حالات: (1) امتلاك ميزة أو خاصية غير متاحة للأخرى. (2) أن يكون من الأجدى للشركة استغلال الميزة والانتاج بنفسها بدلاً من الترخيص للآخرين بذلك، (3) تغير في اقتصادات الموقع بسبب عناصر غير قابلة للنقل، بيد أن «توليف» نظرية من عدة نظريات لا يخدم هدف الإيجاز العلمي كما أن هذه النظرية لم تسلم من النقد.

عموماً وضع نظرية لتفسير الاستثمار الأجنبي عمل شائك ولم ينته بعد وهناك جوانب أخرى كثيرة في عملية النشاط الاقتصادي ودور الشركات فيها يحتاج إلى تنظير يختص بالصناعات والدول المرشحة وسلوك الشركات. وقد اهتزت نظرية الميزة النسبية التي يتبناها الاقتصاديون عادة في تفسير التجارة الخارجية بسبب إغفالها لدور الشركات عبر الوطنية في التجارة الخارجية، بل خرج كاتب يتحدث لا عن «الميزة النسبية» للدول بل

عن «الميزة التنافسية» للشركات ويقول إن الثروة الوطنية تُصنع ولا تورّث، وانها لا تنبع من موارد البلد الطبيعية أو من أوضاعه المالية أو العمالة الرخيصة فيه، كما تقول النظرية الاقتصادية التقليدية، بل تعتمد على قدرة الصناعات والشركات في ذلك البلد على التجديد ومقابلة التحديات التي تواجهها (Porter 1990).

4 - دور التقنيـــة: يرى العديد من المهتمين أن التقنية من أهم عوامل العولمة لأنها تؤثر على وسائل وطرق الإنتاج واقتصادياته وعلى تدفق الموارد والمعلومات. في السابق وضع الاقتصادي النمساوي الشهير شومبيتر، الإبداعات كأهم عامل في التنمية الاقتصادية والدورة الاقتصادية وحالياً نرى كيف أن التغيرات في المجالات التقنوية تخلق صناعات بأكملها في مجال تقنية الحيوات أو تقنية المواد أو تقنية الطاقة أو الفضاء أو المعلومات. هنالك أيضاً نظرية أمواج كوندراتيف "Kondratiev" التي تقول إن النمو الاقتصادي العالمي يحدث في سلسلة موجات طول الواحدة منها خمسون عاماً خلال الفترة 1800 ـ 1950 بدأت بموجة البخار والنسيج مروراً بالسكك الحديدية والحديد والصلب ثم الكهرباء والكيماويات والسيارات ثم موجة الالكترونيات والبتروكيماويات. الموجة الخامسة في رأي ديكن هي موجة تقنية المعلومات التي بدأت بالصورة والكلمة المطبوعة، وأساسها الورق والحبر، مروراً بالالكترونات الدقيقة المرتبطة بالكمبيوتر والفاكس والروبوت (Dicken 1992).

تؤثر التقنية على العولمة في ثلاثة جوانب رئيسية: (أ) ابتداع طرق الإنتاج الشامل لتلبية طلب أعداد أكبر من المستهلكين داخل وخارج القطر. (ب) تحسين طرق النقل والمواصلات لحمل أعداد وكميات أكبر من الموارد لمسافات طويلة في أقاصي الأرض بطرق أرخص أو أسرع.(جـ) تحسين وسائل نقل ومعالجة المعلومات للتحكم في الموارد والعمليات في أماكن مختلفة من العالم.

لقد أتت ثورة تقنية المعلومات، رابطة تقنية الكمبيوتر مع تقنية الاتصالات لنقل ومعالجة وتخزين المعلومات داخلياً وخارجياً، وكان لها أثرها في الإنتاج والتسويق والتمويل والإدارة في الإنتاج قادت إلى الأتمته واستخدام الروبوت. و«ثورة المعلومات» هذه هي التي دعت مارشال ماكلوهان ليطلق قولته المشهورة «العالم قرية كونية» حيث أصبح الإنسان يشارك وهو في غرفة جلوسه في الأحداث العالمية بالصوت والصورة وكأنه حاضر (Mcluhan 1968).

الشركات عبر الوطنية هي أكثر من يستعمل التقنيات الحديثة الإنتاج في أكثر من قطر ومن خلال شبكة المعلومات تتعرف هذه الشركات على احتياجات المستهلكين في الأقطار المختلفة، وتقرر ماذا تنتج وفي أي موقع، وتنسق عملياتها في الفروع والمراكز المختلفة، وتحول المنتجات كاملة التصنيع وشبه الكاملة بالوسائل المتعددة. حالياً، تستخدم شركات الطيران، مثلاً، شبكة معلوماتها للتحكم في عمليات الحجز والسفريات حول العالم وتستخدم شركات الفندقة تقنية المعلومات لتأمين الحجوزات في فنادقها من أماكن مختلفة بينما تقوم شركات تجارة التجزئة كوول مارت (WAL MART) باستخدام تقنية المعلومات

لتقليل المخزون من غير أن تعجز عن مقابلة الطلبيات. وأصبح التسليم ـ في اللحظة ـ المطلوبة (Just-in-time) من وسائل المنافسة اليابانية في التصدير وتسليم الشحنة. وفي الحق من دون هذه التطورات في التقنية لم تكن الشركات عبر الوطنية لتنجح في نقل السلع والموارد والأفراد بين الدول، مع التحكم المربح في كل العمليات والتنسيق بينها.

كان لثورة المعلومات أثر خاص في مجال التمويل وأسواق المال العالمية، لولاه لما أمكن تكامل الأسواق وتضخم حجم العمليات بالمستوى الذي ذكرناه، والذي فاقت فيه قيمة التعاملات في أسواق الصرف مبلغ تريليون دولار يومياً. يقول أوبراين (O'Brein 1992) ان المال أو النقود لم تعد جسماً مادياً ديناً كانت أم مخزن قيمة أم وسيلة تبادل. أصبح النقد معلومة أو بيانات، سجل في دفتر أو تفاهم. هذه الخاصية المعلوماتية الجديدة منحت النقود المرونة وإمكانية النقل من مكان لآخر، بسرعة وسهولة فائقة عبر الحدود، وبنسب عالية. هذا هو السبب الذي جعل العولمة في دنيا المال تسبق العولمة في الإنتاج والتبادل السلعي بخطوات كبيرة. نعم أتت التقنية بمخاطر جديدة لكن ذلك أمر طبيعي.

التقنية وحدها لا تكفي لتسهيل نقل السلع والأموال والمعلومات، فكان لا بد من السماح بذلك ورفع القيود كما رأينا في ازالة الحواجز التجارية بين الدول لكن هنالك قيوداً أخرى كان يجب أن تفك قبل أن تنطلق العولمة بسرعة وهذا ما نلتفت إليه الآن.

5 ـ تحرير الاقتصادات ورفع القيود عن النشاط الاقتصادي: انتصر فكر آدم سمث ومفهوم «دعه يعمل» الذي يدعو لترك «اليد الخفية» وقوى السوق تحقق مصلحة الجميع الاقتصادية، وذلك في الاقتصادات الغربية. غير أن كساد ما بين الحربين العالميتين قاد إلى تدخل الدولة في الاقتصاد وقبول الفلسفة الكينزية التي تؤمن بضرورة تدخل الدولة لتنشيط الطلب من خلال السياسة المالية، وكان ذلك بعد الحرب الثانية. بدأت الدولة أيضاً تتحكم في النظام النقدي بعد تلك الفترة وفي الستينات ظهرت دعوات لتحكم الدولة في الأسعار والأجور، وقد مورست مثل تلك السياسات في بريطانيا والولايات المتحدة للقضاء على التضخم، لكن من غير نجاح. وشهد عقد السبعينات أيضاً فشل الفلسفة الكينزية عندما وجدت الحكومات نفسها تصارع التضخم والبطالة في وقت واحد، بينما يفترض أنهما نقيضان، طبقاً لتلك الفلسفة.

بدأت دعوات تقليل دور الدولة ورفع القيود تكتسب أصواتاً جديدة تدريجياً وأصبح للنقديين ـ أعداء الكينزية ـ نفوذ أكبر. غير أن واحدة من أهم وأوائل حركات تحرير الاقتصاديات فرضت نفسها على الولايات المتحدة والعالم عام 1971، عندما أوقفت الولايات المتحدة مبادلة الدولار بسعر ثابت أمام الذهب، لأنها وجدت أنها، وببساطة، لم تعد تستطيع ذلك. وتبع ذلك تعويم أغلب عملات العالم الرئيسية، فأطلق هذا الفعل قمقماً، وتدريجياً نمت تجارة العملات عالمياً لتصل إلى ما وصلت إليه الآن. الخطوة الثانية التي تمثل معلماً رئيسياً على طريق التحرير ورفع القيود كانت عندما رفعت حكومة كارتر يدها عن وضع حدود عليا لأسعار تذاكر السفر داخل الولايات المتحدة. بعد ذلك ظهرت مدرسة «اقتصاديات العرض» التي تدعو ـ على عكس الكينزية ـ إلى تنشيط العرض أي المستثمرين

برفع القيود من أمامهم وتخفيض الضرائب عليهم، وبدأت تلك المدرسة تكتسب أتباعاً كان أهمهم الرئيس ريغان في أوائل الثمانينات والذي في عهده انخفضت ضرائب الدخل والأرباح، وتم رفع المزيد من القيود الحكومية في المجال المالي. وأهم قيد تمت إزالته كان لائحة كيو (Regulation "Q") التي كانت تضع قيوداً على استخدام سعر الفائدة في المنافسة بين البنوك في الولايات المتحدة.

في بريطانيا، قامت «ثورة» مماثلة بصعود تاتشر والمحافظين إلى الحكم، بدأت بكسر شوكة نقابات العمال، مفسحة بذلك العمل مجالاً أكبر لرجال الأعمال في اتخاذ قراراتهم الاستثمارية بدون اعتراض النقابات. أعقب ذلك «التخصيص» الذي اقترن بعهد تاتشر. غير أن من أهم ما قامت به ثورة تاتشر هو تحرير أسواق المال في ما سُمي تجاوزاً بالانفجار الكبير (Big Bang) الذي كان توقيته في أكتوبر 1986، وفيه لم يعد التعامل في سوق «مدينة» لندن قاصراً على مجموعة محدودة بل فتح أمام المنافسة.

بدأت حركة تحرير الاقتصادات هذه تعم العالم تدريجياً وبدرجات متفاوتة. غير أن ظهور «اشتراكية السوق» في الصين، يعد من أهمها وفيها بدأت الدولة تفسح المجال أكثر للمبادرة الفردية. نعم مازالت مساحة التحرك محدودة أمام القطاع الخاص في الصين، لكن المساحة الممنوحة تمثل قفزة كبيرة مقارنة بالسابق، ويكفي ما تحقق من نمو وتجارة في الصين لإيضاح أهمية ما حدث. في الدول النامية الأخرى أصبح تحرير الاقتصادات هو الدعوة المتزايدة والتي تشجعها وتفرضها المنظمات المالية الدولية.. غير أن السؤال هو: ما صلة رفع القيود وتحرير الاقتصادات بالعولمة؟ وكيف نفسر كون ثالث أكبر دولة تجارية في العالم (اليابان) مازالت تضع العديد من القيود داخلياً وتوجه شركاتها عالمياً، أو كون فرنسا دولة تجارية رئيسية بينما للدولة دور كبير في اقتصادها يشمل امتلاك وسائل الإنتاج، كما في صناعة السيارات والطائرات والسفر؟

أولاً، هناك ارتباط فكري بين التحرير داخلياً وخارجياً وأكثر الدول ليبرالية اقتصادياً في الداخل هي أيضاً من أكثر الدول فتحاً لأسواقها أمام الآخرين. حركة تحرير الأسواق المالية، كالبورصات مثلاً، شملت أيضاً السماح للأجانب بتملك الأسهم و/ أو إدارة الاستثمارات المالية فيها. ويشمل ذلك الدول المتقدمة و«الأسواق الصاعدة». ثانياً، رفع القيود عن القطاع الخاص تساعده، عادة، على النمو الذي يقوده بعد فترة إلى البحث عن أسواق جديدة لمواصلة النمو، وفي النهاية سيجد القطاع الخاص عملياته الخارجية زادت. كذلك نلاحظ أن دولاً كاليابان لا تطلق الحرية الاقتصادية داخلها، كما أنها لا تحتضن بالضرورة مبدأ حرية التجارة ولا تفتح أسواقها أمام الدول الأخرى بمستوى الدول الغربية. وهي بذلك تمارس نوعاً من «المركنتالية»، لكن الضغوط عليها تتزايد للتحرير في المجالين، وقد بدأت منذ مدة في الاستجابة، ويقيني أنها ستضطر إلى فعل الكثير.

ختاماً نقول ان سياسة التحرير داخلياً هي فلسفة الدول الغربية السائدة ذات المعاملات الدولية الضخمة، ومن الطبيعي أنها ستعمل لفرضهما داخلياً وخارجياً كما تفعل من خلال مؤسسات كالبنك وصندوق النقد الدوليين اللذين تتحكم فيهما تلك الدول.

6 ـ **التخصيص والعولمة:** التخصيص جزء من حركة تحرير الاقتصاد وفتح المجال أمام القطاع الخاص، لكننا هنا نفرد له مجالاً خاصاً لمدلولاته للعولمة. بدأ التخصيص مع صعود التاتشرية في بريطانيا التي احتضنته كجزء من فلسفة المحافظين الاقتصادية لالغاء خطوات التأميم، التي قام بها العمال سابقاً. وتحولت ملكية مؤسسات ضخمة للقطاع الخاص مثل بريتش تلكوم (اتصالات) وبريتش ايرويز (طيران) (Beesley 1992) ومن ثم انتشر مبدأ التخصيص في العالم وأصبح جزءاً أساسياً من التحول نحو اقتصاد السوق، وقد شجع نجاحه في الدول الأوروبية على قبوله في الدول النامية (Adam et al. 1992). والتخصيص لا يعني فقط التحول في الملكية لكن أيضاً التعرض للمنافسة.

حركة التخصيص تتزايد ولا شك. غير أن ما يهمنا هنا هو كيف تؤدي إلى مزيد من العولمة؟

أولاً، حركة التخصيص دعوة لليبرالية داخلية من المتوقع أن تصحبها ليبرالية خارجية. ومنذ البداية كانت أسهم «بريتش تلكوم»، مثلاً، معروضة أيضاً للأجانب. غير أن السبب الأكبر الذي يقود إلى العولمة هو كون مجال الصناعات المخصخصة هو المرافق العامة عادة، التي كانت حجة جعلها قطاعاً عاماً في المقام الأول هي كونها تتطلب استثمارات ضخمة وقدرات إدارية عالية، من الصعب أن يهيئها القطاع الخاص المحلي (كالكهرباء والهاتف والطيران). لذا، حينما تُعرض للتخصيص من الطبيعي أن تُدعى الشركات الأجنبية للدخول أو أن تسعى إلى ذلك بنفسها، لما لها من قدرات وموارد مالية وإدارية.

هذه المجالات فضلاً عن كونها مجال اقتصادات الحجم، وبالتالي ضخامة الوحدة المنتجة، أصبحت أيضاً تتطلب تقنيات عالية ومتقدمة في مجال الطاقة والمواد والاتصالات. هذه التقنية متاحة لشركات محدودة، أغلبها من الدول الصناعية. لذا، فإن عملية تخصيصها تتطلب إشراك هذه الشركات عبر الوطنية، وهذا ما نراه يحدث في تخصيص شركات الهاتف، من الأرجنتين وفنزويلا إلى السودان، التي اشترتها كلياً أو جزئياً شركات أجنبية عملاقة عند تخصيصها. ليس ذلك فحسب، بل حتى بين شركات الدول المتقدمة نجد في صناعة الاتصالات تحالفات وتداخلات واندماجات بين الشركات الكبرى، ليس آخرها شراء شركة الاتصالات البريطانية (المخصخصة) لشركة MCI الأميركية، أو شراء شركة تومبسون الفرنسية بواسطة شركة دايوو مع وقف التنفيذ بعد تدخل الحكومة الفرنسية، وإذا ما عرضت شركة إيرباص الأوروبية للتخصيص غداً فسنجد شركات أجنبية من بين المشترين.

وحتى الشركات بعد تخصيصها ستجد أيضاً أن نموها ومجالها يتطلب أن تكون لها أعمال خارجية، كما رأينا في حالة بريتش تلكوم وشرائها لشركة MCI أو شراء شركة الخطوط الجوية البريطانية لحصة في طيران أميركا (Us Air). وفي النهاية ستخلق الخصخصة شركات عالمية عملاقة ذات أسهم متداولة في بورصات العالم المختلفة.

7 ـ انهيار الشيوعية: أخيراً، نلتفت إلى عامل جاء متأخراً ومازال أثره يعتمل ـ ولم نر أثره الكامل بعد ـ وهو عامل تحول أغلب دول التخطيط المركزي إلى اقتصادات «في حالة تحول» إلى اقتصاد السوق، ما حدث لم يكن وليد يوم وليلة. فقد بدأ عدد من هذه الدول في الانفتاح على العالم الرأسمالي منذ فترة، ولكنه كان انفتاحاً محدوداً في التجارة والاستثمار، أكبر مظاهره دخول مشروب «كوكاكولا» الصين ودخول «بيبسي كولا» و«ماكدونالد» إلى روسيا، مع استثمارت أخرى قليلة هنا وهناك، مثل قيام الشركات الأوروبية بالمساهمة في مشروع أنابيب غاز سيبريا بالرغم من المعارضة الأميركية. أما الآن وقد انتهت الحرب الباردة، فقد هرع العديد من الشركات ورجال الأعمال والمؤسسات لإيجاد موطئ قدم لهم في هذه الدول، بما يشمل كليات إدارة الأعمال والمديرين السابقين، عارضين خدماتهم في تلقين الرأسمالية. تسير هذه الدول بخطى متفاوتة نحو التحول الرأسمالي لكن العديد منها قطع خطوات كبيرة في هذا الإتجاه.

بدأت هذه الدول التبادل الاقتصادي وانضمت إلى المؤسسات المالية الدولية الرسمية بل انها أصبحت تتعاون مع صندوق النقد الدولي وتعمل ببرامجه «التصحيحية». في مجال التجارة انضم بعض منها إلى منظمة التجارة العالمية والبعض الآخر بصدد الانضمام. وتشجع الحكومات الغربية دمج الدول الاشتراكية سابقاً في النظام الاقتصادي الدولي بوسائل مختلفة.

عملية التحول مازالت حديثة العهد ومازالت هذه الدول تبحث وتبلور «ميزاتها النسبية»، ومع ذلك سارعت الشركات الدولية إلى إدخال هذه الدول في شبكاتها و«عولمتها». وأحد المؤشرات على ذلك هو الزيادة الهائلة في حجم الاستثمارات المباشرة التي رأيناها في الجدول (2) في الفترة الأخيرة (1990 ـ 1993) وكان ارتفاع حجم الاستثمارات الأجنبية داخل دول شرق ووسط أوروبا وآسيا الوسطى (الاشتراكية سابقاً) سريعاً جداً، إذ ارتفع مما يقارب الصفر في المائة من الناتج المحلي عام 1990 ليصل عام 1993 إلى 3% كنسبة من الناتج المحلي في هذه البلدان (The World Bank 1994). ومع أنه كان هناك تخوف من أن توجه رؤوس الأموال نحو هذه الدول سيكون على حساب الدول النامية الأخري، إلاّ أنه لا يبدو أن شيئاً مثل ذلك قد حدث، إذ لم تنخفض التدفقات إلى آسيا وأميركا اللاتينية والوسطى وأفريقيا الصحراوية، وإنما انخفض، فقط، نصيب الشرق الأوسط وشمال أفريقيا.

تداخل الدوافع

دوافع وأسباب العولمة متداخلة وتؤثر بعضها على بعضها الآخر بطريقة إيجابية، ما يعني أن لعملية العولمة دفعاً ذاتياً إذا تحرك تحركت معه عوامل أخرى لتدفع في إتجاه واحد. دفعت حركة التكامل الأوروبي مثلاً الولايات المتحدة لتبادر بالدعوة وتبني دورة جديدة في الجات (دورة كندي) في الستينات، خوفاً من أن يؤدي قيام السوق الأوروبية إلى قفل الأسواق الأوروبية أمام السلع الأميركية. من الجانب الآخر، أعطى قيام السوق الأوروبية للدول الأوروبية ثقة في قدرتها على التفاوض مع الولايات المتحدة على تحقيق مزيد من تحرير التجارة.

التكامل الاقتصادي الأوروبي أعطى الشركات عبر الوطنية - بخاصة الشركات الأميركية في أوروبا - فرصة لترشيد عملياتها وتنسيق نشاطها لتخدم السوق الأوروبية باستراتيجية واحدة. في حقيقة الأمر، إستفادت الشركات الأميركية في أوروبا كثيراً من التكامل الاقتصادي الاوروبي، وحققت أرباحاً ونمواً ونفوذاً جعل كاتب مثل سيرفان شرايفر (Servan - Schriefer 1969) يطلق صيحته المشهورة محذراً من «التحدي الأميركي» الذي تمثل في نظره في الشركات الأميركية في أوروبا والتي رأى أنها أكثر من استفاد من التكامل الاقتصادي الأوروبي.

هناك أيضاً صلة عضوية بين الشركات عبر الوطنية وتطور التقنية عالمياً، فهذه الشركات صارت أهم مصدر للتقنيات الحديثة في عالم اليوم. إنتهى زمن المخترع الوحيد الذي يعمل ليل نهار في معمله المتواضع وبمصادره المحدودة، ولم يعد هنالك «أديسون» أو «ماركوني» أو «فورد» آخر. المعامل البحثية الحكومية مازالت مهمة في فرنسا. والجامعات في العالم مازالت مصدراً مهماً للتطورات التقنية، لكن المصدر الأكبر في العقود الأخيرة كان الشركات وبخاصة الشركات عبر الوطنية. الجامعات طبيعياً تركز على البحوث الصرفه، لكن من يطبق المعرفة المكتشفة فيها ويحولها إلى سلع وخدمات سوى الشركات؟! نعم أُكْتشف الـ دي - ان - ايه (DNA) في اكسفورد والليزر في معهد ماساتشوتس للتكنولوجيا وأول كمبيوتر أنتج (Eniac) كان في جامعة بنسلفانيا، لكن من طورها سوى شركات ميرك، أي تي تي وآي بي أم.

حالياً تنفق الشركات الدولية مبالغ طائلة على البحث والتطوير تفوق ما تنفقه حكومات العالم مجتمعة. في عام 1993 مثلاً أنفقت الشركات الكبرى في ثماني عشرة دولة رئيسية ما قيمته 74 بليون دولار على البحوث والتطوير، في حين كانت نسبة انفاق الجامعات على البحوث تمثل 16٪ فقط من جملة الانفاق الأميركي (Business Week Int. 27/6/94) مع العلم أن الجامعات الأميركية من أغنى وأكبر من ينفق على البحوث مقارنة بجامعات الدول الأخرى.

لتأكيد تداخل مسببات العولمة يمكن القول أيضاً أن الإيمان بالحرية الاقتصادية داخلياً من المنطقي أن يصحبه إيمان بحرية التجارة دولياً، والعكس صحيح إلى حد ما. لكن ذلك ليس بالضرورة. كما أن التقنية توسع المدارك وتعرفنا بالآخرين وتزيد من رغبتنا في التعامل معهم. و«التحديث» الذي تدعمه ثورة الاتصالات يدعم الميول نحو التكامل العالمي، على الأقل في بعض من الحالات.

العوامل الثلاثة الأخيرة: تحرير الاقتصاد، التخصيص والتحول من الاشتراكية، كلها تصب في اتجاه واحد: قبول الاقتصاد الرأسمالي ورفض التخطيط المركزي. وقد فصلنا بينها هنا فقط لتوضيح أهمية هذه الجوانب ولما لها من خاصية منفصلة. أخيراً نكرر ما ذكرناه من أن هذه العوامل تعكس تحولات واعتبارات سياسية واقتصادية واجتماعية. فالمشاركة في اتفاقية الجات، أو الانضمام إلى اتحاد جمركي، هي قرارات سياسية تتخذها حكومات، كذلك التحرير والتخصيص قرارات سياسية. زيادة الواردات تعكس تحولاً اقتصادياً وازدياداً في الطلب. الأمر نفسه ينطبق على ازدياد الاستثمارات المباشرة. ازدياد

الطلب وقبول التقنيات الجديدة لهما أيضاً مدلولات اجتماعية، ولكننا ركزنا على عوامل بعينها بدلاً من الحديث عن عوامل عامة.

آفــاق المستقبل

الآن وقد رصدنا حركة العولمة وأوضحنا أنها تسير في تزايد في السنين الأخيرة، تقفز إلى الذهن أسئلة عما سيكون عليه المستقبل. هل تستمر العولمة في التزايد أم هل ستتراجع؟ هل سيستمر النشاط الاقتصادي في تخطي الحدود «وتهميش» دور الدولة القومية؟ هل فعلاً انتهت الدولة القومية كما يسمون الدولة (Nation-State) باعتبارها وحدة محددة للنشاط الاقتصادي؟ قبل أكثر من ربع قرن زعم بعض من الكتاب أن الدولة القومية أصبحت عائقاً ولم تعد مناسبة لحاجات عالمنا الحالي، ودعوا إلى قيام منظمات قومية جديدة (Tennenbaum 1970). أما عالم الاقتصاد الشهير كندلبيرغر، فقد زعم أن الدولة القومية انتهت مع أن ديغول وآخرين لم يدركوا ذلك بعد (Kindleberger 1969) والشعور الوطني في رأيه هو مجرد شعور بدائي. حديثاً ضمن أوبراين (O'Brien 1992) عبارة «نهاية الجغرافيا» في عنوان كتابه عن التكامل الاقتصادي. أما أومي (Ohmae 1995) فقد اختار عبارة «نهاية الدولة ـ القومية» عنواناً لكتابه معلناً أن الدولة اليوم «ديناصور» ولم تعد تتحكم في الاقتصاد أو العملة، ولا تولد نشاطاً اقتصادياً، ويرى أن الدولة الاقليمية الجديدة هي التي تربط اليوم مناطق في دول متباعدة. فهل فعلاً انتهت الدولة القومية كوحدة اقتصادية؟

لا نعتقد ذلك ونتفق مع ماكغرو (McGrew 1992) الذي يؤكد أن العالم مازال منظماً في دول ذات سيادة، وان الدولة الوطنية مازالت تمثل الوحدة السياسية والإدارة الجغرافية العليا في أي مجتمع، والسيادة القومية مازال يعض عليها بالنواجذ خصوصاً في دول العالم الثالث. حتى أوبراين أعلاه (O'Brien 1992) الذي قال «بنهاية الجغرافيا» ذكر أن الجغرافيا ستظل مرجعاً قوياً، لأن هناك قوى تعمل لتثبيتها، وأنها ستظل مؤثرة طالما بقيت هناك حدود ومسافات وفوارق ثقافية واجتماعية، فقط ستقل أهميتها. كذلك نذكر أن ديكن (Dicken 1992) يرى أن العولمة ناتجة من تفاعل الشركات عبر الوطنية والدولة القومية. فهو لم يلغ دور الدولة في مشروعه ومرئياته حول العولمة. نشاطات الشركات عبر الوطنية تؤثر على الدول لكن مازال للدولة في كثير من الحالات أثر أكبر على الشركات عبر الوطنية، تعمل له تلك الشركات ألف حساب. وقد قننت الأمم المتحدة ذلك بأن أصدرت الجمعية العمومية قراراً قبل عقدين أكدت فيه سيادة الدول على النشاط الاقتصادي والموارد الموجودة فوق أراضيها.

من الجانب الآخر، نعتقد أنه طالما كانت حركة العولمة غير متساوية بين الدول والمناطق، ستقاومها وترفضها الدول ذات الحظوظ الأقل والمتضررة منها وستلجأ تلك الدول إلى تأكيد سيادتها لعرقلة العملية أو حتي للهروب منها. كذلك ستلجأ مجموعات أخرى لتأكيد السيادة في دولها كردة فعل ثقافية. فالدولة القومية لن تنتهي لكنها حتماً ستتغير وقد تتنازل عن جزء من سيادتها لتتواءم مع الأوضاع الاقتصادية المتغيرة. لن

تتوقف حركة العولمة ولن تنتهي «الدولة» وسيصلان معاً إلى توافق عملي (Modus Operan-di) من نوع ما.

العولمة في مجملها دعوة إلى مزيد من الانفتاح والتحرير داخلياً، أي تبني نظام السوق داخل الدولة وفي معاملاتها مع الدول الأخرى.. فهي، إذن، مزيد من تحكم الفكر الرأسمالي الذي شهد انتصارات عدة على مستوى العالم، جعل أحد الكتاب يزعم أن التاريخ انتهى لأن التاريخ كان دائماً صراع قوتين أو مذهبين، والآن دانت السيادة للنظام الرأسمالي الديموقراطي الغربي (Fukuyama 1989). مدلول ذلك القول هو أن حركة العولمة ستتسارع وأنها حتمية وستغمر العالم في النهاية. أثار ذلك الكاتب ضجة واهتماماً، وتقبل نظرته عدد كبير من المهتمين، لكنه لم يعدم من ينتقده. أثار البعض احتمال ظهور قطب آخر مع القطب الوحيد الموجود حالياً، أو أن العالم الجديد سيكون ذا ثلاثة أقطاب تتصارع. من جانبنا نقول أن الرأسمالية نفسها ليست شيئاً واحداً في كل بلد. الرأسمالية الأميركية والبريطانية لا ترى أي دور للدولة بينما الرأسمالية اليابانية (والآسيوية) تلعب فيها السياسة الصناعية وتوجيهات الدولة دوراً كبيراً. أما في الرأسمالية الفرنسية فتخطط الدولة وتضع مؤشرات للقطاع الخاص، بل تدخل بنفسها كمنتج. أما «رأسمالية» الدول الاشتراكية سابقاً فمازالت في طور «التحول» ولا ندري أي نوع ستكون؟ وحتى «الاشتراكية الديموقراطية» قد تجمع قواها وتأتي بأفكار وفكرويات جديدة لمحاربة الرأسمالية، أو لتقليل شرورها أو مساوئها، مثلما خرج حزب العمال البريطاني حديثاً بمفهوم أصحاب المصلحة بدلاً من أصحاب الأسهم (Stakeholders vis-a vis shareholders)، الأمر الذي سيضعف من قوة الرأسمالية اذا طبق. ستختلف الدول في نظمها «الرأسمالية» وقد تتصارع من جديد.

ولم ينته الشعور القومي والوطني بعد، ولا نظنه سينتهي، إذ نرى الصينيين واليابانيين يتوجسون قائلين ان أميركا تريد أن تمنع بروزهم كقوى عظمى، وأكثر الكتب مبيعاً عندهم هي الكتب التي تدعو إلى قول «لا» للأميركيين. في الخلاصة لا نوافق أن الفكر الرأسمالي واقتصاد السوق انتصرا بصورة نهائية ينتهي معها التاريخ والصراع الدولي، لكنهما حتماً أصحاب اليد العليا حالياً.

ذلك كان من حيث الاطار الذي تتم العولمة داخله. ومجمل رأينا أنه باق لكنه يتغير ليستوعب مزيداً من العولمة أو ليقاومها أحياناً. لكن التكهن صعب على المدى البعيد. لذا دعنا ننظر إلى الدوافع أو أسباب العولمة لنر في أي اتجاه تسير أو يمكن أن تسير مستقبلاً؟!

لنأخذ حركة تحرير التجارة الخارجية والتكامل الاقتصادي. حركة تحرير التجارة صارت لها منظمة عالمية تدفع وتنسق في اتجاه العولمة وتعمل لحل النزاعات، ما يوحي بازدياد التفاهم والتوافق العالمي. لكن ذلك يجب ألا ينسينا مخاطر التراجع. لنذكر أولاً إن الكونغرس الأميركي هو الذي عارض قيام مثل تلك المنظمة قبل خمسين عاماً، وأخّر قيامها كل تلك الفترة، وحتى عندما وافق على المشاركة فيها عام 1994، وضع لنفسه «خط رجعة» ليخرج أميركا منها إذا رأى مستقبلاً أن ذلك يتعارض مع مصالح أميركا. من جانب

آخر، هناك كتاب يرون أن الولايات المتحدة بدخولها المنظمة حرمت نفسها من فرصة اتخاذ الاجراءات الأحادية الفعالة التي كان بامكانها اتخاذها ضد أي دولة ترى أنها لا تعامل أميركا بالمثل وتقفل أسواقها أمامها، إذ على الولايات المتحدة حالياً أن تنصاع لأسلوب واجراءات حل النزاعات الجديد الذي لا تضمن أن يأتي لصالحها. كذلك تقاوم بعض من الدول التجارية الرئيسية، وبخاصة الآسيوية، فتح أسواقها أمام الدول الغربية. حتى أن المراقبين أصبحوا يتحدثون عن التهديد الآسيوي الحقيقي: الميركنتالية «تشجيع الصادرات وعرقلة الواردات» (Business Week 15/4/96). وهنالك دعوات من اقتصاديين مرموقين يشيرون إلى أن الدراسات الحديثة تتناقض مع ما تدعو إليه النظرية الاقتصادية من أن التجارة تحدد التخصص، ويرون أن الدول تتخصص أولاً ثم تتاجر، أي أنها تخلق الميزة النسبية من خلال وفورات الحجم والسياسة الصناعية التي تشجع قطاعات معينة حتى تنافس عالمياً. وقد استعرض هذه الدراسات البازعي (1995) وأوضح أن النموذج الياباني خير مثال على ذلك، تتبعه دول آسيوية عدة. لا يرفض الكاتب المذكور العولمة بذلك ولكنه يرى أنها يجب ألا تكون بفتح الأسواق على مصاريعها أمام الواردات. وفي ذلك ـ على أية حال ـ اعاقة لحرية التجارة في رأينا. غير أننا لا نعتقد أن حرية التجارة ستنمو من دون عوائق، بل إن الطريق أمامها شائك وبخاصة أن هناك طرقاً عدة لوضع عوائق بمسميات أخرى.

كل ما سبق يمكن أن يقال عن حركة التكامل الاقتصادي. فالاتحاد الأوروبي حقق المراحل الأسهل نسبياً ودخل في مراحل، الاتفاق حولها صعب، كالعملة الموحدة ومتطلبات ماسترخت، وبدأ البعض يدعو إلى تأجيل المواعيد. كذلك أداء نافتا (منطقة التجارة الحرة لأميركا الشمالية) أو أداء الولايات المتحدة على الأصح، جعل البعض هناك يطالب بإعادة النظر وعدم التوسع فيها. أما التكامل في الدول النامية فحتى الآن نجاحاته محدودة.

وإذا نظرنا إلى التقنية التي كانت أساسية في العولمة، فليس هنالك شيء حتمي في تطورها سيقود بالضرورة إلى مزيد من العولمة. في ما يختص بوسائل الإنتاج ذكرنا أن التخصص الدقيق (الإدارة العلمية) وخط سير التجميع الذي ابتدعه هنري فورد قفزاً بالإنتاج الشامل خطوات وخطوات والإنتاج الشامل، يتطلب أسواقاً ويقود إلى العالمية. حالياً الأتمتة والكمبيوتر أعطيا نظام فورد القديم مرونة غيرت من طبيعته. واستخدام تقنية المعلومات وأساليب التحكم والتحول السريع، من عملية إنتاجية لأخرى، جعلا بالإمكان انتاج كميات صغيرة وبتكلفة أقل. وبذا يمكن تفصيل سلعة مختلفة لكل قطر وكل شريحة بدون فقدان وفورات اقتصادات الحجم. كذلك مكنت تقنية المعلومات من إنتاج سلع جديدة كثيفة التقنية (بدلاً عن كثافة المواد)، واقتصادية في الطاقة وذات مكونات متحركة أقل. بذلك لا يعود النمو القائم على تشابه الطلب بين الدول ضرورياً للشركات عبر الوطنية ولا تعد الاستراتيجية الشاملة التي تربط شبكات الإنتاج ضرورية. ويمكن خدمة كل سوق على حدة (Dicken 1992). هذا الكلام صحيح إلى حد ما لكن ستظل هنالك قطاعات تتطلب أسلوب الإنتاج الشامل، وستظل توجد هنالك قطاعات متشابهة من المستهلكين في أكثر من قطر تتطلب نفس السلعة بدون اعادة تفصيل.

وفي ما يختص بتحرير الاقتصادات والتخصيص ونهاية الشيوعية، دعنا أولاً نقل أن بعضاً من هذا التحرير كان بإزالة قوانين كانت تدفع المؤسسات المالية بخاصة إلى العمل الخارجي، ومنها القوانين التي كانت تقيد نشاط البنوك داخلياً في الولايات المتحدة، أو تدفعها لوضع الأموال في الخارج لأطول مدة ممكنة (ضريبة مساواة عائد الفوائد). أيضاً، سيقلل تخفيض الفوارق بين الفئات الضريبية والفوائد بين الدول من الرغبة في النشاط الخارجي للشركات، وهذا عامل آخر. فبزوال هذه الدوافع سيقل ميل المؤسسات للعمل في الخارج في ما يختص بهذا الجانب.

أما جوانب تحرير الاقتصاد عموماً فهناك من يعارضها في كل الدول الرئيسية. يقاوم العمال الفرنسيون التخصيص وقد نجحوا حتى الآن في إبطاء حركته. كذلك نجد العمال في كوريا يقاومون قوانين حرية العمل، أما في الولايات المتحدة فقد نشطت نقابات العمال سياسياً ويتوقع أن تبطئ من عجلة نافتا ومنظمة التجارة الدولية. في الدول النامية تقاوم الحكومات وصفات «التصحيح» التي يقدمها صندوق النقد لأسباب سياسية محلية. خلاصة القول اننا نجد في كل هذه البلدان جماعات ضغط ذات وزن تقاوم حرية التجارة والتخصيص، بل وتقاوم أيضاً الرأسمالية، كما نرى في عودة بعض الأحزاب الشيوعية (بمسميات أخرى) إلى الحكم في دول أوروبا الشرقية. هذه الحركات لن تعيد التخطيط المركزي لهذه الدول ولن تقفل أسواقها كلية لكنها ـ حتماً ـ ستبطئ من حركة العولمة.

هنالك جانب آخر أشرنا إليه لكننا لم نسترسل فيه، وهو ردة الفعل الثقافية والوطنية والدينية على «التحديث» أو «التغريب» الذي أتت به التجارة الخارجية والشركات الدولية والتقنية الحديثة. هذه طبعاً ستحد من نمو العولمة. في مجال التجارة، مثلاً، وبعد أن أزيلت نسبة كبيرة من الحواجز السلعية، بدأ الإتجاه نحو ازالة الحواجز أمام الخدمات. وهنا نجد مقاومة كبيرة إذ يضع بعض من الدول كثيراً من الخدمات خارج الخطوط، كالأفلام والمسلسلات التلفزيونية التي نجحت فرنسا في اخراجها من قائمة السلع القابلة للتفاوض في دورة أوروغواي. وبما أن الخدمات تتطلب أحياناً وجود الأجانب الفعلي فإنها ستثير النعرات القومية وبذلك «ستتعولم» ببطء شديد.

في حقيقة الأمر، جعلت أهمية الثقافة أحد الكتاب يؤكد أن التاريخ لم ينته بعد وأن الدولة القومية ستظل أهم لاعب في الأوضاع الدولية، وأن صراع الحضارات سيحل محل صراع الأيديولوجيات والاقتصاد وسيكون طرفا النزاع «الغرب ضد البقية» (Huntington 1993). إلا أن ذلك الكاتب لم يوضح مدلول الصراع للعولمة، ولكن من البديهي إنه سيبطئ تلك العملية. ختاماً دعنا نقل أن العولمة ستستمر، لكن بدرجة أبطأ في السنوات المقبلة.

العالم العربي والعولمة

لاحظنا في الجدول (3) ان حصة دول الشرق الأوسط، والتي هي في معظمها دول عربية، متناقصة في التجارة العالمية. وبعد أن فاقت صادرات المنطقة مبلغ 150 بليون دولار في بداية الثمانينات انخفضت إلى أقل من مائة بليون بعد ذلك، كما انخفضت حصتنا النسبية بدرجة كبيرة. ولانخفاض أسعار البترول دخل كبير بذلك. لكن دول المنطقة لم

تطور صادراتها الأخرى. كذلك ومع أن حجم التجارة الخارجية كبير في اقتصادات دول المنطقة إلا أن ذلك مؤشر تخلف لا عولمة، إذ المهم هو نمو النسبة لا حجمها. في الاستثمار الأجنبي الداخل لاحظنا، أيضاً، انخفاض حصة منطقة الشرق الأوسط وتذبذبها (جدول 2). في الحقيقة، نلاحظ من تقرير حديث للبنك الدولي (The World Bank 1995) أنه بينما زاد نصيب الدول النامية في الاستثمار الأجنبي الداخل من 26 بليون دولار عام 1989 إلى ثلاثة أضعاف المبلغ في عام 1994، فإن نصيب دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا كان الوحيد المتناقص مقارنة بما هو عليه في مناطق العالم النامي الأخرى. وتؤكد نشرة حديثة للمؤسسة العربية لضمان الإستثمار (1997) ان حصة الدول العربية من التدفقات الاستثمارية الخاصة انخفضت أكثر في العام التالي (بمقدار 17% في 1995) مقارنة بالسنة السابقة. تشارك الدول العربية في العولمة من حيث المبلغ الضخم للاستثمارات العربية في الخارج الذي تضعه بعض من التقديرات في حدود 800 مليار دولار (الشرق الأوسط 6/4/93)، لكن دولنا واقتصاداتنا نفسها لا تتعولم، وارتباطها بالعالم يضعف.

الدول العربية عموماً لا يبدو انها جزء من عملية العولمة التي تنتظم العالم في جانبه الاقتصادي. وتكاملها في الاقتصاد الدولي متخلف مقارنة بمناطق العالم النامية الأخرى. ولاستيعاب ذلك ننظر إلى الأمر من خلال مسببات العولمة التي ناقشناها أعلاه وعلاقة الدول العربية بها.

ما يختص بعملية تحرير التجارة بين الدول، نلاحظ أن خمس دول عربية فقط شاركت في دورة أوروغواي، آخر دورات الجات في الفترة 1986 ـ 1993، التي حلت محلها منظمة التجارة العالمية. أما عن المسبب الثاني لعمليات العولمة، أي حركة التكامل الاقتصادي، فهنا، أيضاً، نلاحظ ان ما من دولة عربية إنضمت إلى أي مجموعة اقتصادية رئيسية، بينما فشلت الدول العربية في تبني أي برنامج تكامل اقتصادي فعال بينها، إلى عهد قريب. كذلك الشركات عبر الوطنية لم تجد بلادنا جذابة للاستثمار الأجنبي، كما يظهر من حجم الاستثمارات الداخلة. ولذا، لم تتمكن تلك الشركات من دمج اقتصاداتنا في الاقتصاد الدولي. أما تحرير الاقتصادات والتخصص، فهذه أيضاً لم تساعد فقد خلصت دراسة حديثة للبنك الدولي إلى أن منطقة الشرق الأوسط هي أكثر منطقة في العالم تهيمن فيها الدولة على الاقتصاد (الشرق الأوسط، 6/6/1997) بينما صنفت دراسة أخرى سياسات الدول العربية الاقتصادية كـ Mostly unfree (اقتصادات غير حرة في الأغلب) ومكبلة للمبادرات الفردية (Johnson and Sheehy 1996).

وإذ الأمر كذلك، فمن الطبيعي ألا تمسنا حركة العولمة وتتخطانا. والسؤال الآن ليس هل نشترك فيها أم نتجنبها ونقاومها خوفاً من التبعية الاقتصادية والهيمنة و«التغريب»، بل كيف نلحق بالركب بأقل ضرر، بتفادي مساوئها وتعظيم فوائدها وتحويل آثارها السلبية لمصلحتنا. وفي هذا السياق، نلاحظ شيئاً من البوادر الحسنة. حالياً، تتسارع الدول العربية في الانضمام لمنظمة التجارة العالمية (التي حلت محل الجات) لأنها وجدت أنه من الأفيد لها استغلال هذا المنبر للتأثير على السياسات التجارية

العالمية، بدلاً من الابتعاد عنه وتحمل نتائج قراراته. في مجال التكامل التجاري هنالك محاولات جادة بين مجموعات دول عربية للتكامل في ما بينها، مثل مجلس دول التعاون في الخليج ودول شمال أفريقيا. كما أصبح الحديث عن المنطقة العربية الحرة يكتسب جدية في السنوات الأخيرة. في مجال التخصيص، وضع عدد من الدول العربية برامج للتخصيص (الصادق وآخرون 1995). وفي ما يختص بالجاذبية للاستثمار الخارجي الخاص نلاحظ هنا ارتفاع جاذبية الدول العربية لبعضها، فقد ارتفعت الاستثمارات العربية البينية المباشرة أضعافاً عدة في السنتين الأخيرتين. وبعد أن كان متوسطها السنوي يقل عن نصف بليون دولار، نجده وصل إلى 1,5 بليون و2,1 بليون في عامي 1995 و1996 على التوالي (المؤسسة العربية لضمان الإستثمار 1997). ونعتقد أن قرار المستثمر لا يتأثر كثيراً بالقومية كما أوضح أحمد (Ahmed 1996) ونتوقع المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر مع العلم ان الاستثمار الأجنبي غير المباشر في الدول العربية أخذ يزداد سلفاً (Business Week 21/7/97).

مع ذلك يبقى التحول سلحفائياً. وبينما لاحظ صندوق النقد الدولي اتجاهاً تحررياً في الدول العربية في منتصف الثمانينات (IMF 1985)، مازلنا نجد الدراسات الحديثة التي أشرنا اليها أعلاه تصنف اقتصادات الدول العربية بأنها مكبلة وهي على أعتاب القرن الواحد والعشرين. العمل المطلوب يفوق ما تم حتى الآن.

الخلاصة

تعرضت الورقة لمعنى العولمة ومظاهرها وأسبابها. فيما يختص بالمفهوم وضحنا أولاً أنها «عملية» ديناميه وانها في السياسة تعني أن للأحداث والقرارات والنشاطات في مكان ما من العالم نتائج مهمة لأفراد وجماعات ومجتمعات في أمكنة أخرى. في الاقتصاد تعني العولمة التعددية في التجارة والاستثمار وفيها تقل أهمية الوطن الأم، بالنسبة للشركة. وفي إدارة الأعمال هي توجه ورؤياً فيها يصبح العالم كله أو أي بلد سوقاً محتملاً، أو موقع عمليات إنتاجية محتمل وفيما يختص بالمظاهر رأينا كيف أن التجارة العالمية تغطي الإنتاج الدولي بدرجة متزايدة وان الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر يسيران بوتيرة سريعة خاصة الأخير. أما عن دوافع ومحركات العولمة فقد أوجزناها في سبعة هي: حركة تحرير التجارة عبر الجات، وحركة التكامل الاقتصادي بين الدول، والشركات عبر الوطنية، وثورة التقنية وتحرير الاقتصادات، والتخصيص وانهيار النظام الشيوعي. وقد أوضحنا أيضاً تداخل هذه العوامل وتأثيرها في بعضها البعض.

أما عن آفاق المستقبل فقد أشارت الدراسة إلى أن العولمة ستتواصل لكن بخطى أبطأ وأن الدولة القومية ستظل معنا مؤثرة في النشاط الاقتصادي ولن تختفي كما تنبأ البعض وأن التاريخ «لم ينته» بعد وستظهر صراعات داخل الرأسمالية رغم انتصارها وبسبب تنوعها. كذلك ستتباطأ حركة تحرير التجارة لدخولها المراحل الصعبة وهي: الحواجز غير الجمركية، الخدمات وفتح أسواق دول آسيا. الأتمتة وتقنية المعلومات قد تجعل الحجم الاقتصادي للإنتاج أقل في بعض الصناعات وبالتالي تقل الحاجة للنظر للأسواق القطرية

كسوق واحدة. جماعات المصالح والنقابات ستبطئ من التخصيص والتحرير لأنها تتضرر بسبب فقدان الوظائف. وأخيراً النزاعات الوطنية والغربة الثقافية ستبطئ حركة العولمة أيضاً.

في الجزء الأخير ناقشنا علاقة الدول العربية بالعولمة من حيث المظاهر التي اعتمدناها في البداية فوجدنا أن مشاركة الدول العربية كمجموعة ضعيفة وأضعف من مشاركة أي مجموعة أخرى من الدول النامية وعزونا ذلك الوضع إلى كون مسببات العولمة التي ناقشناها في الجزء الثالث من المقال غير موجودة وبالتالي لا فعالية لها في العالم العربي. ومع ذلك لاحظنا بوادر تغيير في كثير من الدول العربية نحو الانفتاح والتداخل في العالم اقتصادياً لكن ما يتوجب عمله مازال كبيراً. هذه صورة إجمالية وحتماً سيختلف الوضع من دولة لأخرى وعلى أية حال يحتاج هذا الموضوع إلى دراسة منفصلة تنظر في وضع كل دولة ومسبباته وربما حتى جدوى العولمة وذلك ما نأمل أن يتم في دراسة لاحقة.

المصـــادر

البازعي، حمد بن سليمان

1995 «الإتجاهات الحديثة في نظرية وسياسة التجارة الدولية في ظل التوجهات نحو العالمية»، ابريل، الرياض: ص 127–153 جمعية الإقتصاد السعودية وقائع وأوراق اللقاء السنوي التاسع.

البعلبكي، منير

1995 المورد: «قاموس انكليزي – عربي» بيروت: دار العلم للملايين.

بوحليقة، إحسان

1995 «دور التخصيص في انجاز الخطة الخمسية السادسة في المملكة العربية السعودية» ابريل، الرياض: ص: 79–110 جمعية الاقتصاد السعودية، وقائع وأوراق اللقاء السنوي التاسع.

توفيق، علي والجارحي، معبد ولطيفة، نبيل عبدالوهاب

1995 جهود ومعوقات التخصيص في الدول العربية، أبوظبي: صندوق النقد العربي، معهد السياسات الاقتصادية.

صندوق النقد الدولي

1992 آفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن، أكتوبر.

الرازي، محمد بن أبي بكر بن عبدالقادر

ب.ت، مختار الصحاح، بيروت: دار القلم.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار

1996 ضمان الاستثمار، نشرة شهرية تصدرها المؤسسة، عدد (يناير ومايو).

Adam, C., Cavendish W. and Mistry, P.

1992 Adjusting Privatization: Case Studies from Developing Countries. London: John Curry Ltd: 1992.

Ahmed, A.

1996 "Policy and Other Determinants of Inter-Arab and Foreign Investment in Arab Countries" Middle East Business Review 1 (1) 52-64.

Appaduri, A.

1990 "Disjuncture and Differences in the Global Cultural Economy" PP: 295-310 in M. Featherstone (ed) Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity. London: Sage Publications.

Bartlett, C., Doz, Y. and Hudland, G.

1991 Managing the Global Firm. London: Routledge.

Beesley, M. E.

1992 Privatization, Regulation and Deregulation. London: Routledge.

Caves, R.,

1971 "International Corporations: The Industrial Economics of Direct Investment". Economica 38-149.

Dicken, P.

1992 Global Shift: The Internationalization of Economic Activity, 2nd Ed. London: Paul Chapman Publishing Ltd.

Douglas, S. and Craig, C.

1995 International Marketing Strategy. New York: McGraw-Hill Inc.

Douglas, S. And Wind, Y.

1987 "The Myth of Globalization". Columbia Journal of World Business 22(4) Winter: 19-29.

Drucker, p.

1986 «The Changed World Economy». Foreign Affairs 64 (4) Spring: 768 - 791.

Dunning, J.

1988 "The Eclectic Paradigm of International Production: A Restatement and Some Possible Extensions". Journal of International Business Studies 19 (1) Spring: 1-31.

El-Agraa, A.

1982 "The Theory of Economic Integration" PP 10-27 in A. El-Agraa ed. International Economic Integration. London: The MacMillan Press Ltd.

Euromoney

1992 Markets'92 (Supplement) March, Euromoney Publications.

Euromoney

1993 The 1993 Guide to Currencies, Euromoney Publications.

Euromoney

1996 Guide, Emerging Market Currencies (supplement) June, Euromoney publications.

Featherstone, M.

1990 "Global Culture" PP 1-14 in M. Featherstone ed Global Culture: Nationalism, Globalization and Modernity. London: Sage Publications.

Fukuyama, F.

1989 "The End of History" National Interest 16 Summer: 3-18.

Greenway, D. and R. Hine,

1991 "Trends in World Trade and Production" pp 1-12 in D. Greenway, R. Hine, A. O'Brien and R. Thoroton eds. Global Protectionism. London: MacMillan.

Huntington, S.P.

1993 "The clash of Civilization?" Foreign Affairs 72 (3) Summer: 22-49.

Hymer,S.

1970 "The Efficiency (Contradictions) of Multinational Corporations." American Economic Review 60 (2) May: 441-448.

The International Monetary Fund

The Balance of Payments Statistics Yearbook. Washington D.C. Various annual issues.

The International Monetary Fund

1985 "Foreign Private Investment in Developing Countries." Occassional Paper No. 33, Washington, D.C.

Johnson, B.T. and T. P. Sheehy

1996 Index of Economic Freedom. Washington, D.C.: The Heritage Foundation.

Kindleberger, C.

1969 American Business Abroad: Six Lectures. New Haven: Yale University Press.

Levitt, T.

1983 "The Globalization of Markets." Harvard Business Review 61 (3) May-June: 92-102.

McLuhan, M.

1968 Understanding Media: The Extensions of Man. London: Routledge and Kegan Paul.

McGrew, A.

1992 "Conceptualizing Global Politics" pp 1-28 in A. McGrew and P. Lewis Global Politics: Globalization and the Nation-State. Cambridge UK:Polity Press.

Nelson, C.

1994 Managing Globally: A Complete Guide to Competing World-Wide. Burr Ridge Ill.: Irwin Professional Publishing.

Ohmae, K.

1990 The Borderless World: Power and Strategy in the International Economy. New York: Harper Business, Division of Harper Collins.

1995 The End of the Nation-State: The Rise of the Regional Economics. London: Harper Collins Publishers.

O'Brien, R.

1992 Global Financial Integration: The End of Geography. London: The Royal Institute of Internationl Affairs.

Perlmutter, H.

1969 "The Tortuous Evolution of the Multinational Corporation". Columbia Journal of World Business 4 (1) 9-18.

Porter, M.

1990 "The Competitive Advantage of Nations". Harvard Business Review 68 (2) March-April: 73-93.

Salvatore, D.

1993 International Economics. New York: Macmillan Publishing Company.

Servan-Schreifer, J.

1969 The American Challenge. New York: Avon.

Tennenbaum, F.

1970 "The Survival of the Fittest" pp 99-113 in C.Brown ed. World Business: Problems and Politics. New York: The MacMillan Company.

Thompson, G.

1992 "Economic Autonomy and the Advanced Industrial State": pp 197-215 in A. McGrew and P. Lewis eds. Global Politics, Globatization and the Nation-State. Cambridge U.K: Polity Press.

The United Nations

The Statistical Yearbook (The 1986 issue for 1970 and 1980 and the 1995 issue for 1985-1993). New York: The United Nations.

Vernon, R.

1966 "International Investment and International Trade in the Product Cycle". Quarterly Journal of Economics 80 (2) May: 190-207.

Whalley, J.

1991 "Recent Trade Liberalization in the Developing World" pp 225-253 in D. Greenway R. Hine, A. O'Brien and R. Thomton eds. Global Protectionism. London: MacMillan.

The World Bank

1994 World Debt Tables: External Finance for Developing Countries. Washington D.C. : The World Bank.

1996 World Debt Tables: External Finance for Developing Countries. Washington D.C. : The World Bank.

1994 The World Development Report. 1994. Washington D.C. : The World Bank.

1995 The World Tables. Washington D.C. : The World Bank.



التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعدي الشخصية: الانبساط والعصابية

حسن عبداللطيف*
لولــوة حمــادة**

يقول بيرفن في كتابه الجديد «علم الشخصية» The Science of Personality: إن الكتب الحديثة التي تصدرت قائمة الكتب الأكثر مبيعاً أشارت باستمرار إلى أن التفاؤل optimism والمزاج الإيجابي أمران أساسيان للصحة العامة (Pervin 1996, 325). وعلى العكس من ذلك، فقد ارتبط التشاؤم pessimism والنظرة السلبية للأحداث بسوء التوافق والاضطرابات النفسية مثل الاكتئاب (Carver & Gaines 1987). وفي دراسة حديثة مكررة لدراسة «كارفر وجينز» توصل الباحثان مارشال ولانغ» إلى النتائج نفسها، وهي أن التفاؤل يرتبط ارتباطاً سلبياً بأعراض الاكتئاب (Marshall & Lang 1990) ويرى غودوين وغوز في كتابهما: التشخيص الطبي النفسي Psychiatric diagnosis أنه من المألوف عن المرضى المكتئبين أن يكون لديهم توقع منخفض للشفاء مما يعانون منه من أعراض (Goodwin & Guze 1989, 15). ويضيف الكاتبان ان تلك النظرة التشاؤمية لامكانية الشفاء يجب أن يستخدمها المعالج بوصفها اشارة تحذيرية إلى أن حالة المريض الاكتئابية حادة. ويقارن الكاتبان بين المريض المكتئب والمريض العادي، فيذكران ان الأخير نادراً ما يفقد الأمل في الشفاء حتى ولو كانت حالته المرضية سيئة جداً، في حين ان المريض المكتئب يكون متشائماً من إمكانية الشفاء من مرضه حتى ولو كان يعاني من أعراض مرضية عادية.

والواقع أنه وعلى الرغم من أهمية مفهومي التفاؤل والتشاؤم في الحياة الانسانية بشكل عام، وفي الدراسات النفسية بشكل خاص، فان تاريخ الاهتمام بهذين المفهومين حديث نسبياً حيث ظهر الاهتمام بدراستهما في نهاية السبعينات. وفي خلال العقدين السابقين احتل مفهوما التفاؤل والتشاؤم مركز الصدارة في عدد من الدراسات في الشخصية وفي علم النفس الإكلينيكي وفي علم نفس الصحة العامة وفي علم النفس الحضاري المقارن. (Scheier & Carver 1985, 1992; Chang in press).

* مدرس (Assistant prof.) بقسم علم النفس، كلية الآداب، جامعة الكويت.
** أستاذ مساعد (Assistant prof.) بقسم علم النفس، كلية التربية الأساسية، الهيئة العامة للتعليم التطبيقي، الكويت.

ويتجلى اهتمام علماء الشخصية بالتفاؤل والتشاؤم في اتخاذهم هذين المفهومين بوصفهما من الجوانب التي توضع في الاعتبار في التصور العام حول طبيعة الإنسان. فمثلاً هل يمكن اعتبار الإنسان مخيراً أو مسيراً، متأثراً بالعوامل البيئية أو الوراثية... الخ؟، أو أن الإنسان يميل بطبيعته إلى أن يكون متفائلاً أو متشائماً. وقد يعبر أحياناً عن التفاؤل والتشاؤم في مثل هذه التصورات في تساؤل مؤداه: هل يحمل الإنسان أساساً جانب الخير أو الشر (Schultz & Schultz 1994).

وحديثاً، طور «سليجمان» وزملاؤه نظريتهم في أسلوب التفسير explanatory style وقد استخدموا مفهوماً جديداً يستخدمه الفرد في تفسير الأحداث التي يتعرض لها، وأطلق على المفهوم الجديد أسلوب التفسير التشاؤمي pessimistic explanatory style (Peterson, Seligman, & Vaillant 1988; Seligman 1991). وفي هذا الصدد، يقول «بترسون وسليجمان» ان أسلوب التفسير التشاؤمي يتكون من ثلاثة أبعاد. أولها التفسير الداخلي internal explanation وهو يشير إلى الذات (مثل أنا صاحب الخطأ) وفي هذه الحالة فإن احتمال فقدان تقدير الذات يكون عالياً بعد تعرض الفرد إلى إحداث خارجية سيئة. وثانيها التفسير الثابت Stable explanation ويشير ذلك إلى اقتناع بأن الأسباب ستظل ثابتة دائماً ومستديمة (مثل: هذه حال الدنيا دائماً)، وهذا التوجه في التفسير يولد لدى الفرد صعوبات مزمنة في حالة حدوث الأحداث السيئة. أما البعد الثالث فيعرف بالتفسير الشامل global explanation، ويعود هذا التفسير إلى تعميم أثر الأحداث (مثل: إن ما حدث سيؤثر بشكل كبير على كل شيء أقوم به)، وهذا التفسير يؤدي بالفرد إلى الاعتقاد بأن الحدث السيء الذي تعرض له سيؤدي إلى حدوث مشاكل كثيرة. وبهذا نرى أن أسلوب التفسير التشاؤمي للأحداث غير السارة ذا الصفة الداخلية والثابتة والشاملة يكون له أثر موهن على قدرة الفرد على التوافق مع الضغوط والأحداث الخارجية غير السارة. وقد أجريت دراسات عدة على أسلوب التفسير التشاؤمي أسفرت عن نتائج تربط بين ذلك الأسلوب لدى الراشدين وبين الإصابة بالأمراض الجسمية المختلفة، وبانخفاض مستوى الأداء الأكاديمي والرياضي والمهني (Peterson et al. 1988).

وأدى ازدياد اهتمام الباحثين بمفهومي التفاؤل والتشاؤم، إلى ظهور أمور جدلية عدة، مثل الجدل حول تعريف التفاؤل والتشاؤم، وما إذا كان من الممكن اعتبار هذين المفهومين بعداً واحداً على خط مستقيم أو أنهما يمثلان بعدين شبه مستقلين. الأمر الآخر يتعلق بتطوير المقاييس العلمية لقياس كل من التفاؤل والتشاؤم. ومن جانب آخر ظهرت دراسات عدة تربط بين كل من هذين المفهومين وبعض من المتغيرات الديموغرافية، كالجنس أو النوع (عبدالخالق والأنصاري 1995)، والاضطرابات النفسية المختلفة، مثل الاكتئاب والإدمان (Fischer & Leitenberg 1986)، والأداء الأكاديمي والمهني (Aspinwall & Taylor 1992)، وبين بعض من متغيرات الشخصية، كالانبساط / الانطواء والعصابية (Marshall et al. 1992)، وبين التفاؤل والتشاؤم ومدى قدرة الفرد على التكيف مع الضغوط الحياتية المختلفة (Chang in press).

والحقيقة ان المطلع على الدراسات النفسية الحديثة في مجال التفاؤل والتشاؤم يلاحظ أن الدراسات العربية في هذا المجال شبه معدومة، الأمر الذي يجعل لزاماً على الباحثين أن يولوا هذا المجال حقه من الدراسة والبحث، وإلقاء الضوء على العلاقة بين مفهومي التفاؤل والتشاؤم وبعض من متغيرات الشخصية الرئيسية، مثل الانبساط والعصابية، فضلاً عن فحص ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الذكور والإناث في هذين المفهومين. الأمر الآخر المشجع على إجراء هذه الدراسة هو قيام أحد الباحثين العرب، حديثاً، بتطوير قائمة عربية لتقدير الفروق الفردية في التفاؤل والتشاؤم (عبدالخالق 1996)، ولكن لا توجد دراسات عربية تبين مدى كفاءة تلك القائمة في التمييز بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم، ولم يسبق أن استخدمت تلك القائمة مع متعلقات في الشخصية مثل الانبساط والعصابية.

وبناء على ما تقدم، فإن المشكلة التي نحن بصددها تتلخص في محاولة معرفة ما إذا كانت هناك فروق جوهرية بين الذكور والإناث في التفاؤل والتشاؤم؟ وما إذا كان هناك ارتباط بين كل من التفاؤل والتشاؤم وكل من الانبساط والعصابية، وكذلك ما إذا كان هناك ارتباط بين التفاؤل والتشاؤم وبعضهما.

والواقع أن لهذه الدراسة أهمية كبيرة يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

(1) الاستفادة من البحوث السيكومترية العربية عن طريق استخدام المقاييس والاختبارات المصممة والمقننة على البيئة العربية، إذ ان ذلك الأسلوب من القياس النفسي يعد أكثر صدقاً ومواءمة مقارنة بالمقاييس المترجمة. وفي هذا الخصوص يعتقد ترياندس أنه جرى العرف على ترجمة الاختبارات من لغة إلى أخرى لاستخدامها في الدراسات عبر الحضارية، ولكنه حذر من أن هذا الإجراء قد لا ينتج أداة قياس صادقة، ويؤكد بأن الممارسة الجيدة تقتضي تصميم المقاييس الخاصة بحضارة معينة (Triandis 1980).

(2) تحظى دراسة الفروق بين الجنسين في متغيرات الشخصية المختلفة باهتمام كبير لدى الباحثين في علم النفس. فقد يكون لدى الأفراد توقعات عن الفروق بين الجنسين، تعتمد على فكرة مسبقة لما تكون عليه شخصية الرجل أو المرأة. وتأتي نتائج الدراسات لتناقض تلك التوقعات أو تؤكدها في حالة وجود عوامل متداخلة دون أخرى. ولهذا، فإن فحص الفروق بين الجنسين في متغيري التفاؤل والتشاؤم يسهم في بناء تصوراتنا عن الجنسين، على أساس واقعي (امبيريقي).

(3) ذكر سابقاً ارتباط كل من التفاؤل والتشاؤم بالاضطرابات النفسية، مثل الاكتئاب. وبما أن من أعراض الاكتئاب الشائعة الانسحابية والانطواء (APA 1994, 327)، فمن الأهمية بمكان معرفة ما إذا كان الانبساط والإنطواء يرتبطان بالتفاؤل والتشاؤم بشكل أو بآخر. وهذه المعرفة لها أهمية نظرية حيث أنها تبين المتعلقات المختلفة المرتبطة بالتفاؤل والتشاؤم. والأهمية العملية تكمن في استخدام مثل هذه المعرفة في تصميم البرامج الإرشادية والعلاجية المناسبة لكل حالة. فمثلاً، اذا تبين من التشخيص الاكلينيكي أن عرض الانطواء الذي تتصف به الحالة مرتبط بنظرة تشاؤمية نحو الحياة، فإن هذه

المعرفة بالتالي تسهم في رسم الخطة الارشادية المناسبة والهادفة إلى تغيير تلك النظرة التشاؤمية لدى الحالة.

في الإطار النظري للدراسة، نتناول تعريف كل من التفاؤل والتشاؤم، ونتعرض للجدل حول ما إذا كان التفاؤل والتشاؤم بعداً واحداً على متصل، أو بعدين مستقلين متداخلين نوعاً ما. هذا فضلاً عن عرض موجز لنظرية أيزنك في الانبساط والعصابية، ويتخلل ذلك محاولة الربط بين كل من التفاؤل والتشاؤم وبعدي الانبساط والعصابية.

تعريف التفاؤل والتشاؤم:

يقول تشانغ وزملاؤه في هذا الخصوص: أنه ليس هناك تعريف متفق عليه لكل من التفاؤل والتشاؤم (Chang, D'zurilla, & Maydeu - Olivares 1994) ويعتبر تعريف شاير وكارفر من أشهر التعريفات للمفهومين، وقد أخذ بذلك التعريف العديد من الباحثين. وهما يعرفان التفاؤل والتشاؤم بأنهما إما توقعات إيجابية للنتائج بوجه عام (عند المتفائل) أو سلبية (عند المتشائم) (Scheier & Carver 1985). وقد صمم هذان المؤلفان اختبار التوجه نحو الحياة Life Orientation Test (LOT) لقياس الفروق الفردية في ذلك التوجه، ويشتمل المقياس على 12 عبارة. ومن أمثلة تلك العبارات: «دائماً أنظر إلى الجانب المضيء من الأمور»، «في الأوقات غير المؤكدة، دائماً أتوقع الأفضل». وقد طور المؤلفان نظريتهما عن مفهومي التفاؤل والتشاؤم بوصفها جزءاً من نظريتهما في ضبط الأداء الوظيفي الهادف control theory of goal directed functioning. ويفترضان في هذه النظرية أن المشاعر الإيجابية مرتبطة بمدى الحركة (التوجه) نحو الأهداف، في حين أن المشاعر السلبية مرتبطة بمدى الحركة المبتعدة عن الأهداف (Carver & Sheier 1990). وبمعنى آخر، فان الانفعال لا يرتبط فقط بالخبرة الخاصة بمدى الحركة نحو الأهداف، أو بعيداً عنها، بل بالتوقعات المتعلقة بالنتائج. وعلى هذا، فالانفعالات الإيجابية ليست مرتبطة بالتقدم نحو الهدف فقط، وإنما بالتوقع الإيجابي لنتائج ذلك التقدم (المشاعر التفاؤلية). وعلى العكس من ذلك نجد المشاعر السلبية مرتبطة بالتوقع السلبي لنتائج ذلك التقدم (المشاعر التشاؤمية).

ويرى كارفر وشاير أن التفاؤل صفة مهمة في الشخصية، تتضمن توقعات عامة حول المستقبل. ويقع الأفراد على خط متصل: من المتشائمين (الذين يتوقعون بشكل عام أشياء سيئة ستحدث) على أحد طرفي ذلك المستقيم، إلى المتفائلين (الذين يتوقعون بشكل عام أشياء حسنة ستحدث) على الطرف الآخر. وقد دلت البحوث على أن الفروق الفردية على بعد التفاؤل والتشاؤم ثابتة بشكل نسبي، ولفترة لا تقل عن ثلاث سنوات، حتى لدى أولئك الأفراد الذين تواجههم كوارث جسيمة (Scheier & Carver 1993). وباختصار، نرى أن موقف الكاتبين كارفر وشاير من تعريف التفاؤل والتشاؤم يركز على أن المفهومين يعكسان توقعات الأفراد لأحداث المستقبل، أو لعواقب الأمور.

وعلى العكس من ذلك، قدم دمبر وزملاؤه تعريفاً واسعاً للتفاؤل والتشاؤم، يتضمن الاعتقاد بأن هذين المفهومين يعكسان نظرة إيجابية أو سلبية للحياة (Dember et al. 1989).

فبينما نرى أن تعريف كل من شاير وكارفر يتجه نحو المستقبل، نجد أن تعريف دمبر وزملائه يتضمن إدراك الحاضر وتقييمه، وكذلك المستقبل.

وبناء على ذلك التعريف طور دمبر وزملاؤه مقياس التفاؤل والتشاؤم Optimism and Pessimism Scale (OPS) ويتكون هذا المقياس من 56 عبارة، تقيس 18 عبارة منها التفاؤل، ومثلها لقياس التشاؤم، فضلاً عن عشرين بنداً مكرراً بصيغ أخرى في المقياس.

المجال الآخر الذي أثار جدلاً، دار حول بعدية Dimensionality التفاؤل والتشاؤم، ووجهة النظر السائدة هي تلك التي يقول بها شاير وكارفر. وهي ترى أن كلا من التفاؤل والتشاؤم يشكلان متصلاً ثنائي القطب، يقع أحدهما مواجهاً للآخر. وهذه الرؤية تفترض أنه لا يمكن للفرد أن يمتلك أفكاراً تفاؤلية وتشاؤمية في الوقت نفسه (Scheier & Carver 1985). وحديثاً، أجريت العديد من الدراسات التي تحدت ذلك النموذج ذا البعد الواحد، وقد رأى أصحابها أنه من الأفضل أن ينظر إلى التفاؤل والتشاؤم على أنهما يمثلان بعدين مستقلين إلى حد ما (Marshal et al. 1992; Chang et al. 1994) وفي محاولة للوصول إلى رأي محدد بخصوص بعدية التفاؤل والتشاؤم، قام تشانغ وزملاؤه بدراسة استخدموا فيها المنهجين التوكيدي والاستكشافي confirming exploratory على عينة ضمت 389 فرداً من طلاب الجامعة، ووجدوا أن اختبار التوجه نحو الحياة يشتمل على عاملين، أحدهما يمثل التفاؤل والآخر التشاؤم. وقد كان معامل الارتباط بين العاملين يساوي −0.54. وعلى العكس من ذلك ظهر أن مقياس التفاؤل والتشاؤم يشتمل على عوامل عدة، وذلك بسبب التعريف الواسع الذي بني عليه المقياس المذكور سابقاً. وقد توصل مارشال وزملاؤه إلى النتيجة نفسها، باستخدام اختبار التوجه نحو الحياة، مع عينة تكونت من البحارة الذكور. والخلاصة، أن تلك الدراسات ألقت بعضاً من الشك على النظرة السائدة عن مصداقية أحادية البعد لكل من التفاؤل والتشاؤم.

وهناك موقف نظري آخر جدير بالاهتمام، يأخذ به أصحاب نظرية الضغوط (Lazarus & Folkman 1984) ونظرية التعلم الاجتماعي (Bandura 1986). فالتقييم المعرفي cognitive apparisal والكفاءة الذاتية Self-efficacy وتوقعات النتائج outcome expectancies عند هؤلاء، ينظر اليها كلها على أنها استجابات تقتصر على موقف معين وليست ميولاً أو ما يشبه السمات الشخصية. وعلى ذلك، فإن أي فرد قد يكون متفائلاً في بعض من المواقف والموضوعات في حياته (مثل العمل، وجماعة الأصدقاء، ومتشائماً في الوقت نفسه من أشياء أخرى (مثل الزواج، والحياة العاطفية). والحقيقة ان هذا الرأي جدير بالاهتمام والبحث، لإلقاء الضوء على المحددات المعينة التي تجعل أمراً ما مدعاة للتفاؤل وأمراً آخر يجلب مشاعر التشاؤم، عند فرد معين. الأمر الآخر الجدير بالاهتمام هنا هو هذه النظرة إلى خصوصية الموقف situation specficity والتي قد يمكن الاستعانة بها في تفسير بعض من نتائج الدراسات التي تنتهي إلى أن أفراداً أو جماعة معينة دون أخرى تبدو أكثر تفاؤلاً أو تشاؤماً. بمعنى آخر، إن الاستعانة بخصوصية الموقف في التفسير تعيننا في التحفظ عن إطلاق التعميمات على السمات الشخصية التي يزعم أن جماعة معينة تمتاز بها دون غيرها من الجماعات الأخرى.

والحقيقة ان مفهومي التفاؤل والتشاؤم ولّدا مفاهيم جديدة أصبحت مادة للبحوث والدراسات المختلفة. ومن تلك المفاهيم ما يعرف بالتشاؤم الدفاعي defensive pessimism. ويرى نورم وكانتور (Norem & Cantor 1986) أن الأفراد المتفائلين في أثناء انتظارهم للإنجاز التحصيلي يشعرون بقليل من القلق نسبياً، وتكون لديهم توقعات عالية وآمال كبيرة. وفي الجانب الآخر، نجد الأفراد الذين يتصفون بالتشاؤم الدفاعي يرسمون لأنفسهم أسوأ «سيناريو»، وتكون لديهم توقعات منخفضة. وهذا النوع من الأفراد عندما يكونون طلاباً يبدو عليهم القلق دائماً، حتى حينما لا يكون هناك داع لذلك. وكلا الأسلوبين: التفاؤل والتشاؤم الدفاعي، يمكن اعتبارهما استراتيجيات توافقية في المواقف التحصيلية، حيث تكون استراتيجية ما تناسب أفراداً معينين دون غيرهم. فالنظرة التفاؤلية تساعد الأفراد في التركيز على التوقعات الأدائية الإيجابية، مع تجنب التفكير في ما قد يغدو سيئاً. أما الأفراد الذين يتسمون بالتشاؤم الدفاعي، فيلجأون إلى استخدام استراتيجية الغرض منها تسخير وخفض القلق المرتبط بالأداء الأكاديمي. وهكذا، فهم يتصورون أسوأ ما يمكن أن يحدث لهم ويهيئون أنفسهم مبدئياً لاحتمال الفشل وعدم الأداء الجيد، ويبدو أن كل ذلك يعمل على تهدئتهم قليلاً، حتى من دون أن يلزموا أنفسهم بمتابعة الاستعداد للإنجاز التحصيلي. والواقع أن اتباع مثل هذه الاستراتيجية من التشاؤم الدفاعي تديم مشاعر القلق عند الفرد.

ويضيف نورم وكانتور أن مثل هذه الاستراتيجيات، التي قد يلجأ إليها الأفراد في المجال التحصيلي، لا تنقل إلى مجالات أخرى مثل الناحية الاجتماعية. وهذا يعني أن المتفائل أو المتصف بالتشاؤم الدفاعي في الموقف الأكاديمي، قد لا يكون كذلك في تعامله مع الأنشطة الاجتماعية.

الظاهرة الأخرى الجديدة التي حازت على اهتمام الباحثين، هي ما يسمى بالتفاؤل غير الواقعي unrealistic optimism. ويقصد بذلك ميل لدى بعض من الناس إلى الاعتقاد بأن الاحتمال الأعلى أن تحدث لهم أحداث سارة، والاحتمال الأقل أن تحدث لهم أحداث غير سارة مقارنة بالآخرين (Weinstein 1980, 1984, 1987). وقد قام واينشتاين بسلسلة من الدراسات عن تلك الظاهرة بهدف الكشف عن نزعة الأفراد إلى التفاؤل غير الواقعي لأحداث الحياة في المستقبل. ففي إحدى الدراسات طلب من أفراد العينة البالغ عددها 1258 طالباً وطالبة مستخدماً مقياس أحداث الحياة والذي يحتوي على 18 حدثاً سلبياً (مثل: في المستقبل ستصاب بالسرطان) أن يختاروا الاجابة التي تمثل موقفهم من بين: «لا فرصة للحدوث»، وفرصة حدوث أكثر من 80 في المئة». ودلت النتائج على أن تقدير الأفراد للأحداث الإيجابية بمعدل فوق المتوسط، في حين كان تقديرهم للأحداث السلبية بمعدل أقل من المتوسط (Weinstein 1980).

ويفترض واينشتاين ان هناك مفهومين على الأخص: الضبط النفسي psychological control والقوالب النمطية stereotypes، متضمنين بشكل كبير في التفاؤل غير الواقعي عند

الحكم على أحداث المستقبل السلبية. فقد ذكر واينشتاين أن الأفراد الذين لديهم ميل نحو التفاؤل غير الواقعي يشيرون إلى أن الأحداث السلبية التي بمقدورهم التحكم بها يقل احتمال تعرضهم لها، كما يعتقد هؤلاء أيضاً أن الآخرين يحملون مثل هذا الاعتقاد. ويرى واينشتاين أن هذين المفهومين يوضحان السبل التي يلجأ اليها الناس في تبرير إدراكهم غير الواقعي في عدم تعرضهم للأحداث غير السارة. وقد أيدت الدراسة التي قام بها كل من تايلور وبراون وجود ظاهرة التفاؤل غير الواقعي، وقد تبين لهما ذلك بعد مراجعة 121 دراسة (Taylor & Brown 1994).

التفاؤل والتشاؤم وبعض أبعاد الشخصية:

مع أن هناك العديد من المتعلقات Correlates مناسبة لدراسة علاقاتها بمفهومي التفاؤل والتشاؤم، إلا أن هناك أبعاداً رئيسية في الشخصية، مثل الانبساط والعصابية تبدو أكثر ملاءمة من غيرها للأسباب التالية:

أولاً، أنه من الضروري تقييم المفاهيم الجديدة في الشخصية في ضوء علاقتها مع مجالات معروفة في الشخصية ومدروسة بشكل مستفيض، لأن ذلك يسبغ على المفهوم الجديد أدلة على صدق التكوين، من خلال طريقتي الصدق الاتفاقي convergent والاختلافي divergent، كما بين سميث وزملاؤه (Smith et al. 1989).

ثانياً، أن النظريات الرئيسية البارزة في الشخصية والانفعالات تبعث على التوقع بأن كلا من التفاؤل والتشاؤم يتباينان في ارتباطهما بأبعاد رئيسية في الشخصية (Eysenck & Eysenck 1995; Gray 1981, 1987; Marshall et al. 1992)، وقد يعد ذلك من الأمور المهمة كثيراً.

ثالثاً، وأخيراً، كشفت العديد من الدراسات عن وجود ارتباط سلبي بين التفاؤل وأعراض الاكتئاب (عبدالخالق والأنصاري 1995، دويدار 1992؛ Fisher & Leitenberg 1986; Carver & Gaines 1987, Scheier & Carver 1985) وبما أن الاكتئاب يتضمن، في ما يتضمن، أعراض الانطواء والانسحاب أو الضعف في العلاقات الاجتماعية (Alden et al. 1995; Gilbert 1992; Morris 1979; Watson & Clark 1988) (عبداللطيف 1997) فقد يدعونا ذلك إلى الافتراض بأن هناك ارتباطاً بين التفاؤل والتشاؤم والانبساط والانطواء. وفي هذا الصدد يقول موريس (Morris 1979) إن الانبساط يرتبط بعدد من سمات الشخصية التي تتباين في ما بينها. ومن هذه السمات: النشاط الاجتماعي والتيسير الاجتماعي والميل نحو المجازفة، والميل نحو النشاط والحركة، في مقابل التفكير والتأمل. ويرى الكاتب نفسه، وبعد مراجعة مستفيضة للعديد من الدراسات عن هذا الموضوع، أن الأدلة تبين أن هناك ارتباطاً بين الانبساط والاكتئاب.

وكما ورد في الفقرة السابقة، فإن المطلع على الدراسات عن أبعاد الشخصية (الانبساط ـ الانطواء، والعصابية) يجزم بأن هناك ارتباطاً بين تلك الأبعاد والتفاؤل والتشاؤم. ويقدم غراي (Gray 1981, 1987) تفسيراً لذلك حين يقرر أن الفروق الفردية في

«الانبساط» و«العصابية» ترجع في أصلها إلى تكوينات المخ، والتي تكون حساسة بشكل متفاوت لإشارات الثواب والعقاب على التوالي. وعلى وجه التخصيص، فقد افترض أن الانبساط ينجم عن حساسية عالية نحو إشارات الثواب. وعلى العكس، فقد افترض أن العصابية تنشأ عن حساسية نحو إشارات العقاب.

وعلى ذلك، فإذا كان التفاؤل يعكس توقعات للأحداث الإيجابية، فإن التفاؤل يجب أن يرتبط بشكل أساسي بكل من الانبساط والحالة المزاجية الإيجابية. ومن ناحية أخرى، إذا كان التشاؤم يشكل ميلاً نحو توقع الأحداث السلبية، فالمتوقع أن يكون التشاؤم مرتبطاً بشكل أساسي بكل من العصابية والحالة المزاجية السلبية. وفي ما يلي سنعرض باختصار لكل من بعدي الانبساط والعصابية للتعرف على الصفات الشخصية للأفراد الذين يقعون على أحد طرفي واحد من هذين البعدين:

يرى أيزنك أنه عند النظر إلى الشخصية عند مستوى النمط نجد ثلاثة أبعاد رئيسية: الانبساطية، والعصابية، والذهانية (Eysenck 1970, 1986 ,1990; Eysenck & Eysenck 1985). والبعد عند أيزنك يشكل أعلى مستوى في البناء الهرمي للشخصية (عبدالخالق 1992). ويقول أيزنك وأيزنك أنهما راجعا التراث النفسي بشكل مفصل وتوصلا إلى أن تلك الأبعاد الثلاثة ظهرت في دراسات عدة، استخدمت مقاييس مختلفة مثل: قائمة مينيسوتا متعددة الأوجه للشخصية، واستخبار عوامل الشخصية الستة عشر، وقائمة كاليفورنيا النفسية. ويصف أيزنك تلك الأبعاد بأنها تظهر في كل الحضارات المختلفة وليس في الحضارة الغربية فقط. وتتميز أيضاً بأنها وراثية، وتميل إلى الثبات عبر فترة طويلة. وقد اتجه أيزنك في السنوات الأخيرة إلى دراسة الأسباب الكامنة وراء تلك الأبعاد، التي يرى أنها بيولوجية (أسباب فيزيولوجية أو هرمونية) في طبيعتها (Eysenck 1990).

المنطوي والمنبسط:

المنطوي النموذجي هادئ ومترو، متأمل ومغرم بالكتب أكثر من غيره من الناس، ومحافظ ومتباعد، إلاّ بالنسبة لأصدقائه المقربين. وهو يميل إلى التخطيط مقدماً، أي أنه ينظر قبل أن يخطو أي خطوة، ويتشكك في التصرف المندفع السريع، ولا يحب الاستثارة، ويأخذ شؤون الحياة اليومية بالجدية المناسبة، ويحب أسلوب الحياة الذي أجيد وأتقن تنظيمه، ويخضع مشاعره للضبط الدقيق، ويندر أن يسلك سلوكاً عدوانياً، ولا ينفعل بسرعة، ويعتمد عليه، ويميل إلى التشاؤم، ويعطي أهمية كبيرة للمعايير الأخلاقية.

أما المنبسط النموذجي فهو شخص اجتماعي يحب الحفلات، وله أصدقاء كثيرون، ويحتاج إلى أناس من حوله يتحدث معهم، ولا يحب القراءة أو الدراسة منفرداً، ويسعى وراء الإثارة، ويتطوع لفعل أشياء ليس من المفروض أن يقوم بها، ويتصرف بسرعة من دون ترو. وهو شخص مندفع على وجه العموم، مغرم بعمل «المقالب» وإجاباته حاضرة. وهو يحب التغيير عادة، ويأخذ الأمور «ببساطة»، ومتفائل وغير مكترث، ويحب الضحك والمرح، يميل إلى العدوان وينفعل بسرعة،

ويمكن القول بصفة عامة أنه لا يتحكم في انفعالاته بشكل جيد ولا يعتمد عليه أحياناً (جابر 1990,332 ـ 334).

العصابيـــة:

يرى عبدالخالق (1996) أن العصابية neuroticism تشير إلى الاستعداد للإصابة بالاضطراب النفسي أو العصاب neurosis. والاستعداد للإصابة بالعصاب ضروري ولكنه لا يكفي بل يلزم توافر تعرض الفرد إلى قدر مرتفع من الضغوط Stress البيئية الخارجية أو الداخلية.

ويقابل العصابية الاتزان الانفعالي. ويتصف العصابي ـ وهو الفرد الذي يقع عند طرف بعد العصابية ـ بعدم الثبات الانفعالي، ويميل إلى التعرض للقلق كما تسهل استثارته. وقد يشكو من الصداع والأرق وفقدان الشهية، وقد يجد العصابي صعوبة في العودة إلى الحالة السوية بعد المرور بخبرة انفعالية ضاغطة.

وقد اهتمت دراسات عدة بفحص التفاؤل والتشاؤم وعلاقتها ببعدي «الانبساط» و«العصابية»، وعلاقة التفاؤل والتشاؤم بمتغيرات أخرى. كما اهتمت دراسات أخرى بالفروق بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم. ولعل الدراسة التي قام بها مارشال وآخرون هي الوحيدة التي ركزت على بحث كل من التفاؤل والتشاؤم وعلاقتهما ببعدي الشخصية، الانبساط والعصابية، بشكل أساسي (Marshall et al. 1992). وقد هدفت الدراسة كذلك إلى توضيح ما إذا كان كل من التفاؤل والتشاؤم يمثلان طرفين متقابلين على متصل، أو أنهما بعدان مستقلان إلى حد ما. وقد أشرنا إلى ذلك الجدل سابقاً. وقد اشتملت الدراسة على عينتين: الأولى مكونة من 346، والثانية من 543 من البحارة الذين كانوا تحت تدريب عسكري. وقد جمعت من العينتين معلومات تغطي مجالات مختلفة، مستخدمين في ذلك عدداً من المقاييس. وتلك المجالات هي: التفاؤل وتم قياسه باختبار التوجه نحو الحياة من وضع شاير وكارفر (Scheier & Carver 1985) ومقياس اليأس من وضع بك وآخرين (Beck et al. 1974) والعصابية والانبساط وتم قياسهما باستخدام قائمة العوامل الخمسة NEO Five Factor Inventory لكوستا ومكري (Costa & McCrae 1989) والمشاعر الإيجابية والسلبية وتم قياسها باستخدام جدول المشاعر الإيجابية والسلبية لواطسون وآخرين (Watson, Clark & Tellegen 1988).

وقد استخدم الباحثون التحليل العاملي للتأكد مما إذا كان اختبار التوجه للحياة يقيس بعداً واحداً، أحد طرفيه التفاؤل والطرف المقابل التشاؤم، أو يقيس بعدين منفصلين نوعاً ما، واتبع الإجراء نفسه مع مقياس اليأس. ودلت نتائج عمليتي التحليل على أن التفاؤل والتشاؤم مفهومان متمايزان إلاّ أنهما مرتبطان. أما في ما يتعلق بالارتباط بين التفاؤل والتشاؤم على المقياسين (اختباري التوجه نحو الحياة ومقياس اليأس)، فقد دلت النتائج على وجود ارتباط مرتفع بين مقياسي التفاؤل في كل من الاختبارين، بينما كان الارتباط بين مقياسي التشاؤم أقل نسبياً في كل من الاختبارين. وكما هو متوقع، فقد كان

الارتباط سلبياً بين مقياسي التفاؤل والتشاؤم في كل من الاختبارين. النتيجة الجوهرية الأخرى للدراسة هي أن مقياسي التفاؤل ارتبطا بشكل رئيسي بالانبساطية والمشاعر الإيجابية. وعلى العكس من ذلك، ارتبط مقياسا التشاؤم بالعصابية والمشاعر السلبية.

وفي دراسة أخرى ركز وليامز (Williams 1992)على دراسة العلاقة بين التفاؤل والانبساط والعصابية لدى عينة قوامها 223 من طلاب الجامعة. طبق اختبار التوجه نحو الحياة لقياس التفاؤل واستخبار ايزنك للشخصية. وكشفت النتائج أن التفاؤل ارتبط ايجابياً بالانبساط وسلبياً بالعصابية. ويشير المؤلف إلى أن اختبار التوجه نحو الحياة يميز بين الأفراد الذين يتمتعون بمزايا ايجابية، والذين تنخفض لديهم درجة العصابية.

وفي دراسة حديثة قام تشانغ (Chang in press) بفحص الفروق بين أميركيين من أصل أبيض (ن=81) وأميركيين من أصل آسيوي (ن=81) في درجة التفاؤل والتشاؤم، وارتباط ذلك بالمشاعر السلبية والإيجابية والتوجه السلبي أو الإيجابي نحو المشاكل. ودلت النتائج على أن كل الارتباطات أكدت أن التفاؤل ارتبط ارتباطاً إيجابياً، ومرتفعاً، بالمشاعر الإيجابية والتوجه الإيجابي نحو حل المشاكل، في حين ارتبط التشاؤم ارتباطاً مرتفعاً بالمشاعر السلبية والتوجه السلبي نحو حل المشاكل. وقد انطبقت هاتان النتيجتان على كل أفراد العينة من الأصلين المختلفين، وكان الاستثناء الوحيد عند أفراد العينة من الأصل الآسيوي، حيث كان الارتباط غير دال احصائياً بين المشاعر الإيجابية والتوجه السلبي نحو المشاكل. ويعني ذلك أن الأميركي من أصل آسيوي قد يحمل مشاعر إيجابية positive affects مستقلة عن توجهه السلبي نحو المشاكل problem orientation.

وهناك دراسة حديثة جديرة بالاهتمام قام بها شبرد وآخرون (Shepperd et al. 1996) حاولوا فيها دراسة ما إذا كان الأفراد يمكنهم أن يتخلوا عن تفاؤلهم غير الواقعي نتيجة لبعض من المتغيرات. واشتملت الدراسة على ثلاث دراسات فرعية. اشتملت عينة الدراسة الأولى على 82 طالباً وطالبة من سنوات دراسية مختلفة بواقع 31 من السنة الثانية، و22 من السنة الثالثة و29 من السنة الرابعة. طلب من أفراد العينة أن يبينوا ما إذا كانوا سيبحثون عن عمل بعد التخرج، مع تحديد قيمة أول راتب متوقع. وقام الطلاب بتحديد ذلك في أول شهر يناير ثم في شهر ابريل وهو فترة ما قبل التخرج بالنسبة لطلاب السنة الرابعة. ودلت النتائج على أن طلاب السنة الرابعة قد خفضوا من قيمة الراتب المتوقع مع قرب التخرج مقارنة بطلاب السنتين الأخريين. وقد استنتج من ذلك أن طلاب السنة الرابعة قد تخلوا عن التفاؤل غير الواقعي مع اقتراب وقت التخرج. أما الدراسة الثانية فقد اشتملت على 144 طالباً وطالبة. طلب من أفراد العينة أن يتوقعوا درجتهم في امتحان معين، وكان وقت التوقع قبل الامتحان بشهر (الوقت الأول)، وبعد الامتحان مباشرة (الوقت الثاني)، وثلاثة أيام قبل معرفتهم بالدرجة (الوقت الثالث) وثلاث ثوان قبل معرفتهم بالدرجة (الوقت الرابع). وكشفت النتائج أن أفراد العينة تخلوا عن تفاؤلهم مع العد التنازلي في الوقت، وأصبحوا أكثر تشاؤماً في توقعاتهم مع اقتراب موعد معرفتهم بالنتيجة.

والدراسة الثالثة شارك فيها 191 طالباً وطالبة، وطبق على العينة اختبار تقدير الذات self-esteem من وضع روزنبرغ. وقسمت العينة إلى مجموعتين بناء على الدرجات في الاختبار: مجموعة تتصف بتقدير ذات مرتفع وأخرى بتقدير ذات منخفض. ثم اتبعت مع هذه العينة اجراءات الدراسة التي قام بها شبرد وزملاؤه، وعرضنا لها في الفقرة السابقة. ودلت النتائج على أن مجموعة تقدير الذات المرتفع لم ينخفض مستوى تفاؤلها بشكل واضح عبر الأوقات الأربعة، ولكنه انخفض قليلاً في الوقت الرابع.

أكدت الدراسة السابقة على العلاقة الإيجابية بين تقدير الذات المرتفع والتفاؤل. وقد تأكد ذلك أيضاً من دراسة أخرى قام بها ديفيز وآخرون (Davis et al. 1992) وشملت العلاقة بين التفاؤل والتشاؤم والوحدة النفسية ومستوى تقدير الذات، عند طلاب الجامعة. وبلغ أفراد العينة 155. وتبين من النتائج أن الوحدة النفسية ترتبط إيجابياً بالتشاؤم وترتبط سلبياً بالتفاؤل. وعلى العكس من ذلك، فقد ارتبط توقير الذات إيجابياً بالتفاؤل وسلبياً بالتشاؤم. أما التفاؤل والتشاؤم، فقد كان الارتباط بينهما سلبياً جوهرياً كما هو متوقع.

أما في ما يتعلق بالفروق بين الجنسين، في التفاؤل والتشاؤم فالدراسات العربية تكاد تكون نادرة. والدراسة العربية الوحيدة ـ في حدود علم الباحث ـ هي تلك التي قام بها عبدالخالق والأنصاري (1995). وقد طبق الباحثان القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم على عينة من طلاب جامعة الكويت الذكور (503) والإناث (522) وظهرت فروق جوهرية بين الذكور والإناث في السمتين. فقد كان متوسط الذكور في التفاؤل (م= 54,52) والإناث (م= 53,02)، والعكس في مقياس التشاؤم، إذ حصلت الإناث على (م= 31,52) والذكور (م= 28,78). وتتفق النتيجة الأخيرة مع دراسة أخرى قام بها الأنصاري (1997) حيث حصلت الإناث على متوسط أعلى من الذكور في التشاؤم على قائمة «جف» لصفات الشخصية. ولكن هذه النتيجة لا تتفق مع دراسات أخرى على عينات أميركية كشفت عن عدم وجود فروق بين الجنسين في التفاؤل والتشاؤم (Fischer & Leitenberg 1986; Mook et al. 1992).

والخلاصة التي نخرج بها من مراجعة هذه الدراسات أن التفاؤل والتشاؤم يرتبطان، معاً، ارتباطاً سلبياً بشكل أساسي، وأن التفاؤل يرتبط إيجابياً بالانبساط والنظرة الإيجابية نحو الحياة والأحداث وتوقير الذات المرتفع. أما التشاؤم فيرتبط سلبياً بكل تلك المتغيرات، ويرتبط إيجابياً بالانطواء والعصابية والتوجه السلبي نحو الحياة والوحدة النفسية وتقدير الذات المنخفض. أما في ما يتعلق بالفروق بين الجنسين، فيبدو أنه ليس هناك اتساق في النتائج على الصعيد العربي والأجنبي. ففي حين دلت نتائج عربية على أن الذكور أكثر تفاؤلاً من الإناث، بينما كن أكثر تشاؤماً من الذكور، كشفت دراسات على عينات أميركية عن عدم وجود فروق جوهرية بين الذكور والإناث في التفاؤل والتشاؤم.

لهذه الدراسة هدفان أساسيان: الأول، ينصب على اختبار ما اذا كانت هناك فروق جوهرية بين الذكور والاناث. والهدف الثاني، معرفة ما اذا كانت ارتباطات بين التفاؤل والتشاؤم مع كل من بعدي الشخصية الانبساط والعصابية، وما إذا كان هناك ارتباط بين كل من التفاؤل والتشاؤم.

واعتمدت الدراسة الفروض الثلاثة التالية: (1) توجد فروق جوهرية بين الذكور والإناث في التفاؤل والتشاؤم، (2) توجد ارتباطات جوهرية موجبة بين التفاؤل والانبساط وبين التشاؤم والعصابية وسلبية بين التفاؤل والعصابية والتشاؤم والانبساط، (3) يوجد ارتباط جوهري سلبي بين التفاؤل والتشاؤم.

وتكونت عينة الدراسة من 220 طالباً وطالبة بواقع 110 ذكور و110 اناث (عدد الأفراد الذكور مساو للإناث). والعينة تمثل الطلاب في عدد من كليات جامعة الكويت، وقد تطوعوا بالاشتراك في هذه الدراسة، الأمر الذي يعطي كثيراً من الثقة في نتائج هذا البحث. وتراوحت أعمار أفراد العينة بين 18 و35 سنة، مع ملاحظة أن أكثر من 78٪ من أفراد العينة تراوحت أعمارهم بين 19 و22 سنة.

وقد بين اختبار (ت) وجود فرق جوهري بين الذكور والإناث في متغير العمر. إلا أن ذلك الفرق قد يكون تأثيره محدوداً حيث ان كلا من الذكور والإناث ينتميان إلى المرحلة العمرية نفسها، وهي فترة الشباب أو الرشد المبكر، فضلاً عما ذكر سابقاً من أن أكثر من ثلاثة أرباع العينة تقع في الفئة العمرية بين 19 و22 سنة. وللتحقق من أن فرق العمر قد لا يكون عاملاً مؤثراً على نمط الاستجابة، تم حساب معامل الارتباط بين العمر وكل من التفاؤل والتشاؤم، وكانت ر= 0,08، ر= 0,09 بالنسبة للتفاؤل والتشاؤم على التوالي، ما يشير إلى عدم ارتباط العمر بكلا المتغيرين.

واستخدمت أداتان للقياس كما يلي:

1 ـ القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم، والمقياس من تأليف أحمد عبدالخالق (1996). واعتمدت اجراءات التصميم على عينة مكونة من 277 طالباً وطالبة في جامعة الكويت. ويشتمل المقياس على 15 بنداً لقياس التفاؤل، ومثال لبنود هذا المقياس: «تبدو لي الحياة جميلة». ويشتمل مقياس التشاؤم كذلك على 15 بنداً. ومثال لبنود هذا المقياس: «أشعر أنني أتعس مخلوق». ويجاب عن كل فقرة على أساس خمسة اختيارات. ووصل معامل ثبات ألفا لكرونباخ إلى 0,93، 0,94 لمقياسي التفاؤل والتشاؤم على التوالي. وهي كلها معاملات ثبات مرتفعة.

وتم حساب صدق المقياس بطرق مختلفة، منها الارتباط بين المقياسين واختبار التوجه نحو الحياة. وأشارت النتائج إلى ارتباط موجب بين مقياس التفاؤل واختبار التوجه نحو الحياة ر=0,78، وارتباط سلبي بين مقياس التشاؤم والاختبار الأخير ر=0,69، ما يشير إلى صدق تلازمي مرتفع للمقياسين. والطريقة الثانية تمت عن طريق حساب الارتباطات المتبادلة بين كل من المقياسين وبعض من مقاييس الشخصية، مثل الاكتئاب والقلق. وكانت معاملات الارتباط بين التفاؤل والاكتئاب −0,54 على حين كان الارتباط بين التشاؤم والاكتئاب 0,73، والنمط نفسه كان بين كل من المقياسين ومقياس القلق، حيث كان معامل الارتباط بين التفاؤل والقلق −0,68، وبين التشاؤم والقلق 0,73.

والطريقة الثالثة استخدم فيها التحليل العاملي لكل مقياس فرعي من المقياسين على حده، وأسفر عن عامل أحادي واحد. وتشبعت بهذا العامل جميع البنود الخمسة عشر، وتراوحت التشبعات بين 0,622، و0,809 في مقياس التفاؤل. وفي مقياس التشاؤم تشبعت بالعامل جوهرياً جميع البنود الخمسة عشر، وتراوحت التشبعات بين 0,671، و0,828. وعلى ذلك، فهذا المقياس العربي الجديد يتسم بالثبات والصدق المرتفع، الأمر الذي يجعله صالحاً للاستخدام في البحوث النفسية العربية.

2 ـ استخبار أيزنك للشخصية Eysenck Personality Questionnaire (EPQ): نشر هذا المقياس عام 1975، ويقيس أربعة أبعاد: الذهانية، الانبساط، العصابية، والكذب. وقد قام عبدالخالق (1991) بتعريب الاستخبار ودليل تعليماته، واعتمد في ذلك على دراسة واقعية اشترك فيها المترجم وأحد مؤلفي الاستخبار. وفي الدراسة الحالية تم استخدام مقياس الانبساطية ومقياس العصابية. ومقياس الانبساطية في صيغته العربية يتكون من 20 بنداً لها معامل ثبات يصل إلى 0,77 للذكور، 0,76 للإناث. وأظهرت التحليلات العاملية تشبعات مرتفعة للبنود بعامل الانبساط. أما مقياس العصابية فيتكون من 23 بنداً تتميز بمعامل ثبات مرتفع يصل إلى 0,80 لكل من الذكور والإناث. وأظهر التحليل العاملي تشبعات مرتفعة للبنود.

النتائـــج

للتحقق من الفرض الأول الخاص بالفروق بين الذكور والإناث في مستوى التفاؤل والتشاؤم تم حساب اختبار (ت) للفروق بين المجموعتين (الذكور والإناث) لكل من متغيري التفاؤل والتشاؤم. والنتائج موضحة في جدول (1) الذي يشتمل على المتوسطات والانحرافات المعيارية وقيم (ب).

جدول رقم (1)

المتوسطات (م) والانحرافات المعيارية (ع) لقائمة التفاؤل والتشاؤم وقيم (ت)

العينات	ن	مقياس التفاؤل			مقياس التشاؤم		
		م	ع	ت	م	ع	ت
ذكور	110	52,98	11,08	*2,02	28,77	12,70	0,51
إناث	110	49,98	10,92		27,93	11,42	

* دال إحصائياً عند مستوى 0,05

يتضح من جدول (1) ارتفاع متوسط التفاؤل لدى الذكور مقارنة بالإناث. والفرق دال احصائياً، ولكن لم تظهر فروق جوهرية بين الجنسين في التشاؤم. وبذلك يتحقق جزء من الفرض إذ ثبت وجود فرق بين الجنسين في متغير التفاؤل لصالح الذكور، مع عدم ظهور فروق جوهرية بين الجنسين في متغير التشاؤم.

وللتحقق من الفرض الثاني والمتعلق بوجود ارتباط جوهري (محدد الاتجاه) بين التفاؤل والتشاؤم وكل من بعدي الشخصية: الانبساط والعصابية، حسبت معاملات الارتباط المتبادلة بين هذه المتغيرات ويوضح ذلك جدول (2).

جدول رقم (2)

معاملات الارتباط المتبادلة بين مقياسي التفاؤل والتشاؤم العربي ومقياسي الانبساط والعصابية والجنس السن (ن= 220 لكل من الذكور والإناث)

المتغيرات	التفاؤل	التشاؤم	الانبساط	العصابية	الجنس
التشاؤم	-047**				
الانبساط	.31 **	-0,18*			
العصابية	-0,44**	0,54**	-0,34**		
الجنس	-0,13	-0,03	-0,11	0,17*	
السن	-0,08	-0,09	0,07	-0,10	-0,11

* دال إحصائياً عند مستوى 0,01

* دال إحصائياً عند مستوى 0,001

يشتمل جدول (2) على البيانات المتعلقة بالفرضين الثاني والثالث وبيانات أخرى جانبية، سنشير إليها بإختصار في ما بعد. ففي ما يتعلق بالفرض الثاني تبين وجود ارتباط إيجابي بين التفاؤل وبعد الانبساط. وعلى العكس من ذلك، فقد كان الارتباط سلبياً بين التشاؤم وبعد الانبساط، أما الارتباط بين التشاؤم والعصابية فكان إيجابياً. وبذلك تحقق الفرض الثاني الذي نص على وجود ارتباط جوهري موجب بين التفاؤل والانبساط وبين التشاؤم والعصابية وارتباط سلبي بين التفاؤل والعصابية والتشاؤم والانبساط.

وقد تحقق الفرض الثالث حيث تبين أن الارتباط جوهري سلبي بين كل من التفاؤل والتشاؤم. أما في ما يتعلق بمتغير السن، وكما أسلفنا سابقاً عند وصف عينة الدراسة، فلم تتضح ارتباطات جوهرية بين العمر وبقية متغيرات البحث. أما بالنسبة لمتغير الجنس فلم تظهر ارتباطات جوهرية بين هذا المتغير وبقية متغيرات الدراسة، ما عدا متغير العصابية فقد اتضح وجود ارتباط إيجابي بينه وبين الجنس.

مناقشة النتائج

تحقق فرض الفروق بين الجنسين في مستوى التفاؤل ولم يتحقق في ما يتعلق بالتشاؤم. فقد دلت النتائج على أن الذكور أكثر تفاؤلاً من الإناث. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصل إليه عبدالخالق والأنصاري (1995)، ولا تتفق مع نتائج دراسات أميركية كشفت عن عدم ظهور فرق بين الجنسين في التفاؤل (Fischer & Leitenberg 1986; Mook, Kleijh

(& Ploeg 1992. وفي الدراسة الحالية يمكن تفسير هذا الفرق الجوهري في مستوى التفاؤل بين الجنسين (للذكور متوسط أعلى) بأن الشباب العرب من الذكور يتمتعون بفرص وخيارات أكثر من تلك التي تتمتع بها الإناث، كما تتيح لهم العوامل البيئية والثقافية فرصاً أكبر للتعبير عن آرائهم واتجاهاتهم. وهذا مما لا شك فيه يخلق لدى الذكور نوعاً من الأمل والتفاؤل نحو المستقبل، لأنهم يمتلكون وإلى حد كبير القرار في تحديد مصيرهم، سواء من ناحية استمرار التعليم أو اختيار المهنة المناسبة، أو حتى اختيار الزوجة. أما بالنسبة للإناث، فما زالت هناك تقاليد إجتماعية تحد من ذلك. وهذا لا يعني ان مستوى التفاؤل عند الإناث منخفض بدرجة كبيرة. ولكن، بمقارنة الإناث بالذكور، يظهر تفوق الذكور.

أما في ما يتعلق بمستوى التشاؤم، فلم تظهر فروق جوهرية بين الجنسين. وهذه النتيجة تتعارض مع ما توصل إليه عبدالخالق والأنصاري (1995) وقد بينت تلك الدراسة أن الذكور أقل تشاؤماً من الإناث. وعلى الرغم من ذلك، فإن النتيجة الحالية تتسق مع دراسات على عينات أميركية (Fischer & Leitenberg 1986; Mook, Kleijn & Ploeg 1992) في عدم وجود فروق بين الجنسين في التشاؤم.

للوهلة الأولى قد يبدو للبعض أنه مادام الذكور يتفوقون على الإناث في مستوى التفاؤل، فإنه من المتوقع أن يكون الذكور أقل تشاؤماً من الإناث. هذا التصور لمفهومي التفاؤل والتشاؤم يفترض أن الفرد لا يمكن أن يحمل توجهات تفاؤلية وتشاؤمية في الوقت نفسه. وهذا في الواقع ما يعتقده شاير وكارفر (1985) مؤلفاً اختبار التوجه نحو الحياة، حيث ذلك الاختبار وكما ذكرنا سابقاً، يقيس توقعات عامة للنتائج، بحيث أن الدرجة المرتفعة على الاختبار تدل على التفاؤل والمنخفضة تدل على التشاؤم. ولكن الاختبار المستخدم في دراستنا الحالية يتكون من مقياسين منفصلين، أحدهما يقيس التفاؤل والآخر يقيس التشاؤم. وعليه، قد يكون الفرد متفائلاً في بعض من الأمور ومتشائماً حيال أمور أخرى. وهذا يتسق في الواقع مع نتائج البحث الحالي. وما يؤكد ذلك ما ذهب إليه دمبر وآخرون (Dember et al. 1989) في اعتقادهم بأن النظرة إلى التفاؤل، بوصفه بعداً واحداً، يجب أن تتغير ويحل محلها التصور ذو البعدين الذي يقول بأن الفرد قد يكون متفائلاً في مواقف معينة دون الأخرى، حسب ما يدعو إليه الموقف.

الأمر الآخر الذي يؤكد أن التفاؤل والتشاؤم مفهومان منفصلان، الدراسة التي قام بها تشانغ وآخرون (Chang et al. in press) وجدوا أن التفاؤل والتشاؤم يمكن أن يعتبرا مقياسين مستقلين للتنبؤ بالرضا عن الحياة والتنبؤ بأعراض الاكتئاب. إضافة إلى ذلك فقد وجدوا أن التشاؤم يمكن أن يعتبر منبئاً إيجابياً بأعراض الاكتئاب، وفي ذلك يفوق القوة التنبؤية للتفاؤل ثلاث مرات.

وهناك دعوة جديدة إلى التخلي عن الجدل الدائر حول ما إذا كان التفاؤل والتشاؤم يمثلان طرفين متعارضين على خط مستقيم أو أنهما بعدان مستقلان بعض الشيء. الدعوة الجديدة تذهب إلى أنه يمكن القبول بوجود أنماط مختلفة من التفاؤل والتشاؤم. ويدعم هذه

النظرية الشاملة كل من نورم وكانتور (Norem & Cantor 1986) القائلين بوجود التشاؤم الدفاعي، وهو يشير إلى الأفراد الذين يتوقعون نتائج سلبية ولكنهم مع ذلك يقومون بأنشطة توافقية مثل الأشخاص المتفائلين. ويجدر أن نشير إلى ما دعا إليه ولستون (Wall-ston 1994) من وجود جماعة أطلق عليها «المتفائلين الحذرين» cautious optimists وهم الأفراد الذين ينشغلون ـ بالرغم من توقعاتهم الإيجابية للنتائج ـ ببعض السلوكيات التي توحي وكأن النتائج المفضلة والمحبذة غير مؤكدة، وهذا يماثل ما يقوم به المتشائمون.

ومع ذلك، تبقى هذه النتيجة التي توصل إليها الباحث في الدراسة الحالية، والخاصة بالفروق بين الذكور والإناث، في حاجة إلى مزيد من الدراسة والمتابعة بهدف تقصي الفروق بين الجنسين في مستوى التفاؤل والتشاؤم، في مجموعات أكبر وقطاعات أشمل، عبر مواقف وموضوعات عدة.

وقد تحقق الفرض الثاني بشكل كلي حيث كان الارتباط جوهرياً موجباً بين التفاؤل والانبساط وبين التشاؤم والعصابية، وسلبياً بين التفاؤل والعصابية والتشاؤم والانبساط. وتعد هذه النتيجة في الواقع متوقعة وتتسق تماماً مع نتائج ودراسات سابقة أنظر (Marshall et al. 1992; Williams 1992). وفي الوقت نفسه تضيف هذه النتائج أدلة على صدق القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم. فقد كان نمط ارتباطات المقياس ووجهتها مع أبعاد الشخصية: الانبساطية والعصابية، تتسق مع تلك النتائج التي أمكن الحصول عليها باستخدام مقاييس عريقة تأكد ثباتها وصدقها. ويجدر أن نؤكد في هذا الصدد ما دعا إليه مارشال وزملاؤه من أن مقياس التفاؤل والتشاؤم يرتبط جوهرياً بكل من الانبساط والعصابية، وأن الدراسات الحديثة لمفهومي التفاؤل والتشاؤم تضيف فهماً أعمق وتصوراً أدق لأهم بعدين في الشخصية، ألا وهما الانبساط والعصابية. هذا من جهة. ومن جهة أخرى، فإن هذه النتائج تؤكد ثانية أن التفاؤل والتشاؤم يمكن أن ينظر اليهما على أنهما بعدان مستقلان إلى حد ما، ولكنهما متداخلان وليسا مجرد بعدين يقابل كل منهما الآخر تماماً.

الأمر الآخر الذي جعل ذلك النمط من الارتباط متوقعاً بين التفاؤل والتشاؤم وبعدي الشخصية الانبساط والعصابية، الوصف الذي قدمه أيزنك وأيزنك (Eysenck & Eysenck 1991) للشخص المنبسط النموذجي من أنه يميل إلى التفاؤل ومبتهج ويأخذ الأمور هوناً. وهذه كلها صفات يقيسها مقياس التفاؤل. أما الشخص العصابي النموذجي فيوصف بأنه شخص قلق، مهموم، يحدث الاكتئاب لديه بشكل متكرر، بل إن الخاصية الأساسية لديه هي الانشغال الدائم بالأشياء التي قد تسير في غير مجراها الطبيعي. وتلك الصفات أو التوجهات في المشاعر والتفكير يركز عليها مقياس التشاؤم على وجه الخصوص. ويؤكد هذا التبرير الذي قدمناه، دعوة مروزك وآخرين أن التفاؤل والتشاؤم قد يصعب تمييزهما من بين سمات الشخصية مثل الانبساط والعصابية (Mroczek et al. 1993) أما مارشال وآخرون (Marshall et al. 1992) فقد ذهبوا إلى أكثر من ذلك بعيداً، حين اعتقدوا أن التفاؤل والتشاؤم قد يكونا وجهين آخرين لبعدي شخصية من الرتبة الراقية العريضة، مثلهما في ذلك الانبساط والعصابية.

وأخيراً، تحقق الفرض الثالث بوجود ارتباط جوهري سلبي بين التفاؤل والتشاؤم. وتتسق هذه النتيجة تقريباً مع كل الدراسات التي عمدت إلى اختبار ذلك الارتباط (Chang, Maydeu - Olivares, D'Zurilla in press; Colligan et al. 1994; Davis 1992; Marshall et al. 1992; Mook, Kleijh, & Ploeg 1992; Mroczek, 1993) ويبدو من كل ذلك أن هناك توجهاً لدى الباحثين إلى اعتبار أن هناك ارتباطاً سلبياً بين التفاؤل والتشاؤم وإلى اعتبار المفهومين مستقلين جزئياً. ويجدر أن نشير في هذا الصدد إلى أن معامل الارتباط بين المفهومين في هذا البحث الحالي كان (ر=−0,47)، وهو مقارب لمعاملات الارتباط التي حصل عليها تشانغ وزملاؤه حيث كان معامل الارتباط (ر=−0,54) بين التفاؤل والتشاؤم على مقياس التوجه للحياة ومعامل ارتباط (ر=−0,45) وبين اختبار التفاؤل واليأس.

لعل ما يستوجب التوقف عند هذه النتيجة، وهي أن التفاؤل والتشاؤم عاملان مستقلان ولكنهما مترابطان جزئياً، هو القيمة العملية التي يمكن الانتفاع بها في تحديد مدى اسهام كل عامل في التنبؤ بالأعراض والاضطرابات النفسية المختلفة، أو في التوافق مع الضغوط والمشاكل المختلفة. ومثال ذلك ما توصل إليه تشانغ وآخرون من أن ارتفاع مستوى التشاؤم عند عدد من الأفراد ارتبط بدرجة كبيرة بظهور أعراض الاكتئاب لدى هؤلاء، مع وجود مستوى عادي من التفاؤل لديهم. وعلى ذلك، فإن أساليب التدخل والعلاج قد توجه نحو تحديد التشاؤم والتقليل منه، بدلاً من رفع مستوى التفاؤل لدى المكتئبين حيث لا يعوزهم ذلك.

وأخيراً تجدر الاشارة إلى أن نتائج هذه الدراسة اعتمدت على طلاب جامعة من فئة عمرية تنتمي إلى مرحلة الشباب. وبشكل عام يمكن أن يقال أن خبراتهم شبه متقاربة. وعليه، فإنه من الفائدة بمكان أن تجرى دراسات تحاول أن تتحقق من هذه النتائج مع قطاعات أشمل ومجموعات متنوعة. ومع كل ذلك، فإن النتائج التي تم الحصول عليها في هذه الدراسة تماثل في مجملها تلك التي تم التوصل إليها في الدراسات الأخرى.

المصـــادر

الأنصاري، بدر محمد

1997 «الفروق بين الجنسين في سمات الشخصية في الثقافة الكويتية» المجلة العربية للعلوم الانسانية العدد (59) 52:88.

أيزنك، أيزنك

1991 «استخبار أيزنك للشخصية: دليل تعليمات الصيغة العربية (للأطفال والراشدين). تعريب وإعداد: أحمد محمد عبدالخالق، الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

جابر، جابر عبدالحميد

1990 نظريات الشخصية: البناء، الديناميات، النمو، طرق البحث، التقويم. القاهرة: دار النهضة العربية.

عبدالخالق، أحمد محمد

1996 دليل تعليمات القائمة العربية للتفاؤل والتشاؤم. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

1992 الأبعاد الأساسية للشخصية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.

عبدالخالق، أحمد محمد، الأنصاري، بدر محمد

1995 «التفاؤل والتشاؤم: دراسة عربية في الشخصية. بحث قدم إلى المؤتمر الدولي الثاني لمركز الإرشاد النفسي جامعة عين شمس، في المدة من 25 ـ 27 ديسمبر 1995، القاهرة: ج.م.ع.

عبداللطيف، حسن إبراهيم

1997 «الاكتئاب النفسي: دراسة للفروق بين حضارتين وبين الجنسين» دراسات نفسية 7 (1): 37–65.

دويدار، عبدالفتاح محمد

1992 «المكونات العاملية والمعالم السيكومترية لمقياس اليأس للأطفال في البيئة المصرية». دراسات نفسية، 2 (1): 25 ـ 55.

Alden, L.E., Bieling, P.J., & Meleshko, K.G.

1995 «An interpersonal comparison of depression and social anxiety» PP 57-81 In K.D. Craig and K. S Dobson Eds., Anxiety and depression in adults and children London: Sage.

American Psychiatric Association

1994 Diagnostic and Statistical Manual of Mental Disorders, 4th Ed (DSM IV). Washington, D. C.: APA.

Aspinwall, I.G. & Taylor, S.E.

1992 «Modeling cognitive adaptation: A longitudinal investigation of the impact of individual differences and coping in college adjustment and performance». Journal of Personality and Social Psychology 46 (6): 989-1003.

Bandura, A.

1986 Social foundation of thought and action: A social cognitive theory. Englewood Cliffs, NJ: Prentice Hall.

Beck, A. T., Weissman, A., Lester, D., & Trexler, L.

1974 «The measurement of pessimism: The Hopelessness Scale». Journal of Counselting and Clinical Psychology 42 (6): 861-865.

Carver, C. S. & Gaines, J. G.

1987 «Optimism, pessimism, and postpartum depression». Cognitive Therapy and Research 11 (4): 449-462.

Carver, C. S. & Scheier, M. F.

1990 "Origins and functions of positive and negative affect: A control - process view", Psychological Review 97 (1): 19-35.

Chang, E. C. D'Zurilla, T. J. & Maydeu - Olivares, A.

1994 "Assessing the dimenionality of optimism and pessimism using multimeasure approach". Cognitive Therapy and Research 18 (2): 143-160.

Chang, E. C. Maydeu- Olivors, A. & D'Zurila, T.J.

In press Evidence for the cultural specificity of pessimism in Asian versus Caucasian: A test of a general negativity hypothesis.

Chang, E. C.,

In press Distinguishing between optimism, pessimism, positive affectivity, and negative affectivity as predictors of life satisfaction and depressive symptoms.

Colligan, R. C., Offord, K. P., Malinchoc, M., Schulman, P., & Seligman, M.P.

1994 "Caving the MMPI for an Optimism-pessimism Scale: Seligman's attributional model and the assessment of explanatory style". Journal of Clinical Psychology 50 (1): 71-94.

Costa, P. T., Jr., & McCrae. R. R.

1989 NEO Five - Factor Inventory: Form S. Odessa, FL: Psychological Assessment Resources.

Davis, S. F., Hanson, H., Edson, R., and Ziegler, C.

1992 "The relationship between optimism - pessimism, loneliness, and level of self-esteem in college students". College Student Journal 26 (2): 244-247.

Dember, W. N., Martin, S., Hummer, M. K., Howe, S., & Melton, R.

1989 "The measurement of optimism and pessimism". Current Psychology Research and Review 8 (2): 102-119.

Eysenck, H. J.

1970 The structure of human personality. (3re ed.), London: Methuen.

Eysenck, H. J. & Eysenck, M. W.

1985 Personality and individual differences: A natural science approach. New York: Plenum Press.

Eysenck, H. J.

1986 «Consensus and controversy: Two types of science» pp 375-398 In S. Modgil & C. Modgil eds., Hans Eysenck: Consensus and controversy. Philadelphia and London: The Farmer Press.

Eysenck, H. J.

1990 «Biological dimensions of personality» pp 244-276 In L.A. Pervin ed., Handbook of personality: Theory and research. New York and London: Guilford Press.

Fischer, M., & Leitenberg, H.

1986 «Optimism and pessimism in elementary school - aged children». Child Development 57 (1): 241-248.

Gray, J. A.

1981 «A critique of Eysenck's theory of personality» pp 246-276 In H. J. Eysenck ed., A model for personality New York: Springer.

Gray, J. A.

1987 «Perspectives on anxiety and impulsivity: A commentary» Journal of Research in Personality 21 (4): 493-509.

Gilbert, P.

1992 Depression: The evolution of powerlessness. New York; London: Guilford Press.

Goodwin, D. W. & Guze, S. B.

1989 Psychiatric diagnosis. (4th. ed). New York, Oxford: Oxford University Press.

Lazarus, R. S. & Folkman, S.

1984 Stress, appraisal, and coping. New York: Springer.

Marshall, G. N. & Lang, E. L.

1990 «Optimism, self - mastery, and symptoms of depression in women professionals». Journal of Personality and Social Psychology 59 (1): 132-139.

Marshall, G. N., Wortman, C. B., Kusulas, J. W., Harving, L. K., & Vickers, R. R. Jr.

1992 "Distinguishing optimism from pessimism: Relations to fundamental dimensions of mood and personality". Journal of Personality and Social Psychology 62 (6): 1067-1074.

Mook, J. Kleijn, W. C. & Ploeg, H. M.

1992 «Positively and negatively worded items in a self-reported measure». Psychological Reports 71 (1): 275-278.

Morris, L. W.

1979 Extroversion and Introversion: An interactional perspective. New York: J. Wiley & sons.

Mroczek, D. K., Spiro, A. Aldwin, C. M., & Ozer, D. J.

1993 "Construct validation of optimism and pessimism in older men: Findings from the normative aging study". Health Psychology 12 (5): 406-409.

Norem, J. K. & Cantor, N.

1986 «Defensive pessimism: "Harnessing" anxiety as motivation». Journal of Personality and Social Psychology 51 (6): 1208-1217.

Pervin, L. A.

1996 The science of personality. New York: Wiley & Sons, Inc.

Peterson, C., Seligman, M. E. P., & Vaillant, G. F.

1988 «Pessimistic explanatory style is a risk factor for physical illness: A thirty five year longitudinal study». Journal of Personality and Social Psychology 55 (1): 23-27.

Scheier, M. F. & Carver, C. S.

1985 «Optimism, coping, and health: Assessment and implications of generalized outcome expectancies». Health Psychology 4 (3): 219-247.

Scheier, M. F. & Carver, C. S.

1992 "Effects of optimism on psychological and physical well - being: Theoretical overview and empirical update". Cognitive Therapy and Research 16 (2): 201-228.

Scheier, M. F. & Carver, C. S.

1993 «On the power of positive thinking: The benefits of being optimistic». Psychological Science 2 (1): 26-30.

Scheier, M. F. & Carver, C. S.

1994 Theories of personality. (5th. ed). California. Brooks/ Cole Publishing Company.

Seligman, M. E. P.

1991 Learned optimism. New York: Norton.

Shepperd, J. A., Ouellette, J.A., & Fernandez, J.K.

1996 "Abandoning unrealistic optimism: Performance estimates and the temporal proximity of self - relevant feedback". Journal of Personality and Social Psychology 70 (4): 844-855.

Smith, T. W., Pope, M. K., Rhodewalt, F. & Poulton, J. L.

1989 «Optimism, neurotism, coping, and symptom reports: An alternative interaction of the life Orientation Test». Journal of Personality and Social Psychology 56 (4): 640-648.

Triandis, H. C.

1980 «Reflections on trends in cross - cultural research». Journal of Cross - Cultural Psychology 11 (1): 35-38.

Taylor, S. E., & Brown. J. D.

1994 «"Illusion" of mental health does not explain positive illusions». American Psychologist 49 (11): 972-973.

Wallston, K. A.

1994 «Cautious optimism vs cockeyed optimism». Psychology and Health 9 (3): 201-203.

Watson, D., & Clark, L. A.

1988 «Positive and negative affects and their relation to anxiety and depressive disorders». Journal of Abnormal Psychology 97 (3): 346-353.

Watson, D., Clark, L. A., & Tellegen, A.

1988 «Development and validation of brief measures of positive and negative affect. The PANAS Scales». Journal of Personality and Social Psychology 54 (6): 1063-1070.

Weinstein, N. D.

1980 «Unrealistic Optimism about future events». Journal of Personality and Social Psychology 39 (5): 806-820.

Weinstein, N. D.

1984 «Why it won't happen to me: Perceptions of risk factors and susceptibility». Health Psychology 3 (5): 431-457.

Weinstein, N. D.

1987 «Unrealistic optimism about susceptibility to health problems: Conclusions from a community - wide sample». Journal of Behavioral Medicine 10 (5): 481-500.

Williams, D. G.

1992 «Dispositional optimism, Neuroticism and extroversion». Personality and Individual differences 13 (4): 475-477.

الخطوبة والتفاعل الزواجي والطلاق في المجتمع الكويتي

فهد ثاقب الثاقب*

ركز الأكاديميون العرب جُلّ اهتمامهم على الأسباب المؤدية للطلاق وقد دارت حولها دراسات عدة، منها دراسة (حسين1978) حول علاقة الطلاق بالسن والتعليم والدخل والانجاب وغيرها من العوامل، ودراسة (الثاقب 1996) والتي تهدف إلى معرفة الأسباب المؤدية للطلاق وعلاقتها بعوامل اجتماعية ـ ثقافية تتعلق بخلفيات المطلقين، ودراسة (برهوم1977) التي أشار فيها إلى أسباب الطلاق في الأردن. أما (الفيصل1991) فقام بدراسة خصائص المطلقين الاجتماعية في الرياض. واهتمت (الخطيب1993) بأسباب الطلاق من وجهة نظر الرجل السعودي. إلاّ أن الدراسات الغربية أخذت بالاهتمام بجوانب مختلفة من ظاهرة الطلاق، فحاول بعض من الدارسين تفسير الزيادة المطردة في اعداد المطلقين من خلال خلفياتهم (Good 1956; Kelly 1982; Kincaid & Caldwell 1995)، في حين حاول البعض الآخر تفسيرها من خلال المتغيرات في البناء الاجتماعي (Trent & South 1989; Whit 1990). إلاّ أن معظم الدراسات منذ الثمانينات اتجهت إلى معرفة النتائج المترتبة عن الطلاق، ومنها الصحية والنفسية بشكل خاص، والاقتصادية والاجتماعية (Kielcolt-Gloser et al. 1987; Menghan 1985; Weitzman 1985).

وتفتقر المكتبة العربية إلى دراسات تتناول الجوانب المختلفة لظاهرة الطلاق. وفي المجتمع الكويتي الذي يتسم بمحدودية الاختلاط والتعارف بين الجنسين، ومحدودية التفاعل بين الزوجين، تصبح المسألة مهمة للغاية في معرفة علاقتها بالطلاق والاستقرار العائلي. وينظر بعض من المهتمين إلى المشكلات الناجمة عن التفاعل الاجتماعي بين الزوجين كأحد العوامل المؤدية للطلاق. وهناك مؤشرات عدة لتلك المشكلات المتعلقة بالتفاعل، كعدم وجود تفاهم إلى جانب الخلافات اليومية، ورفض زيارة الزوجة لأهلها،

* أستاذ (Professor) بقسم الاجتماع، كلية الآداب، جامعة الكويت
* تم تمويل البحث من إدارة الأبحاث في جامعة الكويت ـ مشروع رقم ASO11

ورفض العلاقة الجنسية أثناء الحمل، وعدم الموافقة على خروج الزوجة للعمل، أو عدم الموافقة على قيادة السيارة، وغيرها من مؤشرات تشير إلى ندرة المشاركة بين الزوجين وعدم التفاهم بينهما. وتأتي المشكلات المتعلقة بالتفاعل في مقدمة المشكلات المتصلة بأسباب الطلاق لتمثل 23٪ بين الأسباب التي ذكرها أفراد العينة (الثاقب 1996).

وربما يتقبل بعض من المتزوجين تلك السلوكيات أو جزء منها، ويثبت قدرته على التكيف معها لسنوات طويلة، إلا أنها بالنسبة للبعض الآخر قد تبدأ كمؤشر للصراع ثم تتطور لتصبح السبب الأساسي للطلاق فرفض العلاقة الجنسية أثناء الحمل قد يكون مقبولاً لدى قسم من المتزوجين، إلا أن ذلك قد يقود إلى الطلاق والزواج من امرأة أخرى لدى القسم الآخر. وكذلك الاعتراض على الخروج من البيت، ورفض زيارة الأهل وغيرها. ان بعضاً من المؤشرات التي تعتبر أساسية للزوج أو الزوجة في بداية الزواج قد تصبح مؤشرات ثانوية، والعكس صحيح. فالفرد ينمو وتتغير نظرته للعلاقة الزوجية. بل أن قيمه قد تتغير من انسان متحرر في بداية الزواج إلى انسان محافظ بعد سنة أو سنتين من الزواج، مع ما يترتب على ذلك من تغير في السلوك وما يتوقعه من تكيف الزوجة لقيمه الجديدة. فالقيم لكلا الطرفين قد تتغير وبخاصة قيم الرجل في مجتمعنا، وكذلك مواقف الزوجين من كثير من الأمور. وقد يحدث التغير في الوظائف ما ينعكس على السلوك، نظراً للدور المتوقع أن يلعبه ذلك الفرد. وقد يغير الفرد من أصدقائه مما يؤدي إلى تغير في السلوكيات وأسلوب المشاركة والمعايشة مع شريك الزوجية.

إن العلاقة الزوجية علاقة اجتماعية في المقام الأول، تعتمد بشكل أساسي على المشاركة والتفاعل الايجابي بين الزوجين. وقد تؤدي الضغوط الداخلية أو الخارجية، كالتي أشرنا إليها إلى تصدع العلاقة وربما تؤدي إلى التفكك النهائي. ولسنا في مجال العلوم الاجتماعية قادرين على أن نحدد أسباب الطلاق، وتوقع أي الزيجات ستنجح إلى الأبد وأيها ستتصدع، لأننا - ببساطة - مازلنا غير قادرين على فهم تلك الظاهرة، أي على تحديد وتفسير العلاقات بين المتغيرات المختلفة التي تقود إلى الطلاق. فالباحث بامكانه أن يشير إلى دلائل قد تقود إلى التصدع ودلائل أخرى قد تقود إلى الاستقرار.

من تلك المؤشرات - الدلائل - التعارف بين الزوجين قبل الزواج. فهناك نسبة قليلة في الكويت أتيحت لها فرصة التعارف غير الرسمية قبل الخطوبة أو بعدها. بل أن بعضاً من المتزوجات لم تتح لهن الفرصة للتعارف حتى بعد عقد القران. وحتى من أتيحت لهن فرصة التعارف، فهذه الفرصة كانت قصيرة جداً. وليس بإمكاننا القول أن التعارف أو عدمه أدى إلى الطلاق؛ إلا أننا يمكن أن نقول أن بعض الشرائح الاجتماعية كالجامعيين والأكثر دخلاً ومن لا تربطهم علاقة قربى، لديهم توقعات للحياة الزوجية لا بد أن يتم كشفها من خلال التعارف قبل الزفاف. وإذا لم تتح فرصة للتعارف بين المتزوجين قبل الزفاف، فهذا سينعكس على التفاعل الاجتماعي بين الزوجين في ما بعد. ولذا، فإن من المتوقع أن الفئات التي أتيحت لها فرصة للتعارف قبل الزفاف، هي الأكثر مشاركة للزوج في النشاطات المختلفة.

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة علاقة الطلاق بمجموعة من المتغيرات، منها التعارف والتفاعل بين الزوجين، والعمر عند الزواج، والمذهب الديني، والدخل الشهري، ووجود الأبناء، والتعليم، والرغبة في الزواج، والعمل خارج المنزل، وتوافق ساعات العمل، والعلاقة بالمطلق، وموقف عائلة المطلق والمطلقة من الزواج. وتحقيقاً لهذا الهدف تحاول الدراسة الاجابة عن مجموعة من الأسئلة:

هل هناك فترة تعارف غير رسمية قبل الخطوبة؟ ما هو المكان الذي تم فيه التعارف، وما مدته؟ وهل أدى ذلك إلى التعرف على شخصية المطلق؟ هل كانت هناك فترة تعارف بعد الخطوبة الرسمية؟ إذا كان ذلك أمراً متعذراً هل هناك فترة تعارف بعد عقد القران؟ هل تمّ الزواج بناء على رغبة المطلقة الشخصية أولاً أم رغبة الأهل أولاً؟ هل كانت هناك موافقة من الأهل والأقارب والأصدقاء عند الزواج وماهو موقفهم من ذلك؟ كم مرة ذهبت المطلقة مع المطلق خارج المنزل لقضاء وقت ممتع خلال ساعات الراحة؟ كيف كان يقضي المطلق وقت فراغه؟ كيف كانت تقضي المطلقة وقت فراغها؟ ما هي النشاطات التي تشارك المطلقة بها المطلق؟

منهـج البحـث

تم اختيار عينة البحث من المطلقات الكويتيات للسنوات 90–91–1992. وقد بلغ المجموع الكلي لحالات الطلاق حسب سجلات وزارة العدل لتلك السنوات 4072 حالة. وتقرر اختيار عينة عشوائية مكونة من ثلاثمائة حالة، تمت مقابلة 258 حالة منهن، أما بقية الحالات فقد تعذرت مقابلتهن نظراً لاختلاف عنوان المنزل أو رفض بعض منهن نتيجة لزواجهن أو رفض ذويهن اجراء المقابلة. وقد تم استبعاد احدى الحالات نظراً لأن سبب الطلاق هو القرابة المحرمة.

أما بالنسبة لعينة البحث فهي تضم 258 حالة موزعة على المحافظات والمناطق في الكويت كافة، وينتمي أفرادها إلى شرائح اقتصادية وعمرية مختلفة. وبلغت نسبة الحالات في العاصمة والأحمدي 20% لكل منهما. وهناك 25% من الحالات من الفروانية، 18% من حولي، 17% من الجهراء. ويقيم 55% من أفراد العينة في منازل الدخل المحدود، بينما يقيم 25% في فلل، وحوالي 14% في شقق، ويقيم حوالي 7% في بيوت شرقية أو ملاحق. وبلغ دخل 21% من أفراد العينة أقل من 199 ديناراً كويتياً شهرياً، وهناك حوالي 30% بلغ دخلهن 200–299د.ك شهرياً، وحوالي 23% دخلهن 400–599 د.ك شهرياً، وحوالي 6% بلغ دخلهن 600–799د.ك شهرياً، و1% بلغ دخلهن 800د.ك شهرياً فما فوق. وهناك 19% ليس لهن دخل شهري، إما لكونهن طالبات أو سيدات يعتمدن على أولياء أمورهن مالياً. أما بالنسبة لدخل المطلق الشهري فهناك 1% دخلهم أقل من 199د.ك شهرياً، 18% دخلهم بين 200–399د.ك شهرياً، و33% دخلهم 400–599د.ك شهرياً، و14% دخلهم 600–799د.ك شهرياً، و19% دخلهم 800د.ك فما فوق شهرياً، وهناك 14% دخلهم غير معلوم لمطلقاتهم.

ينتمي أفراد العينة إلى فئات عمرية مختلفة، فهناك 14% من الفئة العمرية 16-21 سنة، وحوالي 29% من الفئة العمرية 22-25 سنة، و22% من الفئة العمرية 26-29 سنة، وحوالي 16% من الفئة العمرية 30-33 سنة، وحوالي 20% من الفئة 34 سنة فما فوق. بلغت نسبة من لديهم أطفال من أفراد العينة حوالي 49%، تراوحت أعدادهم بين 1-5 أبناء . والجدير بالذكر ان جميع أفراد العينة من الكويتيات وتمثل الأميات 7% وحاملات الشهادة الابتدائية حوالي 7% واللواتي يحملن الشهادة المتوسطة والثانوية 55% وحاملات الشهادة الجامعية وما فوق 31%. وبلغت نسبة العاملات من أفراد العينة 47% وغير العاملات ممن عملوا من قبل 9%، أما اللائي لم يعملن طيلة حياتهن فيمثلن 44%، والجدير بالذكر أن نسبة الطالبات بين غير العاملات بلغت 15% والمتقاعدات 3% وربات البيوت 36%. وتبين ان 36% من أفراد العينة كن يعملن أثناء الزواج. وينتمي 81% من أفراد العينة إلى المذهب السني و19% إلى المذهب الشيعي.

أما بالنسبة لسنوات الزواج فهناك 43,8% من أفراد العينة ممن دام زواجهن أقل من 6 شهور ـ سنة، و26,1% سنتين ـ أقل من 5 سنوات. كما اتضح ان 35% من الأزواج هم من الأقارب و5% من الجيران و9% من أصدقاء العائلة، 2% من الأصدقاء الشخصيين، و31% غير معروفين قبل الزواج، و19% كانوا معروفين معرفة محدودة قبل الزواج. وتجدر الإشارة إلى ان 66% من أولئك الأقارب أبناء عم.

استخدم لغرض الدراسة الموسعة، والتي تشكل هذه الورقة جزءاً منها، استبيان احتوى على مائتين وخمسة وأربعين سؤالاً. يتناول الجزء الأول منها الخلفيات الاجتماعية لأفراد العينة، ويتناول الجزء الثاني العوامل التي تتعلق بالأبعاد المختلفة للطلاق، ومنها الخطوبة والتفاعل الزواجي قبل الطلاق. وقد أجري اختبار أولي للاستبيان على مجموعة من المطلقات، وتم على أثر ذلك اضافة أو حذف أو تعديل عدد من الأسئلة في ضوء نتائج التجربة. ثم جرت تجربة الاستبيان مرة أخرى، وفي كلتا الحالتين شاركت ثماني باحثات في التجربة وتم تدريبهن على استخدام الاستمارة. وقد اعتمدنا في تحليل النتائج احصائياً على الفروق بين النسب المئوية، وعلى اختبار كا2 لاختبار مدى الدلالة الاحصائية للفروق بين تكرارات العوامل المختلفة وعلاقاتها بالطلاق.

النتائـــج

لدى سؤال أفراد العينة هل كانت هناك فترة تعارف غير رسمية قبل الخطوبة؟ أجاب 16,7% من أفراد العينة بنعم، وقد أشار 2% من أفراد العينـة إلى ان مكان التعارف هو مكان عمل المجيبة أو المطلق، بينما أشار 5% من أفراد العينة إلى أن التعارف تم في مسكن الأهل، وأشار 4% إلى أن التعارف تم في منزل الأقارب أو الأصدقاء، وأجاب 5% بأن اللقاء تم في الجامعة أو الجمعيات والنوادي وأماكن أخرى. وعند سؤال أفراد العينة عن مدة التعارف قبل الخطوبة، أجاب 5% بأقل من شهرين، وقال 3% من أفراد العينة بأن المدة من شهرين إلى 6 شهور، وأجاب 5% بأن المدة 6 شهور إلى سنتين، وأجاب 4% بأن المدة أكثر من سنتين. وعند سؤال أفراد العينة ما إذا أدى التعارف إلى التعرف على

شخصية المطلق أجاب 7% بأن ذلك أدى إلى التعرف على شخصيته بشكل ممتاز أو جيد، بينما يعتقد 5% أن التعارف أدى إلى التعرف على شخصيته بشكل مقبول، وهناك 5% يشرن إلى أن ذلك أدى إلى التعرف على شخصيته بشكل ضعيف جداً.

وبالنظر إلى الجدول (1) نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عمر المطلقة عند الزواج ووجود فترة للتعارف قبل الخطوبة. فقد تبين أنه كلما تقدم السن زادت معدلات التعارف قبل الخطوبة. وتبين أن 12,1% من أفراد العينة من الفئة العمرية 11–16 سنة قد تعرفن على المطلق قبل الخطوبة، بالمقابل نجد أن هناك 20,3% من الفئة العمرية 21–24 سنة قد تعرفن على المطلق قبل الخطوبة. ونظراً لأن المرأة تتمتع بالحماية والرعاية، وهي تخضع للرقابة فأصبح من المتوقع أن نرى نسباً متدنية للتعارف بين الفئة العمرية 11–16 سنة نظراً لصغر سنها، ونجد ارتفاعاً طفيفاً لدى الفئة العمرية 17–20 سنة، ثم ارتفاعاً أكبر لدى الفئة العمرية 21–24 سنة والتي يتاح لها التعارف في الجامعة أو النوادي والجمعيات.

أما بالنسبة للمطلق فهناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عمر المطلق والتعارف قبل الخطوبة. وبما أن الذكور لا يخضعون للرقابة في مجتمعنا كما تخضع الفتيات، فإن الشباب، خصوصاً في سن مبكرة، تتاح لبعض منهم فرص التعارف قبل الخطوبة. فقد تبين أن 28% من المطلقين من الفئة العمرية 15–21 عند الزواج، أتيحت لهم فرصة التعارف بالمطلقة قبل الخطوبة، فيما تنخفض المعدلات حتى سن الثلاثين. وتشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين التعارف قبل الخطوبة وعمر الزواج. فقد تبين أن 15% من أفراد العينة اللاتي استمر زواجهن لأقل من سنتين قد تعرفن على المطلق قبل الخطوبة، مقابل 25,6% لأفراد العينة اللاتي استمر زواجهن 5 سنوات وأكثر. ويبدو أن من تربطه بالمطلق علاقة أو معرفة سابقة للزواج، يحاول كلاهما الاستمرار في الحياة الزوجية أطول فترة ممكنة.

وبناء على البيانات الواردة في الجدول، تبين أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عمالة المرأة أثناء الزواج وبين التعارف قبل الخطوبة. فقد تبين أن 26,9% من أفراد العينة العاملات خارج المنزل تعرفن على مطلقهن قبل الخطوبة، وكذلك 27,3% من العاطلات عن العمل، اللاتي سبق لهن العمل. في المقابل، فان 9,7% من العاطلات اللاتي لم يسبق لهن العمل تعرفن على مطلقهن قبل الخطوبة. ومما لا شك فيه أن المرأة العاملة تتاح لها فرصة أكبر للتعارف قبل الخطوبة وبخاصة إذا كان مكان العمل يتيح فرصة الاختلاط بين الجنسين. وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة التعارف قبل الخطوبة بين العاملات مقابل العاطلات عن العمل، اللاتي لم يسبق لهن العمل.

وعند النظر إلى البيانات الواردة في الجدول، نجد علاقة ذات دلالة احصائية بين التعارف قبل الخطوبة وطبيعة العلاقة بالمطلق. فقد تبين أن التعارف، الذي يهدف إلى اقامة علاقات قد تقود أو لا تقود إلى الزواج، هو أكثر انتشاراً وممارسة بين الأشخاص غير المعروفين لبعضهم، أو من المقيمين في الجوار أو أصدقاء العائلة، بينما نجد أن الفرد

وبخاصة من الذكور الذين يأخذون زمام المبادرة، قلما يحاول اقامة مثل تلك العلاقة مع الأقارب. أما إذا كان أحدهم يهدف إلى الزواج فإن عليه أن يتخذ الخطوات العملية لذلك. تشير البيانات إلى أن 25% من أفراد العينة من الجيران و28,6% من أفراد العينة هم من أصدقاء العائلة أو أصدقاء شخصيين تم تعارفهم مع مطلقيهم قبل الخطوبة، وكذلك 18,6% ممن هم غير معروفين للمطلقة قبل التعارف. وفي المقابل نجد أن 9,0% فقط من الأقارب من أفراد العينة ممن تعارفوا مع المطلق قبل الخطوبة.

وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين موقف عائلة المطلقة من الزواج ووجود تعارف قبل الخطوبة بين المطلق والمطلقة. فقد تبين أن 8,1% من أفراد العينة، ممن وافق ذويهم بشدة على الزواج، تعارفوا قبل الخطوبة، مقابل 83,3% من غير الموافقين بشدة على الزواج. أما بالنسبة لموقف عائلة المطلق من الزواج، فنجد أن هناك علاقة مماثلة لموقف عائلة المطلقة من التعارف قبل الخطوبة، حيث نجد أن نسبة موافقتهم بلغت 9,2% بين عائلة المطلق و42,9% لغير الموافقين بشدة.

وكما أشرنا من قبل، فإن هناك، شرائح إجتماعية تسمح بالتعارف بين الطرفين بعد الخطوبة الرسمية وليس (الملكة) أو عقد القران. وفضلاً عن اللواتي تم تعارفهن مع المطلق قبل الخطوبة، هناك 6% من أفراد العينة تم تعارفهن بعد الخطوبة الرسمية وقبل عقد القران. وبالنسبة لمعظمهن 4% كانت فترة التعارف قصيرة لا تتجاوز الشهرين. ويعتقدن ان ذلك أدى إلى التعرف على شخصيته بشكل مقبول أو ضعيف جداً. إن العرف المتبع لدى الأغلبية في المجتمع الكويتي هو أن يتم التعارف بعد عقد القران وقبل موعد الزفاف. ولدى سؤال أفراد العينة عما إذا كانت هناك فترة تعارف بعد عقد القران أجاب 50% من أفراد العينة بأن هناك فترة تعارف بعد عقد القران. ويشير 32% من أفراد العينة إلى أن تلك الفترة لا تتجاوز شهرين. ويعتقد 25% من أفراد العينة أن تلك الفترة أدت إلى التعرف على شخصيته بشكل ممتاز أو جيد. وربما يكون معظمهن ممن تم طلاقهن قبل الدخول وذلك بناء على طلبهن.

وبالنظر للبيانات الواردة في الجدول (2) تبين أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التعارف بعد الخطوبة وبين نمط السكن الحالي للمطلقة. فقد بلغت نسبة من تعارفن مع المطلق بعد الخطوبة من المقيمات حالياً في فلل 14,8%، مقابل 7,7% للمقيمات في شقق، و3,9% للمقيمات في بيوت ذوي الدخل المحدود، و0% للمقيمات في بيت شرقي أو ديوانية أو ملحق أو غرف مستقلة. وكذلك نجد أن السكن الزوجي للمطلقة يعكس علاقة مماثلة للسكن الحالي والتعارف بعد الخطوبة. فقد تبين أن 15,6% من المقيمات في فلل أثناء الحياة الزوجية قد تعرفن على المطلق بعد الخطوبة، مقابل 10,3% من المقيمات في شقق، و11,8% من المقيمات في بيوت شرقية أو ملاحق أو غرف مستقلة أو ديوانية، و1,0% من المقيمات في بيوت ذوي الدخل المحدود.

والواقع أن نمط السكن هو أحد مؤشرات الطبقة الاجتماعية. ولذا فإن المقيمات في فلل يفترض أن ينتمين إلى الطبقة المتوسطة أو العليا، وربما تمثل أغلبية المقيمات في شقق

الطبقة المتوسطة الدنيا. أما المقيمات في بيوت ذوي الدخل المحدود أو البيوت الشرقية أو ديوانية أو ملحق أو غرف مستقلة، فينتمي معظمهن إلى الطبقة الدنيا. ويفترض أن أبناء الطبقة الدنيا أكثر تمسكاً بالقيم التقليدية الداعية لعدم التعارف بين الخطيب والخطيبة بعد الخطوبة. وقد يسمح بعض منهم بذلك إذا تزامنت الخطوبة مع عقد القران، كأن يتم الأمران خلال يوم أو يومين. ولذا فإن قيم الطبقة المتوسطة أو الطبقة العليا وبخاصة الشرائح المتعلمة والتي تأثرت بالغرب قد تسمح لأبنائها بالتعارف بعد الخطوبة. وقد تستمر تلك الفترة من شهر إلى ثلاثة إلى أن يتم عقد القران. إلا أن هناك ولا شك شرائح متمسكة بالتقاليد بين أبناء تلك الطبقة ولا يسمح بالتعارف بعد الخطوبة إلا إذا تزامن مع عقد القران.

وتأكيداً لما أشرنا إليه أعلاه، نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدخل الشهري للمطلقة والتعارف بعد الخطوبة. فتشير البيانات إلى أن 3,6٪ من أفراد العينة ذوي الدخل الشهري أقل من 399 ديناراً كويتياً تم تعارفهن مع المطلق بعد الخطوبة، مقابل 8,2٪ من ذو الدخل الشهري 400–599د.ك و31,3٪ من ذوي الدخل الشهري 600د.ك فما فوق. وتؤكد البيانات المتعلقة بالدخل الشهري للمطلق تلك العلاقة. فقد بلغت نسبة من تم تعارفهم من المطلقين بعد الخطوبة 0٪ بين ذوي الدخل الشهري أقل من 399د.ك شهرياً، مقابل 5,5٪ بين ذوي الدخل الشهري أقل من 400–599د.ك، و11,3٪ بين ذوي الدخل الشهري 600د.ك فما فوق.

وتشير البيانات الواردة في الجدول إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عمالة المطلقة وبين التعارف بعد الخطوبة. فقد تبين بأن 13,6٪ من المطلقات العاملات خارج المنزل أثناء الزواج تعارفن مع المطلق بعد الخطوبة، مقابل 0٪ لعاطلات عن العمل سبق لهن العمل، و3,6٪ لعاطلات لم يسبق لهن العمل. وهذا يتفق مع ما أشرنا إليه أعلاه من وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين عمالة المطلقة وفترة التعارف قبل الخطوبة. والواقع أن العمل خارج المنزل وفي مؤسسات تسمح باختلاط الجنسين يساعد على التعارف بينهما. ولذا نجد أن التعارف قبل الخطوبة وبعدها وقبل عقد القران أكثر انتشاراً بين العاملات، من العاطلات عن العمل اللاتي لم يسبق لهن العمل.

وإذا نظرنا إلى متغير المذهب الديني للمطلق نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التعارف بعد الخطوبة والمذهب الديني للمطلق. فقد تبين أن 5٪ من المطلقين السنة قد تم تعارفهم بمطلقاتهم بعد الخطوبة، مقابل 15,4٪ من المطلقين الشيعة. وهذا يشير إلى أن فترة الخطوبة لدى الشيعة ربما تكون قصيرة لأيام يتبعها عقد القران، أو أن بعضاً من الشيعة ومعظمهم من الحضر هم أكثر تأثراً بفكرة الحياة الزوجية المعاصرة.

من الواضح أن أغلبية أفراد العينة لم تتح لهن فرصة التعارف قبل الخطوبة، ولم تتح لهن تلك الفرصة بعد الخطوبة. فهناك 50٪ من أفراد العينة لم تتح لهن الفرصة للتعارف مع المطلق حتى بعد عقد القران. أما من أتيحت لهن الفرصة للتعارف مع المطلق قبل عقد القران فإن تلك الفترة كانت قصيرة. ويشير بعض منهن إلى أن ذلك قد أدى إلى

التعرف على شخصية المطلق بشكل جيد وممتاز. والواقع أنه من الصعب التسليم بأن فترة قصيرة قد تسمح بمثل ذلك. ويفترض، كما أشرنا، أن معظم هؤلاء ممن تم طلاقهن قبل الدخول، ولأسباب ـ كما سنرى في الفصل التالي ـ كان من الممكن كشفها قبل عقد القران. ان من الصعب التكهن بأثر التعارف قبل الخطوبة أو بعدها أو بعد عقد القران في مجتمع تقليدي كالمجتمع الكويتي. فهناك نسبة محدودة ممن تمر بتلك التجربة وفترة التعارف مازالت قصيرة جداً.

وبناء على البيانات الواردة في الجدول (3) تبين ان هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين التعارف بعد عقد القران والدخل الشهري للمطلقة. فهناك 36,9% من فئة الدخل الشهري أقل من 399د.ك ممن أتيحت لهن فرصة التعارف بعد عقد القران. مقابل 69,5% من فئة الدخل 400–599 د.ك و55,6% لفئة الدخل 600د.ك فما فوق. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه أعلاه، أي حرص الشرائح الأعلى دخلاً على التعارف على الخطيب بعد الخطوبة أو بعد عقد القران وقبل الدخول. ويهدف ذلك إلى اعطاء الطرفين فرصة للتعرف على شخصية كل منهما ولو بشكل عام وغير دقيق، على اعتبار أن المعرفة الجيدة بالطرف الآخر لا تتم إلاّ بالتعايش ولفترة طويلة نسبياً. ونجد أن فرص التعارف بعد عقد القران قصيرة لا تتعدى أسابيعاً أو شهوراً.

أما بالنسبة للحالة التعليمية فتشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين الحالة التعليمية للمطلقة وبين التعارف بعد عقد القران. فتبين أن 19,4% من الأميات وحاملات الشهادة الابتدائية أتيحت لهن الفرصة للتعرف بالمطلق بعد عقد القران. مقابل 46,5% حاملات الشهادة المتوسطة والثانوية، و67,5% حاملات الشهادة الجامعية. تلك العلاقة الايجابية بين الحالة التعليمية للمطلقة والتعارف بعد عقد القران تنسحب أيضاً على المطلق. فتشير البيانات إلى أن 23,1% من الأميين أو حملة الشهادة الابتدائية من المطلقين قد أتيحت لهم الفرصة للتعرف على المطلقة، مقابل 47,5% بين حملة الشهادة المتوسطة أو الثانوية، و67,5% لحملة الشهادة الجامعية فما فوق. والواقع أن الفرد كلما ازداد تعليمه أصبح أكثر اقتناعاً بضرورة التعرف على زوجة أو زوج المستقبل، خصوصاً بعد عقد القران. ثم إن المتعلمين خصوصاً الجامعيين هم أكثر الشرائح الاجتماعية تأثراً بنمط الحياة الزوجية المعاصرة، التي يفترض أن تنشأ بناء على معرفة الشخص الآخر والتفاهم والألفة.

أما عن المذهب الديني، فتبين أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المذهب الديني للمطلقة والتعارف بعد عقد القران. فتشير البيانات إلى أن 43,8% من أفراد العينة السنّة قد أتيحت لهن فرصة التعارف مع المطلق بعد عقد القران، مقابل 75,5% للشيعة. وإذا نظرنا إلى المذهب الديني للمطلق فإننا نجد أن هناك علاقة مماثلة، فهناك علاقة ذات دلالة احصائية بين المذهب الديني للمطلق وبين التعارف بعد عقد القران. فهناك 45,0% من المطلقين السنّة تعرفوا بمطلقاتهم بعد عقد القران، مقابل 70,8% بين المطلقين من المذهب الشيعي. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه من قبل إلى أن الشيعة هم من الحضر ومعظمهم متأثر

بالنظرة المعاصرة للحياة الزوجية، مقابل أفراد العينة من السنّة ومعظمهم متأثر بالقيم التقليدية للعلاقات بين الجنسين قبل وعند الزواج، والتي لا تسمح بوجود فترة الخطوبة أو التعارف، إذ من المتعارف عليه أنه وبعد الموافقة المبدئية للطرفين وذويهم بشكل أساسي، يحدد يوم الزفاف ويعقد القران قبل الزفاف بساعات بما لا يتيح الفرصة للزوج للتعرف على زوجته قبل الدخول.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العلاقة بالمطلق والتعارف بعد عقد القران. فتبين أن 58,3% من الجيران و64,3% من أصدقاء العائلة أو الأصدقاء الشخصيين و53,9% من غير المعروفين من قبل، أتيحت لهن الفرصة للتعرف على المطلق بعد عقد القران، مقابل 38,2% من الأقارب. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه من قبل من أن المطلقات ومن خلفية بدوية لا يسمح لهن التعارف، بل يتم عقد القران والدخول في المساء نفسه. وبما أن زواج الأقارب أكثر انتشاراً بين تلك الشريحة الاجتماعية فإن هذا يفسر أن الأكثرية (61,8% من الأقارب) لم تتح لهن الفرصة للتعرف على المطلق حتى بعد عقد القران.

وبناءً على ذلك تبين أن الأفراد الذين تعارفوا قبل الخطوبة وقبل عقد القران، قد تفاهموا واتفقوا في ما يتعلق بالزواج قبل أن يتقدم الرجل أو أهله لأهل الفتاة. وهناك أكثرية بين أفراد العينة ممن لم تتح لهن فرصة التعارف، ولذا يعتقد أنه ليس هناك اتفاق مسبق بين الرجل والفتاة قبل التقدم للزواج. وبعد أن يتقدم الفرد لأهل الفتاة، يقوم الأب عادة باستشارتها لابداء رأيها بالموافقة من عدمها. وهناك من لم تُستشر من أفراد العينة بل فُرض عليهن الزواج. وبذلك يتم الزواج في تلك الحالة بترتيب بين العائلتين، نظراً لرابطة القرابة أو الصداقة بينهما. ولدى سؤال أفراد العينة هل تم زواجك السابق بناء على الرغبة الشخصية أولاً أم رغبة الأهل أولاً؟، أجابت 47,0% بأن الزواج تم بناء على الرغبة الشخصية أولاً، وهذا لا يعني بالضرورة أن هناك تعارفاً مسبقاً، بل يعني أن هناك اتفاقاً بين الأهل والفتاة، وهناك استشارة وموافقة مسبقة من الفتاة قبل موافقة الأهل النهائية.

وعند النظر في البيانات الواردة في الجدول (4) عن الرغبة في الزواج، تبين أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين نمط السكن الحالي للمطلقة والرغبة في الزواج وما إذا كانت رغبة شخصية أولاً أم رغبة الأهل أولاً. فتبين بأن 51,6% من المقيمات في فيلا و65,7% من المقيمات في شقة، و64,7% من المقيمات في بيت شرقي أو ملحق تزوجن من مطلقيهن بناء على رغبتهن الشخصية أولاً، مقابل 38,0% من المقيمات في بيت دخل محدود. وتؤكد البيانات المتعلقة بالسكن الزوجي للمطلقة ذلك الاتجاه، حيث نجد أن 45,1% من المقيمات أثناء الحياة الزوجية في فيلا و70% من المقيمات في شقة و57,9% من المقيمات في بيت شرقي أو ملحق، تم زواجهن بناء على الرغبة الشخصية أولاً، مقابل 40,3% من المقيمات أثناء الحياة الزوجية في بيت دخل محدود. وهذه البيانات تؤكد مرة أخري أن فئات الدخل الأدنى هي أكثر تمسكاً بالقيم التقليدية، حيث يتم الزواج بناء على اقتراح الوالدين وتزكيتهم للمتقدم، وحيث لا يسمح للفتاة بالاختلاط.

أما بالنسبة لعمر المطلقة عند الزواج فقد وجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين عمر المطلقة عند الزواج وبين الرغبة في الزواج. فقد تبين أن 27,3٪ من الفئة العمرية 11–16 سنة تزوجن بناءً على الرغبة الشخصية أولاً، وكذلك 39,3٪ من الفئة العمرية 17–20 سنة، و56,3٪ من الفئة العمرية 21–24 سنة، و63,6٪ من الفئة العمرية 25–30 سنة، و81,8٪ من الفئة العمرية 31 سنة فما فوق. وهكذا، فهناك علاقة إيجابية بين الرغبة الشخصية في الزواج وبين عمر المطلقة عند الزواج. وهذا يعود بطبيعة الحال إلى أن المرأة كلما تقدم بها السن، كان لها دور أكبر في الاختيار للزواج.

وتشير البيانات إلى وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين العلاقة بالمطلق والرغبة في الزواج. فقد تبين أن 50٪ من الجيران وأصدقاء العائلة والأصدقاء الشخصيين تزوجن أفراد العينة بناءً على رغبتهن الشخصية وكذلك 58,9٪ من غير المعروفين لهن من قبل، مقابل 28,1٪ من أفراد العينة ممن تزوجن من أقارب بناء على رغبتهن الشخصية. وهذا يؤكد ما أشرنا إليه من قبل من أن زواج الأقارب رغم انتشاره في الكويت، إلاّ أن هناك بعضاً من الشرائح الاجتماعية ممن تفرض على الفتيات خاصة الزواج من أبناء العم، وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة من تزوجن من أقارب بناء على رغبة الأهل أولاً.

وعند النظر إلى موقف عائلة المطلقة من الزواج نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين موقف عائلة المطلقة من الزواج والرغبة في الزواج. فتبين بأن 33,3٪ ممن وافقت عائلتهن على الزواج بشدة تزوجن بناء على الرغبة الشخصية أولاً مقابل 82,6٪ لغير الموافقين على الزواج بناءً على الرغبة الشخصية. تلك العلاقة السلبية بين الموافقة على الزواج من عائلة المطلقة بناء على رغبتها الشخصية يتأكد عندما ننظر إلى موقف عائلة المطلق من الزواج. فقد تبين أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين موقف عائلة المطلق من الزواج والرغبة في الزواج. فهناك 32,8٪ من أفراد العينة ممن وافقت عائلات مطلقيهن على زواجهن وتزوجن بناء على رغبتهن الشخصية، مقابل 80,0٪ ممن لم تتم الموافقة على زواجهن الذي تم بناء على الرغبة الشخصية. تلك البيانات تؤكد أن موافقة العائلة وبخاصة عائلة المطلقة تتم عندما تكون هناك رغبة للأهل في ذلك الزواج.

أشرنا إلى أن العلاقة الزوجية علاقة اجتماعية في المقام الأول تعتمد بشكل أساسي على المشاركة والتفاعل الإيجابي بين الزوجين. وذكرنا أن نسبة محدودة من أفراد العينة أتيحت لهن فترة تعارف غير رسمية قبل الخطوبة أو بعدها. بل إن نصف أفراد العينة لم تتح لهن الفرصة للتعرف على المطلق حتى بعد عقد القران. أما من أتيحت لهن الفرصة فقد كانت فترة التعارف قصيرة جداً. ولا يمكننا القول بأن عملية التعارف قبل الخطوبة أو بعد عقد القران أو عدمها أدى إلى الطلاق. إلا أننا نقول أن هناك شرائح إجتماعية ممن لديها توقعات معينة للحياة الزوجية لا بد أن يتم التعارف بينها قبل الدخول. والجدير بالذكر أن معظم أفراد العينة لم تتح لهن الفرصة للتعارف قبل الزفاف. وهذا ما انعكس سلباً على التفاعل بين الزوجين.

تشير البيانات في الجدول (5) إلى أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين التعارف قبل الخطوبة وعدد المرات التي ذهبت بها المطلقة مع المطلق خارج المنزل لقضاء وقت ممتع خلال ساعات الراحة. فتبين أن 40% ممن تعارفن مع المطلق قبل الخطوبة، شاركن المطلق خارج المنزل أكثر من مرتين في الأسبوع، وكذلك 13,3% شاركن المطلق مرة أو مرتين في الأسبوع، في المقابل نجد أن الأغلبية ممن لم يتعرفن على المطلق قبل الخطوبة لم يشاركن مطلقاً أو نادراً ما شاركن. وهناك علاقة مماثلة بين من تعارفن بالمطلق بعد عقد القران ومشاركة المطلق. فنجد أن 15% ممن تعارفن بعد عقد القران شاركن المطلق أكثر من مرتين في الأسبوع و26,0% مرة أو مرتين في الأسبوع و15,7% مرة أو مرتين في الشهر، في المقابل نجد أن أغلبية من لم يتعارفن على المطلق بعد عقد القران لم يشاركن المطلق اطلاقاً أو نادراً ما شاركن. ويمكننا القول أن أكثرية أفراد العينة لم تتعرف على المطلق قبل ليلة الزفاف، ولم تشارك المطلق أو نادراً ما شاركته في الذهاب خارج المنزل لقضاء وقت ممتع خلال ساعات الراحة.

وعند النظر إلى البيانات الواردة في الجدول نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين العمر عند الزواج ومشاركة المطلق في الخروج لقضاء وقت ممتع. فتبين أن أغلبية أفراد العينة من الفئة العمرية 11–20 سنة إما أنها لم تشارك المطلق أو أنها نادراً ما شاركته في تلك النشاطات. ونجد أن أغلبية الفئة العمرية 21–30 سنة شاركت المطلق مرة أو مرتين في الأسبوع أو مرة أو مرتين في الشهر. بينما نجد أن أكثر الفئات العمرية مشاركة هي الفئة العمرية 31 سنة فما فوق. فهناك 18,2% من تلك الفئة شاركن المطلق أكثر من مرتين في الأسبوع، وهناك 54,5% شاركن المطلق مرة أو مرتين في الأسبوع. إلاّ أن أفراد هذه الفئة العمرية تشكل نسبة ضئيلة من أفراد العينة، فأكثرية أفراد العينة من الفئة العمرية 17–24 سنة.

وتؤكد البيانات الواردة في الجدول وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين المذهب الديني للمطلقة ومشاركة المطلق في أوقات الراحة أو الفراغ، وتبين أن المطلقات من الشيعة هن أكثر مشاركة من المطلقات السنة. فتشير البيانات إلى أن 26,1% من السنّة لم يشاركن المطلّق مطلقاً مقابل 12,5% من الشيعة. وهناك 38,8% من الشيعة نادراً ما شاركن الزوج مقابل 19,8% للسنة، إلا أن نسب المطلقات الشيعة ممن شاركن المطلق أكثر من مرتين في الأسبوع أو مرة أو مرتين في الأسبوع تفوق النسب للمطلقات السنة. وعند النظر إلى المذهب الديني للمطلق نجد أن هناك علاقة مماثلة أو نجد أن المطلقين الشيعة أكثر مشاركة للمطلقات في قضاء وقت ممتع خارج المنزل خلال ساعات الراحة.

وعند النظر إلى الدخل الشهري للمطلق نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الدخل والمشاركة في وقت الفراغ. فقد تبين أنه كلما ازداد دخل المطلق ازدادت نسبة مشاركة المطلقين للمطلقات في قضاء وقت الفراغ خارج المنزل. بينما نجد أن 10% من فئة الدخل>399د.ك شاركوا مطلقاتهم أكثر من مرتين في الأسبوع، و6% شاركوا مطلقاتهم مرة أو مرتين في الأسبوع. مقابل 12,9% و31,8% على التوالي لفئة الدخل 600د.ك فما

فوق. ويشكل من لم يشاركوا مطلقاً أو نادراً ما شاركوا 68% من فئة الدخل>399د.ك مقابل 40% لفئة الدخل 600د.ك فما فوق.

مما لا شك فيه أن الدخل يلعب دوراً واضحاً في ازدياد نسبة مشاركة الزوجين في نشاطات خارج المنزل، إلاّ أن هناك عوامل أخرى تلعب دوراً في ذلك. ومن تلك العوامل وجود أبناء، فيتضح أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين وجود الأبناء والمشاركة الزوجية في نشاطات خارج المنزل. فقد تبين أن من لديهن أبناء بلغت مشاركتهن 6,5% لأكثر من مرتين في الأسبوع و29% لمرة أو مرتين في الأسبوع مقابل 18,9% و21,2% على التوالي لمن لا يوجد لديهن أبناء. وتبين كذلك أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين تماثل ساعات عمل المطلق والمطلقة وقضاء وقت الفراغ خارج المنزل. فتبين أن 11,3% ممن يعملن في وقت مماثل للمطلق شاركن المطلق أكثر من مرتين في الأسبوع، و47,2% شاركن المطلق مرة أو مرتين في الأسبوع. مقابل 8,9% لأكثر من مرتين في الأسبوع و16,9% لمرة أو مرتين في الأسبوع للعاطلات عن العمل. ويتضح أن أكثرية العاطلات عن العمل لم يشاركن المطلق أو نادراً ما شاركن المطلق في نشاطات خارج المنزل، بينما تنخفض تلك الأغلبية إلى الثلث بين من يعملن وهناك توافق مع ساعات عمل المطلق.

من الواضح أن أغلبية أفراد العينة لم تتح لهن فرصة مشاركة المطلق بأي نشاط خارج المنزل أو أن المشاركة محدودة. بلغت نسبة من لم يشاركن مطلقاً 23,4%، وكذلك من نادراً ما شاركن المطلق 23,4%، و15,2% لمن شاركن المطلق مرة أو مرتين في الشهر. وهناك 25% شاركن المطلق مرة أو مرتين بالاسبوع و12,9% شاركن المطلق أكثر من مرتين في الأسبوع. ان مشاركة المطلقات للمطلقين اما محدودة أو غير قائمة، وهناك أقلية من أفراد العينة تشارك المطلق مرة أو أكثر في الأسبوع، وتلك الفئة تزداد بين من تعارفن على المطلق قبل الخطوبة أو بعد عقد القران، وأعمارهن فوق 21 عاماً، ودخل مطلقهن مرتفع ولا يوجد لديهن أبناء وساعات عملهن تماثل ساعات عمل المطلق ونسبتهم أعلى بين المطلقين والمطلقات من الشيعة.

ولدى سؤال أفراد العينة عن الأسباب التي تمنع المطلقين من مشاركتهن أوقات الفراغ خارج المنزل أو أن مشاركتهم نادرة، أجاب بعض منهن أن العادات والتقاليد لا تسمح بخروجهن مع المطلق خارج المنزل لقضاء أوقات الفراغ، أو أن المطلق مشغول بوظيفته أو بالدواوين أو بالذهاب إلى البحر، أو عدم وجود تفاهم أو خلافات مستمرة أو أن المطلق متدين، أو انطوائي، أو مدمن على المخدرات أو الكحول، أو أنه غير قادر على العدل بين الزوجات، أو أنه بخيل أو شكاك يخشى أن يشاهده أحد وزوجته معه. وتأتي الأسباب الثلاثة الأولى ممثلة لأغلبية الاجابات. ويتضح أن هناك شريحة اجتماعية تعتقد أن مكان المرأة المنزل. وأن خروجها من المنزل للضرورة فقط، بل أن هؤلاء لا يقرون بقضاء أوقات الفراغ خارج المنزل، وهناك أيضاً من هو مشغول بأكثر من وظيفة خصوصاً بين الفئات الأدنى دخلاً، وهناك من هو مشغول بالذهاب إلى الدواوين كل مساء أو بالذهاب إلى البحر، وهناك بطبيعة الحال من دخل دوامة الصراع والخلاف مع

المطلق حيث لا مجال للمهادنة وقضاء أوقات الفراغ خارج المنزل. تلك الفئات تمثل أغلبية الرافضين للمشاركة.

وسُئل أفراد العينة إذا كن نادراً ما شاركن المطلق أو أنهن لم يشاركن المطلق مطلقاً في أي نشاط، فكيف كان المطلق يقضي وقت فراغه؟ فجاءت اجابات أغلبية أفراد العينة أن المطلق يقضي وقت فراغه في الديوانية. وأشار قليل منهن إلى قضاء وقت الفراغ بالذهاب إلى البحر أو مشاهدة التلفزيون أو القيام بالزيارات أو ممارسة الرياضة أو نشاطات أخرى. ولدى سؤال من لا يشاركن المطلق في نشاط خارج المنزل كيف يقضين وقت الفراغ؟ أجابت الأغلبية بمشاهدتهن التلفزيون أو القيام بزيارة الأهل والأقارب والأصدقاء، أو القراءة، أو الذهاب للبحر أو القيام بنشاطات أخرى.

أما بالنسبة للنشاطات التي شارك فيها أفراد العينة مطلقيهن، فتبين أن 43,8٪ لم يشاركن المطلق في أي نشاط مطلقاً، وهناك 5,0٪ لم يُجبن عن السؤال وربما هؤلاء ممن انتهى زواجهن قبل الدخول خلال أيام ولم تتح لهن فرصة مشاركة المطلق في أي نشاط. وهناك 27,5٪ شاركن بالذهاب إلى البحر، و14,0٪ اقتصرت مشاركتهن على مشاهدة التلفزيون والسينما، و2,7٪ شاركن بحضور الحفلات، و1,6٪ شاركن بتنسيق الزراعة في المنزل، وهناك 5,4٪ شاركن بنشاطات أخرى. ومما لا شك فيه أن هناك ممن شاركن بأكثر من نشاط، وبلغت نسبة من شاركن باثنين من النشاطات أعلاه 25,2٪، و9,7٪ شاركن بأكثر من ذلك. ويتضح أن مشاركة المطلقات لمطلقيهن محدودة جداً، ونلاحظ أن أكثرية المشاركات شاركن المطلق بالذهاب إلى البحر، وهذه المشاركة محدودة إذ أن الزوجين وأفراد العائلة يذهبون إلى الشاليه لعطلة نهاية الاسبوع، وعندها يستبدل المنزل بالشاليه، إذ أن الزوج قد يقضي وقت فراغه في الشاليه مع أصدقائه.

وبالنظر إلى الجدول (6) نجد أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين النشاطات التي شاركت فيها المطلقات مطلقيهن والعمر عند الزواج، فنجد أن نسبة المشاركة تزداد كلما ازداد العمر عند الزواج، فقد بلغت نسبة من لم يشاركن اطلاقاً من الفئة العمرية 11–16 سنة 63,6٪ مقابل 37,7٪ للفئة العمرية 21–24 سنة. ونجد أن 24,2٪ يذهبن للبحر مع المطلق من الفئة الأولى مقابل 42,6٪ للفئة الأخيرة. ونجد أن مشاركة الزوج بالنشاطات المختلفة له علاقة ذات دلالة احصائية بعمر الزواج. فيتضح أن 49,0٪ ممن استمر زواجهن أقل من سنتين لم يشاركن مطلقاً، وهذا بطبيعة الحال يشمل من امتد زواجهن لأيام أو أسابيع أو بضعة شهور. إلاّ أننا نجد أن النسبة تنخفض إلى 40,9٪ لدى الفئة العمرية 2–>5 سنوات، لتعود فترتفع إلى 46,8٪ لدى من استمر زواجهن 5 سنوات فأكثر. ويبدو أن بعضاً من الأزواج لا يرغب بمشاركة الزوجة بأي نشاط، وهناك البعض الآخر ممن يشارك في سنوات الزواج الأولى، وبعد أن تنجب المرأة ويذهب الأبناء إلى المدارس تصبح هي المسئولة عن رعاية الأطفال وتدريسهم وادارة المنزل وبذا تقل مشاركتها. وفي حين نرى أن حوالي نصف من تزوجن لأقل من سنتين لا يشاركن المطلق نجد أن أكثر من نصف من امتد زواجهن من سنتين ـ>5 سنوات يشاركن المطلق بالذهاب

إلى البحر ومشاهدة التلفزيون. وعندما تتكون العائلة بعد مرور أكثر من 5 سنوات على الزواج تقل المشاركة في مختلف الأنشطة، عدا الذهاب إلى البحر وبنسبة 33,8%.

وتبين أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين تعليم المطلقة والمشاركة في نشاطات مشتركة مع المطلق. بلغت نسبة من لم يشاركن من الأميات وحملة الشهادة الابتدائية 51,4%، و50,7% لحملة الشهادة المتوسطة والثانوية، مقابل 35,1% للجامعيات، آخذين بالاعتبار أن نسبة الطلاق قبل الدخول بين الجامعيات هي أكثر منها لدى الفئات الأخرى. وهناك زيادة في نسبة المشاركة كما أشرنا كلما ازداد التعليم، وإلى جانب ذلك فهناك تنوع في أنماط المشاركة كلما ارتفع مستوى التعليم. فالمطلقات الأميات أو حاملات الشهادة الابتدائية أغلبهن كما أشرنا لا يشاركن المطلق بأي نشاط، ثم ليس بينهن واحدة شاركت المطلق في تنسيق الزراعة في المنزل أو الذهاب للسينما أو الذهاب للحفلات أو القراءة بل اقتصرت مشاركتهن في الذهاب إلى البحر أو مشاهدة التلفزيون. أما بالنسبة للجامعيات فإن المشاركة تشمل الأنشطة كافة، إلا أنها تتركز بشكل مكثف على الذهاب إلى البحر.

وهناك علاقة ذات دلالة احصائية بين توافق ساعات عمل المطلقة والمطلق ومشاركة المطلق في أنشطة مختلفة، فتبين أن معظم العاطلات عن العمل لا يشاركن المطلق بأي نشاط، ثم إن نشاط 19,8% منهن اقتصر على الذهاب إلى البحر و17,4% مشاهدة التلفزيون. في المقابل نجد أن هناك أقلية ممن تتفق ساعات عملهن مع عمل المطلق لا يشاركن اطلاقاً، وهناك 46,0% يشاركن بالذهاب إلى البحر و20% يقمن بالمشاركة في النشاطات الأخرى المختلفة. وربما هناك متغير آخر يشكل متغيراً وسيطاً أدى إلى البطالة وإلى عدم مشاركة المطلق أي نشاط، ذلك العامل هو التعليم. فالأميات وحاملات الشهادة الابتدائية والمتوسطة من الصعب أن يجدن العمل المناسب، ولذا يصبحن عاطلات عن العمل، ومعظم أولئك لا يقرن مبدأ المشاركة، بل انهن من التقليديين القائلين بأن مكان المرأة المنزل. وهذا ما يفسر ارتفاع نسبة مشاهدة التلفزيون بين أفراد تلك الفئة.

وبناءً على البيانات الواردة في الجدول تبين أن هناك علاقة ذات دلالة احصائية بين الرغبة في الزواج والمشاركة في نشاطات مختلفة. ونجد أن أكثرية من تزوجن بناءً على رغبة الأهل لا يشاركن المطلق اطلاقاً، بينما هناك أقلية بين من تزوجن بناءً على رغبتهن الشخصية. ونلاحظ أن هناك 38,8% من الفئة الأخيرة شاركن بالذهاب إلى البحر مقابل 20,2% من الفئة الأولى. وعلى العكس من ذلك، تقل مشاهدة التلفزيون بين الفئة الأخيرة مقارنة بالفئة الأولى. والرغبة في الزواج فيما إذا كانت شخصية أم رغبة الأهل قد تلعب دوراً في الرغبة في المشاركة، إلاّ أن هناك من المتغيرات ما أدى إلى الربط بين تلك الرغبة في الزواج وإلى نمط المشاركة أو عدمها. ومن تلك المتغيرات التعليم والدخل. فالأميون والأقل دخلاً يتم زواج بناتهم في معظم الأحيان بناءً على رغبتهم، وهم لا يفضلون أنماط المشاركة خارج المنزل مثلهم مثل الفئات التقليدية الأخرى.

الخلاصة

وفي ضوء تلك النتائج يمكن القول بأن هناك عدداً من المتغيرات لها دلالة احصائية وبخاصة منها فترة التعارف قبل الخطوبة. فقد لاحظنا أن فترة التعارف قبل الخطوبة لها علاقة ايجابية بعمر المطلقة عند الزواج وعمر المطلق عند الزواج، أي أنها تزداد كلما تقدمت الفئة العمرية للمطلق أو المطلقة عند الزواج. وكذلك وجدنا أن هناك علاقة ذات دلالة إحصائية بين عمالة المطلقة أثناء الزواج والتعارف قبل الخطوبة. فقد تبين أن معدلات التعارف قبل الخطوبة هي أعلى بين العاملات خارج المنزل والعاطلات اللاتي سبق لهن العمل. ولاحظنا أن هذا النمط من التعارف هو أكثر ممارسة بين الجيران وأصدقاء العائلة وغير المعروفين مقارنة بالأقارب. ولاحظنا كذلك أن موقف عائلة المطلقة أو المطلق من الزواج له علاقة سلبية بالتعارف قبل الخطوبة. يشير ذلك إلى أن فترة التعارف قبل الخطوبة تمارس بشكل محدود في الكويت، إذ أن من المفضل للأغلبية أن تبتعد الفتاة عن اقامة علاقات وثيقة مع الشباب، إلاّ أن بعضاً من الأكبر سناًمن الشباب والشابات، يقيمون علاقات مع الجنس الآخر، خصوصاً في مجال العمل، ويلاحظ أن مثل هذه العلاقات قلما تقوم بين الأقارب، وهذا ما يفسر الموقف غير المشجع لعائلة المطلق أو المطلقة من ذلك النمط من العلاقات.

وسبق أن أشرنا إلى أنه ليس هناك خطوبة كما هو معمول به في المجتمعات العربية. ولذا، فإن التعارف بعد الخطوبة والذي قد يُتاح لبعض من الشرائح الاجتماعية هو ممارسة محدودة ولفترة قصيرة جداً، ويجب أن يتبعها عقد القران بفترة قصيرة. وتلك الممارسات تقتصر على بعض من أفراد الفئات المتوسطة والعليا، حيث دخل المطلق والمطلقة مرتفع والاقامة في فلل سكنية. كذلك نجدها لدى بعض من المطلقات من العاملات خارج المنزل، والمطلقين من الشيعة أكثر من السنة. والواقع أن هذا يتفق مع ما أشرنا إليه من أن التعارف بحاجة إلى فرص الاختلاط بالجنس الآخر وبحاجة إلى اقتناع بمثل تلك الممارسات، والفئات الأكثر دخلاً هي أكثر تأثراً بالنظرة العصرية للحياة الزوجية والعلاقات بين الجنسين نظراً لاختلاطهم واطلاعهم وبالتالي تأثرهم بالثقافات الأخرى.

إن المتعارف عليه في الكويت هو التعارف بعد عقد القران وحتى ذلك يمارس بين شرائح اجتماعية محدودة. ومرة أخرى نجد أن التعارف بعد عقد القران أكثر ممارسة بين الفئات الأكثر دخلاً، والمتعلمين وبخاصة المتعلمين تعليماً جامعياً، سواء من المطلقين أو المطلقات، وبين الشيعة أكثر من السنة، وبين من لا تربطهم علاقات قربى. ويتأكد ذلك من أن المطلقات اللاتي تم زواجهن بناء على الرغبة الشخصية هن أكثر من غير الأقارب، وكذلك المطلقين أو المطلقات المقيمين في فلل أو شقق سكنية. ونجد أن المطلقة كلما تقدم بها السن أصبح التعارف بعد عقد القران ممارسة عادية. إلاّ أن عائلة المطلق أو المطلقة في النهاية لا تمنح موافقتها على الزواج إلاّ إذا كان الاختيار قد تم من جانبهم وإلاّ فإن الموافقة ستكون رمزية.

وقد استعرضنا كذلك المؤشرات المؤدية للطلاق، ومنها المتعلقة بمشاركة المطلق في نشاطات خارج المنزل في وقت الفراغ والراحة. واهتمامنا ينصب بشكل رئيسي على معرفة النشاطات التي تؤدي إلى قصر أو إطالة الحياة الزوجية وما هي النشاطات التي تؤدي إلى تفاعل بين الزوجين. والأهمية لا تأتي من مجرد المشاركة بل من نوع النشاط الذي يمارسه كل من الزوجين وما هو دورهما وما هو مدلول النشاط؟ فقد تعتبر مشاركتهما في مشاهدة برامج التلفزيون والسينما سلبية، اذا كان أحدهما ـ وغالباً الزوج ـ هو الذي يقرر برنامج المشاهدة، والزوجة تجلس مجاملة وقلما يدور حوار بينهما. إلاّ أن مزاولة نشاط رياضي مشترك أو المشاركة في تنسيق الزراعة أو المشاركة في الحفلات تعتبر نشاطات إيجابية. أما الذهاب إلى البحر فهو نشاط يضم في أغلب الأحيان أفراد الأسرة وربما أقرباءهم. وفي معظم الأحيان يلعب كل من الزوجين الأدوار التي يلعبانها في المنزل، مع استبدال المكان، حيث نجد الرجل مشغولاً مع زملائه والمرأة مع صديقاتها.

وتبين أن معظم أفراد العينة لم يشاركن المطلق في أي نشاط، أما من شارك منهن ففي نشاطات أغلبها سلبية كمشاهدة التلفزيون والسينما، أما النشاطات الايجابية فلم تحظ إلا بنسبة قليلة. وهذا يدعونا إلى القول إن غياب المشاركة الزوجية والمشاركة الفعلية الايجابية هو مؤشر يقترن بتفكك الزواج، بينما نجد أن العكس يؤدي إلى تقوية الروابط الزواجية. ونعود إلى تكرارات المشاركة. فالأغلبية تقريباً لم تشارك أو نادراً ما شاركت، إلاّ أن الأهمية بالنسبة لمن شاركن ليست في عدد مرات المشاركة بقدر ما هي تتعلق بنوع المشاركة والمعنى الذي ترمز إليه. ولذا فهناك علاقة ايجابية بين عمر الزواج والأنشطة الايجابية، كتنسيق الزراعة والذهاب للحفلات ومزاولة نشاط رياضي والذهاب إلى البحر وغيرها، بينما هناك علاقة سلبية بين النشاطات السلبية وعمر الزواج كمشاهدة التلفزيون والسينما وغيرها. ونشير هنا إلى مؤشر لوجود علاقة وليس سبباً للطلاق.

ونلاحظ أن تكرار المشاركة له علاقة إيجابية بالدخل، وتوافق ساعات العمل بين الزوجين، والتعارف قبل عقد القران، إلا أن لتكرار المشاركة علاقة سلبية بوجود الأبناء. وما لا شك فيه ان وجود الأبناء يمثل معوقاً لأي نشاط مشترك خارج المنزل خصوصاً لدى الفئات الدنيا والمتوسطة الدنيا، أو لدى الأمهات الحريصات على تدريس الأبناء. إن من الواضح أن المشاركة كانت محدودة وأن أغلب النشاطات لها طابع سلبي أكثر منه ايجابي، وبالتأكيد لم يساعد أي من تلك النشاطات في المحافظة على الزواج واستمراريته، إذ ان كل تلك الزيجات انتهت بالطلاق، والعديد من أفراد العينة بدأ حياة زوجية جديدة.

جـدول رقـم (1)

التوزيع النسبي للمطلقات حسب فترة التعارف قبل الخطوبة وحسب المتغيرات المستقلة

التعارف قبل الخطوبة المتغيرات المستقلة	نعـم	لا	المجموع	كا2
1 ـ عمر المطلقة عند الزواج				13,7**
أ ـ 11 – 16	12,1	87,9	33	
ب ـ 17 – 20	13,7	86,3	117	
جـ ـ 21 – 24	20,3	79,7	64	
د ـ 25 – 30	12,1	87,9	33	
هـ ـ 31 فما فوق	54,5	45,5	11	
2 ـ عمر المطلق عند الزواج				11,0**
أ ـ 15 – 21	28,0	72,0	50	
ب ـ 22 – 25	11,0	89,0	109	
جـ ـ 26 – 29	9,3	90,7	43	
د ـ 30 – 35	22,2	77,8	27	
هـ ـ 36 فما فوق	25,9	74,1	27	
3 ـ عمر الزواج				7,6**
أ ـ أقل من سنتين	15,0	85,0	113	
ب ـ 2 – < 5 سنوات	9,0	91,0	67	
جـ ـ 5 سنوات فما فوق	25,6	74,4	78	
4 ـ العمالة أثناء الزواج				13,1**
أ ـ عاملة خارج المنزل	26,9	73,1	93	
ب ـ عاطلة سبق لها العمل	27,3	72,7	11	
جـ ـ عاطلة لم يسبق لها العمل	9,7	90,3	154	
5 ـ العلاقة بالمطلق				7,5*
أ ـ الأقارب	9,0	91,0	89	
ب ـ الجيران	25,0	75,0	12	
جـ ـ صديق العائلة ـ شخصي	28,6	71,4	28	
د ـ غير معروف	18,6	81,4	129	
6 ـ موقف عائلة المطلقة من الزواج				38,4**
أ ـ موافق بشدة	8,1	91,9	111	
ب ـ موافق	16,1	83,9	112	
جـ ـ غير مهتم	66,7	33,3	3	
د ـ غير موافق	39,1	60,9	23	
هـ ـ غير موافق بشدة	83,3	16,7	6	
7 ـ موقف عائلة المطلق من الزواج				27,3**
أ ـ موافق بشدة	9,2	90,8	131	
ب ـ موافق	18,1	81,9	94	
جـ ـ غير مهتم	44,4	55,6	9	
د ـ غير موافق	60,0	40,0	10	
هـ ـ غير موافق بشدة	42,9	57,1	7	

* كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,05 فما دون.

** كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,001 فما دون.

جـدول رقـم (2)

التوزيع النسبي للمطلقات حسب فترة التعارف بعد الخطوبة وحسب المتغيرات المستقلة

التعارف بعد الخطوبة المتغيرات المستقلة	نعـم	لا	المجموع	كا2
1 ـ السكن الحالي للمطلقة				**8,0
أ ـ فيلا	14,8	85,2	54	
ب ـ شقة	7,7	92,3	26	
جـ ـ بيت شرقي / ملحق / ديوانية	——	100,0	12	
د ـ بيت دخل محدود	3,9	96,1	128	
2 ـ السكن الزوجي للمطلقة				**12,4
أ ـ فيلا	15,6	84,4	45	
ب ـ شقة	10,3	89,7	29	
جـ ـ بيت شرقي / ملحق / ديوانية	11,8	88,2	17	
د ـ بيت دخل محدود	1,0	99,0	104	
3 ـ الدخل الشهري للمطلقة				**15,6
أ ـ <399 د.ك	3,6	96,4	111	
ب ـ 400 – 599 د.ك	8,2	91,8	49	
جـ ـ 600 د.ك فما فوق	31,3	68,8	16	
4 ـ الدخل الشهري للمطلق				*5,7
أ ـ < 399 د.ك	——	100,0	42	
ب ـ 400 – 599 د.ك	5,5	94,5	73	
جـ ـ 600 د.ك فما فوق	11,3	88,7	71	
5 ـ عمالة المطلقة أثناء الزواج				**8,3
أ ـ عاملة خارج المنزل	13,7	86,3	73	
ب ـ عاطلة سبق لها العمل	——	100,0	9	
جـ ـ عاطلة لم يسبق لها العمل	3,6	96,4	138	
6 ـ المذهب الديني للمطلق				**5,4
أ ـ سني	5,0	95,0	181	
ب ـ شيعي	15,4	84,6	39	

* كا 2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,05 فما دون.
** كا 2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,001 فما دون.

جـدول رقـم (3)

التوزيع النسبي للمطلقات حسب فترة التعارف بعد عقد القران وحسب المتغيرات المستقلة

التعارف بعد عقد القران المتغيرات المستقلة	نعم	لا	المجموع	كا2
1 ـ الدخل الشهري للمطلقة				17,7**
أ ـ > 399 د.ك	36,9	63,1	130	
ب ـ 400 – 599 د.ك	69,5	30,5	59	
جـ ـ 600 د.ك فما فوق	55,6	44,4	18	
2 ـ الحالة التعليمية للمطلقة				23,5**
أ ـ أمي / يقرأ ويكتب / ابتدائي	19,4	80,6	36	
ب ـ متوسط / ثانوي	47,5	52,5	141	
جـ ـ جامعي فما فوق	67,5	32,5	80	
3 ـ الحالة التعليمية للمطلق				24,8**
أ ـ أمي / يقرأ ويكتب / ابتدائي	23,1	76,9	39	
ب ـ متوسط / ثانوي	47,9	52,1	163	
جـ ـ جامعي فما فوق	74,5	25,5	55	
4 ـ المذهب الديني للمطلقة				16,0**
أ ـ سني	43,8	56,3	208	
ب ـ شيعي	75,5	24,5	49	
5 ـ المذهب الديني للمطلق				10,4**
أ ـ سني	45,0	55,0	209	
ب ـ شيعي	70,8	29,2	48	
6 ـ العلاقة بالمطلق				8,3**
أ ـ الأقارب	38,2	61,8	89	
ب ـ الجيران	58,3	41,7	12	
جـ ـ صديق العائلة / شخصي	64,3	35,7	28	
د ـ غير معروف	53,9	46,1	128	

* كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,05 فما دون.

** كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,001 فما دون.

جـدول رقـم (4)
التوزيع النسبي للمطلقات حسب الرغبة في الزواج وحسب المتغيرات المستقلة

الرغبة في الزواج المتغيرات المستقلة	الرغبة الشخصية	رغبة الأهل	المجموع	كا2
1 ـ السكن الحالي للمطلقة				12,1**
أ ـ فيلا	51,6	48,4	64	
ب ـ شقة	65,7	34,3	35	
جـ ـ بيت شرقي/ ملحق/ ديوانية	64,7	35,3	17	
د ـ بيت دخل محدود	38,0	62,0	142	
2 ـ السكن الزوجي للمطلقة				11,4**
أ ـ فيلا	45,1	54,9	51	
ب ـ شقة	70,0	30,0	40	
جـ ـ بيت شرقي/ ملحق/ ديوانية	57,9	42,1	19	
د ـ بيت دخل محدود	40,3	59,7	119	
3 ـ عمر المطلقة عند الزواج				19,1**
أ ـ 11 – 16	27,3	72,7	33	
ب ـ 17 – 20	39,3	60,7	117	
جـ ـ 21 – 24	56,3	43,8	64	
د ـ 25 – 30	63,6	36,4	33	
هـ ـ 31 فما فوق	81,8	18,2	11	
4 ـ العلاقة بالمطلق				20,7**
أ ـ الأقارب	28,1	71,9	89	
ب ـ الجيران	50,0	50,0	12	
جـ ـ صديق العائلة/ شخصي	50,0	50,0	28	
د ـ غير معروف	58,9	41,1	129	
5 ـ موقف عائلة المطلق من الزواج				30,3**
أ ـ موافق بشدة	33,3	66,7	111	
ب ـ موافق	49,1	50,9	112	
جـ ـ غير مهتم	100,0	——	3	
د ـ غير موافق	82,6	17,4	23	
هـ ـ غير موافق بشدة	100,0	——	6	
6 ـ موقف عائلة المطلق من الزواج				29,5**
أ ـ موافق بشدة	32,8	67,2	131	
ب ـ موافق	56,4	43,6	94	
جـ ـ غير مهتم	77,8	22,2	9	
د ـ غير موافق	80,0	20,0	10	
هـ ـ غير موافق بشدة	100,0	——	7	

* كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,05 فما دون.
** كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,001 فما دون.

جـدول رقـم (5)

التوزيع النسبي للمطلقات حسب مشاركة المطلق وحسب المتغيرات المستقلة

مشاركة المطلق / المتغيرات المستقلة	أكثر من مرتين في الأسبوع	مرة أو مرتين في الأسبوع	مرة أو مرتين في الشهر	نادراً	لم تشارك مطلقا	المجموع	كا2
1- التعارف قبل الخطوبة							12,8**
أ- نعم	40,0	13,3	13,3	26,7	6,7	15	
ب - لا	10,3	24,6	13,8	25,1	26,1	203	
2 - التعارف بعد عقد القران							11,3**
أ- نعم	15,0	26,0	15,7	28,3	15,0	127	
ب - لا	10,9	23,4	14,8	18,8	32,0	128	
3 - العمر عند الزواج							28,4**
أ - 11 - 16 سنة	9,4	18,8	12,5	31,3	28,1	32	
ب - 17 - 20 سنة	15,5	18,1	12,1	32,8	21,6	116	
جـ - 21 - 24 سنة	10,9	32,8	20,3	10,9	25,0	64	
د - 25 - 30 سنة	9,1	30,3	24,2	12,1	24,2	33	
هـ - 31 فما فوق	18,2	54,5	ــــ	9,1	18,2	11	
4 - المذهب الديني للمطلقة							13,2**
أ- سني	12,1.	24,6	17,4	19,8	26,1	207	
ب - شيعي	16,3	26,5	6,1	38,8	12,2	49	
4 - المذهب الديني للمطلق							13,2**
أ- سني	10,6	25,0	17,3	21,2	26,0	208	
ب - شيعة	22,9	25,0	6,3	33,3	12,5	48	
5 - الدخل الشهري للمطلق							28,4**
أ- < 399 د.ك	10,0	6,0	16,0	38,0	30,0	50	
ب - 400 - 599 د.ك	10,6	28,2	16,5	21,2	23,5	85	
جـ - 600 د.ك فما فوق	12,9	31,8	15,3	20,0	20,0	85	
7 - الأبنـــاء							10,4**
أ- يوجد	6,5	29,0	15,3	26,6	22,6	124	
ب - لا يوجد	18,9	21,2	15,2	20,5	24,2	132	
8 - توافق ساعات العمل							30,1**
أ- نعم	11,3	47,2	7,5	13,2	20,8	53	
ب - لا	18,2	15,9	22,7	29,5	13,6	44	
جـ - لا تعمل	8,9	16,9	15,3	27,4	31,5	124	

* كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,05 فما دون.

** كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,001 فما دون.

جـدول رقـم (6)
التوزيع النسبي للمطلقات حسب أنماط المشاركة وحسب المتغيرات المستقلة

نشاطات المشاركة / المتغيرات المستقلة	الذهاب للبحر	الزراعة والحفلات	التلفزيون والسينما	أنشطة أخرى	لا مشاركة اطلاقاً	المجموع	كا2
1 ـ العمر عند الزواج							32,6**
أ ـ 11 – 16 سنة	24,2	——	9,1	3,0	63,6	33	
ب ـ 17 – 20 سنة	21,8	8,2	19,1	3,6	47,3	110	
جـ ـ 21 – 24 سنة	42,6	11,6	11,5	6,6	37,7	61	
د ـ 25 – 30 سنة	35,5	3,2	16,1	6,5	38,7	31	
هـ ـ 31 فما فوق	20,0	——	——	30,0	50,0	10	
2 ـ عمر الزواج							18,5**
أ ـ أقل من سنتين	29,4	2,9	9,8	8,8	49,0	102	
ب ـ 2 –> 5 سنوات	22,7	4,5	28,8	3,0	40,9	66	
جـ ـ 5 سنوات فما فوق	33,8	6,5	9,1	3,9	46,8	77	
3 ـ تعليم المطلقة							16,2**
أ ـ أمي / ابتدائي	28,6	——	5,7	14,3	51,4	35	
ب ـ متوسط / ثانوي	27,2	4,4	15,4	2,2	50,7	136	
جـ ـ جامعي فما فوق	32,4	6,8	17,6	8,1	35,1	74	
4 ـ توافق ساعات العمل							16,1**
أ ـ نعم	46,0	6,0	10,0	4,0	34,0	50	
ب ـ لا	30,2	7,0	16,3	2,3	44,2	43	
جـ ـ لا تعمل	19,8	2,5	17,4	5,8	54,5	121	
5 ـ الرغبة في الزواج							10,9**
أ ـ رغبة شخصية	38,8	4,3	12,1	6,0	38,8	116	
ب ـ رغبة الأهل	20,2	4,7	17,1	5,4	52,7	129	

* كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,05 فما دون.
** كا2 دالة إحصائياً عند مستوى 0,001 فما دون.

المصـــــادر

برهوم، محمد عيسى

1977 «مكانة المرأة الاجتماعية والطلاق في الأردن» مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد (1) ـ السنة الخامسة: 7–36.

الثاقب، فهـــد

1996 «أسباب الطلاق في المجتمع الكويتي: دراسة ميدانية» مجلة العلوم الاجتماعية ـ العدد (3) ـ خريف: 51–78.

حسين، عبلة حسن

1978 «بحث الطلاق في المجتمع الكويتي» ادارة التخطيط والمتابعة ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل، الكويت.

الخطيب، سلوى عبدالحميد

1993 «الطلاق وأسبابه من وجهة نظر الرجل السعودي» مجلة جامعة الملك سعود، م 5 الآداب (1) 205–242.

الفيصل، عبدالله عبدالرحمن

1991 «بعض خصائص المطلقين الاجتماعية في احدى محاكم الطلاق بالمملكة العربية السعودية» مجلة جامعة الملك سعود، م 3، الآداب (1) 189–216.

وزارة التخطيط

1989 احصاءات ظاهرة الطلاق في الكويت 1967–1987، الكويت.

وزارة التخطيط

1992 المجموعة الاحصائية السنوية، الكويت.

Goode, W. J.

1956 Women in Divorce. New York: Free Press. Republished (1969) Divorce & After. New York: Free Press.

Kelly, J. B.

1982 "Divorce: The Adult Perspective". PP 734-750 in Benjamin B. Wolman & George Stricker eds. Handbook of Developmental Psychology. New Jersey: Prentice-Hall.

Kielcolf-Claser, J, et al.

1987 "Marital Quality, Marital Disruption, & Immune Function" Psychosomatic Medicine 49: 13-34.

Kincaid, S. & Caldwell, R.

1995 "Marital Separation: Causes, Coping, and Consequences". Journal of Divorce & Remarriage 22 (3/4): 109-128.

Menaghan, E.

1985 "Depressive Affect & Subsequent Divorce". Journal of Family Issues 6: 295-306.

Trent, K. & South S.

1989 Structural Determinants of Divorce Rate: Across-Societal Analysis" Journal of Marriage & the Family 51 (May): 391-404.

Weitzman, L.

1985 "The Divorce Revolution: The Unexpected Social & Economic Consequences for Women & Children in America. New York: Free Press.

White, L.

1990 "Determinants of Divorce: A Review of Research in the Eighties". Journal of Marriage & the Family 52 (November): 904-912.



تحليل هيكلي وتنبؤ لحجم الطلب للمنتجات البتروكيماوية الكويتية

مهدي حمزة السلمان *

تلعب صناعات البتروكيماويات دورًا أساسيًا ومحوريًا في الاقتصاد الوطني، لما لها من مزايا اقتصادية بشكل عام، ومزايا نسبية كبيرة لدولة الكويت بشكل خاص. وتتميز صناعات البتروكيماويات بكثافة رأسمالية عالية وعمالة فنية وتكنولوجيا متقدمة، فضلاً عن أن مشتقاتها والصناعات أو المنتجات اللاحقة لها تدخل تقريبًا في الأنشطة الصناعية والإنتاجية الأخرى، كافة. وبتعبير آخر، لهذه الصناعات ارتباط وتشابك أمامي قوي وكذلك تشابك خلفي قوي، فضلاً عن مضاعف كبير للقيمة المضافة والدخل ومكوناته، ومضاعف كبير نسبيًا للصادرات، ما يجعل من مجمع البتروكيماويات أسلوبًا واستراتيجية ملائمة لتنويع مصادر الدخل وإعادة هيكلة الاقتصاد ومكوناته، وبخاصة أن الطلب العالمي على منتجات الصناعات البتروكيماوية عال، وأن فرصة جذب رؤوس أموال محلية وخارجية كبيرة. وهذه الدراسة تحاول أن تسلط الضوء على مزايا وخصائص هذه الصناعة وتقدم تحليلاً هيكليًا لأهم مكوناتها، ومن ثم التركيز على التنبؤ للطلب على منتجات الصناعات البتروكيماوية لدولة الكويت لغاية عام 2005 وفق نموذج المستخدم والمنتج الصناعي.

وقد اتبعنا المنهج الإحصائي الوصفي في التعرف على مكونات وهيكل منتجات أو صناعات البتروكيماويات بغية إلقاء الضوء على أهمية وهيكل هذه الصناعات، ومن ثم اتبعنا أسلوبًا قياسيًا يرتكز على نموذج المستخدم والمنتج الصناعي الديناميكي لدولة الكويت بعد تحديث بياناته من سنة 1992 إلى 1994 بطريقة (MRAS) Miernyk 1977; Parikh 1979 Modify R A S Technique ثم قمنا بافتراض فروض أساسية متعلقة بالمعاملات الفنية للانتاج والإنتاجية والأسعار والعمالة ورأس المال والمخزون السلعي والواردات والصادرات، ومن ثم قياس معلمات النموذج والتنبؤ لها لغاية عام 2005 وذلك باستخدام مجموعة من البيانات والمعلومات الاقتصادية والإحصائية الموضحة في مصادر البيانات.

---

* مدرس (Assistant prof.) بقسم الطرق الكمية، كلية العلوم الإدارية، جامعة الكويت.

البتروكيماويات هي مركبات كيماوية أو منتجات تنتج من مشتقات البترول والغاز الطبيعي، وتتم معالجة هذه الموارد وتصنيعها على مراحل تتحول بموجبها إلى منتجات نهائية صناعية أو استهلاكية Final Industrial Or Consumer Products وتمر عملية إنتاج المواد البتروكيماوية بثلاث مراحل إنتاجية هي: (1) مرحلة إنتاج البتروكيماويات الأساسية من البترول والغاز الطبيعي وتشمل: الأوليفينات والعطريات والكحوليات. (2) مرحلة البتروكيماويات الوسطية وتشمل مجموعة كبيرة من المنتجات التي تنتج من البتروكيماويات الأساسية، كثاني كلوريد الإيثيلين والإيثيلين جلايكول والستارين وغيرها. (3) البتروكيماويات النهائية، وتنتج من البتروكيماويات الأساسية مباشرة أو من خلال المنتجات الوسيطة، كالراتنجات ومواد البلمرة، كالبولي إيثيلين والبولي بروبيلين وتتحول هذه المنتجات بعدئذ إلى منتجات نهائية استهلاكية أو صناعية مثل المنتجات البلاستيكية، والدهانات والمنظفات والمواد العازلة وغيرها. وتعد المنتجات البلاستيكية من أكثر المنتجات النهائية انتشارًا واستهلاكًا. (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية 1994أ).

ويوضح الشكل رقم (1) (Blitzer 1975) التركيب الهيكلي للبتروكيماويات والترابط بين الصناعات البتروكيماوية والتحويلية.

شكل رقم (1) التركيب الهيكلي للبتروكيماويات

أساسية

- الأوليفينات
  - الإيثيلين
  - البروبيلين
  - البيوتادين
  - البيوتان 1
- العطريات
  - التلوين
  - البنزين
  - أورثوزايلين
  - بارازيلين
- الكحوليات
  - الميثانول
  - الإيثانول

وسيطة

- إيثيلين داي كلوريد
- إيثيلين جلايكول
- ستايرين
- أحادي فينيل كلورايد
- الفورمالدهايد
- داي مثيل ترفنثيلات
- فثاليك أنهيدرايد
- إيثيل البنزين
- أكسيد الإيثيلين
- أكسيد البروبيلين
- حامض الخليك
- فينيل أسيتات
- أكريلونيتريل
- اكسو الكحول

نهائيـة

- بولي إيثيلين منخفض الكثافة
- بولي إيثيلين عالي الكثافة
- بولي بروبيلين
- بولي فينيل كلورايد
- بولي ستايرين
- ميلامين
- ألياف البولي استر
- مطاط الستايرين بيوتادين
- مطاط بولي بيوتادين
- ألكيل البنزين
- ميثيل ثلاثي بيوتيل الإثير
- بولي فينيل أسيتات

الطاقات التصميمية القائمة ومشروعات التوسعة

يشكل الغاز الطبيعي المقيِّم الرئيسي للصناعات البتروكيماوية الأساسية في دولة الكويت. وتملك الكويت احتياطيًا لا بأس به من الغاز الطبيعي قدر بـ 1498 بليون متر مكعب في نهاية عام 1992، بينما كان 1378 بليوناً في عام 1988. ويمثل ذلك 7,6٪ من إجمالي احتياطي دول مجلس التعاون الخليجي و6٪ من إجمالي احتياطي الدول العربية و1,1٪ من إجمالي احتياطي دول العالم، في حين بلغ إنتاج الغاز الطبيعي في دولة الكويت حوالي 16000 مليون متر مكعب وهو يعادل 11,6٪ و5,4٪ و0,006٪ من إجمالي إنتاج دول مجلس التعاون الخليجي والدول العربية والإنتاج العالمي على التوالي لعام 1991.

واهتمت دولة الكويت بصورة مبكرة بالصناعات البتروكيماوية، وتركز هذا الاهتمام على صناعة الأسمدة الكيماوية ومن أهمها الأمونيات واليوريا، أما في مجال الصناعات البتروكيماوية الأخرى فلا توجد صناعات أساسية ومتوسطة، بل صناعات بتروكيماوية نهائية ومنتجات تحويلية عدة تعتمد على صناعة البتروكيماويات النهائية. أما في مجال الصناعات البتروكيماوية النهائية فتوجد شركة صناعة الميلامين الكويتية وطاقتها الإنتاجية تصل إلى 15 ألف طن سنويًا من مادة الميلامين. وقد توقفت الشركة عن الانتاج بسبب مشاكل فنية. ويوجد أيضًا الشركة الكويتية للتصنيع الكيماوي، وهي تقوم بانتاج لدائن الالكيد ولدائن البوليسترغير المشبع ومستحلبات البولي فينيل أسيتات. وفي نوفمبر 1997 افتتحت الكويت مجمعًا بيتروكيماويًا جديدًا، أقامته الحكومة بتكلفة 2,1 بليون دولار أميركي، وقد أنشئ بالتعاون بين شركة صناعة الكيماويات البترولية الكويتية وشركة يونيون كاربايد الأميركية. وهذا المجمع يشمل وحدة لانتاج الايثيلين بطاقة تصميمية سنوية تصل إلى 650 ألف طن ووحدة أخرى لانتاج 450 ألف طن من البولي ايثيلين على اختلاف أنواعه، ووحدة ثالثة لإنتاج الإيثيلين جلايكول بطاقة تصميمية تصل إلى 350 ألف طن سنويًا. ومن المخطط أن يتم إنشاء عدد من المصانع لتستفيد من المواد الأولية التي سيتم إنتاجها في المجمع، بما يسهم في انعاش الاقتصاد الكويتي، وتطوير الصناعات البتروكيماوية، وتنويع مصادر الدخل، وخلق فرص عمل جديدة (منظمة الخليج للاستشارات الصناعية 1994 ب).

الصناعات التحويلية المعتمدة على البتروكيماويات النهائية

تحتل الصناعات التحويلية النهائية المعتمدة على المواد البتروكيماوية في دولة الكويت مركزًا هامًا بالنسبة لقطاع الصناعة عمومًا. وتستأثر صناعة المواد البلاستيكية بالنصيب الأكبر في هذا المجال، إذ يبلغ عدد المنشآت العاملة فيها نحو 26 منشأة تقدر استثماراتها بحوالي 138 مليون دولار. كما توجد 8 منشآت برأسمال 16 مليون دولار و4 منشآت برأسمال 12,4 مليون دولار. ويبلغ إجمالي عدد المنشآت العاملة في قطاع الصناعات البتروكيماوية الكويتية 39 منشأة برأسمال اجمالي 167 مليون دولار و3164 عاملاً.

التحليل الهيكلي لقطاع تكرير النفط والصناعات البتروكيماوية الكويتية

تشمل مصفوفة الصناعات الكيماوية وتكرير النفط، صناعة كيماويات صناعية وصناعة أسمدة كيماوية ومبيدات وصناعة أصباغ وورنيشات وصناعة أدوية وعقاقير ولقاحات وأمصال وبلازما وصناعة صابون ومستحضرات تنظيف وصناعة منتجات كيماوية، لم تصنف في مكان آخر، وصناعة تكرير بترول وصناعة منتجات متنوعة من بترول وفحم، وصناعة منتجات مطاط وصناعة منتجات بلاستيك.

وتشير الاحصاءات المنشورة من قبل وزارة التخطيط والمتعلقة بالاحصاء الصناعي إلى أن عدد المنشآت التي تعمل في إطار الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط كان 57 في عام 1987 أصبح 51 منشأة في عام 1992، أي انه خرجت 6 منشآت من الصناعات البتروكيماوية، منها صناعة أدوية وعقاقير ولقاحات وأمصال وبلازما، وبنسبة 6% انخفاضاً عن عام 1987. ويلاحظ هنا ان عدد منشآت الصناعات البتروكيماوية لا يتجاوز 13% من اجمالي القوى العاملة في قطاع الصناعة لعامي 1987 و1992 على التوالي ويلاحظ أيضاً انخفاض حجم القوى العاملة في قطاع الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط بنسبة 31% عن عام 1992. بينما يلاحظ أن الإنتاج المحلي لهذا القطاع كان يشكل 72% و66% من اجمالي منتجات قطاع الصناعة لعامي 1987 و1992 على التوالي، وقد انخفضت نسبة إنتاج الصناعات البتروكيماوية وتكرير النفط بنسبة 47% قياساً على الأساس [1].

وكذلك نلاحظ انخفاض نسبة الاستهلاك الوسيط من المنتجات البتروكيماوية وتكرير النفط حوالي 47% عن سنة الأساس 1987. ويمثل الاستهلاك الوسيط لصناعة البتروكيماويات وتكرير النفط 80% من إجمالي الاستهلاك الوسيط في القطاع الصناعي لعام 1987 و70% لعام 1992. ويستدل من ذلك أن قطاع البتروكيماويات وتكرير النفط له ثقل وأهمية اقتصادية كبيرة من بين الصناعات الأخرى في قطاع الصناعة والتعدين في الكويت. ويستدل من البيانات الواردة أن القيمة المضافة لصناعة البتروكيماويات وتكرير النفط تمثل 75% و60% من إجمالي القيمة المضافة لقطاع الصناعة في الكويت لعامي 1987 و1992 على التوالي وهناك انخفاض بنسبة 48% عن سنة الأساس عام 1987 للقيمة المضافة لهذا القطاع، في حين تمثل القيمة المضافة لقطاع صناعات البتروكيماويات وتكرير النفط فقط 19% و13,5%. وتمثل الأجور أو تعويضات العاملين حوالي 47% و56% من إجمالي أجور قطاع الصناعة و35% و 30% من إجمالي الأجور أو التعويضات للعاملين في الإقتصاد الوطني، وأن هناك انخفاضاً قدره 12% في مقدار تعويضات العاملين في سنة 1992 عن سنة 1987. كما يلاحظ أن إنتاجية العامل في قطاع صناعات البتروكيماويات وتكرير النفط حوالي 146,99 و112,852 لعامي 1987 و1992 على التوالي، بما يعادل أربعة أضعاف إجمالي الصناعات ومرتين من الإنتاجية الكلية في الإقتصاد الوطني لعام 1987 وخمسة أضعاف وأكثر من ضعفين لعام 1992 على التوالي، هذا بالرغم من انخفاض الإنتاجية بنسبة 23% و38% و30 بالنسبة لقطاع البتروكيماويات والصناعات جميعًا والاقتصاد الوطني على التوالي.

النموذج الرياضي المستخدم في الدراسة

لتحليل هيكل قطاع الصناعة التحويلية للبتروكيماويات في دولة الكويت والتنبؤ بحجم مبيعاته المتنوعة في الأسواق المختلفة، وجدنا ان أفضل وأنسب نموذج رياضي متعدد القطاعات أو المنشآت الصناعية هو جدول المستخدم والمنتج أو نموذج التبادل الصناعي Inter-Industry Model (Cabern1966, 23; Carcy 1968, 35). وفي ما يلي توضيح وتفسير للمعادلات الهيكلية والسلوكية والتوازنية للنموذج المستخدم في الدراسة (Esam 1980).

أولاً: المعادلات التوازنية العامة للعرض والطلب من السلع الصناعية: Products Demands and Supplies

$$GDPim = C_i + G_i + V_i + S_i + X_i + M_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

GDP im: إجمالي الإنتاج المحلي للصناعة، بأسعار السوق Gross domestic product (at market price)

C_i = مشتريات القطاع العائلي من المنتجات السلعية لغرض الاستهلاك النهائي. Consumer Expenditure

G_i = مشتريات الحكومة من المنتجات السلعية لغرض الاستهلاك النهائي. Consumer Expenditure

V_i = مشتريات الحكومة والقطاع الخاص من السلع لأغراض الإستثمار من السلعة. Total Investment (fixed investment)

S_i = مشتريات الحكومة والقطاع الخاص لأغراض التخزين من السلعة Stock Building.

X_i = صادرات السلعة في الخارج Imports.

I = عدد الصناعات أو مجموعات المنتجات وهي تساوي 10 .... I= 1,

وقد تم تفصيل المنتجات الصناعية البتروكيماوية إلى 10 منتجات وقطاعات إنتاجية وبصورة المصفوفات يمكن توضيح العلاقة أو المعادلة (1) على النحو التالي: (Sekerka 1979)

$$F_i = \sum_{j-1}^{10} P_{ij}\, Vp_j + \Sigma p_{ij}\, Vb_j + \sum_{j-1}^{4} g_{ig}\, G_j + \sum_{j-1}^{10} C_{ij} C_j + \Sigma V_{ij} VV_j + S_i + X_j \quad \ldots\ldots\ldots\ldots (2)$$

$$I = I, \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots 10$$

حيث أن:

F_i = إجمالي الطلب النهائي للسلعة i Finde demand

$C_{ij}\ g_{ij}\ b_{ij}\ P_{ij}\ V_{ij}$ = تصنيف محولات انفاق المستهلكين والحكومة والاستثمار في المباني والآلات والمنشآت بواسطة الصناعة j من المنتجات لسنة 1992. كل محول -cenvert er يشير إلى كمية السلعة I المشتراه من قبل كل وحدة تصنيف الإنفاق j.

$S_i + X_j$ = التغير في المخزون السلعي والصادرات.

ويتم تحديد إجمالي المخرجات أو الإنتاج من إجمالي الطلب النهائي مطروحًا منه قيمة الواردات. وحينما تعطي مصفوفة المعاملات المباشرة للانتاج Direct Technical Coefficients تحصل على ما يلي.

(Leontief 1996; Mather 1977)

$$O_i = \sum_{j-1}^{10} a_{ij} \cdot O_j + F_i + M_i \text{ .... } (3)$$

$$(1 = 1, \text{ .... } 10)$$

حيث أن:

a_{ij} = مستلزمات الإنتاج لوحدة واحدة من المخرجات أو الإنتاج لسنة 1992.

Input per unit of output

O_j = الإنتاج المحلي من السلع Domestic output

M_{ij} = واردات السلع المختلفة.

وعليه، يتم تحديد حجم مخرجات السلع بصورة المصفوفات على النحو التالي:

$$O_i = \sum_{j-1}^{10} m_{ij}\ \ O_j \text{ .... } (3)$$

$$(1 = 1, \text{ .... } 34)$$

حيث أن:

Oi = الإنتاج المحلي بواسطة الصناعة i.

mij = نسبة مخرجات السلعة j المنتجة بواسطة الصناعة i.

وهناك طريقتان للحسبان بالنسبة للتغيرات في تصنيف Converter والمعاملات الفنية للإنتاج Technical Coefficients للصناعات الـ 34 خلال الفترة الزمنية في الدراسة. (Estrup 1992; Armstrong 1984).

الطريقة الأولى: هي إستخدام محولات ثابتة constant converters ومن ثم تقدير معادلة الإنحدار بين المخرجات المتولدة والمخرجات الحقيقية للماضي ومن ثم يستخدم لتحديث وتعديل مخرجات التنبؤ. ولقد استخدمت هذه الطريقة في نماذج لأميركا الشمالية (WoodWard 1980), (Wharton, Maryland and Candide)

الطريقة الثانية: عبارة عن تقدير الاسقاطات المستقبلية لكل من المحولات converters ومصفوفة المعاملات الفنية للإنتاج على حدة، وعلى أساس بيانات تاريخية. وهنا لا بد من

الاستفادة من معرفة وحدة المختصين والخبراء في هذا المجال. وتستلزم هذه الطريقة بيانات أكثر دقة وتفصيلاً من الطريقة السابقة وتعطي نتائج أكثر دقة ومصداقية. وقد استخدمت هذه الطريقة في دراسات نماذج كمبريدج للنمو الاقتصادي والصناعي. (Corden 1971).

توصيف المعادلات Specification of Equantions

1 – الإنفاق الإستهلاكي Consumer Expenditure: لتجزئة وتفصيل الانفاق الإستهلاكي العائلي استخدمنا نظام الإنفاق الخطي Linear expenditure system لتصنيف وتقسيم الإنفاق الكلي الإستهلاكي إلى non-consumers good - durable goods لخمسة تصنيفات. والانفاق الكلي غير الإستهلاكي والسيارات والأجهزة الكهربائية قدرت على أساس نموذج تعديل المخزون Stock adjustment model وبقية التصنيفات للسلع المختلفة ثم تقدير ما بنفس الطريقة مع الأخذ بالإعتبار الدخل والمرونة السعرية وغيرها من المتغيرات (Haji 1992, 1993)

$$E = a + b_1\,\Delta PDIC + b_2 LRP + b_3 HP + b_4 OL \ldots\ldots (5)$$

حيث أن:

E = نسبة الإنفاق لكل فرد من السكان.

ΔPDIC = التغير في الدخل المتاح لكل فرد من السكان.

LRP = الرقم القياسي للسلع الصناعية على الرقم القياسي لإجمالي الإنفاق الإستهلاكي.

HP = عدد الأشهر المسموح بها لدفع أقساط القروض.

OL = نسبة ممتلكات القطاع العائلي من الأجهزة والمعدات.

2– الواردات Import

المعادلة الأساسية لتقدير الحجم الإجمالي لواردات السلع الصناعية هي ما يلي:

$$LMD = a + b_1 LA + b_2 (0.5\,LP + 0.5\,LP_{t-1}) + b3\,LCAP \ldots\ldots\ldots\ldots (6)$$

حيث أن:

LMD : لوغارتم الواردات على الطلب.

LA : لوغارتم الأنشطة المختلفة سواء الإنفاق الإستهلاكي النهائى أو إجمالي الطلب الوسيط أو إجمالي الإنفاق الإستثماري في المباني والمنشآت والآلات والمعدات، وذلك حسب طبيعة السلع المستوردة.

LP : لوغارتم أسعار الواردات على سعر الجملة المحلي للسنة الحالية ومتوسط السنوات السابقة بتساوي أوزان الأهمية.

LCAP : لوغارتم الطاقة الإستيعابية المختلفة عادة عن الإنحراف في اتجاه الطلب.

3 – المخزون السلعي Stock Building

المعادلة رقم (7) توضح كيفية تقدير المخزون السلعي وذلك بالأخذ بالإعتبار الإتجاه طويل الأمد لمعدل نسبة المخزون السلعي إلى إجمالي المخرجات وكذلك التغيرات قصيرة الأمد الناتجة من التقلبات في الطلب غير المتوقع. (Corden 1971)

$$SL = b_1 SL_1 + b_2 O + b_3 \Delta .... (7)$$

حيث أن:

SL = مستوى المخزون السلعي.

O = مخرجات السلع.

D = الطلب على السلع.

S = المخزون السلعي.

4 – الإستثمار الثابت: Fixed Investment

لقد استخدمنا معادلة بسيطة لتقدير حجم الإستثمار الثابت في القطاعات الصناعية، وذلك بالإعتماد على بيانات تاريخية وعلاقات بين الإستثمار والتغير في التأخير للمخرجات، lagged changes in output وذلك بسبب نقص البيانات عبر سلسلة زمنية معقولة ودقة وتفصيل تلك البيانات... وعليه استخدمنا المعادلة التالية:

$$V = a + b_1 V_{t-1} (0.2 \Delta O_{t-1} + 0.4 \Delta Q_{t-3} .... (8)$$

حيث أن:

V = إجمالي الإستثمار الثابت بواسطة الصناعة.

Q = مخرجات أو انتاج الصناعة.

5 – أسعار المستهلك والجملة Wholesale and consumer prices

والطريقة المستخدمة في تقدير أسعار المستهلك والجملة هي تقدير الرقم القياسي لوحدة تكلفة العمل في كل قطاع من القطاعات الـ 34 في الدراسة من خلال قسمة متوسط الأجور والرواتب في كل قطاع صناعي على مقدار الإنتاج لوحدة العمل أي نسبة المخرجات إلى العمالة. والمعادلة رقم (9) تربط مباشرة تكلفة وحدة العمل مع أسعار الجملة الملاحظة في كل قطاع (6)، حيث أن أسعار الواردات عامل محدد مهم في أسعار الجملة وخاصة بالنسبة للكويت التي تستورد معظم السلع والخدمات الصناعية من الخارج. وبذلك أخذنا في الاعتبار تحليل الإنحدار والمتضمن في المعادلة التالية:

$$WPI = A + b_1 \frac{AWAGE}{O/E} + b_2 MPI + b_3 WPI_{t-1}$$

ولمزيد من التفصيل يمكن مراجعة المراجع المتخصصة في هذا المجال

(Emerson 1989; Estrup 1992)

حيث أن:

WPI = الرقم القياسي لأسعار الجملة.

AWAGE = معدل الأجور والرواتب للوحدة والعمل (العامل)

MPI = الرقم القياسي لأسعار الواردات.

O = مخرجات أو إنتاج الصناعة بالأسعار الثابتة.

E = العمالـــة

أما أسعار المستهلك فقد تم تحديدها من خلال أسعار الجملة والواردات المناسبة، موزنة وفقًا لنصيب الواردات المباشرة لكل تصنيف من الإنفاق الإستهلاكي؛ وجميعها مع صافي الضرائب. وذلك على النحو التالي (Mather,1977; de boer, 1979):

$$CPI = a + b_1 (WPI + NT + MPI) + b_2 CPI_{t-1} \quad (10)$$

حيث أن:

CPI = الرقم القياسي لسعر المستهلك.

NT = الرقم أو مؤشر صافي الضرائب غير المباشرة.

6 – العمالـــة:

لقد تم تحديد العمالة كدالة مخرجات Lagged function of output كما هي موضحة في المعادلة رقم (11)، حيث أن اتجاه الزمن يمثل نمو الإنتاجية (Blitzer 1975).

$$LEMP = a + b_1 (0.5\, LQ + 0.51\, Q_{t-1}) + b_{21} \quad (11)$$

حيث أن:

LEMP = لوغارتم العمالة.

LQ = لوغارتم إنتاج الصناعة.

t = الإتجاه الأساسي للزمن.

ويتسم هذا النموذج المستخدم للدراسة بأنه ديناميكي أي يعتمد على التغيرات الحاصلة في السنوات السابقة ويمكن دمجه مع نماذج أخرى في قياس وتقدير مخرجات القطاعات الإنتاجية في الإقتصاد الوطني، وأنه يتسم بالأخذ في الإعتبار عند تقدير وتنبؤ مخرجات الصناعات الإنتاجية في الإقتصاد الكويتي التغيرات والمتغيرات الإنتاجية والإقتصادية والإجتماعيةكافة، ومنها حجم السكان والقوى العاملة وميزان المدفوعات والميزان التجاري، فضلاً عن كون بيانات جدول المدخلات والمخرجات الصناعية أعدت بأحجام 60×60 لتجنبنا مشاكل التجميع والتوسيع في الصناعات.

نتائج التنبؤ الاقتصادي لمكونات الصناعات البتروكيماوية لدولة الكويت

أولاً، الإرتباطات الأمامية والخلفية: في ما يتعلق بمؤشرات مضاعف الإرتباط الخلفي والأمامي لصناعات البتروكيماوية وتنبوءاتها المستقبلية، تشير نتائج

التقديرات والتنبؤات المستقبلية لهذين المؤشرين إلى أن قيم مضاعف التشابك الأمامي أقوى من التشابك الخلفي وقد سجلت 1,682 و1,408 على التوالي لعام 1994 بينما أصبحت قيمة التشابك الأمامي 1,932 والتشابك الخلفي 1,638 على التوالي لعام 2005. ونستنتج من ذلك أن لصناعات البتروكيماويات إرتباطات أمامية وخلفية متينة ويمكن أن تلعب دورًا كبيرًا في تحفيز صناعات مستقبلية قائمة على منتجات البتروكيماويات كمدخلات وسيطة لها، فضلاً عن كون هذه الصناعات تعتمد على منتجات وسيطة لمدخلاتها من السوق المحلية. وكذلك يمكن أن تلعب هذه الصناعات الدور الرائد في تنشيط الاقتصاد وتنويع مصادر الدخل وزيادة الصادرات، إذ أن مؤشر الإرتباط الأمامي والخلفي لهما تأثير كبير على المؤشرات الإقتصادية الأخري. وقد تم استخدام قيم مضاعف التشابكات الأمامية، والخلفية من المرجع التالي:
(Haji 1992, 42-93)

ثانيًا: التغيرات الهيكلية لصناعات البتروكيماوية الكويتية: تشير نتائج ومخرجات النموذج الإقتصادي للتنبؤ بحجم مكونات الصناعات البتروكيماوية لدولة الكويت لغاية عام 2005 إلى أمور عدة أهمها ما يلي:

(أ) سوف تلعب مخرجات الصناعات البتروكيماوية دورًا هامًا في تحفيز وتحريك النشاط الصناعي في دولة الكويت وخصوصًا أن قيم مؤشرات المضاعف الأمامي والخلفي في زيادة مستمرة وأن قيم معامل الإختلاف لها في إنخفاض، ما يشير إلى درجة انتشار وتوسع نشاط الصناعات البتروكيماوية لتشمل الإرتباطات مع معظم الأنشطة الإنتاجية الأخرى في الإقتصاد الوطني. (ب) إن مساهمة الصناعات البتروكيماوية نسبة إلى القطاع الصناعي ككل وكذلك نسبة إلى اجمالي الناتج المحلي ارتفعت من 60% و13,5% لعام 1992 إلى 83% و24,4% على التوالي. وهذه الزيادة في نسبة المساهمة سوف تزيد من تحقيق هدف وسياسة تنويع مصادر الدخل الذي يعتمد بالأساس على إنتاج النفط. (جـ) تشير نتائج التنبؤ إلى أن نسبة واردات المنتجات البتروكيماوية إلى إجمالي الناتج المحلي سوف تنخفض من 18,6% إلى 13,4% لعام 1987 و2005 على التوالي، لتساهم في تقليل نسبة التسرب إلى الخارج والتي هي نسبة عالية في مثل الاقتصاد الكويتي، وهذا بدوره يساعد في توسيع القاعدة الاستيعابية للاقتصاد الوطني وتنشيط الاقتصاد المحلي بشكل أفضل. (د) إن نتائج التنبؤ الاقتصادي للطلب النهائي لمنتجات الصناعات البتروكيماوية تشير إلى زيادة نسبة الصادرات من هذه المنتجات إلى اجمالي الناتج المحلي من 7,6% إلى 18,5% على التوالي. وهذا بدوره يؤدي إلى تغير هيكل الصادرات المهيمن عليه تصدير النفط الخام (أنظر الجداول 1-4).

جـدول رقم (1) إجمالي المخرجات للأعوام 1996 - 2005

GDO 2005	GDO 2002	GDO 2000	GDO 1988	GDO 1996		
38,767	26,460	17,894	13,221	8,791	صناعات كيماوية ما عدا الأسمدة	1
129,225	95,189	71,567	44,264	31,553	صناعات أسمدة كيماوية ومبيدات	2
137,839	92,611	51,112	34,491	18,837	صناعات أصباغ ورنيشات	3
86,149	59,535	28,119	17,245	4,709	صناعة صابون ومستحضرات تنظيف	4
133,532	99,226	66,464	40,24	2,825	صناعة منتجات كيماوية لم تصنف	5
3601,061	2738,651	2150,121	1651,764	1456,783	صناعة تكرير بترول	6
51,689	39,691	25,307	17,0541	7,221	صناعة منتجات متنوعة من بترول وفحم	7
155,069	95,9189	66,464	44,0726	2,982	صناعة منتجات مطاط	8
180,9145	128,994	79,246	53,653	36,1056	صناعة منتجات بلاستيك	9
4307,49	3307,55	2556,32	1916,2	1569,81	اجمالي الصناعات البتروكيماوية	10 إجمالي الصناعات البتروكيماوية
4829,61	4044,6	3047,9	2517,19	1952,37	إجمالي الصناعات التحويلية	11 صناعات تحويلية
13053,149	11235,25	9832,719	8710,25 بدون الواردات	7509,153	إجمالي المخرجات	إجمالي GDP 12

* ملاحظـــة: تم تقدير قيم المتغيرات وفقًا للمعادلات الواردة في النموذج المستخدم.

جـــدول رقم (2) إجمالي الطلب النهائي للأعوام 1996 - 2005

2005	2002	2000	1998	1996		
12,877	10,57	6,804	4,301	3,171	صناعات كيماوية ما عدا الأسمدة	1
91,02	58,299	45,686	27,444	20,733	صناعات أسمدة كيماوية ومبيدات	2
38,979	22,751	13,332	9,11	5,874	صناعات أصباغ ورنيشات	3
28,058	20,725	9,148	6,642	2,348	صناعة صابون ومستحضرات تنظيف	4
34,742	28,416	16,456	10,257	1,399	صناعة منتجات كيماوية لم تصنف	5
2290,912	1274,285	945,444	540,7	549,709	صناعة تكرير بترول	6
13,079	15,801	7,478	5,0711	5,734	صناعة منتجات من بترول وفحم	7
55,462	43,1089	22,573	16,763	1,800	صناعة منتجات مطاط	8
18,104	19,904	12,163	12,061	7,0386	صناعة منتجات بلاستيك	9
2363,602	1385,181	1079,01	632,487	597,81	اجمالي الصناعات البتروكيماوية	10
2846,051	2056,203	1524,73	1168,194	820,37	إجمالي الصناعات التحويلية	11
9685,475	7841,47	7335,391	6534,442	5706,993	إجمالي المخرجات	12

جـدول رقم (3) الطلب الوسيط للأعوام 1996 - 2005

	1996	1998	2000	2002	2005
1	5,62	8,92	11,09	17,89	25,89
2	10,82	16,82	25,89	36,89	51,082
3	12,963	25,381	37,78	69,86	98,86
4	2,361	10,603	18,971	38,81	58,091
5	1,426	29,983	50,008	70,81	98,79
6	907,074	1111,064	1204,768	1464,366	1310,149
7	1,487	11,983	17,829	23,89	38,610
8	1,182	27,309	43,891	92,81	99,607
9	29,067	41,637	67,083	109,09	162,81
10	972,00	1283,7122	1477,31	1922,396	1943,888
11	1132,00	1348,996	1523,17	1988,397	1983,559
12	1802,160	2175,8079	2497,328	3393,78	3367,674

جدول رقم (4)

الطلب النهائي ومكوناته للمنتجات البتروكيماوية وتكرير النفط للأعوام 1996-2005

	الطلب النهائي الاجمالي	الطلب للمخزون السلعي	الطلب لرأس المـــال	الطلب للاستهلاك العائلي	الطلب للصادرات	الواردات
			الطلب النهائي لعام 1996			
1	3,173	0,475	0	08,2	2,656	-31,730
2	20,733	3,483	0	0,2061	17,044	-220,806
3	5,874	0,998	0	0,058	4,818	-58,920
4	2,348	0,422	0	0,0281	1,898	-20,700
5	1,399	0,247	0	0,0231	1,176	-13,860
6	549,709	2,1988	0	15,9413	531,570	-17,041
7	5,734	0,798	0	0,0809	4,856	-62,700
8	1,800	0,2772	0	0,0313	1,492	-14,562
9	7,0386	1,182	0	0,12915	5,7275	-56,981
10	597,81	10,081	0	16,5399	571,237	686,936

تابع جدول رقم (4)

			الطلب النهائي لعام 1998			
1	4,301	0,688	0	0,0731	3,54	42,800
2	27,444	4,563	0	0,378	22,503	269,800
3	9,11	1,62	0	0,153	7,337	81,910
4	6,642	0,976	0	0,1122	5,553	62,130
5	16,257	1,36	0	0,1938	8,703	88,630
6	540,7	4,1318	0	15,961	5256,11	17,740
7	5,0711	0,75	0	0,0935	4,226	45,830
8	16,763	2,64	0	0,304	13,819	15,630
9	12,016	1,74	0	0,238	10,038	96,830
10	632,484	18,468	0	17,5156	601,39	721,300
			الطلب النهائي لعام 2000			
1	6,804	1,149	0	0,1224	5,533	52,691
2	45,686	7,29	0	0,837	37,559	388,61
3	13,332	2,054	0	0,2574	11,021	110,562
4	9,148	1,188	0	0,1528	7,807	73,817
5	16,456	2,72	0	0,326	13,410	126,491
6	945,444	8,221	0	79,38	857,84	24,57
7	7,478	1,169	0	0,1879	41,3	57,621
8	22,573	3,803	0	0,462	6,1211	171,25
9	12,163	2,22	0	0,336	9,607	82,863
10	1079,01	29,814	0	81,971	990,198	1088,454

تابع جـدول رقم (4)

			الطلب النهائي لعام 2002			
1	10,57	1,326	0	0,469	9,097	86,921
2	58,299	8,126	0	1,044	48,995	504,60
3	22,751	2,645	0	0,396	19,710	165,26
4	20,725	2,632	0	0,467	17,626	138,981
5	28,416	4,267	0	0,762	23,387	19,048
6	1274,285	12,485	0	68,796	1193,004	30,56
7	15,801	2,55	0	0,345	12,906	108,962
8	43,109	6,407	0	1,118	35,584	223,683
9	19,904	2,883	0	0,538	16,489	93,386
10	1385,181	43,321	0	73,606	1360,309	1371,358
			الطلب النهائي لعام 2005			
1	12,877	1,56	0	0,216	11,101	81,621
2	91,02	12,74	0	0,366	75,914	646,981
3	38,979	5,516	0	0,642	32,821	201,463
4	28,058	4,536	0	0,644	22,878	179,263
5	34,742	0,578	0	0,816	33,348	176,896
6	2290,912	19,923	0	103,056	2167,933	53,586
7	13,079	2,34	0	0,312	10,427	62,487
8	55,462	10,23	0	1,43	43,802	258,662
9	18,104	2,808	0	0,621	14,675	93,685
10	2363,602	60,231	0	109,803	2412,899	1754,644

ثانياً: النموذج المستخدم لمضاعف التشابك أو الارتباط الأمامي والخلفي الكلي لقطاع الصناعات البتروكيماوية لدولة الكويت.

باستخدام النموذج الرياضي التالي:

التشابك الأمامي

1 = 1.2, ... m

$$U_i^f = \frac{\frac{1}{m} Ki}{\frac{1}{m}\sum_{j=1}^{m} K.J}$$

التشابك الخلفي

J = 1.2, ... m

$$U_b^j = \frac{\frac{1}{m} K.J}{\frac{1}{m}\sum_{j=1}^{m} K.J}$$

وباستخدام معامل الاختلاف التالي:

1 = 1,2, ... m

$$\sqrt{\frac{\frac{1}{m-1}\sum_{j-1}^{m}\left(\frac{Aij - A.j}{m}\right)}{\frac{1}{m} Ai}}$$

j = 1,2, ... m

$$\sqrt{\frac{\frac{1}{m-1}\sum_{j-1}^{m}\left(\frac{Aij - A.j}{m}\right)}{\frac{1}{m} Ai}}$$

حيث أن:

Aij تشير إلى المعاملات الفنية للإنتاج في مقلوب مصفوفة ليونتيف.

Ai. تشير إلى مجموع مكونات عمود صناعة البتروكيماويات.

A.j تشير إلى مجموع مكونات صف صناعة البتروكيماويات.

m تشير إلى عدد القطاعات أو الصناعات وهو 10 صناعات بتروكيماوية و28 صناعات انتاجية أخرى في الاقتصاد الوطني (Haji 1985,1992, 1993,361-382).

النتائج العامة

وخلاصة القول أن نتائج التنبؤ لمكونات الطلب النهائي لمنتجات بتروكيماوية وفقًا لهيكل وفروض النموذج الرياضي المستخدم في الدراسة، تشير إلى نتائج إيجابية، تعمق وتوسع في تطبيق أهداف الخطة الاقتصادية وتساهم في تغير هيكل الاقتصاد الوطني وتنويع مصادر الدخل وهيكل الصادرات والواردات، وكذلك هيكل القوى العاملة وزيادة انتاجيته، بما يجعل من الصناعات البتروكيماوية حقلاً لاستيعاب مخرجات التعليم والبطالة في سوق الكويت. وتأسيسًا على ذلك، يستلزم على الدولة والجهات المختصة المهتمة بنشاط الصناعات البتروكيماوية التركيز والإهتمام بهذا القطاع الصناعي.

الهوامش

(1) ملحق بيانات الدراسة:

- وزارة التخطيط، المؤشرات الإحصائية الاقتصادية الخاصة بدور القطاع الخاص في الاقتصاد الكويتي (1987، 1992).
- وزارة التخطيط، الحسابات القومية وجداول المدخلات والمخرجات، الكويت.
- وزارة التخطيط، المجموعة الإحصائية (1980 ـ 1994)، الكويت.
- وزارة التخطيط، الإحصاءات الاجتماعية (1992)، الكويت.
- وزارة التخطيط، البحث السنوي للمنشآت: الصناعة (1980ـ1992)، الكويت.
- وزارة التخطيط، الإحصاءات المالية للحكومة، (1980 ـ 1994)، الكويت.
- وزارة التخطيط، إحصاءات الأرقام القياسية لسعر الجملة (1980–1994)، الكويت.
- وزارة التخطيط، الأرقام القياسية لسعر المستهلك (1980–1994)، الكويت.

المصادر

منظمة الخليج للاستشارات الصناعية

1994 أ صناعة البتروكيماويات في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، قطر.

1994 ب صناعة الكيماوية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي، قطر.

Armstrong, A.

1984 Structural Change in the British Economy, 1948 - 1968. London: the University of Cambridge, Department of Applied Economics. Volume 12.

Blitzer, C.

1975 Employment in Human Capital Formation in Economy - wide Models and Development Planning. Oxford.

Combern, J.

1966 "Input.. Output" - A Market Analysis Tool. Construction Review 12 (2): 2-22.

Carey, K.

1968 Input - Output: Researching the Market. The Director 20.

Corden, M.

1971 The Theory of Protection. Oxford.

De Boer, P.

1979 Effects of Relative Price Changes on Inter - Industry Ratios: An Empirical Study for the Netherlands. Seventh International Conference on inter-industry Techniques. Innsbrook, Austria. April.

Emerson, M.

1989 " Market Research Used in Input - Output Studies " . Kansas Industrial Extension Journal. 3 (3) February: 96-108.

Estrup, C.

1992 Applications of Input - Output Technique to Chemical Marketing Problems. Industrial Marketing management.

Haji, J.

1985 Forecasting Inter - Industry Methodology and Concepts. KFAS.

1992 Inter - Industry Analysis of the Kuwaiti Economy. KFAS.

1993 Inter - Industry Theory and Application to Kuwaiti Economy. Kuwait: Al - Alfeen.

Esam, E, H.

1980 " Fotrcasting the growth of idustrial Market with input- output techniques " : pp 124-141 in Gielnik s,j. and Gossling W,F. eds. Input-out put and Marketing, input-out Publishing Company, London.

Leontief, W.

1966 Domestic Production and Foreign Trade. Inter - Industry Economics, Oxford University Press.

Mather, P.

1977 " A Study of Sectoral Prices and Their Movement in British Economy in an Inter -Industry Framework " : PP 83-97 In Leontief, W. ed. Structure, Systems and Economic Policy. Cambridge.

Miernyk, W.

1977 The Projection of Technical Coefficients for Medium Term Forcasting. London Inter - Industry Publishing Company.

Parihk, A.

1979 Forecast of Technology Matrices Using the RAS Method. Seventh International Conference on Inter- industry Techniques Innsbrook,April.

Sekerka, B. Kyn, O. and HejI L.

1970 " Price System Computable Form Inter- industry Coefficients " : PP 395-411 in Carter, A. and Brody, A. eds. Contributions to I/O Analysis. Vol, 1 , North Holland Amsterdam.

Woodward, V.

1980 A Diaggregated Simulation Model of the U.K. Electrical Engineering industry. Department of Applied Economics. Cambridge.



العنصرية واللاسامية
في عيّنات من الوعي المشرقي

حــازم صاغيّــة *

احتكر ساطع الحصري و«حزب البعث العربي الاشتراكي»، وحركات الاسلام السياسي في طور لاحق، معظم الاهتمام الذي حظي به الفكر الراديكالي العربي في المشرق من زاوية الموقف من مسألتي العنصرية و/أو اللاسامية. وبغض النظر عن درجات الأهمية والتأثير، فإن آخرين ممن أدلوا بدلوهم في المسألتين هاتين أو ما يحاذيهما، لم يستقطبوا إلاّ القليل من التناول والنقد.

أما ربط التناول النظري بمقدمات أهلية وعصبية، لا سيما في الوضع اللبناني، فيبقى أندر بما لا يقاس. وهكذا غلب ويغلب الميل إلى مواكبة الرواية القومية أو الأصولية «الصافية» بتحليلات «صافية» هي الأخرى، تجرّد الأفكار عن لحمها الحي في العلاقات الاجتماعية. والحال أن الفكرين المذكورين، القومي والأصولي، يمارسان بطبيعتهما نوعاً من «الغش» التجريدي الذي يجد التحليل ما يغريه في الوقوع فيهما. وهذا الغش إذا بلغ أعلى درجاته في حالات شديدة التجريد كحالة الحصري، فإنه حاضرٌ أيضاً في «العلمية» التي عبّر عنها قسطنطين زريق مثلاً، أو «التربوية» التي عمّمها، ضمن شروط ثقافية أدنى، محمد عزة دروزة.

فعلى عكس ساطع الحصري، افتقر مجايلوه من القوميين العرب إلى التماسك النظري البالغ الإحكام الذي عُرف به، وكان بذاته دليلاً آخر على تأثره بالفكر الألماني كنظام ونهج. لكن قسطنطين زريق ربما كان الوحيد في هؤلاء الذي ضاهى الحصري معرفةً، ولو قلّ عنه إيديولوجيةً وصبّاً للأفكار في وجهة مُلزمة، كما غايره في الموقع الذي احتلته القضية الفلسطينية من عمله.

---

* مسؤول القسم الثقافي بجريدة «الحياة»، لندن.

ذلك أن الجامعي المسيحي والفلسطيني الأصل، عُني بالجزئي الذي انطلق منه، ووصل عبره إلى الكلي العربي المفترض. وفي هذا المعنى احتل الهمّ اليهودي لديه حيّزاً أكبر من الذي شغله في فكر زميله السوري الأصل، مع أنه لم يتفرّغ له كَهَمّ أوحد.

وزريق هو من كان له تأثير واضح على الجو القومي العربي، وبالأخصّ الفلسطيني منه في الخمسينات. وقد أثّر بصورة ملحوظة على بدليات ما عُرف تالياً بـ «حركة القوميين العرب»، لا سيما من خلال تدريسه في الجامعة الأميركية في بيروت. غير أن زريق لعب أدواراً أخرى بارزة، فكان في 1946 ـ 1947 وزير سورية المفوض في واشنطن وعضو وفدها إلى الهيئة العامة للأمم المتحدة، كما رأس الجامعة السورية في دمشق إبان 1949 ـ 1952، ورأس مجلس أمناء «مؤسسة الدراسات الفلسطينية» في بيروت ما بين 1963 و1984، ليصير لاحقاً رئيسه الفخري.

وزريق، في هذه الحسابات الرسمية، أو الفوقية، يشبه الحصري لجهة تمثيليته، إلا أنه يشذّ عنه وعن سائر القوميين في أنه «ليبرالي قومي»، بحسب تسمية دافع هو نفسه عنها، دفاعَه عن الدستور وعن «الفرد» وحقوقه ومكانته ودوره. وهذا ما ضاعف قلّة اكتراثه بإنشاء «عقيدة» متماسكة تتبنى حول أفكاره، حتى بدا تأثّر «حركة القوميين العرب» به أقرب إلى الحبّ من طرف واحد. الا أن هذا، بالضبط، ما يقلّل درجة تمثيليته بقياس الفورة الحزبية والعقيدية التي شغلت الحيّز السياسي الجماهيري ما بين الثلاثينات والسبعينات.

والراهن أن الراديكالية الماركسية التي بدأ يكتسبها بعض القوميين العرب في الستينات، سريعاً ما دفعت إلى نقد بقايا تأثيرات زريق عليهم. فتبشيره بـ «النخبة»، وهو ما شاركه اياه بعض أبناء جيله، لم يُقنع الذين وجدوا في نظرية «الطليعة» اللينينية ملجأهم. لكن «الغربي»، لا السلطوي في فكر زريق، هو أكثر ما استحق النقد والادانة. ومن هذا الموقع، مثلاً، انتقد القومي العربي السابق والماركسي اللاحق، محسن ابراهيم، تقليديي الحركة على «ليبراليتهم» الغربية التي تتعارض مع الفكر الاشتراكي[1]. وحتى جورج حبش الذي اتهمه اليسار الماركسي بالتقليدية، رأى هو الآخر، واصفاً تجربته السياسية وتحولاتها، أنه «اصطدم بالنهج الاصلاحي الذي مثّله زريق»[2].

هذه المواصفات مجتمعةً تنفي عن الأخير وأفكاره بساطة الخطّية الواحدة والوجهة غير الملتوية، على ما هو قائم في فكر الحصري. فهو، كما سبق القول، مسيحي، شبه ليبرالي، ونخبوي ضعيف النزوع الإيديولوجي. وهو أيضاً وطني فلسطيني، ومن ثم قومي عربي عاش شبابه إبان احتدام النزاع على فلسطين. وإذا كانت أمهات مصادره غربية وأميركية، فهذا ما يمنح حداثيته لوناً دستورياً لم تعرفه أفكار الحصري مطلقاً.

وقصارى القول إن زريق يبدو في البعض الأكبر من نصّه، امتداداً يتيماً لأفكار النهضويين في القرن التاسع عشر، حتى أنه لم يجد موقع قدم له في السياسات القومية الراديكالية للستينات، ولا في التوجهات الماركسية اللاحقة كما أسلفنا. غير أن تراجع الوعي النهضوي في أزمنة التعبئة القومية، ما كان له إلا أن ينعكس عليه في نحو أو آخر.

وقد تمثلت التوفيقية التي انتهت اليها هذه النوازع، بالمبالغة في التعويل على القوة المادية والتنظيمية، ومن ثم رفع هذا البند إلى مصاف البند الأول في برنامجه الحداثي. ومن دون أن يغفل البنود الأخرى، على ما فعل الحصري، دفعته معاناته الفلسطينية إلى تكريس الأولوية المذكورة والتشدد فيها.

وبينما حمله نازع القوة على الذهاب بعيداً في رؤية إلى العالم مفادها التضادّ والثنائية المبرمة (نحن وهم...)، راحت الرؤية إياها تقتات من زاده الليبرالي وبعض اشاراته الإنسانية الصريحة. لكنْ إذا صحّ أن القوة والتنظيم كانا أكثر ما عملت الرؤية الضدية على تظهيره، فإن اللاسامية كانت أكثر ما عملت الرؤية اياها على حجبه. وبدوره بدا «طبيعياً» أن يفاقم النزاع على فلسطين هذين التظهير والحجب.

ففي ذروة نضجه الفكري أواسط التسعينات، مثلاً، كتب زريق مقدمة لمجموعة أعماله، جاء فيها: «ولأن العرب لم يتطوروا كثيراً، ظلت هذه الصورة العدائية نحوهم سائدة في المجتمعات الغربية في أوروبا ثم في الولايات المتحدة بخاصة. وعلى عكس ذلك عمد اليهود الذين كانوا قد تسرّبوا إلى تلك المجتمعات وتعرضوا لعدائها واضطهادها بسبب انتشار المسيحية في أرجائها، إلى تمكين جذورهم فيها ونشر نفوذهم في مختلف أرجائها وقطاعاتها»[3].

وهذا كلام يحاذي التعبير العنصري بما يحويه من مفردات قاموس عريق (التسرّب، نشر النفوذ...)، لكنْ أيضاً بسبب تبسيطه النزاعَ المسيحي ـ اليهودي وتشويهه. مع هذا فزريق لا يقع تماماً، وفي صورة منسجمة دائماً، في التأويل العنصري، هو المحصّن جزئياً بوعي دستوري شبه ليبرالي كما سبقت الاشارة.

والحال، في هذا المعنى الملتبس، أنه كثيراً ما نقل أفكاره في قالب التأويل التاريخي الذي إما أن يسير على حدّ السيف بين الرواية التاريخية والرواية التآمرية للتاريخ، أو أن يأخذ بمقدمات التحليل العنصري من دون أن يمضي بعيداً في استنتاجاته.

وليس من التقوّل أن نلاحظ، كما سنرى بوضوح بعد قليل، ضعف ثقافة صاحبها في ما خص العنصرية، واللاسامية تحديداً. وهذه مسألة لا تندرج في خانة المعرفة فحسب، إذ تتماشى مع أحد تقاليد الدستورية الغربية الذي وُجد دائماً إلى جانب تقليدها الآخر التعددي والمتسامح. فتواريخ العنصرية واللاسامية من جهة، والدستورية والليبرالية والتسامح من جهة أخرى، نمت كلها نمواً تدريجياً متفاوتاً وعديم الاستواء في الكثير من الحالات.

وهكذا يبدو أقرب إلى التبسيط اشتقاق اللاعنصرية اشتقاقاً بسيطاً من المساواة أمام القانون، أو من الهوى الجمهوري، أو حتى من الليبرالية والتسامح، لا سيما في البدايات الأولى للدعوات المذكورة.

والتاريخ الأوروبي غني الدلالات التي تفيد هذا المعنى، حيث توسّع التسامح، حقبةً بعد حقبة، ليضم المواطنين جميعاً، بعدما كان في بداياته يستثني من مفاعيله بعض الجماعات والأديان. واذا كان فولتير أبرز أسماء الدعوة التحررية الانسانية، فهو نفسه لم

يمانع في لعن اليهود، لأن عداءه للمسيحية قاده إلى العداء «لأمّها» اليهودية. وبينما كان تحرريون أوروبيون آخرون لا يزالون يجدون من بالغ الصعوبة شتم الانجيل، بدا لهم شتمها من طريق شتم التوراة أسهل أمراً. أما في البلدان البروتستانتية حيث اصطدمت النزعة التحررية بالمسيحية، وبدا شجب التوراة هو الآخر غير محمود العواقب، فكان التجرؤ على اليهود كافياً لإصابة المسيحية، عبر إصابة الذين «ربّوا المسيح». حتى نابوليون، صاحب المساواة التي شملت اليهود في مواطنية جامعة، كان على قناعة بفساد الدم اليهودي، الأمر الذي لا يُصلحه، في رأيه، الا الزواج المختلط مع الفرنسيين المسيحيين[4].

أما في الولايات المتحدة، التي تأثر زريق بتجربتها أكثر مما بغيرها، فكان كل تعنّت يُبديه الوسط البروتستانتي في نزعته الجمهورية، يترافق تقليدياً مع تعنت طائفي حيال الكاثوليك، وديني وعرقي حيال اليهود. فالجمهورية، فضلاً عن المسيحية، هي ما أراد اليهود «تخريبه» من خلال «مؤامرة التنويريين» (Illuminati) العالميين الذين هم فرع من الماسونية، بحسب الجمهوريين هؤلاء. وفي مطالع القرن التاسع عشر اختار الجمهوريون «الانتخابات» الديموقراطية تحديداً ليخوضوا معركتهم ضد التأثير اليهودي المزعوم عبر الماسونيين والفرق المسيحية التقدمية كاليونيتاريين والايبيسكوباليين. وقد نجحوا فعلاً في أن ينتخبوا المشرعين والحكام في العديد من الولايات الشمالية الشرقية، كما استصدروا، بكل الوسائل الدستورية والشرعية، «قانون ميرلاند» الذي منع اليهود من ترشيح أنفسهم لمناصب انتخابية، ومن ممارسة المحاماة، وهو قانون لم يلغ حتى 1825[5].

هكذا نمت الجمهورية والدستورية من جهة، والضدية المجتمعية من جهة أخرى، ضمن عملية واحدة، فكانت الأولى تقتات على الدوام من الثانية. وواقع كهذا لم تختف آثاره من التركيبة الاجتماعية والسياسية الراهنة في الولايات المتحدة، خصوصاً «المؤسسة الواسبية» للشمال الشرقي.

وليس صدفة أن بروز زريق الفكري بدأ بكتابه الشهير «معنى النكبة» الذي وضعه في 1948، وبعد حربها مباشرة، فرأى إلى امكان صوغ العالم العربي الجديد انطلاقاً من النزاع والهزيمة. على أن زريق، وقد آذته نتائج المواجهة، استنتج «تحول التشتت والتشرد من اليهود إلى العرب»، ولم يلبث أن استدرك: «على أن من العدل والانصاف أن نسرع فنقول ان أسباب هذه الكارثة لا تعود كلها إلى العرب أنفسهم. فالعدو الذي تصدى لهم قوي الشكيمة غزير الموارد بعيد الأثر، قضى السنين ـ بل الأجيال ـ وهو يتأهب لهذا الصراع، وقد بث نفوذه وسلطته في مشارق الأرض ومغاربها، واستولى على كثير من مصادر القوى في الدول العظمى، حتى دانت هذه له واضطرت إلى ممالأته».

ومن دون أن ينتبه نهائياً إلى المحرقة القريبة العهد التي لا تدل الا عن ضعف وانكسار شوكة لا متناهيين، مضى مدللاً على «قوة» اليهود: «وهو [العدو] اذا حشد قواه على احدى هذه الدول أتعبها واستأثر بكثير من مصالحها، كما أظهر التاريخ البعيد والقريب فعلاً في كل من دول الأرض العظمى. فكيف به وقد نازل أمة لا تزال في بدء نهضتها»[6].

وما قد يفهم من هذا مأخوذاً على اطلاقه، ان اليهود نجحوا، بين ما نجحوا فيه، في أتعاب المانيا النازية والاستئثار بكثير من مصالحها(!)، الشيء الذي يجلوه تعريف زريق للصهيونية بوصفها تلك «الشبكة العالمية المجهزة علماً ومالاً، المسيطرة في بلاد العالم النافذة، المسخّرة كل قواها لتحقيق هدفها»[7]. أما قوة اليهود في أميركا، وهي ضخمة ومزعجة لكل عربي مُسيّس خصوصاً متى كان فلسطينياً، فقدّم زريق في وصفها صورة أكثر تضخيماً وأقرب إلى التآمرية منها إلى المعرفية التي تستدعيها حماسته لـ «العلم»: فهذه القوة هي ما «لا يستطيع أن يقدّرها حقَ قدرها، ويتصور هول خطرها، إلا من أقام في تلك البلاد ودرس أحوالها. فكثير من الصناعات والمؤسسات المالية الأميركية هي في أيدي اليهود، وكذلك قل عن الصحف والراديو والسينما وسواها من وسائل الدعاية، علاوة على أصوات الناخبين...»[8].

ربما كان مما لا بد منه أن يضخّم زريق قوة هذا العدو لحاجة في النفسية العربية الجريح، وقد أنزل بها الجرحَ يهودٌ شاع في الوصف العربي لهم أنهمّ «جبناء»[9]. وربما عاد ذلك أيضاً إلى غرض تعزيزه حجّته التي تعوّل على العلم والآلة والتنظيم وأهميتها للعرب. لكن هذه الحماسة للعلم دفعته خارج التاريخ بالكامل، قاذفةً به إلى تقبّل بعض جوانب الخرافة اللاسامية. ومن هذا القبيل أن شراسة الصهيونية لاحت له فعلاً مرتبطاً بالعزائم كما بالنوايا الدهرية، أو، بلغته هو، بـ «شدة النزعة الكامنة في صدور القوم، العاملة المتزايدة خلال العصور في سبيل تأسيس دولة لهم في فلسطين»[10].

وتجد هذه الضديةُ تتمتّها المنطقية في موقف بالغ المحافظة والتسووية حيال الدين. فما دام أن العدو قوي بوحدته وعزيمته، انبغى أن نكون أقوياء بوحدة وعزيمة مقابلتين. وإذا كان لـ «صدور القوم» أن تواجه «صدورَ القوم»، وجب كبت التناقضات التي تهدد بتفريق الصف وجعل «القوم» أقواماً.

هنا يختفي الموقف الراديكالي الذي كان يمكن أن ينبني على الدستورية والليبرالية[11]، فتعدد الاشارات، بل الإصرارات، في كتابات زريق على الحاجة إلى القيم الروحية، وانعدام التناقض بين الدين والقومية، بل الاستعدادات التي في الأخيرة إلى الرشف من منابع الأديان الفياضة. ولئن كثرت استدراكاته في تلبيتها إلى أن المقصود بالدين لا محتواه الطقسي بل أخلاقياته وروحياته، فإن حياة النبي محمد بقيت لديه قصة البطل العربي الذي قاده الإيمان إلى «وضع أسس تمدن جديد»، وهو نفسه ما نراه موسّعاً ومشبوباً بالعواطف عند قومي آخر هو ميشيل عفلق.

تراجع زريق وتأرجحه

لكن قبل «النكبة»، وفي 1947، كتب زريق مقالاً لجريدة «العمل» الكتائبية (المسيحية) في شرح النزاع الفلسطيني ـ الصهيوني، فردّ على الحجج «التاريخية» للصهيونية، غير أنه استطرد كما لو كان يخاطب عواطف مسيحية كالتي انبثقت اللاسامية الأوروبية أصلاً منها: «ويدعي اليهود الصهيونيون أن فلسطين أرضهم (...) ويؤخذ بعض

المسيحيين بهذه الأقوال نظراً لما ورد في بعض الكتب المقدسة من هذه التنبؤات. ولكن هؤلاء المسيحيين ينسون ان اليهود رفضوا الرسالة المسيحية بكاملها، وأنهم بتسليمهم بادعاء اليهود هذا، يسلّمون مهد دينهم إلى طائفة رفضته وحاربته خلال الأجيال»[12]. والواقع ان السجال على هذا النحو، انطلاقاً من الرواية الدينية، لا يملك إلا أن يغرف من ماء المسيحية حين وقّرت التبرير الأول للاسامية كرد على «جحود» اليهود بالمسيح. وفي هذه العودة إلى الينبوع المسموم، تنطوي مقايضةٌ سوّف نراها في أعمال كثير من المثقفين المسيحيين، مفادها تسويق المسيحية من زاوية كونها عدواً لليهود، في مشروعٍ قومي عربي ينبني من حول محاربتهم.

وهذا كان ليهون قياساً بالتعاطي مع النازية والمحرقة، والمتجلبب بحيادية غير بريئة دائماً. فـ «لو فرضنا جدلاً أنه لم يكن لليهود أي يد في هذا الاضطهاد الذي أصابهم، ولم يسبّبوه بأي شكل من الأشكال، بل كان كله من مساوئ الشعوب الأخرى، فمن المسؤول عن ذلك، وعلى حساب مَن يجب أن يُصلَح؟»[13]. والمدهش، حيال هذا التساؤل «الحيادي»، ان موقف زريق كان، على عمومه، معقولاً من الفاشية والنازية حيث أن «أغراض هذه الأنظمة العدوانية واستعلاءها القومي ومغامراتها العسكرية قضت آخر الأمر عليها»[14].

بيد أن الدهشة تتراجع أمام النتائج التي لا تستوي مع أي منطق، والتي يمكن أن تترتّب على نظرية الـ «نحن» والـ «هُم» القومية. هكذا يمكن أن تصير النازية شراً، إلا أنه شرٌ يتوقف حيث يمكن أن يفيدنا نحن، أو حيث يجري الصراع بين ذاك الشر والشر المباشر الذي يتهدّدنا.

ولئن أقرّ الباحث الفلسطيني، بعد أيام قليلة على نشأة الدولة العبرية، بأن «القضية اليهودية العالمية لن تُحل إلا على أساس نشر التسامح الطائفي»، إلا أنه أضاف واصفاً مُقيّماً: «وهي مشكلة عالمية يتوقف تذليلها على استعداد اليهود أنفسهم للانصهار في الجسم الانساني...»[15]، كما لو أنه يوافق، مرةً أخرى، التشخيص اللاسامي للمشكلة بقدر ما يكشف عن جوانب التضارب في فكره.

ذلك أن كل ذي إلمام بالتاريخ الأوروبي ومذابحه العرقية يعرف أن مسألة انصهار اليهود، التي أطلقها الفكر اللاسامي وأشاعها، لا صلة لها بمَا تعرّض له اليهود من مآس، الا صلة الذريعة الكاذبة بالواقع الفعلي. ومن ناحية أخرى، فاعتبار التسامح مقدمةً لحل المشكلة، يلغي التساؤل حول «استعداد اليهود للانصهار في الجسم الانساني»، لأن أي شكّ في هذا الجانب الأخير يجعل كل تعويل على التسامح لغواً لا طائل له.

والراهن ان هذا الخلط بين التسامح والتأويل اللاسامي، هو من تجسيدات الأثر الذي خلّفته الضدية القومية والنزاعية على وعي لا يعدم البذور الانسانية والليبرالية. وإنما لهذا السبب تحديداً، يصعب في الفكر السياسي العربي الحديث أن يظهر من هو أشد تمثيلاً من قسطنطين زريق على أزمة الوعي الحداثي في المشرق. والمقصود، هنا، الوعي الذي أدى تَسمّره في الحداثية التنظيمية (والعسكرية) إلى استئصال الحداثي الانساني الذي كان مؤهلاً أن يظهر فيه.

غير أن التدهور لـم يقف، في الواقع، عند حد، ولو بدا الأمر مختلفاً في الشكل. فزريق تغير بمعنى أنه طوى ما كان يقوله في الأربعينات والخمسينات عن «قوة اليهود» الخرافية، لينسبه، في الستينات الناصرية واليسارية، إلى «الصهيونيين» من دون تعديلات في المفاهيم تواكب التعديل في التسمية[16].

واستمر طويلاً حال التكيّف مع المزاج الثقافي السائد. ففي 1983 مثلاً، أي بعد عام على اجتياح اسرائيل للبنان واخراج المقاومة الفلسطينية منه، عاد زريق إلى قوة إسرائيل، فأضاف إلى «تسلط الصهيونية على البنى السياسية والاقتصادية والاعلامية في الولايات المتحدة...»، بعض رطانة يسارية كانت لا تزال سائدةً إذّاك عن مصالح المُركّب العسكري الصناعي الأميركي والتي «ترى في إسرائيل قاعدة لها لخدمة أغراضها التوسّعية، ولضرب التطورات التحررية والوحدوية العربية...»[17].

أما التدهور الفعلي فمفاده، وعلى رغم كثرة الإشارات في كتابات زريق إلى الواحد الجامع بين «الأديان الثلاثة»، وأحياناً إلى «الأديان السامية الثلاثة»[18]، تراجع يرقى إلى 1977 عما كان يقوله حول مشتركات الديانات الثلاث، ملاحظاً أن «ثمة اختلافاً جوهرياً بين اليهودية من جهة، والإسلام والمسيحية من جهة أخرى. فالله في اليهودية هو يهوه إله اليهود وحدهم...». ومثل هذا الاجتهاد كان ليسهل تقبّله، لولا ما ارتبط به، في رأي زريق، من «انبثاق الحركة الصهيونية التي عمدت إلى تحقيق حلمهم التاريخي، بل عهد إلههم لهم حسب تعاليم دينهم، وهو إنشاء مملكة إسرائيل في فلسطين»[19].

محمد عـزّة دروزة

يخالف محمد عزة دروزة قسطنطين زريق لجهة نشاطيته في السياسات القاعدية والحركية. فهو استقلالي عروبي مبكر عمل في نطاق الجمعيات السورية ثم مع المفتي الحاج أمين الحسيني في فلسطين، فكان من قيادات «الهيئة العربية العليا». ومنذ 1937 اهتم خصوصاً بالوعي السياسي الاسلامي، كما تعاطف مع «المحور» وأيد بحماسة الحاج أمين في سياسته هذه، وكتب مراهناً على لقاء المفتي بهتلر حيث أن «شكل المفتي وقيافته وملامحه مما يجذب مخاطبه ويؤثر فيه». كذلك انتقد دروزة عباس محمود العقاد وابراهيم عبدالقادر المازني على زيارتهما القدس ابان الحرب العالمية الثانية وتحدثهما إلى الاذاعة البريطانية[20].

وكما انشغل زريق بالتعليم، ألّف دروزة كتباً تعليمية هو الآخر، فبدت قدرة العلم على التأثير في العداء أصغر من قدرة العداء على التأثير في العلم. وهذا ما عبّر عن نفسه بوضوح أكبر وحرج أقل مما ظهر في حالة زريق الذي شاركه دخول السياسة والأفكار العامة من البوابة الفلسطينية.

فقد اُعتبر محمد عزة دروزة، منذ 1932 في معرض كتابةٍ مدرسية للتاريخ العربي، أن النبي وأصحابه رأوا «أن بقاء اليهود أقوياءً في بلاد العرب مُضرٌ بالدين الاسلامي وبمصالح العرب وقوتهم، فحاربوهم وطردوهم من المدينة وما حولها، واستولى

[الرسول] على أملاكهم وقراهم وبساتين نخلهم، ولم يبق من اليهود إلاّ الضعيف الذي لا يقدر على شرّ، وبذلك أمن النبي صلى الله عليه وسلم شرّهم وفسادهم، وحافظ على وحدة العرب وقوّتهم[21]. وبهذا سحب دروزة، بثقافية وتعليم يقلان عما تمتع به زريق، وبجلافة لم يتمتع بها، مسألة القوة على تواريخ سحيقة. ذلك أن مدّ المسألة وراءً نحو التاريخ، وإقحام الدين فيها، يشحن النزاع والقوة الملازمة له بطاقة قدسية وجوهرية لا يمكن الاستغناء عنها، ولا حتى افتراض زوالها. والحال أن هذا الذي أتى به دروزة، هو ما رأيناه لاحقاً على نحو متفاقم في الأدبيات الأصولية التي ضخمت صراع الرسول مع القبائل اليهودية في شبه الجزيرة العربية، حتى بدا كأن الإسلام لم يأت إلا لمحاربة اليهود(!). غير أن أهمية دروزة لا تكمن في أي جهد تأسيسي، كما قد يفهم للوهلة الأولى. فهو، وكما سنرى، كان من أوائل المثقفين المسلمين الذين استعاروا وعمموا لغة سبق أن أسسها مثقفو الارساليات والأقليات الدينية في المشرق. إذ، وكما كتب في 1949 بما يكفي من ايحاءات حول المصدر المسيحي لأفكاره، هناك «خصوصية تميز العلاقة بين اليهود وغيرهم عامة، والنصارى سكان معظم المناطق التي حلوا فيها خاصة، من حيث أن اليهود والنصارى كانوا، منذ أقدم الأزمنة، وظلوا، يتبادلون شدة الحقد والعداء بسبب ما كان من مواقف اليهود من المسيح وأمه عليهما السلام، ومن خلفائه وأتباعه. والسبب جبلة اليهود الخاصة المتمثلة في الشره الشديد لامتصاص دم غيرهم والكيد لهم، واعتبار أنفسهم شعب الله المختار الذي أباح لهم كل ما كان في أيدي الغير وجعلهم عبيداً لهم، وحرصهم الشديد على عدم الاندماج مع غيرهم، وعدم الولاء والاخلاص والوفاء لغيرهم». فحين يتطرق إلى «مزاعم اليهود»، يعود إلى ما «ورد في سفر التكوين أول أسفار العهد القديم من وعود ربانية لأنبياء الله ابراهيم واسحق ويعقوب، بجعل أرض كنعان إرثاً أبدياً لهم ولنسلهم. وليس على هذا السفر أية دلالة على أنه من املاء موسى أو كتب في حياته. وفيه دلائل وقرائن كثيرة على أنه كتب بعد موسى بمدة ما بأقلام وأزمنة مختلفة، واحتوى أساطير وذكريات وروايات عن عهود سابقة لكتابته بمئات السنين بل ألوفها، وشيت بالخيال والمفارقات والمبالغات، وعزي فيها إلى الله ورسوله ما يتنزهان عنه، وتأثرت بالأحداث التي وقعت لبني اسرائيل حينما طرأوا على فلسطين بعد خروجهم من مصر وإقامتهم فيها ردحاً من الزمن في القرن الثاني عشر قبل الميلاد وبعده. والصنعة على الوعود بارزة»[22]. ولما كانت المسيحية، على عكس الاسلام، نقاشاً حاداً مع اليهودية من داخلها، بدت القومية مسؤولة عن نقل الجيب المسيحي ـ التبشيري المعادي لليهود إلى «الخطاب» الاسلامي الذي عبر عنه الأصوليون لاحقاً على نحو صاخب.

لكن لئن كان بين كتابات هذا الكاتب الفلسطيني الذي شارك في الثورة الفيصلية، ما اعتمده بعض من وزارات التربية في العالم العربي لتدريس التلاميذ، فإن بينها أيضاً أعمالاً ثلاثة تكاد تختفي من التداول تدل عناوينها على مضامينها. ففي 1956 كتب «تاريخ بني اسرائيل من أسفارهم» الذي أصدرته «مطبعة ومكتبة مصر» سنة 1957، في 334 صفحة، ثم أصدرته «اللجنة القومية للتأليف والنشر» المصرية في ثلاث حلقات سنة 1961. وقد نقّحه المؤلّف وأدخل عليه رسالة القرآن واليهود، وصدر عن «المكتبة العصرية»

في صيدا بلبنان سنة 1969 بعنوان «تاريخ بني اسرائيل واليهود وأحوالهم وأخلاقهم من أسفارهم ومن القرآن» في 560 صفحة. وفي 1968 كتب «الجذور القديمة لسلوك وأخلاق وأحداث بني إسرائيل واليهود واستطراداً إلى الموقف الحاضر» الذي أصدرته في العام التالي «مكتبة أطلس» في دمشق في 100 صفحة. وفي 1979، وعن «دار الكلمة» في بيروت صدر لدروزة كتاب بعنوان «العدوان الاسرائيلي القديم والعدوان الصهيوني الحديث»، وقد أتى في جزءين أولهما في 256 صفحة والثاني في 290. وإذا كان الملاحَظ أن هذه الكتب صدرت إما في بلدان «تقدمية» أو عن دور نشر «تقدمية»، فالملاحظة الأخرى أنها غطّت مرحلة زمنية طويلة نسبياً لم يتعرض خلالها فكر دروزة لأي تعديل[23]. فهو ظل أبداً في حال من التثبّت على النزاع، فلم ير إلى ما يحصل في العالم المحيط إلاّ امتداداً له، سلبياً كان أو إيجابياً.

فحين بدأت في 1957 الاستعدادات للوحدة المصرية ـ السورية التي قامت بعد عام واحد، لاحظ أن «هدف العرب الآن متركّز على وقف خطر اليهود واعادة ما قطعوه من الصلة بين الأوطان العربية، ونسف دولتهم المسخ»[24].

فدروزة لا يأتي أبداً على ذكر النزاع العربي ـ الاسرائيلي الا ويتحدث عن «اليهود» ممن ينوبون عنده مناب اسرائيل والصهيونية من غير انقطاع، موصوفين بأبشع النعوت وأكثرها عنصريةً. ففي 1959، مثلاً، رفض الصلح «بين العرب واليهود»، لأن فيه، بين أمور أخرى، «توطيداً للجرثومة الخبيثة، وتيسيراً لتغلغلها ونشاطها الاقتصادي والسياسي والاستعماري في بلاد العرب»، خصوصاً أن في اليهود ما فيهم من «وحشية ولصوصية وغدر وتحدّ واستهتار وعدوان وانتهاك حرمات ـ وهم أذلّ أمة في الأرض، ثم بسبب ما يبيّتونه من أطماع رهيبة في بلادهم [يقصد بلاد العرب]، واستعدادهم ليكونوا مع كل عدو متآمر ضدّهم». وعنده لا حل إلا حين «تُجتثّ الجرثومة الخبيثة ويزول المسخ وتعود فلسطين جميعها عربية خالصة». ويتحدث، في الفترة نفسها، عن قدرات سوريا ومصر «بعد الوحدة المباركة» بما جعل «نسف المسخ اليهودي عليها هيّناً يسيراً، إذا ما سنحت الفرصة في حادث من حوادث الاستفزاز يقدم عليه اليهود بما جُبلوا عليه من الشر والشره والغرور والحمق. وحتى لو لم يقع استفزاز يهودي، فإن الفرصة ستتاح للعرب، في وقت غير بعيد، إن شاء الله». وإذ يتطرّق إلى النازية، وكان انقضى على اندحارها عقد ونصف العقد، يستعرض بخفّة وتخفيف تاريخ النزاع، حيث «كانت حركة هتلر في ألمانيا ضد اليهود بدأت تقوى، فاستَغلّها اليّهود وجعلوا الحكومة الانكليزية تفتح أبواب فلسطين...»[25].

الحركيون وعلي ناصر الدين

كان تأثير أفكار كأفكار دروزة، ومثيلاتها، ساطعاً على «حركة القوميين العرب» في عهدها الأول، حتى ليروي السياسي الأردني جمال الشاعر انه لم يكن معروفاً «من أخبار تلك الجمعية السرية الكثير، باستثناء عملياتها ضد اليهود في فلسطين، ونشر بعض أخبارها عن محاولات لاغتيال بعض القادة العرب، والاعتداء على مدرسة لليهود في بيروت»[26].

والواقع ان البداية الطلابية الأولى، من خلال «جمعية العروة الوثقي» في الجامعة الأميركية، ترافقت مع التأثر بأفكار قسطنطين زريق وساطع الحصري ومحمد عزة دروزة وغيرهم من أساتذة القومية العربية. لكن «العروة»، بعد حرب 1948، أدخلت «الثأر» في أقانيمها، وشرعت تهتم بتطوير الجانب التنظيمي والحركي الذي يلبّي تطلّب هذا الأقنوم. فإذا كان النزاع جوهرياً ودائماً، فضلاً عن كونه شاملاً، باتت القوة حلّه الوحيد الممكن. ولما كان الإحتكام المتبادل السابق إلى القوة قد انتهى بانتصار «اليهود»، فالاحتكام اللاحق ينبغي أن يكون ثأراً منهم.

و«الثأر» كان، بطبيعة الحال، ملازماً للإحباط الذي بلغ أوجه في 1948، إلاّ أن بداياته ترقى إلى انهيار المشروع القومي الذي رعاه فيصل بن الحسين في دمشق، ونهض على حلف عابر جمع الضباط إلى الأقليات والبدو[27]. وربما كان مفيداً التذكير بأن أبرز القادة التاريخيين المشرقيين للحركة، عكسوا في تركيبهم احدى محاولات بعث ذاك الحلف الميّت، انطلاقاً من مختبر الهزيمة الفلسطينية. فهم الفلسطينيون جورج حبش ووديع حداد وهاني الهندي. الأول والثاني فيهم مسيحيون، والثالث فلسطيني ـ سوري الجنسية هو نجل أحد ضباط «الثورة العربية الكبرى»، يضاف اليهم المسيحي البدوي الأردني نايف حواتمة، والشيعي اللبناني محسن ابراهيم.

ولئن حمل هذا الشعار ما حمله من انحطاط إلى السويّة الغريزية والقَبَليّة، فيبدو ان اعتناقه يُدان به لمثقف لبناني، درزي، أكثر صخباً من باقي المؤثّرين في الحركة، هو علي ناصر الدين.

فصاحب هذا الاسم الذي سبق له أن أسس «عصبة العمل القومي»، كما أثّر على بدايات حزب البعث[28]، هو أكثر الذين شدّدوا، بعد 1948، على «الثأر» شعاراً وهدفاً. لقد كان ناصر الدين أريستوقراطياً ومغامراً في آن، سُجن إحدى عشر مرةً، منذ التحاقه في 1916 بالثورة الهاشمية، على أثر تخرجه من الكلية العثمانية في 1909. ومغامراته شملت أيضاً قتاله العثمانيين في فلسطين إبان الحرب الأولى، ثم تأسيسه «عصبة تكريم الشهداء» ومشاركته في مؤتمرات الساحل الثلاثينية للوحدة السورية وإنشاءه صحيفة «المنبر» التي أغلقتها سلطات الانتداب الفرنسي ومساهمته في المؤتمر الاسلامي الشهير في القدس عام 1931، تتويجاً بدوره في «جيش الانقاذ» الذي قاده فوزي القاوقجي وتولّيه ادارة اذاعته العربية[29]. ولئن صدر كتابه «قضية العرب» في 1946 أصلاً، فإن الطبعات اللاحقة تولّت تحويل «الثأر» إلى حجر رحى في السياسات النضالية العربية[30].

وأبعد من ذلك أن «الثأر»، كشعار ترتّب على الصراع مع اسرائيل، خاطب لدى بعض النخبة العربية حنيناً ماضوياً قمعه كلٌ من الإسلام والحداثة جزئياً، لكن أياً منهما لم يستكمل عملية قمعه لـ «الثأر»، متصالحاً معها في محطة من محطاته أو تأويل من تأويلاته. وبهذا اجتمع في القومية الحديدية جهادية الاسلام، وتمجيد التراث والأصالة، مع نظامية عسكرية مسكونة بروح القبيلة، نظاميةٍ لم تحل هزيمتها في الحرب الثانية دون بقائها مرجعَ تقليد واستلهام، ولو متراجع.

وتبعاً لأحد قيادييها، تأثّر شبّان الحركة في بداية تفكيرهم العام برجالات وتنظيمات الوحدتين الايطالية والألمانية، كغاريبالدي وجماعة «القمصان الحمر» ومازيني و«الكاربوناري» و«جمعية ايطاليا الفتاة» وكافور وبسمارك. كذلك تأثروا عربياً، ولا سيما من الناحية التنظيمية، بأحمد حسين وتنظيمه «القمصان الخضر»[31]. وقد جمعت بين الحركة والارهابيين الوطنيين في مصر نشاطات عدة، فتم الاتصال بين هاني الهندي، وبين حسين توفيق الذي اتهم باغتيال الوزير المصري السابق أمين عثمان. وظهرت الثمرة الأولى لهذا النشاط المشترك في 6 آب (أغسطس) 1949 حين هوجم معبد لليهود في دمشق، ما أسفر عن مقتل 12 شخصاً وجرح 27. كذلك تم زرع قنابل في مدرسة الاليانس اليهودية في بيروت، فضلاً عن نشاطات مماثلة ضد مؤسسات أوروبية وأميركية[32].

واقع الأمر أن مجرد اطلاق تسمية «حركة»، لا حزب، عليها، دلّ على تغليبها الفعلَ والنشاطَ المباشر على الأفكار التي لم يُعنَ الحركيون بها كثيراً. وهذا إذا كان يذكّر فوراً بأحد أعمدة الفكر الفاشي، حيث الغلبة الكاسحة للمبادرة والفعل على «ثرثرات المثقفين»[33]، الا أن التسمية أضيق نطاقاً بكثير منها في الأمهات التوتاليتارية الأوروبية. فـ «الحركة» لم تهتم بإرساء فلسفة أو نظرة إلى الحياة، بقدر ما اهتمّت بإنجاز غرض عابر هو الرد على قيام دولة اسرائيل، أو بالأحرى «الثأر».

وهنا نجدنا وجهاً لوجه أمام مفارقة الأحزاب، والأفكار المشرقية التي قادتها المسألة القومية إلى الهوى الفاشي، فيما كان التفكك الفكري والتنظيمي يحول دائماً دون بلورتها على شكل فاشيات قوية يُعتدّ بها. وهكذا اقتصر الأمر على عودات إلى الغرائز ومحاولات لتنظيم النوايا بالحدّ الأدنى من الحداثة والحداثية. بيد أن هذا لا يلغّي الغرائز والنوايا التي لعبت القضية الفلسطينية، بالطريقة التي فُهمت فيها، دوراً كبيراً في تحجيرها عند وعي وممارسة عنصريين.

وفي وقت لاحق، تولى حركيون انشقوا إلى اليسار الماركسي، انتقاد هذه السمة التي لازمتها، بمنطوق لغتهم السياسية البديل. فـ «في فهمها الخاص لشعار تحرير فلسطين، كانت الحركة منسجمة أيضاً مع التقليد الفاشي الذي استمدت منه تكوينها النظري الأصلي. فلقد مارست سياسة توتير لفظي عنصري بدائي لموضوعة الصراع العربي الصهيوني (...) وهكذا تميزت الحملة التي شنتها الحركة لابراز ضخامة «الخطر اليهودي» بالتشديد على أن هناك تطابقاً تاماً بين اليهودية والصهيونية، «فكل يهودي صهيوني ولا يُعكس»، وعلى أن الصراع مع اسرائيل ليس صراعاً مع الحركة الصهيونية بل هو حرب فناء أو بقاء مع كل اليهود في كل أنحاء العالم»[34].

وكانت الحركة، تحت تأثير الناصرية، قد نحت منحى مغايراً قليلاً، فاستبدلت شعار الثأر بـ «استرجاع فلسطين». ومثلما انتقلت في أواخر الخمسينات إلى الناصرية، شرعت في أواسط الستينات تنتقل إلى اليسار الماركسي، الأمر الذي أفضى إلى عدد من الانشقاقات التي كتبت نهاية الحركة كبنية تنظيمية وسياسية.

في غضون ذلك، ارتبط اسم أحد روافدها، «الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين» (جورج حبش ـ وديع حداد)، بأعمال ارهابية كان في عدادها خطف عدد من الطائرات في أواخر الستينات وأوائل السبعينات. ومن خلال صلات واسعة مع ارهابيين، يساريين وفوضويين، ألمان ويابانيين، نفّذت الجبهة الشعبية أعمال ارهابية «أممي» عدة سقط بنتيجتها مدنيون كثر، يهود وغير يهود[35].

عادل أرسلان

في لبنان تلوّنت ردة فعل المثقفين المسلمين والقوميين العرب على الصهيونية واسرائيل، ومن قبلهما اليهودية، بأثر التنازع الأهلي بين المسلمين والمسيحيين، ولكنْ أيضاً بأثر التنافس في ما بين المذاهب الاسلامية، والذي غالباً ما تبدّى مُحوّراً ومداوراً.

فالمسيحيون كأقلية في المنطقة، أثاروا ريبة الشبَه باليهود، خصوصاً أنهم يملكون بعض التصورات العامة المختلفة عن الاجماعات الاسلامية في المنطقة، وتتمتع بعض نُخبهم بعلاقات متفاوتة مع الغرب الأوروبي. أما لاسامية الكتلة المسيحية والتي لم تُعقها عن الإعجاب بأوروبا، كما لم تُعق أوروبا من قبل عن حمايتها، فلم تتقاطع مع محاور الخلاف الإسلامي ـ المسيحي في لبنان، ولم تعمل على تسكينه.

والحال أن الأحداث التي تعرّض لها لبنان في النصف الأول من القرن، كانت كلها تغذّي النزاع وتؤججه: من الصدام بين الوجود الفرنسي العسكري والدولة الشريفية القصيرة العمر في دمشق، إلى الخلاف حول «لبنان الكبير» ومن ثمّ «الهوية»، صعوداً إلى أواسط الثلاثينات حين طُرحت مسألة الاستقلالين السوري واللبناني عن فرنسا. وحتى استقلال لبنان في 1943 لم يلق القبول الفوري والإجماعي من المسلمين، خصوصاً سُنّة المدن حيث بقي أحد أبرز زعمائهم، عبدالحميد كرامي، مُصراً على أن هذا البلد جزءاً لا يتجزأ من سوريا.

وما كان لهذه المواقف «الوحدوية» مجتمعةً سوى تعزيز المخاوف الأقلية المسيحية من الضمّ إلى وحدة أكبر يتحكّم بها العدد الاسلامي، وتُستعاد معها السلطنة العثمانية في ظل تسميات أخرى، بينما تتجدد إحالة المسيحيين إلى الذميّة.

على أنه في مقابل المخاوف المسيحية، اعتملت المخاوف الاسلامية، الأكثرية، حيال التحدي السياسي الذي يمكن أن يرمز اليه المسيحيون واليهود. وبدت المخاوف هذه موسومةً بالعجز حيال تغيّر العالم الذي راحت تسوسه الكولونيالية الغربية منذ انهيار السلطنة، فإذا لاح الرضوخ للغرب الغالب مُحتملاً، فليس محتملاً على الاطلاق الرضوخ لمن كانوا «أهل ذمّة» حتى الأمس القريب، فكيف اذا صحّ أنهم متحالفون ضد الاسلام والمسلمين؟ هنا بدت المزايدة الإسلامية في الشأن الفلسطيني، وتالياً في الموقف من «اليهود»، أقرب إلى خطة إحراج للمسيحيين في موضوع يُفترض بهم أن لا يشذوا عن إجماعاته، أو تخييراً حاداً لهم بين المسلمين واليهود، خصوصاً أن مثقفين مسيحيين سبق لهم أن بكّروا في الدعوة إلى «العروبة» حين كانت السلطنة العثمانية الخصمَ المباشر.

ولا بدّ هنا من التمييز بين الموقف المسيحي من اليهود، وهو سلبي عموماً وجانحٌ دوماً إلى العنصرية، والموقف مما سيصبح دولة اسرائيل. فالأخيرة ستكون جزءاً من نظام دولي، فيما العلاقة بها ترتّب علاقةً بالغرب الذي لا يفكر المسيحيون في التخلي عن حمايته. واذا تفرّع عن معاداتها مسؤولياتٌ حدودية وعسكرية، فإن مصادقتها قد تؤمّن ضمانات حمائية أقلية الطابع، وربما تنموية أيضاً.

وبالمعنى نفسه يجوز التمييز في الموقف الاسلامي. ذلك أن شهادات شخصية، لفلسطينيين ولبنانيين، كُتبت على أثر حرب 1948 تقطع بسوء المعاملة التي لقيها الفلسطينيون اللاجئون إلى لبنان، من المسلمين قبل المسيحيين، ولئن استحال وصف المعاملة اياها بأي نعت «قومي» أو «أخوي»، غدا من الواضح استخدام ذريعةً في التنازع الأهلي مع «شركاء العيش المشترك».

بيد أن الذريعة، بما تنطوي عليه من مبالغة ومزايدة غير مسؤولتين، لا تلغي قابليتها لتصديق زعمها الذي يستمر ضَخّه بلا انقطاع، كما يستمر رفده بالمدد الإيديولوجي الذي توفّره الترسانة القومية، مثلما يوفّره تاريخٌ أهلي مديد من محاذرة المختلف والمغاير. وهذا مُجتمعاً يصحّ في علاقة الاسلام اللبناني بالفلسطينيين من جهة، وباليهود من جهة أخرى.

وما بين الذريعة وتصديقها، تخوّف عادل ارسلان في شباط (فبراير) 1945 من اتحاد مسيحي لبناني مع «اليهود»، وحذّر من أن الأخيرين سيكونون «سادة لبنان فيستولون على تجارته واقتصادياته، ويحولون دون انتفاعه بسورية وانتفاع سورية به»، معتبراً أن «حكومة فرنسا اليهودية التي كانت برئاسة بلوم كانت تحبّذ هذا المشروع اليهودي بحذافيره». ولم يحل انقضاء ثماني سنوات على الاستقلال و«العيش المشترك» الاسلامي ـ المسيحي، دون تكراره التحذير. فكتب في 13 ايار (مايو) 1951 يشكو من ان «بعض ذوي الشأن» في لبنان، «لا يردعهم شيء عن خدمة اليهود حباً بمالهم»[36].

وفعلاً ناقشت الدوائر الصهيونية العلاقة بالمسيحيين اللبنانيين، وامتد النقاش والتداول ليطولا امكان القيام بمشروعات اقتصادية مشتركة بعد قيام الدولة اليهودية. وبدرجة متفاوتة استجاب مسيحيون بارزون في مواقعهم الدينية والسياسية والثقافية كالبطريرك الماروني أنطوان عريضة والرئيس إميل إدّه وجورج قرم وألفرد نقاش وتوفيق عوّاد، فيما ظهرت في هذه البيئة أفكار موازية عن «فينيقية» لبنان، وصولاً إلى تقوّلات شبه عرقية عن «التفوق المسيحي ـ اليهودي»[37]. على أن ما أسمته لورا زيتراين إيزنبرغ «عدو عدوي صديقي» هو ما تحكّم بالعلاقة، التي لم تُقيّض لها الحياة، بين هؤلاء المسيحيين واليهود الصهاينة، وذلك بعيداً عن أي موقف محدد من اللاسامية.

إلا أن المدى الخرافي الذي يمكن أن تبلغه الذرائع، والمستوى التمثيلي الذي يمكن أن ترتقي اليه مدفوعةً بالعوامل المذكورة أعلاه، هما ما كان عادل أرسلان تعبيراً صارخاً عنهما.

فهو شاعر ولغوي وأمير من اريستقراطيي لبنان. شقيقه شكيب، الكاتب والشاعر الذي انخرط في السياسات الإسلامية على مدى العالم الإسلامي، وقريبه مجيد، أحد الزعماء التقليديين للطائفة الدرزية اللبنانية. وقد درس عادل في الآستانة وأختير نائباً عن جبل لبنان في «مجلس المبعوثان»، أيام الحرب الأولى، واشترك في تأسيس الجمعيات القومية العربية السرية في الآستانة، كما كان سكرتير أبرزها «الجمعية القحطانية». وعادل، إلى ذلك، أحد المقرّبين من فيصل في دمشق، ورئيس ديوان الأمير (فالملك) عبدالله في الأردن لسنوات ثلاث. وهو من قاد اقليم البلان في «الثورة السورية» للعام 1925، ولُقّب «أمير السيف والقلم». وفي طور لاحق مثّل سوريا في الأمم المتحدة، كما تولّى وزارات الدفاع والخارجية والتربية فيها، فخدم عهوداً عسكرية بينها العهد الانقلابي الأول لحسني الزعيم.

أما مذكراته فأهميتها الأخرى أنها تواكب جميع مراحل المسألة الفلسطينية، لكنها أيضاً تربطها بأحداث اقليمية ودولية أوسع، فتشير، بهذا، إلى رؤية كاملة للعالم عند صاحبها، ولأنها مذكرات شخصية كتبها أرسلان لنفسه أساساً، فإنه قال فيها ما كان، ربما، ليتداركه في عمل آخر، مكتوب ومُعدّ للنشر أصلاً.

ولا يتردد عادل، وقبل عقد ونصف العقد على قيام دولة اسرائيل، بكتابة هذه القطعة الفانتازية عما «حدث» معه يوم 12 كانون الأول (ديسمبر) 1934:

«سفري من تريستا على الباخرة «ايطاليا» إلى يافا. على الباخرة نحو ثلاثمائة مهاجر يهودي يقصدون إلى فلسطين. هم دائماً في لعب وفرح ومرح. لم لا؟ خرجوا من بلاد تحتقرهم وتضطهدهم ليكونوا في بلاد هم فيها كل شيء. الدخان (التوتن) الذي يباع في الباخرة هو صهيوني يزرعه الصهيونيّون وتصنّعه تل أبيب وتُلزم البواخر الطليانية بيعه. لا يجسر يهودي، وإن أراد، أن يدخّن سجائر غير يهودية، أن يخالف. ولما كانت الشركة الطليانية لويد ترشينيو تكاد تفلس لولا انتقال الألوف من يهود أوروبا إلى فلسطين، فهي تحت أمرهم... لا أظن أن اليهود يدفعون أجرة السفر غالية كما يدفعها غيرهم. باخرة قديمة، الطعام فيها رديء، والحمّامات وتوابعها مما لا يُطاق...». يكمل روايته في 14 كانون الأول: «ولفت نظري حلقات من الرجال اليهود تضرب على امرأة روسيّة الملامح، أو هي أوكرانية الرأس والعيون تجلس تتكلّم وهم أمامها كالتلاميذ. ترفع صوتها كمن يلقي محاضرة، وتنظر تارة من إلى يمينها، وطوراً إلى الذين عن يسارها. هي لا تشبه اليهود ولكني لا أشك في يهوديتها. يحترمها ركاب الباخرة من قومها ويصغون اليها باعجاب. تعرّضت لي بسؤال في هذا المساء فجرّ ذلك إلى حديث طويل. هي فتاة على جانب عظيم من العلم والذكاء تحمل لقب دوكتور في الفلسفة، ولا تكتم أحداً أنها من أركان الصهيونية ودعاتها. ظنت لأول وهلة أني غربي مهتم بالسياسة العربية فأرادت أن تعرف أفكاري فخاضت في حديث الوطن القومي من طريق الثقافة اليهودية، ولكنها انتهت إلى قولها ان فلسطين تعادل بلجيكا في مساحتها، وأن في بلجيكا تسعة ملايين من السكان، وأن اليهود في الدنيا ستة عشر مليوناً ينبغي أن يكون لنصفهم على الأقل وطن يُعرفون

به... هذا يطابق ما قاله الزعيم الصهيوني في جنيف لأخي (شكيب أرسلان) ولإحسان بك (الجابري). بعد هذه المقدمة الطويلة لم أر بداً من مناقشتها وقد هممت بذلك، وإذا بها قد تركت السياسة قبل أن تسمع جوابي، وانتقلت إلى التغزّل بشَعْري... الأبيض، وبتحقيق هويّتي... ودُهشت عندما فهمتْ اني عربي لكنها ظلت تنظر إلى شَعري... وتقول انه interressant. هي من أركان الصهيونية ودعاتها، ذاهبة إلى فلسطين لتدرّس الفلسفة في الجامعة العربية في القدس... فأين كل هذا من التعلّق بهذه الخيطان البيض؟»[38].

واذا كان لمحلل نفسي أن يرى في الكلام أعلاه تعبيراً عن خوف الفحولة من خصائها وعجزها، ومبادرتها إلى طمأنة النفس بالمقبولية والاعجاب، فصاحب الكلام تنعكس في كلامه أبعادٌ عدة. ذاك أن أرسلان، الأمير الدرزي، يدمج انهيار طبقته الاجتماعية وتراجع طائفته الدينية، في الموقع الدفاعي الذي دُفعت اليه «أمّته» والقضية التي يحامي عنها حيال الغرب. فتزعّمه جماعةً محليةً، يناهز ضلوعه في السياسات العربية، الا أن الزعامة الأريستوقراطية على قاعدة ملكية الأرض والجاه الموروث، كانت يومذاك تضمر ويذوي دورها السياسي لصالح النُوى الحديثة والرأسمالية، ذات اللون المسيحي، في جبل لبنان[39]. أما الطائفة الدرزية فكانت أصبحت معقلاً للمحافظة والانكفاء، بعد صدها التحولات التي شرعت الحداثة الرأسمالية توجدها أواسط القرن الماضي[40].

وهذا مما يفسر هجاس أرسلان بمكافحة اليهودية واليهود، بوصفهما رمزاً متقدماً واقتحامياً للعالم الجديد الزاحف الذي يتهدد عالمه المتقلص. ولئن «جاز» أن يقال في «اليهود» ما يصعب قوله بالصراحة نفسها في المسيحيين، وفي بعض الأخلاق والقيم الحديثة، فإن الصهيونية بذاتها كانت تحض على الجهر والإفشاء. فهي عدوانية حيال عرب فلسطين، لكنها أيضاً بنية هرمية حديثة، قاعدتها وقيادتها طبقة أوروبية متوسطة لا مكان فيها للأمراء والوجهاء و«أهل السيف والقلم». أما إنجازها فيتحصّل بالعمل اليدوي قبل الذهني، وليس بأي أصالة أريستوقراطية أو دموية مزعومة.

هكذا بدا الوافد الجديد استفزازاً يملأ الفضاء كله. وفعلاً اختار أرسلان، بين ما اختاره، طريقةً في مكافحته لم تخطر في بال معظم اللاساميين. فإذا درج الأخيرون تقليدياً على ربط الماسونية باليهودية، وهو ما فعله في مناسبات أخرى، فإنه سبق له أن رأى في الماسونية مجالاً لخدمة العروبة وتخليص الشرق «على الأقل»، من نفوذ اليهود، واذا كان الكثيرون من مجايليه ومشايعيه انتسبوا إلى الماسونية لأغراض «علمية» و«تنويرية» و«وطنية» متواضعة، فما من أحد منهم حدّد بهذا الوضوح غرضه القومي من الانتساب، وما من أحد منهم، على الأرجح، رُقي إلى الدرجة 33 فيها[41].

وعلى طول الخط كانت الاحتقانات والمخاوف مأخوذةً معاً، تقود الأمير اللبناني إلى إصدار أحكام عُظامية وتآمرية، يصعب النظر إلى فائدتها الا في حدود الدلالة الشخصية والاجتماعية للاعقلانيتها. فاليهود، في 1934، يملكون وسائل الدعاية من صحافة وراديو وسينما في الولايات المتحدة، و«لا يستطيع أن ينشر أكبر العلماء حقيقة تاريخية

أو علمية اذا كانت مخالفة لمصالح اليهود». وكذلك الحال في انكلترا وفرنسا حيث لهم السيطرة على الصحف والأحزاب. أما في ألمانيا نفسها فقد عجز هوغو شتينز «الألماني الوطني عن مقاومتهم بواسطة سبعين صحيفة كان يملكها في برلين وغيرها (...) ولولا الهتلريون كانت لهم صحف ألمانيا كلها إلا الكاثوليكية». أبعد من هذا أن «يهود أميركا ويهود الهند يسعون لتغيير شكل الحكم والادارة في الهند لأسباب اقتصادية تهمّهم (...) ومما يدلّ على أن للمركيز ردينغ [نائب الملك، اليهودي بحسب ارسلان] ضلعاً في قضية الهند انه وعد مسلمي الهند باعطائهم حقوقاً كثيرة في دستور الهند الجديد اذا هم عدلوا عن مساعدة عرب فلسطين». وهو يكتشف في 1935، أن اليهود السوفيات «استولوا على مقاليد سياسة روسيا الخارجية»، لكن اليهود، في 1938، «يعقدون مؤتمراتهم في الصين وفي الولايات المتحدة لتدبير أمور الصين ومقاومتها لليابانيين، وهم الذين يدبّرون الأمور بين الصين وروسيا الشيوعية»، علماً أن العام الذي تلا وشهد توقيع معاهدة التحالف الستاليني ـ الهتلري، حوّل اللاسامية في الاتحاد السوفياتي إلى سياسة أمر واقع.

لكن الحرب العالمية الثانية عند أرسلان، واستناداً إلى وثائق ألمانية رسمية، «توضح استيلاء اليهود على زمام الأمور في واشنطن وتحريضهم على الحرب». وهو يستطرد في سيناريو للخيال العلمي: «كان الوزير اليهودي الأميركي مورغانتو والوزير اليهودي الانكليزي هور بليشه والوزير اليهودي الفرنساوي ماندل والوزير اليهودي الروسي بتنينوف، في مقدمة الساعين لايقاد نار الحرب في أوروبا. لكن القوى اليهودية الخفية هي التي توصلت إلى النتيجة المطلوبة. محفل اليهود الماسوني في انكلتره واللجنة اليهودية العليا هما مصدر الأعمال السياسية التي أدت إلى الحرب. في خريف 1938 كان المستر دف كوبه يخطب في باريز محرّضاً على الحرب، وكان البارون روتشيلد يتولى تنظيم الاجتماعات التي يخطب فيها الوزير الانكليزي الذي استقال من وزارة تشمبرلن لأنها لم تكن تريد الحرب. في فرنسا لم يحرّض أحد على الحرب تحريض الكاتب المعروف باسم برتيناكس المستعار، ومدام تابولي، وكلاهما كان في خدمة اليهود، وكذلك شركة هافاس التي كان يديرها يهود».

ولئن جزم أرسلان، في أواخر 1947، بأن «ملك رومانيا الشاب يريد أن يتزوج بامرأة بوربونية لا بمومس يهودية كما فعل أبوه»، فإنه لن يستنكر، بعد عامين، دخول ثلاثة من الأغرار الدمشقيين كنيساً لليهود السوريين ورشقهم بقنابل أودت بـ 14 قتيلاً منهم وجرحت 20، بل يستنكر اهتمام الناس بهذا العمل كما لو أنه «وقع على قرية عربية في فلسطين»، مستنتجاً أن «الشعوب ليست سواء والتفاوت بين العرب واليهود يزيدني اعتقاداً ان العرب واليهود ليسوا من أصل واحد كما يزعم أكثر المؤرخين».

وعلى هذا النحو تنتشر مئات الأحكام الذائعة الصيت في الأدبيات اللاسامية على ثلاثة مجلدات تنوف عن ألف صفحة، وتمتد ما بين الثلاثينات والخمسينات فلا ينجو من مفاعيلها بلدٌ أو حدث[42]، كما لا يشذّ فيها إلا ثلاث عبارات بالعدّ والحصر[43].

العلايلي، فروخ وخالدي

والحال أن تعرّف القارئ العربي إلى الكون من خلال ما خلّفه عادل أرسلان، يوفّر صورةً كالحةً عن مكان لم ينشأ إلا بقصد الدسيسة والمؤامرة اليهوديتين. وهذا الزاد «المعرفي» في فهم العالمَ، لا يفضي إلاّ إلى العزوف عنه. بيد أنه عزوفٌ لا يصحّ في دعوات اقتحامية للعالم حملها قوميون عربٌ لبنانيون آخرون، كان عبدالله العلايلي أبرزهم. فالشيخ المسلم السني كتب ما كتبه في 1941 مفترضاً للعرب قدرةً هائلة على التدخل في المجرى العالمي وانشاء أمّتهم.

على أن العام 1941 هو السنة التي كان فيها الألمان النازيون يتقدمون وينتصرون، بينما كانت اللغة القومية الشوفينية لا تزال تتربّع على عرش الكلام السياسي. هكذا قضى العلايلي بأن «الآلام والآمال تذوب دماءً تجري في عين المجد الشاخصة»، فيما «النفس العربية» خالدة «خلود الأبد». ولئن تحدث ميشيل عفلق عن «خلود» الأمة العربية، فإن العلايلي ذهب خطوة أبعد في الخطابية والأسلبة كما في التعيين العنصري، فتحدث عن العرق العربي الذي استطاع «أن يفرض طباعه وعاداته وعقليته ولغته على العروض الأخرى التي لم تعد صلتها بقديمها المتناهي إلا كصلة البشر بآدمهم».

وعلى هدي هذا «التحليل» يتقدّم باقتراح لا يسع أياً من «العروق» الأخرى أن ترفضه: فـ «نحن في الوطن العربي نجمع عدة عروق ثانوية لسلالة واحدة، وبما أن أقوى عرق في مجموعتها هو العرق العربي فيجب إذاً جعله قاعدة للقومية والمناداة به وحده». وبعد أن يستشهد العلايلي بعد الغني العريسي في اعطائه الأولوية للعروبة على الاسلام، يخلص إلى أن «كل تجمع ملّي أو عنصري [عند غير العرب] يُعتبر جريمةً قومية».

بيد أن «الداء القومي الفظيع» الذي هو التنوع، يستدعي، منه اقتراحاً شفائياً من طبيعة عملية بحتة. و«المداواة» هي أن «يُعمد إلى توزيع التجمعات بتبديل السكان، واليهود بدل أن يتجمّعوا في فلسطين يُنثَرون في بلاد العرب بحيث يتسنى لهم ايجاد تجمّع في اقليم ما أو منطقة ما. وكذلك العلويون يُنثرون في بلاد العرب، وكذلك الأشوريون ومن أشبههم ممن يشكل أقلية تورث تذبذباً وتكسّراً في الروح القومي». ويضيف، معرّفاً باقتراحه السابق حول توزيع السكان ومتجاوزاً إياه في آن معاً: «عوالق طفيلية. وأعتقد أنه لن يتسنى ايجاد الكيان القومي مع هذا الداء الاجتماعي الوبيل الا بإحدى وسيلتين: ترحيلهم، وهذا ما عمدت إلى تطبيقه الدول حتى اليوم، وكألمانيا مع اليهود والعراق مع الأشوريين، وتوزيعهم بتبديل السكان في جهات متنائية تُضعف من شوكة تجمّعهم وتجعلهم أكثر ميلاً إلى الذوبان في البوتقة القومية»[44].

والعلايلي الذي جمع رومنسية اللغة العفلقية إلى تعويل الحصري على اللغة، فكان أول كتاب له «مقدمة لدرس لغة العرب» (1938)، بلغ في عمله هذا، «دستور العرب القومي»، حداً من التصوّف القومي، فضلاً عن العدوانية، لم يبلغه إلا أنطون سعادة[45]. فهو، مثلاً، خصّ «مقام الزعيم» بفصل كامل من كتابه، حيث أن «الوطن وسياسته مهام

تتصل بصفة قداسته [قداسة الزعيم]، فلا تسلّم إلاّ لأيدي أولئك الذين هم أوعية حقيقية للقداسات الوطنية». أما الجماعة القومية فلا تقوم لها قائمة من غير أن تضع أمورها «بيد زعيم قوي»[46].

على أن الفارق بين العلايلي وسعادة يكمن في تماسك الموقف العنصري عند الثاني انحطاطاً به إلى السويّة البيولوجية تبعاً للتقليد المسيحي ـ التبشيري والحداثي بالمعنى التنظيمي البحت للكلمة[47]، وهو ما لم يتوافر للشيخ اللبناني الذي أضحى تالياً داعية تحديث لغوي وديني، كما غدا من «أنصار السلم» ومن أصدقاء الشيوعيين اللبنانيين، على التباس معاني هذه الصفة الأخيرة.

أبعد من هذا، وحيث يصير عدم التماسك مدعاةً للدهشة، أن العلايلي وضع في العام نفسه، 1941، كتاباً آخر يحكمه موقف مختلف تماماً من التعدد والاختلاط واليهود في التاريخين العربي والاسلامي. ففي تعريفه بديانات ما قبل الاسلام، نقرأ التالي: «اليهودية: هي ديانة سماوية اعترف بها الاسلام وعُني بدرسها، واختصّها القرآن بطائفة من الآيات. وهذا يدّلنا على عظم أثرها في العرب، وأنها كانت أكثر سيطرة من سواها وأكثر تأثيراً. ولعل السبب في تغلغلها بسرعة وقوة في محيط العرب يرجع إلى انها سامية كل السامية، فوقع العرب فيها على ما يعبر عن تصوراتهم الدينية، ولذلك وجدت إلى نفوسهم مجازاً عريضاً. وقد أثّر انتشارها في عقلية العرب تأثيراً كبيراً، إلى حد ظهر في أدبياتهم العامة، وهذا نقل العرب من حيث يشعرون أو لا يشعرون، إلى حال أرقى في مجال التصور الديني».

لكنه لا يلبث أن يخطو خطوة أشجع في مراجعة الاجماعات القومية، إذ يتناول، بين «نزعات التطرف في الاسلام»، السبئية، بوصفها «نحلة تنتسب إلى شخصية غامضة كل الغموض، حتى عُدّت شبه تاريخية، وهو عبدالله بن سبأ، والرواة يختلفون فيه، إلا أنهم يُجمعون على الدور الذي لعبه، وأكثرهم يذهب إلى أنه يهودي من صنعاء قدم الحجاز ودخل في الاسلام كما دخل غيره من اليهود. وقد ابتدع للعرب قضايا شغلت الأفكار وأقامت المجتمع العربي وأذكت فيه الثورة، ولعله الشخص الذي نظّم تعاليم الثورة وأعطاها شكلاً منسّقاً مهذّباً». ولا يكتم تعاطفه مع بن سبأ، فيقرر «أن برنامجه في قسميه، اللاهوتي والاجتماعي، كان مقتبساً من ديانات عدة وبالأخص في القسم الاجتماعي، إلاّ أنه سبكها على شكل لا تتنافى به مع روح الاسلام. فهو صاحب فلسفة دينية مقتَبَسة. وقد أثّر أيضاً في الخوارج». وقاد حزب الشعب الذي «كان يجمع جمهور العرب الذي أحس بعدم صلاحية الوضع الراهن للمجتمع، وأن الاصلاح ينبغي أن يمسّ كل شيء (...) وكان أكبر شخصيات الحزب الشعبي في الشام أبوذرّ الغفاري...»[48]. ومن دون أن تتبدد الدهشة كلياً، يبقى أن تعدد المصادر الغربية ووقوعها على أرض رخوة، هي العلايلي في هذه الحال، قد يفسر ان بعض أسباب التهافت. فأعمال المستشرقين لا بد أن تكون المرجع الأساسي لكاتب التاريخ، فيما العواطف الأولى ومعها مصادر القومية الأوروبية هي مرجع الكتابة القومية والسياسية. وربما وجد هذا التفاوت ما يعززه في التركيب اللبناني نفسه،

حيث يسير التنافس السياسي مع المسيحيين مع المباهاة الثقافية والحضارية، فيمسي المطلوب تقديم البرهان على أن الصراع مع الغرب في السياسة ليس قطيعةً مع أفكارهم. وهذا، كما قد يتراءى لصاحبه، يقوّي الحجة القائلة بمصارعة الغرب لأنها تتقدّم مصحوبةً بوعيٍ له ولطرائقه، وباستعداد إن لم يكن دائماً للنهل منها، فللاستعانة بها[49].

مع هذا فالمقاصديان[50] اللبنانيان، والاسلاميان الضالعان في المساجلات الطائفية اللبنانية مع الموارنة، مصطفى خالدي وعمر فروخ، لم يؤخذا بالتفاوت السياسي ـ الثقافي حيال الغرب على ما فعل العلايلي لهذا السبب أو ذاك. وإذا كنا رأينا محمد عزة دروزة يجدد التأويل المسيحي والتبشيري اللاسامي للعالم، فإن خالدي وفروخ يسحبانه على النطاق الثقافي، فيبكران، مع آخرين، في تأسيس الوجهة التي عرفت لاحقاً بنزعة مناهضة الاستشراق.

فمعهما لم يعد من غير المألوف أن يفسر كاتب عربي خلافه في الرأي أو التأريخ مع كاتب آخر غربي، بيهودية هذا الأخير، الفعلية أو المزعومة. ومن هذا القبيل، مثلاً، رأيا، في كتاب لهما صدرت طبعته الأولى في 1953 وكان له تأثير واسع، أن السبب الأول بين أسباب الخلاف حول تأريخ غوستاف فون غرونيباوم، أنه «يهودي». وعلى هذه اليهودية تترتب نظرة كاملة إلى الكون والمعارف، يصير بموجبها صاحب الرأي المخالف لرأي غرونيباوم، وهو جورج سارطون «الكاثوليكي».«أدرى بحقيقة الصلات بين العالم الكاثوليكي والعالم الأرثوذكسي من غرونيباوم اليهودي». أبعد من هذا، تصير الهوية الدينية مدخلاً إلى تحزيب العلوم والمعارف وتعصيبها. فغرونيباوم كتب ما كتبه بفعل المسلك الذي أملاه عليه إيمانه وبيئته، وسأسلك أنا المسلك الذي يمليه عليّ إيماني وتمليه بيئتي»[51].

غير أن هذه الوجهة شرعت تعم لبنان المسلم. فسنوات الصعود الناصري التي بدأت أواسط الخمسينات، انعكست على البلد المنقسم طائفياً انعكاساً حاداً. فإذا جاز أن التباهي الثقافي على أرضية مشتركة، كان مطلوباً في السابق، بل كان شرطاً من شروط النزاع السياسي، فإن الصورة التي تصورت بها الظافرية الناصرية، وانفجار «السيل الوحدوي» الذي لا سبيل إلى وقفه، ألغيا تلك الحاجة السابقة. لقد اكتملت شروط جديدة للمنافسة مع المسيحيين في الوقت الذي راح المتنافسون يتعرون من كل أثر للخارج فكراً وثقافة، إذ ردتهم الناصرية وانتصاراتها تامين ناجزين.

وانعكس هذا، في ما انعكس، في المعركة التي خيضت ضد مجلة «شعر» التي رأت إلى نفسها صوت دعوة إلى الحداثة والتغيير التعبيري.

ففي عددها الأول، شتاء 1957، اضطرت المجلة المذكورة لإيضاح بعض مواقفها من مسائل مطروحة:

«وجد شعراء العربية في انتفاضة الجزائر والعدوان على مصر حافزاً للانتاج، إنما عدالة قضية ما والتحمس لها قلما يكفيان للابداع الفني. الموهبة المتحضرة هي كل شيء

(...) ستظل هذه حال شعرائنا ما لم يدركوا، بهذا الصدد، أن قضية الجزائر لا تتجزأ، وأن صراع الشعوب العربية من أجلها لا ينفصل عن صراع سائر الشعوب». ومن باريس كتب مؤسسها يوسف الخال في 1960، وكانت العام الثاني من عمر الوحدة المصرية ـ السورية التي أشعرت المسيحيين اللبنانيين بالخوف، مساجلاً الأديبة العروبية سلمى الخضراء الجيوسي: «لا أوافق على سياسة الحكومة الفرنسية في الجزائر، ولكنني أحب باريس. باريس أجمل مدينة في الدنيا». لكنه مضى مؤكداً أن له رأياً شخصياً «لا جماعياً» في أمور التاريخ والوجود، وهذا «فوق كل قومية». وفي السنة نفسها، كتب أدونيس مقالاً حاداً ينتقد فيه «الروح العربية» كما هي متعارف عليها في الشعر والثقافة العربيين السائدين[52].

«شعر»، بيهم، جنبلاط وشرارة

على أن «شعر» التي أرادت الدفاع عن موقع قدم للثقافة الغربية، بالطريقة التي فهمتها، لم يكن في وسعها أن تشق أي طريق وسط ما يشبه الإجماع على الرجوع الحصري إلى ما «عندنا» وفي «تاريخنا»، والإقتصار على ذلك.

فمحمد جميل بيهم الذي كان في العشرينات، وبمقاييس ذاك الزمن، من متنوري شبان «الثورة العربية الكبرى»[53]، إذا به في 1957، يتخلى عن التراث الذي ربطه كقومي عربي مبكر بالرواد القوميين المسيحيين، ممن تأثروا، على نحو أو آخر، بالبروتستانت وتعليمهم. وفي تحوله هذا، أسس وقاد عدداً لا حصر له من التجمعات والتكتلات الطائفية الإسلامية المسكونة بمكافحة «الإمتيازات المارونية» في لبنان المستقل.

هكذا بات يعيب على «خريجي المدارس الأجنبية» أخذهم بما ورد في العهد القديم، معتبراً «أن الأميركيين اشتدت عنايتهم بكتب العهد القديم مذ خفوا للاهتمام بشؤون الشرق، ومذ أقبلوا على دراسة تاريخه وشعوبه وأقطاره. وما أن عنوا بالاستشراق حتى أخذت جامعاتهم تاريخ العبرانيين ولغتهم في طليعة ما تهتم به من الاستشراق».

ولا يلبث أن يستشهد بجريدة يزعم انها قالت: «بين الكتب التي تدرسها الارساليات الأجنبية كراس بالفرنسية اسمه «الخليقة». وهو يحل محل التاريخ المعروف بالكتاب المقدس، يبدأ بحياة ابراهيم وينتهي بحياة موسى، بعد أن يعدد حياة داود وسليمان وناحوم ويوشافاط ويسا ويعقوب وغيرهم. وللمبالغة في افهام التلميذ متطلبات المعرفة تركز له في هذا الكراس صفحة يملؤها بالأجوبة على الأسئلة. وأدخلت المدارس هذا النوع من الكراريس مادة في صلب الامتحانات الموسمية بحيث ان التلميذ أو التلميذة لا يمكنهما التقدم في صفوفهما إن لم يحرزا نقاطاً معينة من علم هذا الكراس ومضمونه. فهل علمت وزارة التربية [اللبنانية] بأمر هذا الكراس؟». وفي تشكيكه بذاك التعليم، وهو تشكيك استفحل في وقت لاحق، اعتبر ان اليهود هم الذين «يرشفون المعرفة [المعتمدة في تلك المدارس] من ينابيعهم». أما تاريخهم القديم فيترجح، عنده، بين حدود ثلاثة: الربا والتآمر وتقليد الآخرين[54].

لكن في الفترة نفسها، وفي 1956 تحديداً، ظهر صوت لبناني مختلف يصعب التعاطي معه كعينة إسلامية، وإن جاز النظر اليه كعينة على تقلب أحوال الفكر والسياسة اللبنانيين تحت وطأة النزاع الطائفي. فكمال جنبلاط الذي بدأ حياته السياسية قريباً من إميل إده و«الكتلة الوطنية» وجماعة الفرانكوفونيين اللبنانيين المتحفظين من العروبة والإسلام، كان على عكس عادل وشكيب أرسلان ومثقفين دروز آخرين استغرقتهم العروبة والاسلام. فهو لم يذهب مذهب المزايدة على الموقف الأكثري للسنة العرب بمزيد من توكيده، بل آثر إشهار الوضعية الأقلية التي يمثلها، ورأى في الصلة بأوروبا ضماناً لأقليات لبنان بما فيها طائفته الدرزية التي تلتبس همزة وصلها بالإسلام. وتوحي مواقفه، في بداياته السياسية والثقافية، باعتقاده أن ارتباط الطائفة المذكورة بالموارنة ضمانة لها وطريق إلى توسيع مشاركتها في الحياة السياسية. أما «التقدمية الاشتراكية» التي قال بها آنذاك، فأقرب إلى تحديث كان غالباً ما يرتبط بالمسيحيين وينطوي على نفور من نزعات الجمود والاستبداد الأكثريين، اللذين كثيراً ما يردان إلى جذور عثمانية. هكذا تجاوز جنبلاط، ولو نظرياً، العقدة الأرسلانية في الحفاظ على عالم الأريستوقراطية المتفسخ، وكان من أبرز المساهمين في «الندوة اللبنانية» التي صاغت محاضراتها بعض أهم أطروحات النزعة الوطنية اللبنانية ذات اللونين الطاغيين بقدر من التوتر الداخلي، الماروني والتحديثي في آن.

ومن موقعه هذا، رأى الزعيم والمثقف الدرزي ان السياسة الغربية «خلقت دولة سياسية على أساس ديني عرقي وحافظت عليها بين مجموعة من الشعوب معادية تكاد عقلية جماهيرها لم تتحرر إلاّ قليلاً من طور التجمع على أساس البدائية والصوفية الدينية (...) كان من الواجب حل المعضلة على أساس قومية منفتحة انسانياً، وهي وحدها الوصفة المحكمة التي يمكن الاشارة بها في هذه المنطقة الحساسة من العالم على أساس اتحاد فيدرالي عربي يهودي فلسطيني يفسح مجال ادخال فلسطين ودمجها معنوياً، إن لم يكن سياسياً، في مجموعة بلدان الشرق الأدنى». وذهب جنبلاط خطوة أبعد في تقديم اقتراحات للتخلص من القومية، بينها:

«- تطهير الكتب المدرسية (بواسطة مؤسسة دولية كالأونيسكو) من التعصب والانحراف الوطني الذي تتميز به، ولربما تجدر كتابة التاريخ من جديد، فإنه لا يوجد تاريخ للعلوم يتفق الناس كلهم عليه.

- تخفيف وحتى الغاء الأسباب الاقتصادية والاجتماعية العميقة التي تجعل من القومية أداة هدامة للحريات الفردية، وانشاء نقطة خامسة تعني خصوصاً بالضمانات الاجتماعية للأمم المتخلفة اقتصادياً، وتكون برعاية الدول الكبرى المثرية».

بل وصل جنبلاط إلى حد المطالبة، على ما فيها من فجاجة، بأنه «لكي نكون حقاً بشراً علينا أن نتخلى عن كل وطنية، لأن ما نصبو اليه من توحد لا يتحقق إلاّ على صعيد حقيقة أعلى». وينقل عنه ناقده القومي العربي محمد جميل بيهم أنه قال أيضاً: «لا يمكن اعتماد حلول تقضي بطرد أبناء فلسطين اليهود منها لأن أي حل على أساس القومية الضيقة لا بد

أن يتجاهل حق الجميع في تحقيق مصيرهم. فالقومية تقول بحقي وحدي متجاهلة حق سواي»، خاتماً بأن «المحبة تجلب المحبة والعدالة تجلب العدالة»[55]. لكن الفترة نفسها كانت تسجل تفاقم الخلاف بين جنبلاط، ورئيس الجمهورية الماروني كميل شمعون، حيث لعبت سياسات المصالح الصغرى في منطقتهما المشتركة، الشوف، دور المحرك الأساس. وهكذا بدأ عد عكسي ما لبث أن وضع جنبلاط في الحضن الناصري وحوله تالياً زعيماً للأحزاب اليسارية وقوى الاسلام الراديكالي. وما كادت الهدنة المديدة بين الطوائف تنتهي، هي التي تزامنت مع سنوات العهدين الشهابيين في الستينات، حتى ظهر جنبلاط زعيماً للتحالف اليساري ـ الفلسطيني في لبنان.

مذاك تحول الكلام في مجرى آخر تماماً، فعاد الوعي الأقلي يعبر عن نفسه من طريق المزايدة على الأكثرية بجرعة فائضة من كلامها ووعيها[56]. والشيء نفسه نلمسه عند كاتب مسلم شيعي، لبناني اعتنق مبكراً لوناً من العروبة المبالغة. فعبداللطيف شرارة، أبرز المثقفين الشيعة للمرحلة التي تلت الحرب العالمية الثانية، أصدر في 1964، حين كان البعث والناصرية يحددان الأجندة الأيديولوجية للمشرق، كتاباً بعنوان «الصهيونية جريمة العصر الكبرى». وقد أضيف هذا إلى سلسلة الكتب الكثيرة التي شرع بوضعها في 1947. وكان اللافت فيها وفي صاحبها سعة الاهتمام بشؤون التراث العربي والأدب والفكر القومي في أوروبا في آن.

فهو كتب عن الحجاج بن يوسف بوصفه «طاغية العرب»، والحجاج هو القائد الأموي الذي، لإلحاق الهزيمة بالتمرد الشيعي، دك الكعبة بقسوة نادرة. كذلك كتب شرارة عن جورج برنارد شو، كتابته عن «الجانب الثقافي من القومية العربية». وكانت متابعته باللغتين الفرنسية والانكليزية، فيما أعطاه اهتمامه بحداثية القومية الأوروبية، فضلاً عن استنكاره بعض الملامح الاستبدادية في التاريخ العربي نفسه، نكهة على درجة من التميز عن بعض أقرانه.

بهذا مجتمعاً استأنف عبداللطيف شرارة تقليداً شيعياً لبنانياً يرقى إلى مطالع القرن، مفاده انبثاق المشاعر العروبية من النوى الثقافية والادارية الخارجة عن اسار الزعامات التقليدية، إلا أنها في الوقت عينه، المتحررة من أية مسؤولية حيال تماسك الجماعة الأهلية واستقرارها. ولما كانت الأخيرة شديدة البعثرة والانقسام[57]، فإن «توحيد الأمة العربية» ربما بدا صياغة نظرية مبكرة لتوحيد هذه الجماعة، علماً أن العروبية تلك، والمتحالفة مع البداوة ضد تجمعات السكن المستقر، لم تفعل في الواقع إلا زيادة البعثرة.

ولئن استمر هذا التقليد طويلاً ضد الزعامات التقليدية الشيعية للأرياف، وطلبا الاقتراب من حداثية ومدينية (سنية) تجدان في العروبة أيديولوجيتهما، فالبعد الآخر الذي انضوى فيه هو إشهار الحداثية القومية للمثقفين الشيعة، في مقابل ما يناظرها عند زملائهم السنة.

وليس من غير دلالة أن العقد الستيني، حين كتب شرارة عمله المذكور، كان عقد صعود المشروع الاستقلالي للشيعة اللبنانيين بزعامة الإمام موسى الصدر. فهذا الأخير،

ولو من موقع لبناني غير عروبي، عبر عن تحولات جديدة في طائفته أبرزها اتساع فئتي المتعلمين وأثرياء المهاجر الأفريقية، وانطلق مطالباً بالاستقلال المؤسسي عن الطائفة السنية. وغني عن القول إن تلك الوحدة المؤسسية التي عاشت في كنف تعريف اسلامي جامع، كانت قيادتها لمفتي السنة، فيما ترك للشيعة الالتحاق والتبعية.

على أية حال، ذهب شرارة في تميزه لدى تناول المسألة اليهودية، في اتجاه لم يجرؤ الكثيرون على الإفصاح عنه بهذا الوضوح. فتبرئته من أنزل المجازر باليهود عبر التاريخ، وصولاً إلى النازية، أمر يلازم الكتاب كله. ذلك أن المشكلة «ليست ايطالية مثلاً، ولا ألمانية ولا فرنسية ولا روسية ولا... أميركية. انها عقدة تتعلق باليهود ولا دخل للآخرين فيها من قريب ولا بعيد». فاليهودي انما احتفظ بمشكلته هذه «منذ أقدم الأزمان، وكان ينقلها إلى كل مجتمع يحل فيه، ولا يبالي بمرور الزمن حتى تحجر عقله، وانطوى على حقد دفين على البشرية كلها، وانصرف إلى الافساد والايذاء والقاء التبعة فيما أصابه ويصيبه على غيره». واذا كان هذا يجيز اعتبار اليهود ممن «قضى عليهم بختنصر ودفنهم طيطش ومحا وجودهم هدريان»، مجرد «حقد على الحضارة والتاريخ والضمير الأخلاقي»، صار من المفهوم ان الانفصالية الاجتماعية اليهودية هي الكامنة وراء نشوء اللاسامية. فالتعصب اليهودي هو الذي أوحى بالتعصب النازي والفاشي، حتى ان هتلر هو بمعنى ما ضحية اليهود لأنهم أسسوا العرقية التي وقع هو فيها. بل، وبالحرف الواحد، إن «خطأ هتلر ليس إلاّ حادثاً طفيفاً نتج عن الجو القديم الذي نقله اليهود إلى العصور الحديثة بعد أن تحرروا، وأتيح لهم أن يعيشوا كغيرهم من البشر في أوروبا». أما تعصب اليهود وعدم اندماجهم وتآمرهم على الشعوب، بمن فيها العرب قبل الاسلام ودائماً، فهو لا غيره سبب كل ما لاقوه من اضطهاد. وذلك طبيعي لأن المشكلة اليهودية أخلاقية لا براء منها.

والصفات التي يلصقها شرارة باليهود واليهودي أكثر من أن تحصى. فهو «مخلوق شاذ شحيح حاقد مغرور، يضمر غير ما يظهر، ولا يبالي اذا اغتنى بأقل قيمة انسانية، أو صفة حميدة، أو يطمئن أحد إلى صحة نسبه أو صفاء أصله أو استقامة سلوكه». واليهود عبيد وهوام وطفيليات ودواب لا تملك أن تعيش إلاّ في مناخ خاص من القذارة. وفضلاً عن حبكهم الدسائس والمكائد والتخريب، استغلوا تسامح العالم الاسلامي وأوقعوه في شرك الفساد. حتى ان تحريرهم في اطار الحضارة العربية كان سبيلاً إلى تهديم تلك الحضارة. والشيء نفسه حصل مع تحررهم في أوروبا التي انهارت ولا تزال آخذة في الانهيار.

والكاتب، من ضمن التنميط العنصري الأوروبي الذي ينقله بالعربية، ينقل نظرية أوروبية معروفة تسري عنده على أوروبا والعالم الاسلامي. والمؤدي ان ميل المجتمعات الطبيعي إلى التقدم يفرز تحرر اليهود «الذين يكشفون آنذاك عن طبيعتهم، مستفيدين من التحلل الناتج عن التقدم، فينشأ عندها الارتداد عليهم. ويصح هذا حتى في العباقرة اليهود أو المنسوبين إلى اليهودية أو المضللين بها، كأينشتاين وبرغسن ووايزمن وفرويد وبرتراند راسل وجان بول سارتر وهـ. ج. ولز. فأنت لا تقع على مخلوق يهودي بالغاً ما بلغ من المعرفة والمكانة الاجتماعية والثروة والنفوذ، إلا وهو ينطوي في قرارة سريرته على جذور

هذه المشكلة، ومنه تنتقل بالوراثة إلى ذريته من بعده». ويكرر شرارة «الحقيقة» الراسخة التي هي «أن العربي، أياً كان دينه، «يحتقر» اليهودي ولا يكرهه»[58].

أما الذي تغافل عنه المثقفون المذكورون جميعهم، فليس أقل من محيط يمتد من المكان الذي يصدرون عنه ليصل إلى العالم الذي يفترض به أن يكون المستمع و... المقتنع.

هوامش

(1) محسن ابراهيم. في الديموقراطية والثورة والتنظيم الشعبي. الطبعة 2. دار الفجر الجديد، بيروت. 1962. ص ص. 81 و141.
(2) عن سهير سلطي التل. حركة القوميين العرب وانعطافاتها الفكرية. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1996. ص. 84.
(3) الأعمال الفكرية العامة للدكتور قسطنطين رزيق. المجلد الأول. مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة عبدالحميد شومان، بيروت. 1994. ص. 19.
(4) أنظر Bernard Lewis. Semites and Anti-Semites. Norton. 1987. p. 87 & 92.
(5) Michael Lind. The next American Nation. The Free Press. 1995. p. 31-32.
(6) الأعمال الفكرية... المجلد الأول. ص. 2/ 202.
(7) المرجع السابق. ص. 2/ 202 و2/ 203.
(8) المرجع السابق. ص. 2/ 253.
(9) هذه على الأقل نظرية برنارد لويس الذي يربطها بهزيمة القبائل العربية أمام الرسول والاسلام الأول، أنظر. Bernard Lewis. Semites... op. cit.
(10) الأعمال الفكرية... المجلد الأول. ص 2/ 214.
(11) صحيح أن هذه التسووية تجد أحد روافدها في مسيحية زريق، وما قد يترتب عليها من إحجام عن مواجهة تأثيرات الدين ـ الإسلام في هذه الحال. غير أن عزوفه عن الدور العام والنشاط التنظيمي والحزبي، كان ينبغي أن ينعكس هو الآخر في اتجاه معاكس.
(12) الأعمال الفكرية... المجلد الأول. ص. 2/ 251.
(13) المرجع السابق. ص. 2/ 251.
(14) المرجع السابق. المجلد الثالث. ص. 8/ 1326.
(15) المرجع السابق. المجلد الأول. ص. 2/ 259.
(16) أنظر المرجع السابق. المجلد الثاني. ص. 7/ 1034.
(17) المرجع السابق. المجلد الثالث. ص. 8/ 1110.
(18) أنظر، مثلاً، المرجع السابق، المجلد الثاني. ص. 6/ 731 و6/ 820 و6/ 823 و6/ 896. والمجلد الثالث. ص. 9/ 1430.
(19) المرجع السابق. ص. 9/ 1576.
(20) المعلومات من مقالة بيان نويهض الحوت. محمد عزة دروزة الشاهد والمفكر والمؤرخ من خلال مذكراته السداسية. في «مجلة الدراسات الفلسطينية». العدد 31. صيف 1997.
(21) ناجي علوش (تحرير). مختارات قومية لمحمد عزة دروزة. مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت. 1988. ص. 87.
(22) المرجع السابق. ص. 350.
(23) أخطر من هذا أن اعادة الاصدارات، وزيادة الصفحات، توحيان بترد يتجاوز الكاتب إلى القراء.
(24) ناجي علوش (تحرير)... سبق الاستشهاد. ص. 768 ـ 769.
(25) المرجع السابق. ص. 587 و586 و547. كتب دروزة في 1959 واصفاً أحداث العنف التي شهدتها فلسطين خلال النصف الثاني من الثلاثينات، متوقفاً عند ما فعله المسلحون العرب، بما يصلح أن يكون وثيقة ادانة للذين أراد الدفاع عنهم: «كانوا يغزون تل أبيب، معصم اليهود، في الليل والنهار، ويطلقون الرصاص والقذائف، على الأفراد والسيارات، ويشعلون النار في الدور والحوانيت ويلقون الرعب في قلوب سكانها، حتى صار هؤلاء حينما يرون في تل أبيب جماعة تلبس العقال والكوفية يتراكضون مذعورين خائفين. وكان هذا حال طبريا التي كان أكثر سكانها يهوداً. وقد دخلها المجاهدون فقتلوا وجرحوا نحو مئة من اليهود، ودمروا وحرقوا كثيراً من حوانيتهم ودورهم، وخرجوا كما دخلوا مهللين مكبرين...». المرجع نفسه. ص. 545.

(26) جمال الشاعر. سياسي يتذكر ـ تجربة في العمل السياسي. رياض الريس للكتب والنشر. 1987. ص ص. 43 ـ 44.
(27) أنظر حازم صاغية. أول العروبة ـ تخلي الأكثرية وتولي الأقلية. دار الجديد، بيروت. 1993.
(28) أنظر سهير سلطي التل. حركة القوميين... سبق الإستشهاد. ص. 53، وكذلك باسل الكبيسي (تعريب نادرة الخضيري الكبيسي). حركة القوميين العرب. مؤسسة الأبحاث العربية، بيروت. 1985. ص. 81.
(29) أنظر أحمد بدران. الاتجاه الوحدوي في فكر أحمد بدران. المركز العربي للأبحاث والتوثيق، بيروت. 1996. خصوصاً الفصل الثاني.
(30) أنظر علي ناصر الدين. قضية العرب (ط 3). منشورات عويدات، بيروت. 1963. ص. 121 مثلاً. (الطبعة الأولى التي صدرت في 1946، كانت عن «دار العلم للملايين»). واقع الحال أن ناصر الدين كانت له تأثيرات أخرى في ما يتصل بموضوعنا. فهو شدد أيضاً على «النخبة»، كما ساهم مع آخرين في تضييق مفهومي «الجماعة» و«الأمة» العثمانيين، بمعادلته المتكررة وشبه الحصرية بين «العرب» وبين «المسلمين والمسيحيين» وحدهم. أنظر ص. 143 و158.
(31) أنظر ب. حركة القوميين... سبق الاستشهاد. ص. 61 ـ 62.
(32) المرجع السابق. ص ص. 67 ـ 70.
(33) يوجز أحد أبرز منظري الفاشية الإيطالية، جيوفاني جنتيل، هذا المبدأ بقوله: «حين، في احدى المناسبات، كانت الفاشية تعلن برنامجاً، هدفاً، تصوراً، لكي يصار إلى إدراكه في العمل، فإنها لم تكن تتردد في التخلي عنه حين يكتشف في الممارسة أنه غير كاف، أو غير متماسك، مع مبدأ الفاشية (...) فما من فكرة لها قيمة ما لم يتم التعبير عنها في العمل (...) إذن، هل الفاشية «مناهضة للثقافة» على ما اتهمت غالباً؟ إنها بصورة بارزة مناهضة للثقافة، وبصورة بارزة ماتزينية، هذا اذا عنينا بالثقافة طلاق الفكر والعمل، المعرفة والحياة، العقل والقلب، النظرية والممارسة؟». عن Carl Cohen (ed.). Communism, Fascism, and Democracy-Theoretical Foundations. second ed. Random House. 1972. p. 340 في ما خص التخلف الثقافي للحركة، فقد وجد ما يعكسه في تأخر ظهور العمل الكتابي الأول الذي أريد له أن يصيغ نظريتها إلى 1956. يومها صدر كتاب «مع القومية العربية» الذي ألفه الفلسطيني ـ السوري الحكم دروزة (قريب محمد عزة) والعراقي حامد الجبوري، من دون أن يضيف شيئاً إلى المتعارف عليه في أدبيات القومية العربية، وفي الميل إلى اخراج «القومية» و«الأمة» من القرن التاسع عشر ومدهما على نطاق زمني مديد. واللافت في الاسمين اللذين صاغا بدايات البلورة النظرية للحركة، أن أولهما (دروزة) ما لبث أن أصدر، ابان غليان الصراع القومي ـ الشيوعي، كتاب «الشيوعية المحلية ومعركة العرب القومية» (صدر عن «دار الفجر الجديد»، بيروت. 1961. وقد أعيد طبعه مراراً في السنوات التالية) الذي تحول أحد مراجع العداء للشيوعية في الأجواء الناصرية والبعثية. أما الثاني (الجبوري)، ففي وقت لاحق انضم إلى البعث وصار أحد وزراء الرئيس صدام حسين، ومن ثم أحد سفرائه، حتى اذا شرع النظام العراقي يتهاوى بعد تحرير الكويت، فر وانضم إلى المعارضة. أما كتابهما الذي اعتبر «منهجاً للحركة»، فشرح «عقيدتـ»ها من خلال تقسيمها إلى «أهداف بعيدة» وأخرى «قريبة»، معتبراً أن الهدف القريب الثالث هو «القضاء على اسرائيل بالثأر». عن ناجي علوش. المسيرة إلى فلسطين. دار الطليعة، بيروت. 1964. ص. 146. في 1959 أصدرت كتيباً بسيطاً آخر حمل عنوان «في التثقيف القومي»، قبل أن تتبنى «فلسفة الثورة» لجمال عبدالناصر، وتلحقه سريعاً بـ«ميثاق» الجمهورية العربية المتحدة.
(34) منظمة الاشتراكيين اللبنانيين (تقديم محسن ابراهيم). لماذا منظمة الاشتراكيين اللبنانيين؟ (حركة القوميين العرب من الفاشية إلى الناصرية) ـ تحليل ونقد. دار الطليعة، بيروت. 1970. ص. 19.
(35) تفرعت المجموعة التي حكمت اليمن الجنوبي (السابق) ما بين استقلاله عن بريطانيا، ووحدته مع الشمال، عن «حركة القوميين العرب». وخلال حكمها المديد تحت اسمي «الجبهة القومية» ثم «الحزب الاشتراكي اليمني»، خيضت «حروب رفاق» لا حصر لها، ولا عد لأكلافها الانسانية والاقتصادية. في هذه الحروب لعبت المنافسات القبلية دور المحرك الأساسي، وإن وجدت، في غالب الأحيان، أغطية أيديولوجية وسياسية تتستر بها.
(36) يوسف إيبش (تحقيق). مذكرات الأمير عادل أرسلان (3 أجزاء). الدار التقدمية للنشر، بيروت. 1983. ج1 ص. 481. وج3. ص. 1146. ويتكرر تذمر أرسلان، بالمعنى نفسه، في صيغ متقاربة. ففي 19 نيسان 1952، يستهجن أن في اسرائيل مائتي ألف عربي تعاملهم حكومتها معاملة الأسرى، وفي لبنان لا يرى النواب والوزراء بأساً في أن يكون بعض الجند اللبناني بقيادة يهودي بحجة المساواة الدستورية بين الطوائف». ثم يعود، بعد أيام، إلى الموضوعة نفسها، إذ «أعداء العروبة في لبنان يمهدون للصلح بينه وبين اسرائيل، وليس الصلح بينهما هدفهم الأخير لكنهم يريدون الترول [التنازل] لاسرائيل عن جبل عاملة [الجنوب] بما فيه من مياه الليطاني وأنابيب للنفط (...) فاليهود لم يعدموا وسيلة لتحريض بعض صحف بيروت على مصر وسورية وغيرهما من الدول العربية». المرجع نفسه.

ج3 ص. 1291. وج3. ص. 1293.

(37) أنظر Laura Zittrain Eisenberg. My Enemy's Enemy - Lebanon in the Early Zionist Imagination, 1990-1948.Wayne University Press, Detroit. 1994 وكذلك Elath Eliahu. Phoenician Zionism in Leb- anon. in Jerusalem Quarter 42, Spring 1987. في حدود «عدو عدوي صديقي»، يصف البريطاني لونغريغ البطريرك الماروني عريضة بأن «سياسته كانت عموماً مؤيدة للصهيونية ومعادية للشيوعية»، أما المطران الماروني هو الآخر، مبارك، فيعتبره قائد الدعم الماروني للصهيونية. S.H.Longrigg. Syria and Lebanon under French Mandate. Oxford University Press. 1968. p. 252f & 253f. إلى ذلك، ربما خلا بعض المسيحيين المدينيين وذوي التعليم الغربي ممن شاركوا في الحوار، من العواطف اللاسامية فعلاً، إلاّ أن هذا كله يبقى بلا أدلة قاطعة، فضلاً عن كونه هامشياً بالقياس إلى سيادة العواطف المذكورة الوسط المسيحي.

(38) ي. إيبش (تحقيق). مذكرات الأمير عادل... سبق الاستشهاد ج1. ص. 67. هذه الموضوعة لا تني تتكرر، على تعدد الأشكال، في ما يكتبه أرسلان. ففي 23 نيسان 1950 وكانت اسرائيل نشأت واستقرت، يعلّق على حفلة اسرائيلية في أنقرة: «علمت انهم اختاروا أجمل اليهوديات وأحسنهن رقصاً لجلب الأحباب وخلب الألباب، كما علمت أن النساء الموظفات في سفارة اسرائيل سيعدن من حيث أتين لأنهن لم يثبتن البراعة المطلوبة في التجسس. وسيخلفن يهوديات من ذوات الخبرة والتجربة كيهوديات أميركا والمجر ورومانيا». ج2 ص. 994.

(39) أنظر حازم صاغية. تعريب الكتائب اللبنانية: الحزب، السلطة، الخوف. دار الجديد، بيروت. 1991. الفصل الأول.

(40) أنظر وضاح شرارة. في أصول لبنان الطائفي ـ خط اليمين الجماهيري. دار الطليعة، بيروت. 1975.

(41) ي. إيبش (تحقيق). مذكرات الأمير عادل... سبق الاستشهاد. ج2. ص. 854.

(42) توجد العينات الأبرز في المرجع السابق. ج1. ص ص. 32 و47 و53 و103 و169 و407 و271 ـ 272 و322 و361 و366 و400 و432 و447 و456. وج2 ص وص. 627 و755 و868 و909 و970 و995.

(43) العبارات الثلاث الوحيدة المغايرة، والتي تخترق سياقاً كاملاً من العظام اللاسامي، هي التي يوردها أرسلان عن ايطاليا في 1938، حيث «بدأت تفصل كبار الموظفين من اليهود في بلادها. يهود ايطاليا قليلو العدد، أكثرهم من أهل العلم والمعرفة، وقد امتزجوا بالشعب الطلياني وهم لا يتكلمون سوى الطليانية، فهم اجمالاً أكثر وطنية من كل يهود أوروبا (...) غداً ينضم يهود ايطاليا إلى الصهيونية كما انضم اليها يهود المانيا». ج1. ص. 169. وتساؤله في 30 تموز (يوليو) 1945: «ما حيلة العرب في قوم لا يحبهم إلاّ مأجوريهم، لكن محبة الناس لهم وبغضهم سواء في مضرة فلسطين. في تركيا وسورية وبغداد ومصر يهود عرفت الكثيرين منهم فلم أشعر بشيء يبعدني عنهم أو أسر لنكبة تصيبهم، لكن أولئك الصهيونيين الذين يحاولون ملكاً في بلادنا لا أجد لهم في قلبي أثراً للرحمة، لأن خطرهم هو أعظم الأخطار ونجاحهم في مشروعهم سيحمل الأمة العربية يوماً على أعمال سيوفها في رقابهم». ج1. ص. 526. وتحفظه في 5 تشرين (نوفمبر) 1945: «إن صحت الأنباء فتظاهرات مصر جناية على مصر والعرب. كيف يسهل جلاء الانكليز عنها والألوف من أبنائها يعتدون على الأجانب والكنائس وينهبون المخازن، فيصل أذاهم إلى المسلم والمسيحي واليهودي على السواء، بينما الغرض هو الاحتجاج على مطامع الصهيونيين واستنكار تصريح بلفور». ج1. ص. 556.

(44) الشيخ عبدالله العلايلي. دستور العرب القومي. دار الجديد، بيروت. 1996. (صادر أصلاً في 1941). ص ص. 18 و108 و115 و178.

(45) أنظر حازم صاغية. «الحداثة» و«الأصالة» في مختبر محدد ـ أنطون سعادة نموذجاً. مجلة «أبواب». العدد 14، خريف 1997.

(46) المرجع السابق، ص ص. 176 و222.

(47) أي من دون المضامين الأساسية الأخرى للحداثة: البعد الانساني والبعد القانوني ـ الدستوري.

(48) الشيخ عبدالله العلايلي. تاريخ الحسين: نقد وتحليل. دار الجديد، بيروت. ط. 2. 1994. (صادر أصلاً في 1941). ص ص. 74 و91 و49 ـ 94 و129.

(49) ربما كان مفيداً أن يشار إلى أن العلايلي ابن حي بيروتي يعرف بـ «حي بيضون»، هو امتداد للمنطقة المسيحية الشرقية من بيروت، ويوصف أهله المسلمون السنة بأنهم أقرب إلى المسيحيين بعاداتهم، فضلاً عن أن تبادلهم التجاري معهم، وأبناءهم يتعلمون في مدارس مسيحية، كما أنهم يقترعون للمرشحين عن المنطقة المسيحية. وربما كان لهذا المعطى دوره في التباسات العلايلي واحتقاناته، ومن ثم أفكاره.

(50) نسبة إلى مدرسة المقاصد الخيرية الاسلامية في بيروت.

(51) الدكتور مصطفى خالدي والدكتور عمر فروخ. التبشير والاستعمار في البلاد العربية ـ عرض لجهود المبشرين التي ترمي إلى إخضاع الشرق للاستعمار الغربي. المكتبة العصرية، صيدا ـ بيروت. الطبعة الرابعة. 1970. ص

ص. 249 ـ 251.

(52) مجلة شعر. عدد شتاء 1957. ص ص. 108 ـ 109. وعدد صيف 1960. ص. 132 و136. وعدد خريف 1960. ص. 148. وتستمر المعركة طويلاً بعد أن تتصدى لخوضها مجلة «الآداب»، فتكتب «شعر» بتوقيع «هيئة تحريرها»، افتتاحية طويلة ضد «الآداب» الناصرية في السياسة والكلاسيكية في الأدب، وضد حملتها عليها بحجة أنها «شعوبية» وأنها «تتنكر» للثقافة العربية، و«تهدم» اللغة العربية، وأنها قومية سورية. وهذه التهمة كانت آنذاك، وفي جو الانقلاب العسكري للقوميين السوريين، بمثابة وشاية مكارثية لا يمكن أن يبررها أي شيء، بما في ذلك الأصول القومية السورية لبعض شعراء «شعر» وكتابها. وقد ردت افتتاحية «شعر» على تهمة القومية السورية ودانت العمل الانقلابي ولادستوريته، ومضت مؤكدة على عروبة انسانية منفتحة. أنظر عدد ربيع 1962، ص ص. 5 ـ 16.

(53) أنظر محمد جميل بيهم. العهد المخضرم في سوريا ولبنان 1918 ـ 1922. دار الطليعة، بيروت.

(54) محمد جميل بيهم. العروبة والشعوبيات الحديثة. مطابع دار الكشاف، بيروت. 1957. ص ص. 146 و147 و148 و149 ـ 156. بعد سنوات قليلة، أصدر بيهم كتاباً عن المرأة العربية فعزا تدهور وضعها إلى تمكين غير العرب، في عصر «الانحطاط، من شؤون العرب. أنظر محمد جميل بيهم. المرأة في حضارة العرب والعرب في تاريخ المرأة. دار النشر للجامعيين، بيروت. 1962. الفصل العاشر خصوصاً.

(55) عن محمد جميل بيهم. العروبة... سبق الاستشهاد. ص ص. 112 ـ 117.

(56) في 26 حزيران (يونيو) 1974 نقلت صحيفة «البيرق» البيروتية ما دار بين كمال جنبلاط لدى زيارة له إلى دمشق والرئيس الأسد مصحوباً بوزير خارجيته وقادة البعث. فحين قال أحد السوريين: أن العرب اليوم يتذكرون هتلر إيجابياً، علق جنبلاط بأنه على الأقل كان أنقذنا من الصهاينة. ونصح بعدم أخذ مواقف حادة ضد النازية، مستشهداً بـ «دراسات» تقول ان عدد اليهود الذين قتلهم النازيون تم تضخيمه كثيراً، وأن هناك مجموعات ضخمة منهم تمكنت من الهرب من المانيا.
واذا كان ثمة من يشك بهذه الرواية، فالمؤكد أن جنبلاط أصدر، بعد سنوات قليلة، كتاباً عنصرياً عن الموارنة والعلويين، إبان خلافه مع الحكم السوري عشية اغتياله. الكتاب أصدرته في باريس مجلة «الوطن العربي»، الممولة من بغداد، بعنوان «هذه وصيتي». كذلك قال ان الوضع النموذجي في لبنان لا يقوم إلاّ إذا قتل ثلث الموارنة وهاجر ثلثهم وأسلم ثلثهم الثالث. وقد شهد بصحة القول معاونه آنذاك، والوزير اللبناني لاحقاً، محسن دلول الذي استدرك «لكنها كانت من التعابير أو الأقوال أو المبالغات أو النكات...». أنظر حوار غسان شربل معه، في مجلة «الوسط» في 10 آذار (مارس) 1997. جدير بالذكر أن صاحب نظرية الأثلاث الثلاثة هو قسطنطين بتروفيتش بوبيدونوستزيف (Pobyedonostzev)، مسؤول السينود الأرثوذكسي الروسي المقدس، الذي عرفت عنه دعوته في 1898 إلى «حل» المشكلة اليهودية في بلاده بقتل ثلث اليهود وترحيل الثلث وتنصير الثلث الثالث. أنظر .James Parkes. A History of the Jewish People. Penguin. 1964. p. 164.

(57) أنظر وضاح شرارة. الأمة القلقة ـ العامليون والعصبية العاملية على عتبة الدولة اللبنانية. دار النهار للنشر، بيروت. 1996.

(58) عبداللطيف شرارة. الصهيونية جريمة العصر الكبرى. دار المكشوف، بيروت. 1964. ص ص. 15 و18 و21 و24 ـ 25 و52 و53 و73.




مجلة الشريعة والدراسات الإسلامية

أمن الخليج: بين التوازنات الاقليمية والدولية

مراجعة: عبدالحميد بدر الدين *

صاحب السمو الملكي الفريق أول ركن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود
أمن منطقة الخليج العربي من منظور وطني
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1997
جمال زكريا قاسم
مشكلات الأمن في الخليج العربي منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1997
محمد مصلح
مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، أبوظبي، 1997
لينكولن بلومفيلد
السياسة الأميركية في منطقة الخليج العربي
مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبوظبي، سنة 1997

اكتسبت منطقة الخليج أهمية متزايدة منذ أكثر من ثلاثة عقود عندما تربع النفط على عرش مصادر الطاقة في العالم وأصبح عنصراً حيوياً بالنسبة للدول الصناعية. وتشير المعطيات كافة إلى أن الأهمية الاستراتيجية للمنطقة مرشحة للاستمرار لفترة مماثلة، إن لم تكن تفوق الفترة الأولى، لعدم توافر بديل اقتصادي من النفط، ولتوافر الغاز في الدول الخليجية بكميات ضخمة، واحتمالات تحوله إلى مصدر يسبق النفط في أهميته، خصوصاً في ظل الاهتمام الدولي بالبيئة.

وبسبب هذه الأهمية التي تشغلها منطقة الخليج، كان الأمن موضع بحوث ودراسات قوى عالمية عدة في الفترات السابقة، وبات يشغل جانباً مهماً من أعمال مراكز الأبحاث التي ظهرت في عدد من دول الخليج، بشكل خاص، وفي المنطقة العربية بشكل عام.

ومن هذه المراكز، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، الذي أصدر مؤخراً أربعة كتيبات تحتوي جميعها على أقل من مئة صفحة من القطع الصغير لمناقشة أمن الخليج من مختلف الزوايا، وفي علاقته بمختلف القوى والدول الإقليمية والعالمية.

* باحث في وكالة الأنباء الكويتية.

ومن بين هذه الدراسات المهمة، واحدة بعنوان «أمن الخليج من منظور عربي» للفريق أول ركن خالد بن سلطان بن عبدالعزيز آل سعود، قائد القوات المشتركة ومسرح العمليات خلال حرب تحرير دولة الكويت أو ما يعرف بـ «حرب الخليج الثانية».

في دراسته يؤكد خالد بن سلطان أن الأمن في الخليج يتعرض لتهديدات داخلية وأخرى خارجية، وبالتالي فإن أية معالجة يجب أن تتعامل مع مصدري الخطر، وألا تقتصر على الجوانب العسكرية وإنما تشمل جميع مكونات المفهوم الأمني من اقتصاد وشؤون عسكرية وثقافية واجتماعية وجغرافية وخلافه.

ويستهل الكاتب دراسته بتحديد أن غاية الأمن في الخليج «تحقيق الاستقرار والطمأنينة، بعدم التعرض للاضطراب أو التغيير الذي يهدد الأوضاع القائمة سواء من الداخل أو الخارج».

أما بالنسبة لدول مجلس التعاون، فإن غايتها الاستراتيجية من الأمن في الخليج تتلخص في «حماية كيان دول المنطقة، وحقها في البقاء، وسيادتها وهيبتها في المجتمع الدولي، ومشاركتها الفعّالة في تحقيق الأمن القومي العربي».

وبالنسبة لمرتكزات النظام الأمني، فإن الأمير خالد بن سلطان يؤكد ضرورة أن تكون ترتيباته نابعة من دول المنطقة بعيداً عن أي تدخل خارجي، وأن تستند إلى حجم ونوع التهديدات الموجهة للمنطقة حالياً ومستقبلاً، وأن تكون الأهداف المطلوب تحقيقها محددة، وأن تبعد دول المنطقة خلافاتها عن مصالحها الأمنية وأن تؤخذ المصالح القومية للدول وبخاصة الصناعية، بعين الاعتبار. وعندما يتطرق الكاتب للتهديدات التي تؤثر على أمن الخليج، فإنه يرى أن المشكلات الحدودية ـ برية وبحرية ـ وعدم رضا عدد من الدول عن حدودها ومحاولاتها تحريك هذه الحدود، هو أكثر المشكلات تعقيداً.

ويأتي التهديد الثاني من كل من العراق وإيران. فالأول بسعيه لنشر أيديولوجيته البعثية وفكره العلماني ومحاولاته الصريحة والضمنية للإطاحة بالأنظمة الخليجية والقيام بأعمال تخريبية ضدها، جعله موضع شك دائم طالما ظل صدام حسين في الحكم وإيران بنزعتها التوسعية التي استندت إلى التاريخ الفارسي في عصر الامبراطورية وإلى أضيق المعاني الدينية في عهد أيديولوجية الثورة الخمينية، أصبحت هي الأخرى مصدر تهديد للأمن في المنطقة.

أما التهديد الثالث فيكمن في سباق التسلح الذي ما زال مستمراً في النظم الإقليمية بالرغم من انحساره عالمياً منذ انتهاء الحرب الباردة، ما أدى إلى زيادة الإنفاق العسكري وخفض الإنفاق على البرامج الاجتماعية والمشاريع التنموية.. ثم هناك ظاهرة الإرهاب والتطرف والعنف، وهناك الممارسات الإسرائيلية ومحاولات تل أبيب اختراق دول مجلس التعاون اقتصادياً بتأييد غير محدود من الولايات المتحدة الأميركية.

ويقدم خالد بن سلطان عرضاً لمواقف من أسماهم بـ «اللاعبين الكبار الرئيسيين في المنطقة، والذين لا يمكن استبعادهم أو تجاهلهم»، وهم: إيران والعراق وتركيا والولايات

المتحدة وإسرائيل وروسيا وفرنسا. فإيران لديها خمسة أهداف رئيسية لأمنها القومي، تتمثل في: (1) ملء الفراغ الاستراتيجي في الخليج العربي وآسيا الوسطى والقوقاز. (2) تحديث قواتها المسلحة لفرض نفوذها على المنطقة. (3) استعدادها لاحتمالات المواجهة العسكرية مع القوى الدولية والإقليمية. (4) إنعاش اقتصادها. (5) الحفاظ على قيم ومبادئ الثورة الإسلامية في الداخل وتصديرها إلى الخارج. أما العراق الذي ما زال يملك ترسانة حربية ضخمة، فسيشكل خطراً أكيداً إذا رفع الحظر الدولي وبقي صدام في السلطة واستعاد سيطرته على مجال العراق الجوي. وفي حين ترى تركيا أن أمن الخليج يخص دوله.. فهي تتطلع ـ في الوقت نفسه ـ إلى إيجاد أرضية ممهدة لها لدخول المنطقة كقوة اقتصادية، إذا ما تطلب الأمر إشراك دول مجاورة للعراق في ترتيبات أمنية.

وفي ما يتعلق بالولايات المتحدة وإسرائيل، فإن الأولى تسعى لاستمرار وضعية الثانية كقوة محلية مهيمنة تتمتع بعناصر التفوق العسكري على الدول العربية مجتمعة وأن تبقى المنطقة في حالة من «عدم الاستقرار المتحكم فيه» وذلك ضماناً للمصالح الأميركية في المنطقة وفي مقدمتها إمدادات النفط وسلامة طرقه ومعابره.

ثم هناك روسيا، التي تسعى لإدارة المعادلة الصعبة في منطقة الخليج الحساسة مع أطراف متعددة في الوقت الذي تنشغل بصد الاختراق الأميركي في أوروبا والبحث عن وسيلة للدخول إلى آسيا. وتسعى روسيا للانفتاح على المنطقة بأن تكون أحد ضامني الأمن فيها، أن تبدد شكوك الكويت من خلال الضغط على العراق لتنفيذ القرارات الدولية وتأكيد مساندتها لدول الخليج العربية لموازنة دعمها لإيران في المجالات العسكرية.. وآخر القوى هي فرنسا التي تستورد جانباً كبيراً من احتياجاتها النفطية من دول الخليج وبالتالي، فإنها تعمل على حماية الجزر الفرنسية في المحيط الهندي وتسعى لاكتساب المزيد من الخبرات عن طريق التدريب المشترك مع القوات المسلحة لدول الخليج ضمن استراتيجيتها لحماية مصالحها في المنطقة وضمان استقرارها.

وينتهي خالد بن سلطان إلى مجموعة من الاستنتاجات، منها أن الخلافات والنزاعات الحدودية بمثابة ألغام موقوتة، وأن الحماية الخارجية لا يمكن أن تحقق الأمن الدائم، وأن أي خلل في توازن القوى في المنطقة يشكل حافزاً لسباق التسلح النووي، وأن الأمن المطلق لأية دولة يثير الإحساس بعدم الأمان لدى الأخرى، وأن أي تفكير لمشكلات الأمن في الخليج والشرق الأوسط يجب أن يبدأ اقتصاديا ثم عسكرياً ثم اجتماعياً وأخيراً سياسياً. هذا فضلاً عن بعض من النقاط والمبادئ الأخرى التي تمثل خصوصية لدول المجلس، ومنها تطوير وتحسين أساليب صنع القرار والسماح بمزيد من التطبيقات العملية، وزيادة مشاركة المواطنين والمشاركة في أية استراتيجية خليجية واضحة وعدم تأييد أي مسعى قد يؤدي إلى توتير العلاقات مع الولايات المتحدة وإيران.

جمال زكريا قاسم، أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر في جامعة عين شمس المصرية يرى في دراسته التي حملت عنوان «مشكلات الأمن في الخليج منذ الانسحاب البريطاني إلى حرب الخليج الثانية»، أن قرار بريطانيا الانسحاب من الخليج في نهاية العام 1971

ترك الولايات المتحدة كمستفيد أول بالرغم من أنها لم تكن على استعداد في ذلك الوقت لوراثة الوجود العسكري البريطاني في المنطقة، وأصبح مصطلح «أمن الخليج» مصطلحاً أميركياً في المقام الأول كتعبير عن سياسة أميركية ساعية إلى ملء الفراغ الناجم عن الانسحاب البريطاني. وقد طرحت الولايات المتحدة مشروعات عدة لإقامة تحالفات إقليمية بين الدول الخليجية والقوى المجاورة لها، إلا أنها لم تجد استجابة من دولتي الكويت والمملكة العربية السعودية.

ويعرض الباحث للحيثيات التي دفعت إدارة الرئيس الأميركي الأسبق ريتشارد نيكسون للأخذ بخيار القوة الإقليمية للقيام بدور الوكيل لتأمين المصالح الغربية في المنطقة، وأيكال هذا الدور إلى إيران، وهو دور استمر حتى قامت الثورة الإسلامية عام 1979، فاحتدمت المشكلة من جديد، وبات على الولايات المتحدة أن تبحث عن وكيل جديد. وفي يناير 1980 طرح الرئيس الأميركي وقتذاك جيمي كارتر خطته التي عرفت بـ «مبدأ كارتر» وأعلن من خلالها تشكيل «قوة الانتشار السريع» للتدخل العسكري في منطقة الخليج أو المناطق المجاورة. وقد رد الاتحاد السوفييتي في ديسمبر 1980 بخطة مضادة ارتبطت باسم الرئيس ليونيد بريجنيف دعا فيها إلى تحييد منطقة الخليج والمحيط الهندي، وعدم إقامة قواعد عسكرية فيها واحترام وضع عدم الانحياز التي اختارته شعوبها.

وسط كل هذا الصراع بدأت دول الخليج العربية الاهتمام بأمن منطقتها، فطالب بعض منها بتسوية المشكلات الحدودية كجزء من تحقيق هذا الأمن، وارتأى البعض الآخر الربط بين الأمن في الخليج والأمن القومي العربي، وأكد قسم من دول الخليج على رفض القواعد العسكرية الأجنبية وشدد الآخر على ضرورة وجود تنسيق أمني وعسكري مشترك وحماية مضيق هرمز.

وفي هذا السياق ـ يرى قاسم ـ أن قيام الثورة الإيرانية ثم اندلاع الحرب العراقية ـ الإيرانية عجلاً بإنشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كتجسيد لأهمية الهاجس الأمني وللعمل على حماية المصالح الأمنية والذاتية للدول الست الأعضاء، في حين إن الغزو العراقي لدولة الكويت أدى إلى إتاحة الفرصة للحضور الأمني الغربي في الخليج وسط تباينات يمكن رصدها كما يلي: (أ) اتجاه يرى عقد معاهدات دفاعية ثنائية مع الولايات المتحدة وبعض القوى الأخرى وتتصدره الكويت خشية تجدد الأخطار الإقليمية. (ب) اتجاه يرى الأخذ بالأمن الاقليمي بإشراك كل دول المنطقة بما في ذلك العراق وإيران ولكن تحقيق ذلك متعذر في الوقت الحاضر. (ج) اتجاه يرى ضرورة التعاون بين دول المجلس الست والدول العربية الأخرى لاستحالة قيام أمن خليجي بعيداً عن الأمن القومي العربي، وهو اتجاه تعارضه إيران.

لكن المهم أن دول الخليج العربية تعاني من أخطار داخلية تتمثل في اختلال التركيبة السكانية، والافتقار إلى القوة الذاتية، وأخطار تنموية أو مرتبطة بالتنمية، وأخطار الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للدخل. وكل ذلك يتطلب تحويل مجلس التعاون إلى سلطة فيدرالية فاعلة تقوم على تنازل الدول الأعضاء عن قدر من سلطاتها لصالح هذا التنظيم ليكون له وزنه السياسي والاقتصادي والعسكري.

أما محمد مصلح في مؤلفه «مسيرة السلام وطموحات إسرائيل في الخليج» فيؤكد أن إسرائيل تريد تحقيق بعض المكاسب في الخليج. وفي سبيل ذلك مرّ تفكيرها بثلاث مراحل: في المرحلة الأولى الممتدة منذ الغزو العراقي لدولة الكويت وحتى نهاية حرب التحرير. اعتقدت إسرائيل أن دول الخليج ستسارع إلى إقامة علاقات معها بسبب إحجامها - أي إسرائيل - عن الاشتراك في الحرب وعن الرد على الصواريخ التي أطلقها عليها العراق. وفي المرحلة الثانية توقعت إسرائيل أن تلعب العوامل الداخلية للدول الخليجية دورها في تطبيع العلاقات مع إسرائيل وإقامة العلاقات الدبلوماسية معها. أما المرحلة الثالثة فجاءت بعد اتفاق أوسلو، حين جرت لقاءات بين مسؤولين من عمان وقطر ويقال اليمن كذلك وبين مسؤولين إسرائيليين.

وهدف إسرائيل من العلاقات مع دول الخليج العربية بالأساس - حسب المؤلف - هو الفرص الاقتصادية. وبالتالي، فهي ليست على استعداد للقيام بأي دور أمني إلا إذا اقتضت مصالحهما ذلك. وبالرغم من أن إسرائيل كانت متخوفة من العلاقة الأمنية الحميمة بين الولايات المتحدة ودول الخليج، وكان لها تحفظها في زمن الرئيس السابق جورج بوش، إلا أن إدارة كلينتون استبعدت أي خلاف مع إسرائيل في هذا الشأن. ويرى المؤلف أن التوجه الإسرائيلي نحو الخليج سيكون بطيئاً وتدريجياً، بل إنها صنفت الدول الخليجية على أساس وجود أمل كبير لعلاقات أفضل بينها وبين عمان وقطر وربما البحرين، في حين سيكون الوضع صعباً مع الإمارات والكويت وأكثر صعوبة مع المملكة العربية السعودية. وفي هذا المجال، تراهن إسرائيل على من أسماهم المؤلف بالجيل الجديد من الخليجيين، وهو الجيل الذي احتك بالغرب، ولديه استعداد أكبر للانفتاح على تل أبيب خاصة في ظل ضعف النفوذ الفلسطيني في المنطقة.

لينكولن بلومفيلد، الذي عمل اثنى عشر عاماً في الخارجية الأميركية، يشير في محاضرته التي حملت عنوان «السياسة الأميركية في منطقة الخليج العربي» والتي نشرها مركز الإمارات للدراسات العام الماضي إلى أن وزارة الدفاع الأميركية ومن ضمن اهتمامها بمشاكل الأمن الخارجي، ستعطي مساحة خاصة للخليج وأمنه نظراً لأهمية تثبيت الاستقرار في المنطقة، ويقول إن هموم السياسة الأميركية في الخليج تعاني من أمرين: الأول هو أنها سياسة من طرف واحد في ما يتعلق بإيران. والثاني أنها تفتقر إلى الرؤية في ما يتعلق بمدى إمكانياتها أو بمحاولة استشراف شكل المنطقة المستقرة بعد خمس أو عشر سنوات دون الحاجة إلى ما يسمى بـ «الاحتواء المزدوج»، معتبراً أن هناك ضرورة لكي تفكر الولايات المتحدة في نوع من العلاقة التي يمكن أن تنشأ مع العراق بمجرد تنفيذ قرارات الأمم المتحدة، وبخاصة أنه من غير المستبعد قيام حكومة عراقية تنصاع لهذه القرارات، وبالتالي ترفع العقوبات، طال الزمن أم قصر.

لينكولن بلومفيلد، قدّم عرضاً لتاريخ العلاقة الأميركية بمنطقة الخليج، فقال إنها بدأت مع ظهور النفط ثم اتسعت بمرور السنوات لتصبح شراكة استراتيجية وسياسية وأمنية. وقد تواجدت القوات الأميركية في الخليج في أواخر الأربعينات، بشكل متواضع،

تحت اسم قوة الشرق الأوسط قبل أن يطلق عليها الأسطول الخامس. وفي أواخر السبعينات ازداد هذا التواجد بعد الحظر النفطي في 1973 الذي أكد اعتماد الولايات المتحدة على نفط المنطقة. وعندما قامت القوات السوفييتية بدخول أفغانستان ووقوع أحداث المسجد الحرام في مكة المكرمة، ثم قيام الثورة الإيرانية، ازداد التوتر في الخليج، فأعلنت واشنطن عن تشكيل قوة الانتشار السريع. وبالتعاون مع دول الخليج العربية لعبت الولايات المتحدة دوراً بارزاً في إزالة الألغام التي نشرتها إيران في الخليج، وأمنت ناقلات النفط الكويتية التي رفعت الأعلام الأميركية ثم شاركت أو بالأحرى قادت التحالف الدولي في حرب تحرير الكويت.

وإدارة الرئيس كلينتون التي تمثل ـ حسب رأي بلومفيلد ـ جيلاً جديداً غير الجيل الذي عاش الكساد الكبير في الثلاثينات ـ هي إدارة انتقالية تجسد التحول في الولايات المتحدة من الاهتمام بالأمن القومي والدولي إلى الاهتمام بالقضايا المحلية. وقد كان لزاماً على القيادة الأميركية الديموقراطية أن تقتنع بأهمية استعادة الولايات المتحدة لنفوذها وتأثيرها كزعيمة للعالم، وربما كان اختيار مادلين أولبرايت لوزارة الخارجية في فترة رئاسة كلينتون الثانية ووليام كوهين لوزارة الدفاع خطوة واعدة حسبما يرى المؤلف بهذا الاتجاه.

والإدارة الأميركية مهتمة بتوسيع عضوية حلف شمال الأطلسي، وبقضايا دول البلقان، وبشؤون الأمن الآسيوي، وبعملية السلام في الشرق الأوسط، إلا أن أمن الخليج يحتل بينها مساحة مهمة يجب أن تكون مصحوبة بدور مواز من دول مجلس التعاون لتحقيق ما أسماه بلومفيلد الشراكة الأمنية الإيجابية ذات الأبعاد السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية للوصول إلى المرحلة الجديدة المتسمة بالاستقرار والأمن.

ومن خلال مراجعة وجهات نظر الباحثين الأربعة يمكن تلخيص المبادئ التي ينهض عليها الأمن في الخليج على النحو التالي: (1) دول المنطقة هي المسؤول الأول عن الأمن، بما في ذلك إيران وعراق ما بعد صدام حسين، بشرط الالتزام بمبادئ حسن الجوار وعدم التدخل في الشؤون الداخلية. (2) أي خطط أمنية خليجية يجب أن تراعي مصالح الدول الكبرى في المنطقة وبخاصة المصالح النفطية. وبالتالي لا بد من ضمان تدفق النفط إلى الأسواق العالمية من دون عراقيل. (3) التواجد الأجنبي المستمر منذ عقود ما زال له دوره. ولكن الإبقاء على هذا الدور في حدوده الدنيا مرتبط بسلوك دول المنطقة الكبرى وبالتحديد إيران والعراق. (4) على دول مجلس التعاون وهي تعمل على تحقيق الأمن في الخليج ألا تتجاهل أن هذا الأمر يرتبط بشكل أو آخر بالأمن القومي العربي. (5) إن تحقيق الأمن في الخليج وإشاعة أجواء الثقة والاستقرار بين دوله يتيح المجال لإنجاز الخطط التنموية ويعطي الفرصة لرفع المستوى الاقتصادي لشعوب دوله خاصة وأن مفهوم الأمن يشمل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية بنفس الاهتمام الذي يشمل به الجوانب السياسية والعسكرية.

اجتمـــاع

في البدء كان الصراع!...

جدل الدين والأثنية، الأمة والطبقة عند العرب

خلدون حسن النقيب

دار السـاقي، لندن 1997، 432 صـفحة

مراجعة: عبدالوهاب محمد الظفيري *

لا بد من التـنويه، بداية، بأن فـصـول الكتـاب عبـارة عن مجـمـوعة من المقالات والبـحـوث المنشـورة سـابقاً في مجـلات ودوريات علمية، بعضـها باللغة العربيـة وأخرى باللغة الانكليزية. وقدم الباحث جـهداً واضـحاً في صـيـاغته للموضـوعات بحيث تخدم الموضـوع الرئيسـي، وهو أهميـة الصـراع، وشـرح طبيعـة الصـراع، مع التـركيز الواضـح على الوضـع العربـي من منظور تاريخي يضـع فيه تفسيراً للوضـع الراهن، والتكهن بوضـعه مستقبلاً.

يسـتـهل النقيب كتابـه بسـؤال هام وهو: لماذا يحدث الصـراع؟ مستـخدماً في ذلك نموذج بولدينغ Kenneth Bolding في شرح الصـراع فـي التاريخ الإنسـاني المتمـثل في دورته الكبرى والصـغـرى. (إشـارة إلـى أن الدورة الـكبـرى هي الـصـراع بين القـبـائل والأثنيـات القـومـيـة، والصـغرى بين الـنخبات والطبقات الاجـتماعية)... ويشـيـر في هذا الصـدد إلى البـحـوث النظرية في تفـسـير الوضــع العربي وافـتقارها إلـى وجود نموذج للتـفـسـيـر البنائي، أي تفـسـيـر كيفـية ترابط مؤسـسـات الولاءات، والانتماءات لتكوّن المجتمع العربي.

ويدعو المؤلـف إلى ايجاد نموذج خاص بـالوضـع العربي، بديل عـن النماذج الغربيـة، بما فيها (جـاس، تام) اللذان لم يكونا مصـمـمـين أصـلاً لدراسـة المجتمع العربـي، لا من حيث الـهدف ولا من حيث الـفترة الزمنية. ويقترح اسـتـخدام نموذج ثالث (فاسـح) لأنه الأقدر ـ كما يرى ـ في كشـف مـا هـو دينامي وفـاعـل في المجـتـمع العربي، مـوضـحـاً ان عـجز الـنمـاذج النظـرية المستـخـدمة (الغربية) عن تـفسـير التغير في المجتمع العربي، يرجـع إلى كونـها صـممت، وعلى العكس من الغاية المرجوة، لاثبات حالة الجمود والثبات في هذا المجتمع.

وعلى مـدى فصـلـين تاليين، يتـناول المؤلف مـوضـوعي التـدرج الطبـقي واشكاليـة المفـاهيم التقـليدية. ويخلـص إلى ان التدرج الطبـقي والاجتـماعي في الأقطـار العربيـة بنيوي نتـيجة لـعدم

* مدرس (.Assistant prof) بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

المساواة الاجتماعية. وفي هذا السياق، يستعرض النقيب موضوعات هامة، كالمفاهيم والمصطلحات الأساسية للتدرج الطبقي، والمراحل المختلفة التي مر بها خلال المسيرة البشرية، والجوانب البنيوية والانقسامات والشرائح والطبقات، وعملية التدرج الطبقي والحراك البنيوي. ويوضح ان المعلومات التي وفرتها البحوث الحديثة، تبين وبشكل مقنع ان المفاهيم التقليدية لا تنطبق على أقطار الشرق الأدنى (المفهوم الآسيوي، والأبوي والاقطاعي). وبالتالي، فالمؤلف يطرح اشكالية بحثية هامة، حيث من الصعوبة بمكان التعامل مع مفاهيم غير محددة المعالم، كما هو صعب الوصول إلى نظرية تشرح التقسيم الاجتماعي في ظل الاستخدام التعسفي للمفاهيم، وجعل الشرائح الاجتماعية مجرد خليط من الجماعات المصنفة تصنيفاً عشوائياً.

في الفصل الرابع من كتابه، وهو بعنوان «العلمانية والأصولية وأزمة الحرية»، يقدم المؤلف الكويت كنموذج للصراع العربي الجديد في هذا المضمار، مشيراً إلى نمط استغلال شعار «الحكم لله» والعودة إلى السلف الصالح كتعبير عن الحاجة إلى الانضباط، والسيطرة على مجريات الأمور. وهذه المطالبة، كما يراها المؤلف، لا تُعبر عن حقيقة أو وعي بالتاريخ، وإنما هي اجتهادات في محاولة لإعادة الأمور إلى نصابها في زخم التغيرات والتحولات الكبيرة. ويرى المؤلف أن الأصولية تجعل من نفسها أداة لهدم الديموقراطية وأنها تبحث عن دور في الديموقراطية لتصل إلى الحكم وتفرض نظاماً تسلطياً استبدادياً.

وتحت عنوان «العقلية التآمرية عند العرب»، يتناول النقيب طريقة التفكير الانفعالي الذي يدعو إلى الاعتقاد بأن العرب أمة متميزة ذات رسالة حضارية، مستهدفة من قبل أعدائها وأن هناك جهة مجهولة أو غير محددة تُساهم في هذه المؤامرة. وقد استعرض الكاتب أهم الأطوار التآمرية التي استندت إليها العقلية التآمرية في تاريخ الوطن العربي، وبخاصة ما جاء في عهد الدولة العثمانية والتوسع الاستعماري بعد الحرب العالمية الثانية وظهور القوة الأميركية الجديدة. وتستمد العقلية التآمرية فاعليتها من مصدرين أساسيين، هما التعصب القومي والتعصب الديني الذي يجعل من العرب أصحاب رسالة أخلاقية يجسدها الإسلام.

وفي الفصول اللاحقة يطرح المؤلف فكرة الطفولة والتنشئة في أطر من الاعتبارات النظرية، ليعالج أساسيات التحصيل المعرفي والتراكم الاجتماعي الذي يُشكل سلوك الفرد لاحقاً. ويقيم الدليل على أن المشكل التربوي هو، في الحقيقة، أحد عناصر أزمة الفكر والثقافة العربيين، ولذلك يجب أن لا يُعالج بمفرده، بحسب القناعة السائدة الآن، بل بتطوير مناهج التعليم وأساليب توصيل العلاقات.

في مراحل الكتاب التالية يُعنى النقيب بطرح فكرة التاريخ الجديد وما مثلته الأحداث التي رافقت الحربين العظميين، في حقبة من الآمال الضائعة وسلسلة من الصدمات اللاعقلانية (مآسي الحروب والكساد والتعصب القومي) وهي الحقبة التاريخية التي وضعت الأسس الاجتماعية والاقتصادية والديبلوماسية، التي تنظم العالم الذي نعيش فيه اليوم. أما عن مستقبل الديموقراطية فإن الكاتب لا يتفق مع تفسير كارل مانهايم في أن الطوباوية محصورة في مجال الحلم فقط. بل أن الاستفادة من دروس الماضي، وخلق أمة تؤمن بالديموقراطية ونبذ روح التعصب العرقي، واستثمار منجزات العلم، وانحسار الهيمنة الغربية الرأسمالية، يحول الحلم إلى مجال العمل من حيث قدرته على توجيه السلوك، ورفع الروح المعنوية للمجاهدين في سبيل الحرية والمساواة.

وفي نهايـة الكتاب يطرح الكاتب تسـاؤلات عن مستـقبل المنطقة الـعربية بعد حـرب الخليج، وفي ظل نظام العالم الجديـد، ويرى إن الانهيار السياسـي الذي واجـهتـه الأمة العربيـة وتعيشه اليوم يصاحبه وبصورة تلقائية انهيار على المستوى الاجتماعي والنفسي ضمن معادلة المستوى التفاضلـي لتطور القوى الاجتماعية. ويبين الكاتب ان أهم ثلاثة عوامل صـاحبت هذا الانهيار تتمثل بالتالي: (1) احكام طوق تبعية العالم الـعربي للغرب، من خـلال التفوق التكنولوجـي شبه الكامل للغرب، ومن خلال دوامة الديون. (2) طغيان الحضارة الاستهلاكية للمجتمع الجماهيري على الإنتـاج والاكتفاء الذاتـي لنظم الإنتاج العربية. (3) رسوخ الحكم التسلطي، الذي يغيب فـيه القانون، ويسـود فيه الارهاب المنظم ضد المواطنين. ويرى أن تأثر العوامل الثلاثـة السالفة الذكر، هو محصلة عملية التآكل الداخلي، المولدة للانهيار.

ويختتم هذا الكتاب القيم بالحديث عن أزمة المثقف العربي الذي يصفـه بأنه «مثقف قبلي». ويرى أن ظاهرة القبلية هي ظـاهرة إنسانيـة، قامت في بيئات مخـتلفة وليست مرتبطة بـالبداوة المكانية (البيئة). وتنشـأ التنظيمـات القبليـة على أسـاس النسب أو التحـالف على حـد سـواء. ويستشـهد بقول الأنصاري «فإذا كانت البداوة، لا تكون دولة قبيلة، فإن القبيلة، يمكن أنّ تستمر طويلاً دون بـداوة». ويتناول الكـاتب هذه الفكرة بعمـق كبيـر في هذا الفصل، ولكنـه يأبى إلاّ أن يترك لنا صورة متـفائلة. فـهو يرى أن المثقف الـعربي وبحكم انتمائه الثقافي، قادر علـى تجاوز الواقع الراهن وشبكية علاقاته ومجالها السلوكي القبلي.

والكتـاب بحق ثروة علمية وأدبية كبيرة، وهذا لـيس بجديد على الـنقيب الذي أثرى مـجال العلوم الاجـتمـاعية والإنسـانية بأطـروحاته. لقد نـجح الكاتب في الطـواف بنا في بدايات مـسرح القـوى والجمـاعات المتصارعـة، والتجـوال في ثقـافات البـادية والحضـر والعمـران، والأصولـية والعلمانيـة، والحركات الاستعـمارية والتحرر، ومـا تمخض عنها من ثقافـة زائفة يعيشـها المثقف ولا يعيها. وصـور لنا ببراعته الأدبية وعمق معانيـه كيف يعـيش المثقف الـعربي ثقـافة المجتمع العربي عندما تنحسر الأيديولوجية في عصر العولمة.

سياسة

خلفاء... بلا خلافة

أ. أ. اغناتنكو
دار حوران للنشر، سوريا، 1997، 346 صفحة
ترجمـة: يوسف ابراهيم الجهماني
مراجعة: خليل علي حيدر *

لم يعـد القلق من هيمـنة الحـركات الإسـلامـية الأصـولية على مـصير دول المنطقة العربيـة، أو تسـببها في أزمـة دولية، مقـتصراً على حكام هذه الدول، أو الفئات الليبرالية

* مفكر وكاتب صحفي كويتي.

والعلمانية، أو الأقليات الدينية فيها، ففي عام 1987 مثلاً، صدر في الولايات المتحدة الأميركية كتاب لتوم كلينزي، تحت عنوان «أكتوبر الأحمر»، تخيل فيه الكاتب نشوب حرب عالمية ثالثة بين الاتحاد السوفيتي، (وكان قائماً آنذاك بالطبع) والولايات المتحدة، إثر قيام جماعة من الاخوان المسلمين بتدمير مجمع نفطي روسي.

بالرغم من العداء الشديد للاتحاد السوفييتي في أوساط الحركة الاسلامية، وبخاصة «الاخوان» في مصر، حيث اعتُبر السوفييت والشيوعية والاشتراكية عموماً من بين أشد أعداء الاصوليين المصريين، إلا أن الكتابات السوفيتية عن الحركة الإسلامية المعاصرة وتنظيماتها ظلت قليلة نسبياً، ولا نرى من هذه الكتب في هوامش كتابنا الذي نقدمه هنا، «خلفاء بلا خلافة»، سوى أعمال متفرقة منها كتاب فورانتشانينا، ن.ي، «الحركة الإسلامية في تونس المعاصرة» (موسكو 1985)، وكتاب ريزينكوف، أ.ب، «ايران: سقوط نظام الشاه» (موسكو 1983)، وكتاب ليفين، ز.اي، «المفاهيم البرجوازية والوطنية للاتجاه الإسلامي في البلدان العربية» (موسكو، 1986)، إلى جانب كتب ومقالات أخرى. ولا غرابة في قلة الأعمال المنتخبة في هذا المجال، فهناك كما يعلم الجميع المشاكل الفكرية والسياسية والبيروقراطية داخل النظام السوفييتي، وبخاصة عندما فاجأتهم التطورات السياسية في مصر بعد نكسة حزيران ووفاة عبدالناصر وتحول السادات إلى سياسة الانفتاح. وهناك ثانياً النمو السريع للحركة الإسلامية نفسها في العالمين العربي والإسلامي وفي أوروبا والولايات المتحدة، وفي كل مكان تقريباً!

ولكتاب «خلفاء بلا خلافة»، على عثرات الترجمة وبعض من المآخذ الفنية في الاعداد، ميزات عدة. فهو مكتوب بيد أحد كبار الاختصاصيين السوفييت في الشؤون العربية والإسلامية، وصادر قبيل انهيار تلك الدولة بسنوات قليلة، ما يجعله من أهم المراجع السوفييتية في مجال تحليل الحركات الإسلامية العقائدية المعاصرة.

نمو الجماعات الإسلامية: يحتوي الكتاب (346 صفحة) على مقدمة وملحق وأربعة أبواب. يشتمل الباب الأول على تسعة فصول تتناول «التنظيمات الإسلامية السياسية المعارضة في عالم متبدل». ويتحدث المؤلف في الفصل الأول عن تنظيم الجهاد واغتيال «الرئيس المؤمن» أنور السادات في أكتوبر 1981. ويحلل المراحل التي مرت بها علاقات ثورة يوليو 1952 بحركة الاخوان في ظل الناصرية، ثم وصول السادات إلى دفة الحكم، واطلاقه العنان للتيار الإسلامي، وقيامه بالتجاوب مع العديد من مطالبهم في الوقت الذي كان يعرقل خصومهم، ما أفقد المجتمع المصري توازنه، وبخاصة أن مساعدات واسعة، خليجية وغير خليجية، كانت تسند التيار الديني في الحياة السياسية والاجتماعية والأكاديمية، جعلته يهيمن على الأوضاع في فترة قياسية. و«بعد احتلال الإسلاميين المراكز القيادية، أخذوا يشددون على تطبيق النظام الذي يلائمهم في الجامعة. فبدأت المحاضرات اليومية تفتتح بالصلوات. وتوقفت بقية الأطراف عن اقامة الاحتفالات الوطنية. وأعيد النظر في المناهج ومواضيع دراسية أخرى». وعندما قامت السلطات بحملات

التفتيش عام 1981 في صعيد مصر، تم العثور على ثلاثة آلاف قطعة سلاح تعود ملكيتها للجماعات الاسلامية (من ضمنها مدافع مضادة للطائرات)، ووقعت في هذه المناطق، أثناء المطاردات بحثاً عن قتلة السادات، معارك ضارية بين الجماعات الاسلامية والبوليس.

ومن تحليل حركة «جهيمان العتيبي»، ومحاولته احتلال الكعبة عام 1979 ينتقل اغناتنكو إلى استعراض تطور الاخوان في سوريا، حيث ملأت الصدامات العسكرية والاغتيالات سماء الأحداث خلال السبعينات والثمانينات، عندما وقع الصدام الأكبر في حماه عام 1982.

ويتناول المؤلف في الفصل الرابع نمو «حزب الدعوة» في مدينة النجف العراقية خلال الخمسينات والستينات ضد الشيوعية، وصدام الحزب مع البعث خلال السبعينات وتصفية السيد الصدر في أواخر ذلك العقد: ومع بداية الحرب العراقية ـ الايرانية تتحول ايران ولبنان إلى مسارح رئيسية لتطور الأحداث ونمو حركات الشيعة الأصولية ومنها «حزب الله». ومن ثم، يخصص ثلاثة فصول متتالية لحركات شمال أفريقيا، ومنها بالطبع الجزائر وتونس. ويعتقد اغناتنكو أن للثورة الايرانية تأثيراً هائلاً على التنظيمات الاسلامية المعارضة في هذه الدول، بما فيها المغرب. كما كان للمدرسين المصريين تأثير مماثل. إذ «بسبب افتقار المغرب للكوادر التعليمية القادرة على تدريس اللغة العربية، استقدمت كوادر من المشرق العربي. وكان العديد من هؤلاء من عداد الاخوان المسلمين، الذين إلى جانب تدريسهم للغة العربية، كانوا ينشرون الدعوة الدينية التي تتناسب مع برامج الاخوان». وهذا الأمر ـ يضيف المؤلف ـ «لا ينطبق على المغرب فحسب، بل يمكن أن ينطبق إلى درجة كبيرة على الجزائر» (110). وخدمت حملة التعريب المد الاسلامي بحيث «أصبح الشباب أكثر معرفة باللغة العربية من الأجيال السابقة. وأولئك الشباب الذين تمكنوا من اللغة العربية، أصبحوا أكثر من سواهم التزاماً بشرائع الدين الإسلامي. بل وتختلف وجهات نظر طلاب الجامعات والمعاهد العليا في شأن المسائل الاجتماعية الملحة في البلاد، بين الطلاب الذين يدرسون باللغة الفرنسية عن أولئك الذين يدرسون باللغة العربية». فمثلاً، 63% من الدارسين باللغة العربية يؤيدون التعليم المختلط، بينما تصل النسبة إلى 81% بين الدارسين باللغة الفرنسية.

انتفاخ المدن: يخصص المؤلف الباب الثاني من الكتاب لـ «تنظيمات ذات مواصفات خاصة». فيتحدث في أربعة فصول عن تنظيمات العنف والتكفير والجهاد، وتطور استخدام العنف وتبريره في هذه الحركات وتأثير العوامل المعيشية والاجتماعية على التفجر الأيديولوجي. ففي بلدان العالم الثالث تمتلك مراكز الكثافة السكانية مميزات خاصة. فهي عادة محاطة بحزام من مساكن الفقراء، وكانت نسبة سكان هذا الحزام إلى سكان المدينة في منتصف السبعينات عالية في دول عدة. ففي القاهرة كان هناك أكثر من ربع مليون إنسان يعيشون في المقابر والأضرحة. وإذا كانت نسبة الزيادة السكانية بين أهل المدن تبلغ 4%، فإنها بين سكان الأكواخ وغيرها وصلت إلى 12%. ولا يكتفي فقراء مدن العالم الثالث

بنموهم الطبيعي، بل تنتفخ صفوفهم على الدوام بمزيد من المهاجرين من الريف. وقد تحولت هذه المدن، كما يقول المؤلف، إلى «أمكنة لاتزال غالبية القادرين على العمل فيها في حالة بطالة دائمة». فنرى البطالة الصريحة أو العمل الجزئي أو العمل المنتحل أو العمل النصفي من السمات الغالبة على هؤلاء. ويفرز هذا كله، بلا شك، المزيد من الفقر والمزيد من الشباب العاطلين عن العمل، ممن تحركهم التيارات الاسلامية في دول عدة، وتجند حركات الجهاد والتكفير جندها من بين صفوفهم.

للمال كذلك أهمية كبرى إلى جانب العنصر البشري، وتتوفر الأموال لدى الحركات الإسلامية من مصادر عدة، داخلية وخارجية، ونتيجة أعمال النهب والسلب من «الكفار» في بعض من الأحيان ومن الفديات السرية والعلنية التي تدفعها دول وشركات وأفراد. وقد أصبحت أوروبا مركزاً للعنصر البشري والأموال على حد سواء، حيث تجد حركات عدة في مساجدها وجمعياتها مجالاً واسعاً لتجنيد الأعضاء وتدريبهم والاستفادة منهم في مراحل لاحقة في نشاطاتها. ولا تكتفي الحركات الإسلامية بالتعبئة العقائدية، إذ يقدم «الاخوان» وسواهم مساعدات فعالة للطلبة المحتاجين وايجاد أعمال جانبية لهم وبيع الكتب بأسعار رمزية وتوفير الزي الإسلامي. وإذا تبنت دولة ما الأصولية الإسلامية، كايران مثلاً، فإنها تستطيع بامكاناتها المادية والسياسية أن تحقق الكثير. ويشير الكاتب إلى ايران في فترة الثمانينات بالذات، ويقول أن وزارة الارشاد القومي الايرانية كانت تقيم روابط وصلات مع 165 تنظيماً ذات طابع ديني سياسي في آسيا و180 في أفريقيا (196).

يتساءل المؤلف في الباب الثالث عن مستقبل «البلاغة الإسلامية» وقدرة الحركات الإسلامية على اجتياز المتاهة الأيديولوجية والصراعات الفكرية والفقهية التي تجد نفسها فيها. «وهذا هو هادي العلوي، الكاتب التقدمي العراقي يشير في إحدى مؤلفاته إلى مجموعتين متناقضتين من الأحاديث. فحسب المجموعة الأولى من الأحاديث، يتوجب على المسلم أن يطيع ولي أمره، حتى ولو لم يكن على حق، أما حسب المجموعة الثانية من الأحاديث، فيتوجب على المسلم الانتفاض ضد السلطة اللاعادلة، حتى ولو كان صاحب السلطة مسلماً».

جذر الحركة: في أي معسكر ينبغي وضع الحركة الإسلامية؟ هل يؤدي انتصارها إلى تقدم حقيقي للمجتمعات العربية والإسلامية؟ لا تبدو الأمور والمؤشرات واضحة في هذا المجال، الذي يبحثه اغناتنكو في الباب الأخير من الكتاب. حيث يرى أن «أنشطة التنظيمات الإسلامية المعارضة التي تبدو على تناقض تام مع الامبريالية واسرائيل قد تؤدي في حقيقة الأمر إلى إضعاف جبهة الدول العربية المعادية للامبريالية والصهيونية». ويستشهد مثلاً بأحد الإسلاميين السوريين الذي صرح قائلاً «عندما ننظف سوريا من المرتدين، عندها نحول أسلحتنا ضد اسرائيل» (246). ويقول الباحث أن العلماء السوفييت يعتبرون أن جذر انطلاق الحركات الإسلامية هو «التنافر العميق بين عمليات النمو الصناعي والتحولات الاجتماعية في المجتمع». ففي العديد من الدول العربية «تسيطر علاقات الانتاج الرأسمالية وخلال ذلك تتشكل قيم للحياة تتناسب مع ذلك... ويقف في معارضة هذا القطاع الهياكل والعلاقات التقليدية المتخلفة

المتبقية من عصور ما قبل الاقطاع. وهذا القطاع المتخلف يعيق توسيع القطاع الحديث. وهو، بصورة مستمرة، لا ينتج علاقات انتاج متخلفة فحسب، بل يقوم بمحاولات جادة للحفاظ على وجهات النظر والأفكار وأساليب السلوك العائدة لمئات السنين».

يرى المؤلف أن بعض الأنظمة تتكئ على الاسلام لأسباب مختلفة. وهنالك العديد من الأنظمة السياسية التي تفاجأ بالمشاكل الاقتصادية، فتلجأ إلى سياسة الأسلمة أملاً في الحصول على القروض والمساعدات المالية من الدول النفطية في الخليج العربي (267). ويضيف أن «قادة الدول العربية لا يزالون يسعون لاستخدام الدين لتحقيق أهدافهم الاجتماعية الاقتصادية والسياسية الخاصة... وهم يُقْدِمون على التغني بالدين في الوقت الذي يسعون إلى تقزيم دوره والحد من تأثيره... إن هذه الازدواجية الموضوعية لا يمكن إلاّ أن تؤدي إلى ازدواجية الدولة في علاقاتها بالتنظيمات الإسلامية السياسية» (277).

في خاتمة الكتاب، يرى المؤلف مؤشرات على تدهور مكانة الدين في المجتمع العربي، برغم كل هذا النمو في الحركات الاسلامية. فنسبة المصلين في شمال افريقيا، يقول، ضئيلة نسبياً، كما أن أبناء الفلاحين في مصر، ممن تعلموا أو تأثروا بأجهزة الاعلام، أقل ميلاً لتفسير الأحداث من زاوية غيبية، كما تدل إحدى دراسات د. كمال المنوفي. ولكن مصير الأصولية الإسلامية، في رأيه، لا يتعلق فقط بالعوامل الداخلية بل وبعدد من العوامل الخارجية، وبالتطور العام للدولة ومناحي الحياة المختلفة فيها.

ملاحظات نقدية: تصدى المؤلف في كتاب «خلفاء بلا خلافة» إلى موضوع زاخر بالمعلومات والتفاصيل، ألا وهو تطور الحركات الإسلامية في العالم العربي. ولا شك أنه بذل جهداً ملحوظاً في تقديم مجموعة من الفصول الشيقة للقارئ، مشبعة بالكثير من المعلومات الجديدة والمعروفة. ولكننا لم نر في الكتاب الجهد السوفييتي في جمع المعلومات عن الحركات الإسلامية وتحليلها. ومعظم مصادر الباحث كانت عربية أو أوروبية وأميركية.

من جانب آخر سيطر «الهم السياسي» على معظم فصول الكتاب، ولم ينبش المؤلف «التراث» الاجتماعي والاقتصادي والقانوني للحركات الإسلامية والمصادر التي تستقي منها أفكارها. وفي الكتاب، إلى جانب هذا، فصول أيديولوجية (الفصل 5 من الباب الثالث والفصل 6) مثلاً، كانت ذات معنى ومغزى في منتصف الثمانينات لدى وضع الكتاب... واليوم لا!

لا يخلو الكتاب من أخطاء هنا وهناك. منها، مثلاً، إشارة المؤلف (263) إلى مجلة «البلاغ» الكويتية باعتبارها «الناطقة باسم الاخوان المسلمين». إلا أن ترجمة الكتاب تستحق وقفة مطولة. فهي على العموم متدفقة ولكنها ليست ممتازة. ومن مشاكل ترجمة هذا الكتاب أن المترجم قام بتعريب الاقتباسات من الروسية من دون مراجعة الأصل العربي لهذه الكتب. وكان من الأفضل لو عاد إلى هذه الكتب، وهي مثلاً مؤلفات البنا وسيد قطب والسباعي ويكن وغيرهم، وكلها موجودة في الأسواق ومتداولة، بدلاً من تأليف نصوص جديدة. فالقرضاوي في كتابه «الصحوة الإسلامية بين الجمود والتطرف»، بيروت: 1985، يقول «فالسلطة في بلادنا الإسلامية تعتبر الحركة الإسلامية خصمها الأول،

وعدوها اللدود» (14). وقد قام يوسف ابراهيم الجهماني، مترجم الكتاب بايراد الجملة كما يلي «الأنظمة الإسلامية، تعتبر الحركة الإسلامية العدو رقم واحد لها وهي عبارة عن عدوٍ لدود». (263)... ولك أن تقارن بين الأصل والترجمة.

من هنّات المترجم، أيضاً، اشارته إلى الكلمة الفارسية التي تعني الحرس الثوري بأنها «بازار دانام» (161) والصواب «پاسداران»، وإشارته لمدينة «الناصرة» في فلسطين (253) بأنها مدينة «نازاريت»، وترجمته منظمة العمل الاسلامي، [هامش ص 254] بمنظمة «الأمل» الإسلامي... وغير ذلك.

من إضافات المؤلف التي تستحق الاشادة والتقدير الملحق الشيق الذي أعده ولخص فيه أسماء وتواريخ وتفاصيل عن 133 منظمة وحزب وحركة إسلامية من تلك التي نشطت وبرزت في العالم العربي. وهو، على ما بذل في اعداده من جهد ملحوظ، بحاجة إلى من يزيد عليه ويطوره ويصدره كتاباً مفصلاً ومرجعاً شاملاً للحركات الدينية... وحبذا لو كانت صفحة الكتاب الأخيرة أو الصفحات الداخلية حوت تعريفاً بالمؤلف والمترجم، وثبتت اسم الكتاب بلغته الأصلية وسنة صدوره.

علم نفس

علم النفس الاجتماعي بين النظرية والتطبيق

نبيل عيد الزهار

مكتبة عين شمس، 1995، القاهرة، 271 صفحة

مراجعة: حمدي البصير *

يعّرف المؤلف علم النفس الاجتماعي، في كتابه الذي يضم عشرة فصول، بأنه فرع من فروع علم النفس الذي يدرس الفرد في إطار الجماعة والمجتمع، أي هو دراسة علمية لعمليات الإنسان العقلية ككائن اجتماعي يتفاعل ويتأثر ويؤثر. وعلم النفس الاجتماعي ــ كما يقول الكتاب ــ يعد حلقة الاتصال بين الدراسات النفسية التي تقوم على دراسة السلوك، بجوانبه المختلفة، وبين الدراسات الاجتماعية التي تقوم على دراسة سلوك الجماعات بجوانبها المتعددة، وينقسم إلى نوعين: علم النفس الاجتماعي الفردي وعلم النفس الاجتماعي الجماعي.

إلى جانب تقديمه النبذة التاريخية عن علم النفس الاجتماعي والذي أثبت المؤلف أن له جذوراً في الدراسات الفلسفية القديمة عند أفلاطون وأرسطو، وأيضاً عند الفارابي وابن خلدون، يتعرض الكتاب في الفصل الأول إلى التطبيقات العملية الحديثة لذلك العلم في مجالات التعليم ورعاية الشباب والعلاقات العامة والإعلان، وكذلك تطبيقاته في مجالي الإنتاج والجيش.

* صحافي وباحث من مصر.

وقد شرح المؤلف، وهو في صدد الحديث عن النمو النفسي والاجتماعي في الفصل الثالث، ما يعرف بالتطبيع الاجتماعي، وأكد أنه «عملية التفاعل الاجتماعي التي يتمّ من خلالها تشكيل (وعي) الطفل فيتعلم المعايير الاجتماعية من قيم ومبادئ، وتتولد لديه اتجاهات ويكتسب صفات شخصية معينة، ومن خلال ذلك التطبيع يتعرض الطفل لعادات وتقاليد وأعراف تساعده على اختيار أنماط سلوكية تتفق مع معايير المجتمع والوفاء بالتزاماته نحو أسرته والجماعات التي ينتمي إليها»، أي أن التطبيع الاجتماعي ــ كما يقول المؤلف ـ عملية نمو نفسي واجتماعي مستمر تبدأ من المهد وتسير مع الإنسان خلال مراحل حياته.

وقد شمل الجانب النظري من الكتاب الفصول الثمانية الأولى.وشمل الجانب التطبيقي فصلين فقط، وهذا يرجع إلى أن الكتاب مقرر دراسي على طلبة كلية التربية ــ جامعة قناة السويس في مصر حيث يعمل المؤلف أستاذاً لعلم النفس. بل وعميدها، فغلب التوجه التربوي على فصوله وهيمن الأسلوب التعليمي على سطوره. فقد استعرض الكاتب في الفصول الستة اهتمامات علم النفس الاجتماعي وعلاقته بالعلوم الأخرى والدوافع والاتجاهات النفسية الاجتماعية، وتعرض لطرق قياس الاتجاهات، منها طرق ليكرت واسجود وبوجاردوس. وشرح في فصل آخر النمو النفسي والاجتماعي ومفاهيم الارتقاء والنضج والتعلم، وكذلك قيادة الجماعة وصفات ووظائف القائد في الجماعة.

وتدعيماً للإفراط في التناول النظري لعلم النفس الاجتماعي، يتعرض المؤلف إلى التغيير الاجتماعي وعلاقته بنظام الاتصال واتخاذ القرار في الجماعة، وقد حسبنا أنه سيجنح إلى التطبيقات العملية لإحداث التوازن ـ ولا سيما أنه تعرض في هذا الفصل إلى التطور التكنولوجي والتغيير في الحياة الاجتماعية ـ ولكن الكاتب يفسر هذا التغيير بالتطور في الاتصال وسرعة نقل الثقافة والرفاهية المادية ووجود حياة تنافسية وصراع يومي على المادة. وفي محاولة لتأصيل ذلك التفسير المبسط نظرياً، أقحم المؤلف مصطلح الضبط الاجتماعي، متعللاً بأن ظاهرة التغيير الاجتماعي لا بد أن تقابل بعمليات الضبط التي تقوم فيها الجماعة على توجيه سلوك الأفراد، في إطار المعايير الاجتماعية وإحداث نوع من التوازن الاجتماعي، حتى لا يحدث تصدع في بناء الجماعة.

وفي هذا الإطار أيضا، حاول الكاتب تطويع تطورات وتغيرات آنية داخل مفاهيم ليست جديدة. فقد أشار إلى استخدام هومانز لمفهومي الضبط والاتزان المتحرك، كعمليات في التفاعل الاجتماعي يمكن بها مواجهة التغيير الاجتماعي. فالضبط ــ كما يستشهد المؤلف ــ يتم فيه قيام الفرد برد سلوكه إلى المعيار الذي انحرف عنه. أما الاتزان المتحرك، فيهتم بإحداث تغيرات تعويضية مناسبة في النظام المتغير. واعتبر المؤلف «المدرسة» قوة للضبط الاجتماعي إلى جانب الوالدين!

وثالثة الأثافي هي تعرض الكاتب في الفصل السابع ومن دون ترتيب منطقي أو بناء بحثي سليم، للأسس النظرية لعلم النفس الاجتماعي، وقد سرد ست نظريات في ذلك، هي نظرية التحليل النفسي لفرويد، والدور الاجتماعي لساربين والمجال لكيرت ليفني والتفاعل الاجتماعي لهومانز، والحيوية الاجتماعية لغاردنر مورفي ونظرية الذات لكارل روجرز.

ومن الناحية التطبيقية، وفي الفصلين الأخيرين من الكتاب، تناول المؤلف بعضاً من الأمراض الاجتماعية التي لها بعد نفسي، ومنها الإجرام والجناح والإدمان والانحراف الجنسي والتعصب، وأوصى بمقترحات للوقاية والعلاج، منها على اعتبار أن تلك الأمراض التي تسمى بالباثولوجيا الاجتماعية، تصيب المجتمع في مقتل ولها تأثيراتها الاقتصادية. فالمنحرفون الجانحون وذوو السلوك المضاد للمجتمع يعتبرون في عداد الفاقد البشري لعملية البناء الاجتماعي والاقتصادي. ويرجع الكتاب أسباب الجناح إلى عوامل نفسية واجتماعية. فمن ناحية العوامل النفسية، أوضحت الدراسات أن الجانحين يتميزون بعلاقات مضطربة مع الأمهات، خصوصاً في الأعوام الثلاثة الأولى من عمر الطفل. أما العوامل الاجتماعية التي تسبب الجناح، فمنها تفكك وضعف العلاقات في الأسرة، والقسوة المتطرفة في معاملة الطفل من جانب الآباء.

وفي تناوله للأسباب الاجتماعية والنفسية التي تدفع إلى الإدمان، استشهد المؤلف بما قاله أحمد عكاشة أستاذ الطب النفسي في جامعة القاهرة ـــ وهذا أمر يدعو للاستغراب.

فعكاشة ـ كما جاء في الكتاب ـ يقول إن الدراسات أوضحت أنه توجد عوامل اجتماعية ونفسية تدفع وتعزز ظهور المدمن في الأسرة والمجتمع، منها التمزق والبرود العاطفي بين أفراد الأسرة وعدم احترام التقاليد والقيم الاجتماعية والاختلاط بقرناء السوء والقلق والاكتئاب النفسي والفشل الدراسي أو المهني، وضعف الميول الدينية والبحث الدائم عن اللذة، واستعمال المواد المهدئة المنومة. كما أن 98% من متعاطي الهروين ـــ كما ذكر المؤلف على لسان عكاشة ـــ كانوا من المدخنين للسجائر والحشيش. وقد عدد المؤلف صفات المدمن الاجتماعية والنفسية، فذكر أن المدمن من الناحية الاجتماعية يكون انعزالياً وغير مكترث بالأحداث الاجتماعية والسياسية المحيطة به وبأسرته، ومهملاً في نظافته ومظهره، وغير منتظم في دراسته أو عمله، ويهمل الهوايات الرياضية والثقافية ويسرق لشراء العقار المخدر. والصفة الأخيرة ليست لصيقة بكل مدمن. وتلك الصفات في مجملها ليست صفات اجتماعية بل صفات مظهرية مرتبطة بتناول العقاقير المخدرة، بل وكثير من الصفات النفسية للمدمن، والتي ذكرها المؤلف، هي نتيجة لتناوله المخدرات وليست لها علاقة وثيقة بالنواحي النفسية، مثل ضعف القدرة على التركيز والانتباه والتعامل مع الآخرين والنسيان، والضعف أيضاً في القدرات الإدراكية والزمانية. أما وصف المدمن من الناحية النفسية بأنه نفسي وغاضب ولا يشعر بالسعادة ويلجأ إلى الحيل الدفاعية كالتبرير، فإنه يتناقض مع شخصية المدمن الذي يشعر مع المخدرات بالسعادة. كما أن لجوءه إلى الحيل الدفاعية يتم عن إدراك عقلي وبتركيز، وهذا يتناقض مع ما ذكره المؤلف عن صفات المدمن النفسية في البداية.

وقد ذكر الكتاب الأضرار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن الإدمان، وقال إن عدد المتعاطين في مصر يقدر بحوالي 3 ملايين و780 ألف مدمن، يتعاطون مخدرات قيمتها تقدر بحوالي 4 بلايين جنيه. وقد أسند المؤلف تلك الأرقام لتقارير مكافحة المخدرات في مصر من دون أن يذكر السنة التي صدرت فيها، مع العلم أن أرقام تلك التقارير غالباً ما تكون ذات طابع أمني وليس علمياً ومشكوك فيها، ولا سيما أن التقارير التي استشهد بها

الكـاتب أوضـحت أن مـا يقـرب مـن 200 بلـيون دولار تسـتـهلك سنـوياً فـي العـالم علـى المخـدرات، بما يعـادل 660 ألف مليـون جنيه مصـري، وأن عدد المتعـاطين في العـالم 350 مليونـاً، وهـي أرقام نشك كثـيراً في صحتـها، لأنها على الأقل لـيست صـادرة عن مؤسـسـات تابعـة للأمم المتحـدة، على سـبيل المثـال. بل إن الكاتب تسـاءل ــ بسـذاجـة ــ مـا إذا كـان من الأجدى أن تـدخر تلك الأمـوال للعمـل على إنقاذ الاقتصـاد المصـري، وأكد أن الإدمان يعـمل على إضـعـاف البنـاء الاجتمـاعي والمهنـي ويشكل عقبة أمـام حـركة التنميـة الاجتمـاعيـة والاقتصـادية التي تمر بها البلاد.. وللكاتب عذره لأن الكتاب تعليمي مبسط.

وقد أقحم الكاتـب الانحراف الجنسي باعتباره من الأمراض الاجتماعيـة الشائعة، من دون أن يربط ذلك بـعلم النفس الاجتماعـي. ولم يوظفه جيداً في سـياق الموضـوع ككل، بل توسـع في شـرح الشـذوذ الجنـسي مع الأطفـال ومع الحيـوانات، والمازوشيـة والسـادية الجنسـيـة، والاستـعراض والتلصص الجنسـي، وممارسـة الجـنس مع الموتى. واكتـفى في تحليله المبسط المخل بالقول إن علاج هذه الحالات يتطلب التشخيص المبكر للحالة، ثم وضـع المريض تحت علاج سلوكي منظم ولم يأتِ بالطبع بجديد.

وتنـاول المؤلف أيضـاً صـفـات المتـعصـب علـى ألسنـة الآخـرين واجـتـهاداتهـم ولمس القشـور دون النـفاذ للعمق، فقال: «فـي دراسـات متعددة لدراسـة الاتجاهات التعصـبيـة وجد أن المتعصبين يتصفون بالتصلب الفكـري والجـمود والانغلاق العقلي والتسلطية والعدوانية والمسـايرة»!

وأيضـاً عندمـا قدم رؤيتـه في الوقـايـة والعـلاج من الأمـراض الاجتمـاعية، لـم يضف جـديداً، بل طالب بمـحاولة التنبؤ المبكر بالانحـراف للوقـاية من الأمـراض الاجتمـاعيـة عن طريق مقارنة سلوك الطفل بالآخرين ومراعاة الـوالدين للأسس السليمة في تربية أطفالهم، عن طريق توفير الأمن العـاطفي لهم وإعطاء الطفل الفرصة ليتكلم بصراحـة تامة، معبراً عن أفكاره وانـفعـالاته، والموافقـة علـى أن يكون للطـفل أصـدقاء شـريطـة ألا يكونـوا مـن رفقـاء السوء، واسـتـشـارة المتخـصـصين في علاج الانحـرافات السلـوكيـة.. وكلها أشـيـاء بديهـيـة لا تفوت على فطنة الوالدين العاديين.

وقد أقـحـم المؤلف فـصلاً تطبـيقـياً آخر، قـد يبدو بعـيداً عن عـنـوان الكتاب «علـم النفس الاجتمـاعي المعاصـر، وهو الفصـل السـابع، وقد تحدث فـيه عن التوجيه والإرشـاد التربوي، وبرر المؤلف ذلك بأنه استعـرض في الفصل السـابق الأمراض الاجتماعيـة التي تتعرض لها الجمـاعات والمجتمع، ولـذلك تكمن أهمـية التـوجيه والإرشـاد التـربوي ــ كمـا يقـول ــ في تحـسين ونمو العمليـة التـربوية وحـل ما يواجـه الفـرد من مـشـاكـل تربوية، بما يـعمـل على مساهمته الإيجابية والفعالة مع الاهتمام بحاجاته النفسية للوصـول إلى تحقيق تكيف سليم مـع نفسـه ومـع الآخـرين، وعدم تأثر صـحته النفسـية لنوع من التصدع تؤثر علـى استقراره النفسـي والاجتماعي. وفضـلاً عن ضـعف الصيـاغة الذي نلمحه بين الحين والآخر بين سطـور الكتاب، فـقد شمل ذلك الفصل، الذي أقـحم على الكتاب، نبذة تاريـخية عن التوجيـه التربوي وتعريفه وهدفه، مع أنه من المفترض أنه فصل تـطبيقـي. ولكن يبدو أن المؤلف قد أعد الكتاب للطلبة ولـيس للكافة. فقد شـرح في الفـصـل التاسـع الإرشـاد التربوي وطرقه وأسـاليبه ودور المعلم والأخصـائي الاجتماعي والنفسـي في التوجيه والإرشـاد التربوي.

وتناول الكتاب في الفصل العاشر والأخير مشكلات المجتمع في ضوء علم النفس الاجتماعي، واختار مشكلتين هما النمو السكاني والتنمية. وتناول مؤتمر السكان (1994) كدراسة حالة ومشكلة تلوث البيئة، وكان تلوث بحيرة المنزلة هو دراسة الحالة التي تناولها. وعلى الرغم من أن المشكلتين لهما طابع اقتصادي وعلمي، وأقحما أيضاً على الكتاب، إلا أن ربط العلم بالواقع المعاصر ومحاولة تفسيرة وتطويره وتسخير العلوم لحل مشاكل المجتمع اتجاه محمود بدلاً من آلاف الكتب التي «تُنظر فقط»، وتكرس المزيد من الانفصالية بين العلم والمجتمع. ولكن، لم يكن المؤلف موفقاً في تناول مشكلة النمو السكاني والتنمية، لأنه وفضلاً عن كونه غير متخصص فقد استعان بإحصائيات تعود إلى منتصف الثمانينات عن النمو العالمي للسكان، وقام بتحليل أحداث مؤتمر القاهرة للسكان من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي، بصورة تتنافى مع الحياد العلمي. فقد أيد وجهة نظر الحكومة المصرية في المؤتمر وشن هجوماً عنيفاً على معارضي المؤتمر، إذ قال في صدد ذلك أن الحكومة المصرية «قامت بإظهار الحقائق ودحض المغالطات التي قامت بها الصحف الحزبية المعارضة، وعادت الحقائق الغائبة عن شيخ الأزهر ومجمع البحوث الإسلامية — الذي عارض المؤتمر — وقد نجح المؤتمر في خلق جو من التفاهم عبر الشعوب والأديان والثقافات».

وتحليل المؤلف يرتكز على أن المكون المعرفي والنزعي للجماهير قد تحول من الرفض والعداء إلى القبول والترحيب، بفضل مجهودات الحكومة. ولم يكن هناك مبرر أبداً لأن يلصق بالكتاب دراسة قدمها عن تلوث بحيرة المنزلة في ندوة متخصصة عن ذلك عام 1991، فضلاً عن اعتماد الدراسة، التي أصبحت — من دون منطق — جزءاً من الكتاب، على أرقام من الثمانينات. أيضاً، فإن المؤلف فشل في تطويع ولي المشكلة من وجهة نظر علم النفس الاجتماعي لوجود نفور واضح بين الجزئيتين. بل إنه في توصياته بأن تأخذ التربية البيئية مكانتها في المدارس ومراكز البحوث والمصانع لم يأت بجديد، وإنما أورد توصيات تقليدية كررتها آلاف الدراسات، هذا عدا عن سطحية تلك التوَصيات. ولكن يبدو أن المؤلف يخاطب من هم دون العشرين، وأن كتابه تعليمي وليس علمياً كما أسلفنا، وهذا واضح في الأسلوب والصياغة والمنهج وحجم المادة العلمية. بل إن الملحق الخاص بالكتاب، ليست إلا عبارة عن نماذج لامتحانات أعدها لكي يتدرب عليها «الطلبة». ولكن تلك مشكلة بعض أساتذة الجامعات في مصر، فنتيجة انشغالهم بالعمل العام بعد وصولهم إلى مرحلة الأستاذية والعمادة وما هو أعلى من ذلك يكفون عن الإبداع ويعتمدون على أسمائهم وعلى أوراق من هنا وهناك أعدوها لتكون مقالاً في صحيفة أو دراسة في ندوة، أو حتى مذكرات، ويقومون عن طريق القص واللزق بتضمينها في كتاب يباع للطلبة جبراً وإذا كان هذا تقليد لكبار الكتّاب الذين يجمعون إنتاجهم في كتب ويبيعونها، فهذا مرفوض تماماً بالنسبة لأساتذة الجامعة لأنه من غير المقبول أن يكون إنتاجهم العلمي على شكل الكتاب الذي نحن بصدده، فهو من الورق الرخيص ومليء بالأخطاء المطبعية ويحمل عنواناً براقاً يختلف كثيراً عن مضمونه وصياغته وإعداده.

الفكر العربي المعاصر ـ تقييم واستشراف

المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب

الكويت 22 ـ 24 نوفمبر 1997

عبدالوهاب محمد الظفيري *

ساهم في إحياء هذه الندوة التي عقدت بمناسبة مرور خمسة وعشرين عاماً على صدور مجلة «عالم الفكر»، كوكبة من المفكرين، من داخل الكويت وخارجها، ممثلين لتيارات فكرية وسياسية مختلفة، يتجاوز عددهم الستين محاضراً وباحثاً ومعقباً. وقدم خلال الندوة اثنا عشر بحثاً، تركزت في معظمها على مواضيع الفكر القومي والليبرالي والسلفي. ومن أبرز الموضوعات التي تناولتها الندوة (نختار بعضاً منها كأمثلة وليست حصراً) ورقة تركي الحمد بعنوان فكرة الوصاية ووصاية الفكر». وفيها يقول أن علة الفكر العربي المعاصر تعود إلى كونه يدور في شرنقة الماضي، وأن نتاج الفكر العربي الحاضر ما هو إلا امتداد لنخبة الأمس ويصفها بأنها عقلية غير قابلة للتغيير ومقارناً ذلك بديناميكية الفكر نفسه وطبيعته الحراكية، معتبراً أن ما يجري هو السير عكس التيار الطبيعي، وأن المجتمع العربي مقسم إلى أشراف وصعاليك، «ولذا وجبت الوصاية من الأشراف على صعاليك المجتمع التي لا تعرف مصلحتها».

ويشاطر طرح هذه الفكرة موضوع آخر لعلي هلال، الذي تناول أزمة الفكر الليبرالي العربي، وقد ربط أسباب المشكلة بالتالي: (1) غياب نسق الثقافة السياسية، ونمط المعتقدات المناسبة، كون المؤسسات الليبرالية ليست مجرد هياكل أو تنظيمات يمكن نقلها بطريقة آلية من إطار ثقافي إلى آخر، بل إن أنماط النشاط الإنساني المتمثل بدور العقل وشكل تنظيم المجتمع، وشكل العلاقات السياسية والاجتماعية وممارسة احترام الحريات الفردية هي الأساس في إرساء الممارسة الليبرالية في المجتمع. (2) تداعيات الحياة السياسية، كإشارة إلى السلبيات الكبيرة التي تركتها الأحزاب السياسية في ظل الأنظمة العربية، إذ غالباً ما ارتبط اسم هذه الأحزاب بالليبرالية. (3) السياق الاجتماعي والاقتصادي وخبرة الليبرالية بطبقة كبار ملاك الأراضي، وبعض من الطبقات البرجوازية التي سيرت أو استغلت الديموقراطية لصالح السوق التجاري أو الهيمنة الاقتصادية والسياسية.

* مدرس بقسم الاجتماع والخدمة الاجتماعية، كلية الآداب، جامعة الكويت.

ويمكن ربط هذه الهواجس التي أثيرت حول موضوع الممارسة الديموقراطية في الفكر العربي وأسباب فشل هذه التجربة، بالتعليل الذي طرحه السيد يسين، في دراسته، إذ يثير فكرة الفجوة المعرفية في الوطن العربي، والجدوى من تبني الحضارة الغربية مع وجود فروق حضارية كبيرة بين المجتمع الغربي والمجتمع العربي. وتخلص دراسة السيد يسين إلى ضرورة صياغة رؤية تقوم أساساً على بلورة مبادرة حضارية عربية تكون هي أساس إسهام العرب المعاصرين في حوار الحضارات، الذي سيأخذ شكل صراعات الحضارات.

ويتجه محمود أمين العالم في دراسته «الفكر العربي بين النظرية والتطبيق» إلى منحى آخر، مطالباً بضرورة تغيير الواقع التنموي المتكامل بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية على مستوى كل قُطر عربي، مؤكداً أنه - ومن جانب آخر - لا بد من تغيير وتجديد هوية الكتلة الصامتة من الجماهير العربية إلى مزيد من الإبداع والمشاركة الديموقراطية.

ويحدد علي حرب مأزق المشروع القومي بأنه لا يكمن في المعوقات الخارجية، كالنزاعات القطرية والأنظمة الرجعية والضغوطات الصادرة عن القوى العالمية الامبريالية، وإنما يكمن في مكونات الفكر العربي نفسه، التي حالت دون تحول المقولات والدراسات إلى تجارب ممكنة تسهم في تشكيل عالم عربي أكثر تواصلاً وتضامناً بين دوله وشعوبه. ودعوة حرب هنا ليست إلى تفكيك الوحدة العربية، بل إلى إعادة صياغتها بما يتيح تحرير العمل العربي من الاستجداء والمطالبة برفع الظلم والدفاع عن الحقوق المسلوبة إلى المساهمة في صناعة الحياة العربية المشتركة.

وإذا كان الفكر الفلسفي يتعارض مع الفكر الليبرالي في الطرح والمنهجية المتبعة في تناول القضايا، إلاأنه يتفق مع كل الاتجاهات على أنها تمارس قصوراً في تعاطي الفكر وعدم مسايرة التوافق مع الواقع الحضاري. ففي دراسة محمد جابر الأنصاري «إشكالية اللاحسم في الفكر الواقع» نجد أن الموقف السلفي لا بد له من التوافق مع الواقع الحضاري والعلمي والتقني والتنظيمي المعاصر، ولا بد من خلق آليات توفيقية بشكل أو بآخر مع عناصر التحديث التي يقول الأنصاري إنها لا مفر منها.

ويؤكد فكرة الأنصاري ما جاء في دراسة حيدر إبراهيم التي تناقش الاتجاه السلفي وسط التحولات السريعة والكثيفة، وكيف ستواجه السلفية القرن المقبل، وما مدى مساهمتها روحياً وخلقياً في الحضارة المادية، في حين يعلل شوقي جلال سبب تردي وضع الفكر العربي بأنه يعود إلى سيكولوجية الفشل التي يعيشها هذا الفكر. وتشير دراسته إلى أن فكر أية أمة تسير في مستويين، في حالة تناقض جدي وحركة مستمرة، وهما الثقافة الموروثة والصراع بين المحافظة والجدة. والفكر هو ابتكار وتجديد وتغير متلائم مع بنية المجتمع.

لقد كانت فكرة الندوة وموضوعاتها موفقة وقيمة، وتجاوبت موضوعاتها ـ كما توقيتها الزمني ـ مع متطلبات قراءة وضع الفكر العربي المتقزم أمام التطلعات الضخمة التي يطرحها القرن المقبل، وإمكانية حصر حصاد الفكر العربي خلال النصف الثاني من قرننا العشرين، ومحاولة الوقوف على إنجازاته وإخفاقاته، ثم استشراف مستقبل هذا الفكر في القرن المقبل. وقد لوحظ أن هناك اعترافاً ضمنياً بين المؤتمرين، ومن ساهم في الطرح والنقاش، بأن الفكر العربي يمر بأزمة، أرجعها بعض منهم إلى الفجوة القائمة بين المفكرين وطبقات المجتمع، ما يجعل المفكر بعيداً عن فهم قضايا المجتمع من جانب، ومن جانب آخر عدم قدرة رجل الشارع العادي على قراءة توجهات المفكرين. إلا أن بعضاً آخر من المشاركين في الندوة ألقوا باللائمة على الأنظمة القائمة في عدم خلق بيئات صحية تحتضن المفكرين وإبداعاتهم. ورأت مجموعة من المشاركين أن الضغوط الاقتصادية والاجتماعية والقوى السياسية وضعف المشاركة الشعبية هي الأساس في نشر وتبني مجمل الفكر العربي، بينما ينسف قسم آخر كل ما قيل وطالب بإعادة صياغة الفكر العربي، وصناعة فكر جديد يتلاءم ومعطيات العصر الجديد.

وعليه، وتطبيقاً لمبدأ أن الفكر الحقيقي هو نتاج الحاجة الفعلية لحاجة المجتمع الذي يعيش فيه ويحاكيه، فالوضع العربي الراهن أحوج ما يكون إلى الحوار الفكري الذي يصوغ حاضره ومستقبله. فالشرذمة الفكرية أصبحت هي الصفة الملازمة لفسيفساء الجهود التي يبذلها المخلصون هنا وهناك. والتمزق، والتكتل غير الموضوعي ينهش ويقلق مضاجع العاملين على تجميع شتات الفكر العربي. فالبعد عن التساؤل المنطقي والبحث العلمي والرصد الدقيق، أصبح من الأمور المسلّم بها في الفكر العربي، وبالتالي، وفي ضوء التداعيات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي تصاحب هذه الأمة، ففكرة المؤتمر أكثر من دقيقة، والتوقيت لها أكثر حدة وجدية.

وأياً كان الطرح، وأياً كانت المحاولة، فقد قدّمت الندوة محاولات يجب أن تؤخذ مأخذ الجد والاحترام لما أضافته من جو علمي وديموقراطية في الطرح، تشير إلى وجود أزمة فكرية تمر بها الثقافة العربية، وبرز هناك اتفاق على أن للثقافة العربية إطارها ومعطياتها الخاصة بها، ويجب عدم المقارنة بينها وبين الثقافة الغربية. كما أن المؤتمرين اتفقوا في أن المسؤولية أكبر من ذي قبل على كاهل المثقفين العرب. لتضييق الفجوة بين المثقف ورجل الشارع العربي. إلا أنه يبقى من الملاحظ أن أغلب الأوراق المقدمة لم تطرح حلولاً بل عملت على تحليل الواقع الفكري والثقافي كما أنها لم تطرح منهجية للتغيير المطلوب ولا آلية لتنفيذ هذا التغيير.

طرق البحث العلمي

المعهد العربي للتخطيط

الكويت 26 ـ 29 ديسمبر 1997

صقر العنزي *

عقد مؤتمر «طرق البحث العلمي» على مدى يومين جلسات عمل شارك فيها عدد من المختصين والمهتمين بالبحث العلمي، بأوراق عمل وبحوث دارت مواضيعها داخل الإطار العام للمؤتمر. ومن بين هذه البحوث، ما قدمه يوسف السلطان من معهد الكويت للأبحاث العلمية، الذي استعرض تطور البحث العلمي ومؤسساته في دولة الكويت والعلاقات التنظيمية بين الجهات المشرفة في هذا المجال، مقترحا السبل المؤدية للوصول إلى وضع أمثل لتفعيل المؤسسات البحثية في الكويت، بما يجعلها تتمكن من تحقيق أهدافها.

وركزت الأبحاث الأخرى على طرح الحاجة إلى البحث العلمي وسبل الاستفادة من المعلومات في التنمية. ومن أبرز هذه الأبحاث ورقة العمل التي قدمها صلاح المزيدي المعنونة «التخطيط الاستراتيجي في مؤسسات البحث والتطوير»، وكذلك ورقة «البحث العلمي والتنمية ـ طريق المستقبل» محمد نصار، التي أكد فيها على أهمية البحث العلمي في التصدي لتحديات القرن الواحد والعشرين. وتطرقت أوراق عمل عدة إلى الأساليب الحديثة في البحث العلمي، منها ورقة زايد الحارثي التي ركزت على الاستفتاء في البحث العلمي وأهميته ومجالات استخدامه. وفي هذا الإطار قدم أحمد الكردي ورقته المعنونة «طرق إعداد البحث العلمي بغرض إعداد الباحثين». وفي بحث آخر اقترح محمد الصاوي إنشاء قاعدة بيانات للبحوث التربوية والنفسية، وأن يكون هنالك ربط بينها وبين مراكز البحوث العلمية والجامعات المختلفة لتكون نواة للعلوم الإنسانية والاجتماعية. وقدمت في المؤتمر أوراق عمل تميزت بتناولها للأمور الفنية في الموضوع المطروح، ومنها ورقة مشعل المشعان تحت اسم «تحليل هيكلي وتنبؤ لحجم الطلب النهائي والوسيط لعام 2005 لمنتجات الصناعات البتروكيماوية الكويتية»، وبحث مقدم من سعاد المزروعي عن دور تقنيات زراعة الأنسجة النباتية في تحسين النبات.

---

* باحث من الكويت.

وقد انتهى المؤتمر إلى تشكيل لجنة من المشاركين صدرت عنها توصيات من بينها: (1) ايجاد صيغة لعملية منظمة بواسطتها يوفر علماء الكويت للكويت نظم البحث العلمي، ويكون من الممكن جعل هذه العملية ونواتجها أكثر ملاءمة وكفاية وفاعلية لهذا المجتمع، ووضع حد أدنى من التعاون يتزايد باستمرار مع التقدم الذي يتحقق في هذا المجال وذلك بوضع استراتيجية للمعلومات بالكويت. وكذلك الاهتمام بنشر المعلومات والبحث العلمي واستخدام لغة الأرقام ونحو تفعيل كل ذلك. (2) إنشاء مجلس تنسيقي أعلى للبحوث والدراسات يقوم بوضع تعريف وتصور للمجالات البحثية ذات الأولوية، ومناقشة المعايير القياسية والسياسات المناسبة الخاصة بالبحوث والدراسات، وإنشاء مراكز بحثية مستقلة ويقوم على دعمها وتذليل كافة الصعاب، على أن يكون هذا المجلس ممثلا كل المساهمين ويشمل التخصصات كافة، وأن تكون قرارات المجلس تعكس ايجابيات التعامل المادي، مع تطوير أو تبني، معايير قياسية في فترة زمنية محددة موافق عليها، ووضع تصورات للتقسيم بين موارد البحث العلمي والتفاوت في الميزانيات وأولوية المناطق البحثية وطرق ربطها. (3) ولأجل التكامل من الضروري القيام بمسح للبرامج والخدمات التي توفرها المؤسسات ومراكز الأبحاث لديها، بهدف تنسيق نشاطاتها تنسيقا وثيقا مع احتياجات البحث العلمي، والاستفادة من برامج ودراسات تلك المؤسسات والمراكز في الميادين (المجالات) ذات الصلة بها وتحديد الكيفية التي يمكن أن تساعد الباحثين في تشجيع التعاون الأكثر فعالية مع تعزيز روابط التعاون وتقويتها. (4) دعم انشاء شبكة محلية ونظام اتصالات معلوماتي في الكويت. (5) تنظيم دراسات وبرامج وندوات لضمان تدريب الأفراد المتخصصين من ذوي المستويات العليا والمسؤولين. وكذلك مساعدة هيئات التدريس والباحثين عموماً في جميع وحدات البحث والتدريب بالانضمام إلى مجموعات الدراسات المتخصصة، وتيسير إجراءات حصول الباحث على المعلومات والبيانات اللازمة للبحث العلمي الذي يقوم به من الجهات الحكومية والمؤسسات العلمية ذات العلاقة. (6) ضرورة إصدار مجلة علمية عن البحث العلمي تنشر أهم البحوث ونتائجها وكذلك العمل على توفير كافة الكتب والمراجع العلمية والدوريات الأساسية في مجال كل بحث علمي في الأقسام البحثية في الجهات الحكومية للتأكيد على تواصل الباحثين مع الجديد في كل مجال من البحوث العلمية للاستفادة منها وتنفيذها بما يتناسب مع البيئة الكويتية، مع تسهيل اشتراك الباحثين في الجهات الحكومية والمؤسسات العلمية بالمؤتمرات العلمية والدورات التدريبية في مجال تخصصهم، لإكسابهم المهارات الجديدة في مجالهم البحثي وذلك بتوفير الميزانية اللازمة لذلك.





تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

مجلة فصلية، تخصصية، محكمة

تنشر البحوث التربوية المحكمة، ومراجعات الكتب التربوية الحديثة ومحاضر الحوار التربوي والتقارير عن المؤتمرات التربوية

* تقبل البحوث باللغة العربية والإنجليزية.
* تنشر لأساتذة التربية والمختصين فيها.

رئيس التحرير

أ. د. عبدالله محمد الشيخ

الاشتراكات

* في الكويت:	* في الدول العربية:	* في الدول الأجنبية:
٣ د.ك للأفراد	٤ د.ك للأفراد	١٥ دولارا للأفراد
١٥ د.ك للمؤسسات	١٥ د.ك للمؤسسات	٦٠ دولارا للمؤسسات.

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير - المجلة التربوية - مجلس النشر العلمي
ص.ب: ١٣٤١١ كيفان - الرمز البريدي 71955 الكويت
هاتف: ٤٨٤٦٨٤٣ (داخلي ٤٤٠٣ - ٤٤٠٩) - مباشر: ٤٨٤٧٩٦١ فاكس: ٤٨٣٧٧٩٤

Political Science

Yemen-GCC Relationship

Abdulkhaleq Abdulla*

Yemen-GCC Relations reached their lowest point following the Iraqi invasion of Kuwait on August 2, 1990. More than seven years later, the relations are still Full of tension, suspicion and mutual mistrust. Meanwhile, both sides are working hard to reconstruct a new relationship. Attempts at normalization are well underway between Yemen and most of the GCC states including Kuwait. Yemen Surprisingly applied for membership in the largely exclusive GCC.

This paper deals with the current phase of the Yemen-GCC Relationship. It maintains that while Yemen-GCC Relations are steadily progressing, they have not and most likely will not return to their pre-August 2, 1990 level. Both sides need to learn from past mistakes. They also have to deal with new regional and international realities. Most important, both need to be more realistic and certainly less sentimental in their future dealings with each other. Yemen has to fully understand its regional responsibilities. The GCC states are well advised to refrain from their traditional interference in the internal affairs of Yemen.

---

* Associate Professor, Dept of political sciences, College of Humanities and Social Sciences, U.A.E. University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 1 - Spring 1998 - P.P. 31 - 49.

Economics

Globalization: The Concept, Extent and Forces Behind it

*Ahmed A. Ahmed**

This is a study of globalization. It begins by explaning the concept as a "process" that makes political and business decisions in one country have consequences in far away places in the world. The study focuses on globalization in business and economics, pointing to the integration and interdependence taking place among nations as evidenced by the rapid growth in trade and investment world-wide. The study attributes the spead of globalization to seven factors: trade liberalization, economic integration schemes, transnational corporations, domestic economic liberalizations, technological developments, privatization and ideological changes. These are interdependent factors stemming from capitalist philosophy. As far as the future is concerned, the study discusses the counter-forces and concludes that these will slow the process but not reverse or stop it. The study points to the weak participation of middle Eastern countries in this process.

* Associate professor , Dept. of Business Adminstration, college of Administrative Sciences, King Saud University, Saudi Arabia.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 1 - spring 1998 - P.P. 51 - 81.

Psychology

Optimism and Pessimism: Their Relationship to Extraversion and Neuroticism

*Hassan I. Abdullatif**

*Lulwah N. Hamadah***

The present study examines optimism and pessimism and their relationship to extraversion and neuroticism in a sample of 220 undergraduates enrolled at Kuwait University. Two measures were administered: The Arabic Inventory for Optimism and Pessimism and the extraversion and neuroticism of the Eysenck Personality Questionnaire. Results revealed the followings: (1) males and females showed no noted difference in pessimism, however, males exhibited signifcantly higher optimism level, (2) there was a significant positive correlation between optimism and extroversion and pessimism and neuroticism, and conversely, there is a significant negative correlation between optimism and neuroticism and pessimism and extroversion, and (3) there is a significant negative correlation between optimism and pessimism.

Results were discussed in reference to the notion that optimism and pessimism are better reconsidered as representing two partially independent but correlated dimensions.

* Assistant professor, Dept. of psychology, College of Arts, Kuwait University.

** Assistant professor, Dept. of psychology, Faculity of Basic Education, Public Authority for Applied Education and Training, Kuwait.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 1 - Spring 1998 - P.P. 83 - 104.

Sociology

The Relationship between Social Interaction before Marriage and Divorce Rate

*Fahed T. al-Thakeb**

Studies about divorce in Kuwait society are rare. This paper presents the results of an empirical investigation of the relationship between the circumstances of the engagement, the social interaction of husband and wife, childbearing, and divorce. Detailed interviews were conducted with 258 randomly selected divorced women. Respondents were well distributed according to age, education, income and religious sect. Several factors were found to be significant. These include: meeting the husband before the official engagement, the age of both husband and wife, and socializing together after marriage. The majority of divorced women did not share in positive social activities, such as going to parties or the beach with their husbands. A minority shared only negative interactions, such as watching T.V. Having children also had a negative correlation with marital success. On the other hand, socializing together, e.g. going to parties together, going to the beach and playing sports, correlated positively with marital success. Meeting the partner before the engagement was also found to be significant in marital success.

* Professor, Dept. of Sociology and Social work, college of Arts, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 1 - spring 1998 - P.P. 105 - 128.

Economics

Structural Analysis and Demand Forecast for Kuwaiti Petrochemical Production

*Mahdi al-Salman**

Analysing the structure and components of petrochemical industries is of great importance for the economies of the oil producing countries specially Kuwait. These industries obtain many comparative advantage benefits, as a result of their high capital-labour ratio and high technical labour requirements as well as the abundant availability of the raw materials and the relative ease of attracting foreign and local capital investments in the sector.

In this study, The auther examines the structure and direction of the ten petrochemical industries in the State of Kuwait, as regards labour, productivity intermendiate inputs and final demand; as well as its components as including consumption, income, value added, the technical coefficients and forward and backward linkages. The auther uses the industrial input-output model after upeating if for the year 1994 to forecast its features regarding specific presumptions for the year 2005.

---

* Assistant Professor , Dept. of quantitative methods and Managment information Systems, College of Administrative Sciences, Kuwait University.

Journal of the Social Sciences.
Vol. 26 - No. 1 - spring 1998 - P.P. 129 - 146.

قواعد النشر التفصيلية في المجلة

تشترط المجلة أن لا يزيد البحث المرسل مع المصادر والهوامش والجداول عن 30 صفحة مطبوعة مسافتين. ويجب أن يرفق مع كل بحث صفحة مستقلة عليها العنوان والاسم والتعريف بالباحث، وورقة مستقلة أخرى عبارة عن ملخص للبحث (Abstract). كما يجب إرسال سيرة ذاتية مختصرة مع البحث. وعلى الباحث أن يوضح إن كان البحث قدم إلى مؤتمر ما، إلاّ أنه لم ينشر ضمن أعمال المؤتمر، أو حصل على دعم مالي أو مساعدة علمية من شخص أو جهة ما. ومن الضروري عدم تسليم الأبحاث لأية دورية أخرى في الوقت نفسه.

مراجعات الكتب:

الهدف منها إعطاء فكرة عن الكتاب المراجع وتأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأفكار والإضافات والمسائل التي يعالجها. لهذا لا تشترط المجلة أن تشمل المراجعة سرد لكل فصل من فصول الكتاب، ،ولكن تشترط استعراض أهم الأفكار ونقاط القوة والضعف مع بعض الأمثلة مع الفصول العديدة فيه. لهذا نسعى لمراجعات تتميز بالمقدرة على العرض لا السرد وبالمقدرة على التقييم عوضاً عن المدح أو الذم. إذ من الضروري أن تكون المراجعة قادرة على التقاط جوهر الكتاب وأهم أبعاده. كما نطلب من المراجعين تقييماً إضافياً فنياً يتعلق بسلاسة اللغة والأسلوب ومدى خلو الكتاب من الأخطاء المطبعية، وإن كان هناك نواقص تقنية أخرى، ويشترط أن تقع المراجعة الواحدة في 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

أما بالنسبة لمراجعة عدة كتب (2 ـ 5 كتب) بشكل جماعي فالهدف منها هو تقديم تقييم لاتجاهات المعرفة وفق الاصدارات الحديثة في أحد الحقول أو الموضوعات. وقد يكون الموضوع التسوية السلمية، أو الاقتصاد الإسلامي أو الكويتي، أو الارهاب، أو الاتجاهات الجديدة في علم النفس وهكذا... والمتصدر لهذا النمط من المراجعة يجب أن يكون متخصصاً متابعاً للإصدارات الدائمة المتعلقة بالموضوع، وهذا يعطيه المقدرة على التقييم والتحليل والإضافة. وتقع على المراجعة مسؤولية التقاط الموضوعات الرئيسية والفرعية التي جعلته بالأساس يضع مجموعة الكتب المراجعة في سلة واحدة وبالتالي العمل على مقارنتها ببعضها والتقاط جوهرها وتقييم مدى مقدرتها على عرض موضوعاتها من حيث الإضافة والفائدة. إن هذا النمط من المراجعة لا يتم لكل كتاب على حدة، بل يكون تقييماً مقارناً فيه تداخل وترابط وفق المضمون ووفق إضافة كل كتاب ومواقع إلتقاء وإختلاف كل كتاب عن الآخر. لهذا يترك للمراجع حرية التركيز على المواضيع المتضمنة في كل كتاب، وحرية التركيز بنسب متفاوتة على الكتب المعروضة، ويترك له في الوقت نفسه حرية إعطاء رأيه وتقييمه في إطار

الموضوعية. ويجب أن لا تزيد المراجعة الواحدة عن 10 ـ 15 صفحة مطبوعة مسافتين.

التقاريــر:

الهدف منها إعطاء فكرة عن المؤتمر المنعقد (ونشترط أن يكون ضمن حقول المجلة الستة)، إذ يجب أن ينجح التقرير في تأمين تقييم يساعد القارئ على معرفة أهم الأسئلة والنقاشات التي تعرض لها المؤتمر، وبالتالي أهم الإتجاهات التي برزت فيه، لهذا لا نشترط أن يكون التقرير عبارة عن سرد لكل ما دار في المؤتمر أو صف لأسماء المشاركين دون إختزال وفق الأهمية والإضافة والإتجاه. لهذا فما نطلبه هو تقرير يوضح أهم الإنجازات والفوائد، كما يبين مستوى الأبحاث وعلى الأخص أهم الأبحاث، ويوضح إن كان المؤتمر قد حقق أهدافه أم أخفق في تحقيقها، والأسباب المؤدية لهذا النجاح أو الإخفاق، ويجب أن لا يزيد التقرير الواحد عن 4 ـ 6 صفحات مطبوعة مسافتين.

المصادر والهوامش:

أولاً: يشار إلى جميع المصادر ضمن البحث بالإشارة إلى اسم المؤلف الأخير وسنة النشر ووضعها بين قوسين مثلاً (ابن خلدون 1960) و(القوصي ومذكور 1970) و(Smith 1970) و(Smith & Jones 1975) أما إذا كان هناك أكثر من مؤلفين للمصدر الواحد فيشار إليهما هكذا (مذكور وآخرون 1980) و(Jones et al 1965) أما إذا كان هناك مصدران لكاتبين مختلفين فيشار إليهما هكذا (القوصي 1973؛ مذكور 1987) و(Smith 1974; Roger 1981) وفي حالة وجود مصدرين لكاتب في سنة واحدة فيشار إليهما هكذا (الفارابي 1964 أ، 1964 ب) و(Smith, 1961a, 1961b). وفي حالة الاقتباس يشار بدقة ووضوح إلى الصفحة المقتبس منها في متن البحث هكذا (ابن خلدون 1972، 164) و(Jones 1977, 58-59). وفي حالة طبعة جديدة لعمل قديم يجب ذكر التاريخين بالطريقة التالية: (Piaget [1924] 1969; 75)، بحالة كتاب أو نشرة لا تحتوي على اسم مؤلف وقامت بنشرها جهة حكومية أو خاصة تكتب: (مؤسسة الكويت للتقدم العلمي 1977)، وعندما يتضمن الباحث جزءاً من المصدر أو كله في النص فإنه يحذف بعض المعلومات بين القوس، مثلاً وفق العلي وسمحان (1980,52) فإن المجازفة بإجراء هذه التجارب...

ثانياً: تذكر المقالات أو الدراسات أو المعلومات الواردة بالصحف ضمن متن البحث:

ـ إن كانت دراسة تعامل مثل المراجع الأخرى مع ذكر المؤلف والتاريخ بما فيه اليوم والشهر بالإضافة إلى الصفحة. وتوضع المعلومات الشاملة في المصادر النهائية.

ـ إن كانت خبر صحفي أو معلومات صحفية، يذكر في النص ما يوضح أنها ليست دراسة.

مثلاً:

1 ـ وفق مراسل الحياة في القاهرة (أحمد العلي 12/5/1996)، فإن أحداث العنف ارتبطت بالأزمة الاقتصادية.

2 ـ وفق بيرشالينجر مراسل CBS السابق، سقطت طائرة التي دبليو اي من جراء عمل غير مقصود قام به الجيش الأميركي (وكالة الأنباء الفرنسية 10/11/1996).

3 ـ أكد الرئيس ريغان بأن العقوبات سوف تستمر على جنوب افريقيا، وذلك نظراً لطبيعة الممارسات تجاه الأقلية السوداء (Face the Nation, CBS 6/8/29).

4 ـ وقد وقعت تجاوزات على الحدود دفعت بالأزمة بين الدولتين إلى حالة جديدة مما أثر سلباً على الأداء الاقتصادي لكلا البلدين (New Tork Times, 1/1/96, 18-19).

تذكر المعلومات الشاملة لكل مصدر في لائحة المراجع النهائية.

ثالثاً: مصادر لا تذكر كمراجع في نهاية الدراسة مثل رسائل خاصة مرسلة للباحث أو المقابلات:

1 ـ أكد Spieth رئيس مركز ألف باء للدراسات بأن القبيلة لاتزال وحدة رئيسية متصاعدة الدور في المجتمع العربي (Andrew Spieth, Letter to the author 1/6/1995).

2 ـ وفق الجبيلي رئيس تحرير مجلة سياسات فإن العائلة لا تزال وحدة مؤثرة في النشاط الاقتصادي الخاص (الجبيلي، رسالة للباحث 1/6/95).

3 ـ ولقد وقعت كما يؤكد عيسى عبدالقادر أستاذ الأدب المقارن في جامعة سين صاد عزلة بين الباحث وصانع القرار في مجالات عديدة (مقابلة تلفونية مع الباحث 1/4/96).

4 ـ وقد بذلت محاولات عدة للتوفيق بين صانع القرار والباحث السياسي (عبدالقادر، مقابلة مع الباحث 1/4/96).

الهوامش:

يجب اختصار الهوامش (Footnotes) إلى أقصى حد وإختصارها على التعليقات الفردية التي يجب أن تظهر في أسفل الصفحة. ويشار إليها بأرقام متسلسلة ضمن البحث، ووضعها مرقمة حسب التسلسل في نهايته. أما هوامش الجداول فيجب أن تكون تابعة لها، ويشار بكلمة ملاحظة إذا كان هناك تعليق عام، وتوضع (*) أو أكثر إذا كان التعليق خاصاً بإحصائيات معينة، وتوضع كلمة المصدر أمام المصدر الذي استمدت منه بيانات الجدول ويكتب اسم المؤلف، عنوان

الكتاب أو المقال، اسم الناشر أو المجلة، مكان النشر إذا كان كتاباً، تاريخ النشر، المجلد والعدد وأرقام الصفحات إذا كان مقالاً.

المراجـــع:

توضع جميع المراجع والمصادر المستخدمة ضمن البحث في نهايته وتكتب بطريقة أبجدية من حديث اسم المؤلف وسنة النشر مثلاً:

أبوزهرة، محمد

1974 الجريمة والعقوبة في الفقه الإسلامي: العقوبة، القاهرة: دار الفكر العربي.

الخطيب، عمر

1985 «الإنماء السياسي في إطار مجلس التعاون لدول الخليج العربي». مجلة العلوم الإجتماعية (4) 13 شتاء: 169 ـ 223.

هدسون، مايكل

1986 «الدولة والمجتمع والشرعية: دراسة عن المأمولات السياسية العربية في التسعينات». ص 17 ـ 36 في هـ شرابي (محرر) العقد العربي القادم: المستقبلات البديلة. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية.

Hirshi, T.

1983 "Crime & the Family". PP 53-69 in J Wilson ed. Crime & Public Policy. San Francisco Institute for Contemporary studies.

Kalmuss, D.

1984 "The Intergenerational Transmission of Marital Aggresion". Joumal of Marriage & the Family 46 (2) February: 11-19.

Quinnety, R.

1979 Criminololgy. Boston: Little Brown & Company.

إجـــازة النشـــر:

تقوم المجلة بإخطار أصحاب الأبحاث بإجازة أبحاثهم للنشر بعد عرضها على اثنين أو أكثر من المحكمين تختارهم المجلة على نحو سري. وللمجلة أن تطلب إجراء تعديلات شكلية أو موضوعية، وشاملة علىَ البحث قبل إجازته للنشر.


فصلية - محكمة
تصدر عن مجلس النشر العلمي
جامعة الكويت
المجلة العربية
للعلوم الانسانية
- صدر
العدد الأول
في يناير ١٩٨١
- تلبي رغبة الأكاديميين
والمشتغلين من خلال
نشرها للبحوث الأصيلة
في شتى فروع العلوم
الإنسانية باللغتين العربية
والإنجليزية، إضافة إلى
الأبواب الأخرى
الندوات، المناقشات
مراجعات الكتب،
التقارير.
- تحرص
على حضور
دائم في شتى
المراكز الأكاديمية
والجامعات في العالم
العربي والغربي، من خلال
المشاركة الفعالة للأساتذة
المختصين في تلك المراكز
والجامعات.
الاشتراكات
الكويت
٣ دنانير للأفراد
ديناران للطلاب.
١٥ دينارا للمؤسسات.
الدول العربية:
٤ دنانير كويتية للأفراد ،
١٥ دينارا للمؤسسات .
الدول الأجنبية :
١٥ دولارا للأفراد.
٦٠ دولاراً
للمؤسسات.
رئيسة التحرير
د. شفيقة بستكي
توجه المراسلات الى رئيس التحرير: ص.ب ٢٦٥٨٥ الصفاة
رمز بريدي 13126 الكويت
المقر: كلية الآداب - الشويخ
هاتف: ٤٨١٧٦٨٩ - ٤٨١٦٢٦١ - ٤٨١٥٤٥٣ - فاكس: ٤٨١٢٥١٤



رئيس التحرير

الأستاذ الدكتور عادل الطبطبائي

مجلة فصلية أكاديمية محكّمة تعنى بنشر البحوث

والدراسات القانونية والشرعية

تصدر عن مجلس النشر العلمي. جامعة الكويت

صدر العدد الأول في يناير ١٩٧٧

الاشتراكات

في الكويت : ٣ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول العربية : ٤ دنانير للأفراد ، ١٥ ديناراً للمؤسسات

في الدول الأجنبية : ١٥ دولاراً للأفراد ، ٦٠ دولاراً للمؤسسات

المراسلات

توجه جميع المراسلات إلى رئيس التحرير على العنوان التالي:

مجلة الحقوق. جامعة الكويت

ص.ب : ٥٤٧٦ الصفاة 13055 الكويت

تلفون : ٤٨٣٥٧٨٩ . فاكس : ٤٨٣١١٤٣



حوليات كلية الآداب

تصدر عن مجلس النشر العلمي - جامعة الكويت

دورية علمية محكمة تتضمن مجموعة من الرسائل وتعنى بنشر الموضوعات التي تدخل في مجالات اهتمام الأقسام العلمية لكلية الآداب

- تقبل الأبحاث باللغتين العربية والإنجليزية شرط أن لا يقل حجم البحث عن (٤٠) صفحة مطبوعة من ثلاث نسخ .
- لا يقتصر النشر في الحوليات على أعضاء هيئة التدريس بكلية الآداب فقط بل لغيرهم من المعاهد والجامعات الأخرى .
- يرفق بكل بحث ملخصًا له باللغة العربية وآخر بالإنجليزية لا يتجاوز ٢٠٠ كلمة .
- يمنح المؤلف (٣٠) نسخة مجانًا .

رئيس هيئة التحرير

د . عبدالله العمر

الإشتراكات

داخل الكويت	خارج الكويت
للأفراد : ٣ د.ك	١٥ دولارًا أمريكيًا
للمؤسسات ١٥ د.ك	٦٠ دولارًا أمريكيًا

ثمن الرسالة : للأفراد ٥٠٠ فلس
ثمن المجلد السنوي : للأفراد ٦ د.ك

[illegible]سلات إلى :
رئيس هيـ[illegible] تحرير [illegible]وليات كلية الآداب
ص . ب [illegible]١٧٣٧٠ - الخالدية
رمز بريدي : 72454
هاتف / فاكس ٤٨١٠٣١٩٠



المجلة العربية للعلـــوم الاداريـــة

تــــصـــدر عــن مــجلس النشر العلمي - جامعة الكويت - دولة الكويت

علمية محكمة تعني بنشر الأبحاث الأصيلة في مجال العلوم الإدارية

رئيس التحرير

أ.د محمد أحمد العظمة

- صدر العدد الأول في نوفمبر 1993.
- تهـدف المجلة إلى المسـاهـمـة في تطوير ونشـر الفكر الاداري والممارسات الادارية على مستوى الوطن العربي.
- تقبل المجلة الأبحـاث الأصـيلة والمبـتكرة في مـجـالات الادارة، المحاسبـة، التمويل والاستـثمار، التسـويق، نظم المعلومات الادارية، الأسـاليب الكمـيـة في الادارة، الادارة الصـنـاعـيـة، الادارة العـامـة، الاقتصاد الاداري، وغيرها مـن المجالات المرتبطة بتطوير المعرفة والممارسات الادارية.

يسر المجلة دعوتكم للمساهمة في أحد أبوابها التالية:

- الأبحاث
- مراجعات الكتب
- ملخصات الرسائل الجامعية
- الحالات الادارية العملية
- تقارير عن الندوات والمؤتمرات العلمية.

الاشـتـراكـات

الكويت 1.5 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسا ت
الدول العربية 2 دينار للأفراد
7.5 دينار للمؤسسات
الدول الأجنبية 7.5 دولاراً للأفراد
30 دولاراً للمؤسسات

توجه جميع المراسلات باسم رئيس التحرير على العنوان التالي:

المجلة العربية للعلوم الادارية
جامعة الكويت
ص.ب: 28558 الصفاة
دولة الكويت
هاتف: 4817028 او 4846843
داخلي 4415، 4416




دورية متخصصة في مجال العلوم الادارية

تصدر عن معهد الادارة العامة ـ مسقط ـ سلطنة عمان

ص.ب: ١٩٩٤ روي ـ الرمز البريدي ١١٢ ـ برقيا معهدارة ـ

تلكس: ٥١٠٥ معهد أوان ـ فاكس: ٦٩٨٧٦٣

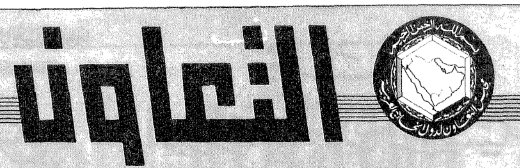
تليفون: ٦٠٢٢٥٢/٦٠٢٠٦٦/٦٠٢٣٨٦

الأهـــــداف

- نشر الثقافة والـوعي الإداريين بين العاملين في مجالات الخدمة المدنية ودعم سبل الاتصال والتفاهم الإداري.
- عـرض المشاكل الادارية المعاصرة وتحليلها وبيـان أنجح الحلول لها واستظهـار تجارب الـدول الأخرى واجـراء مـا يلـزم في ذلك من دراسات مقارنة.
- تعميق الاتصـال والتبـادل الثقـافي في مجال الادارة بين المعهد ومعاهـد الإدارة الأخرى والمؤسسـات المماثلـة في الـدول العـربيـة والأجنبية.

شروط النشـر

- أن يكون العمل العلمي ذو علاقة وثيقة بمجالات التنمية الادارية مع الالتزام بالموضوعية والمنهج العلمي.
- أن تكون مادة البحث أصلية ولم يسبق نشرها من قبل أو تقديمها الى اية جهة أخرى.
- أن تكون المادة العلميـة مطبوعة على الآلة الكـاتبة، وأن تكون من نسختين.
- أن تراعي الأصـول العلمية المتبعة في اثبـات مصادر المعلومات وتوثيقها.
- تخضع جميع الأعمال العلمية المقـدمة للنشر للتقييم العلمي حسب الأصول المتعارف عليها.
- يحق لهيئة التحريـر ادخال التعديلات المنـاسبة على الأعمال العلميـة التـي تم تقييمهـا وقبـولها في ضـوء شروط النشر المعلنة.
- تصرف مكافأة رمزيـة لكل عمل علمي يتم نشـره في الدورية



مجلة فصلية فكرية شاملة محكَّمة تصدر عن الشئون الاعلامية
بالامانة العامة لمجلس التعاون لدول الخليج العربية

رئيس التحرير
الدكتور احمد عبدالملك

صدر العدد الأول
في ربيع الآخر ١٤٠٦هـ - يناير ١٩٨٦م

- تخدم قضايا دول المجلس واهتماماتها الاقليمية والعربية والانسانية بصورة عامة.
- تقبل الدراسات والبحوث والمقالات المعمقة ذات الصلة بهذه القضايا في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والاعلامية.
- تشمل على بحث أو دراسة محكمة تثرى بتعليقين لباحثين متخصصين، اضافة الى الابواب الثابتة الأخرى تحت عنوان : بحوث ـ آراء ووجهات نظر/ تقارير/ وثائق/ عرض كتب/ يوميات مجلس التعاون/ ببليوغرافيا مجلس التعاون/ احصاءات مجلس التعاون.

يحررها نخبة من الباحثين والمختصين

يمنح المشارك مكافأة مالية وفق نظام المكافآت الخاصة بالمجلة

توجه جميع المراسلات الى : رئيس التحرير . مجلة التعاون

ص. ب : ٧١٥٣ ـ الرياض: ١١٤٦٢

هاتف : ٤٨٨٠٤١٢ (٩٦٦١)

فاكس : ٤٨٢٩١٠٩ (٩٦٦١)

المملكة العربية السعودية
وزارة الخارجية



دورية علمية محكمة متخصصة تصدر عن معهد الدراسات الدبلوماسية
التابع لوزارة الخارجية بالمملكة العربية السعودية

* تنشر البحوث والدراسات العلمية والوثائق والتقارير وعرض الكتب ذات الصلة بالقضايا الإقليمية والدولية في كافة المجالات السياسية والقانونية والأقتصادية والتاريخية والجغرافية والإجتماعية والأعلامية طبقاً لقواعد النشر في المجلة.
* تقبل البحوث والدراسات المكتوبة باللغة العربية والانحليزية وفى حالة البحث المكتوب باللغة الإنجليزية لابد من كتابة ملخص له باللغة العربية.

الاشتراكات

حكومية غير مخصصة للبيع
تهدى إلى سفارات خادم الحرمين الشريفين في الخارج والسفارات المعتمدة لدى المملكة والوزارات والمؤسسات التعليمية والهيئات الدولية والمكتبات داخل المملكة وخارجها.

المراسلات

توجه جميع المراسلات الى رئيس هيئة التحرير على العنوان التالي:
ص.ب ٥١٩٨٨ الرياض ١١٥٥٣
المملكة العربية السعودية
تلفون ٤٠١٨٨٨١ – فاكس ٠١/٤٠١٨٨٦٤



اســـــا : أحمد مشاري العدواني

رئيس التحرير : د. سليمان العسكري

تصدر عن :
المجلس الوطني للثقافة
والفنون والآداب - الكويت

دعــوة

ترحب المجلة كل الترحيب بإسهام كل مثقف عربي وكل قارىء ومتابع لآفاق الفكر العالمي في إغنائها ودعم رسالتها الثقافية وتدعوهم لتزويد المجلة:

- بكل بحث يترجمونه للنشر عن أي لغة أجنبية.

يشترط في البحوث المترجمة:

أولا: أن تكون مما نشر في الدوريات العالمية خلال الأشهر الستة الأخيرة من تاريخ الإرسال للمجلة في الحد الأقصى.

ثانيا: ان تكون مما يدخل ضمن خطة المجلة في المستوى الفكري والعلمي الرفيع.

- يرسل البحث المترجم بنصه الأجنبي الكامل في نسخة المجلة التي نشرته مع صورة الصفحة الأولى للمجلة التي تحمل التاريخ والفهرس.

- يرجى الملاحظة: لن تتمكن المجلة من النظر في أي بحث قد يرسل من دون الأصل الملون.

- تدفع المجلة مكافأة عن المقالات المترجمة التي تقبلها للنشر بمعدل ١٥ دينارا كويتيا عن كل ١٠٠٠ كلمة (أو ما يعادلها) من الأصل الأجنبي، فإن تكرر وصول البحث المترجم من أكثر من جهة دفعت المكافأة للترجمة الأكثر جودة وصحة.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

The Journal Of the Social Sciences is a refereed quarterly published by Kuwait University since 1973. The Journal encourages submission of manuscripts in Arabic in the fields of Economics, Political and Human Geography, Political Science, Psychology, Social Anthropology, and Sociology. Submissions should be based on original research and analysis. The material published must be sound, informative and of theoretical significance.

Articles appearing in this Journal are abstracted and indexed in: Historical Abstracts and America: History and Life; International Political Science Abstracts; Periodica Islamica; Psychological Abstracts; Sociological Abstracts.

1998 Kuwait University, Council of Academic Publication. ISSN - 0253 - 1097

Subscriptions:

Kuwait/ Arab States

Individuals: One year 3 K.D, two years 6 K.D, three years 8 K.D.

For mail in the Arab States, add one K.D. per year.

Institutions: One year 15 K.D., two years 25 K.D., three years 40 K.D.

International Subscribers

Individuals: One year $15

Institutions: One year $60, two years $110, three years $150.

Payment should be made in advance by cheque drawn on a Kuwait bank to Journal of the Social Sciences, Or by bank transfer to the Journal, account No. 07101685, Gulf Bank (Adelia Branch).

Address

Journal of the Social Sciences

Kuwait University, P.O. Box 27780 Safat, 13055 Kuwait

Tel.: (00965) - 4810436, 4846843 Ext, (4477, 4347, 4296, 8112),

Fax: (00965) - 4836026



JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES



Kuwait University, Council of Academic Pub.

Vol. 26 - No. 1 - Spring 1998